المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

مآخذ شارحي ألفية ابن معطي على ناظمها

في الشروح المطبوعة. جمعاً ودراسة

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الدراسات اللُّغوية

إعداد الطالبة:

فاطمة بنت صالح الخلف

(٣٣١٢٠٠٠٢٤)

إشراف:

الأستاذ الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود

الأستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة القصيم

العام ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

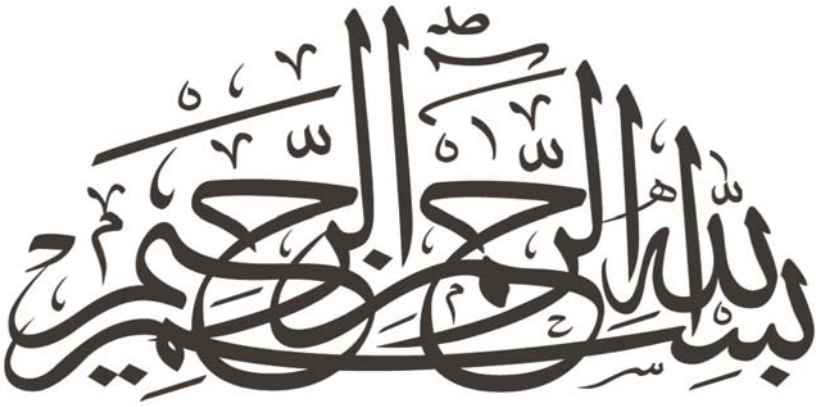

ملخص الرسالة

الحمد لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن هذا البحث يهدف إلى الوقوف على شروح ألفية ابن معطي –المطبوع منها–، واستقصاء مآخذ شارحيها على ناظمها، وهذه الشروح هي: **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية** لأحمد بن الحسين بن الخباز، و**الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية**، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، و**شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة الموصلي**.

وقد كانت هناك دراسات سابقة على ألفية ابن معطي وشروحها، إلا إنها لم تكن تفي بما تحويه الألفية من جوانب تخدم الدراسات اللغوية، لا سيما إن قورنت بألفية ابن مالك، فإن أُوليت اهتمامًا كانت غنيمةً للغة، وهذا البحث ما هو إلا مكمل لما قبله، وممهد لما بعده من الدراسات القادمة.

وقد بدأت البحث (بالمقدمة) فأوردت وظائف المقدمة التي عُرفت في البحث العلمي الحديث، ثم يليها التمهيد، واشتمل على التعريف بألفية ابن معطي، وقيمتها، وشروحها، ونبذة عن ابن معطي، ويلي ذلك ترجمة موجزة لشارحِي الألفية.

ثم قسمت البحث إلى خمسة فصول، أما **الفصل الأول** فكان عن المآخذ الأسلوبية، ويتضمن مبحثين، المبحث الأول: المآخذ على الترتيب، والمبحث الثاني: المآخذ على التقسيم، ويليه **الفصل الثاني** ويتناول المآخذ المنهجية، ويتضمن أربعة مباحث، المبحث الأول: المآخذ على الإغفال، والمبحث الثاني: المآخذ على التمثيل، والمبحث الثالث: المآخذ على الحدود، والمبحث الرابع: المآخذ في نقل الآراء ونسبتها.

أما **الفصل الثالث** فيتناول المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، وفيه ثلاثة مباحث، المبحث الأول: المآخذ النحوية، والثاني: المآخذ الصرفية، والثالث: المآخذ اللغوية. ثم يليه **الفصل الرابع** ويتناول المآخذ في العروض والقافية، وفيه مبحثان، الأول: المآخذ على العروض، والثاني: المآخذ على القافية.

أما **الفصل الخامس** فيتناول دراسة منهجية لمؤاخذات الشارحين، وفيه أربعة مباحث،

المبحث الأول: طريقتهم في عرض مؤاخذاتهم، والمبحث الثاني: مصادرهم في مؤاخذاتهم، والمبحث الثالث: أصول الاحتجاج في مؤاخذاتهم، وفيه مطلبان، المطلب الأول: الأصول النقلية، ويشمل القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، والإجماع، والمطلب الثاني: الأصول العقلية، ويشمل القياس، والتعليل، والاستصحاب. أما المبحث الرابع فيتناول تقويم الشراح في مؤاخذاتهم، وفيه أربعة مطالب، المطلب الأول: المتابعة والاستقلال، والمطلب الثاني: الاعتدال والتحيز، والمطلب الثالث: الإيجاز والإطناب، والمطلب الرابع: القيمة العلمية للمؤاخذات.

وذيلت البحث **بخاتمة** تلخص البحث، وتعرض نتائج الدراسة، ثم وضعت الفهارس الفنية للآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، والمصادر والمراجع، والمحتوى.

وقد ظهر من خلال البحث عمق محتوى ألفية ابن معطي، والشروح التي وقفت عليها، وتحتاج مزيدًا من الدراسات التي تخدم اللغة العربية في كل جوانبها، لذا أوصت الباحثة بمزيدٍ من الدراسات في ألفية ابن معطي وشروحها.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه

أجمعين

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدِه الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أرسله بين يدي الساعة بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، حباها الله بمنة عظيمة، حيث جعلها لغة كتابه الكريم، المحفوظ إلى قيام الساعة، وليس ثم لغة أخرى حازت البقاء والحفظ كما حازته اللغة العربية، إذْ قيض الله لها علماء يعملون على جمعها من أفواه العرب ويدرسونها، ويبحثون عن أسرارها ويكشفون عن معادنها، فأخذوا يؤلفون الكتب ويجمعون الشعر، ويكتبون النثر في أسرارها، فقد تناولوا مسائلها، وعللها، وأحكامها، وكانوا يقفون من بعضهم موقف الاستدراك والنقد والموافقة أو المخالفة والتوجيه لما هو أحسن، وهذا ما يجعل اللغة العربية لغة حية، موروثة من جيل إلى آخر، لغة لا تتسم بالجمود، وهذا بفضل الله أولًا ثم بفضل هؤلاء العلماء الذين سخروا أنفسهم لخدمة هذه اللغة العظيمة.

ومن هؤلاء العلماء العالمُ الجليل زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي، المعروف بابن معطي، الذي نظم ألفيته المشهورة بـ(الدرة الألفية)، حيث جمع فيها قواعد اللغة العربية في أبياتٍ شعرية يسهل بها تناقلها بين الناس وحفظها، ثمَّ قيض الله لهذه الألفية شراحًا يقفون على أبياتها بالشرح والتحليل، ومن هؤلاء الشراح: ابن الخباز، أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي بن الخباز، الذي ألف كتابه (**الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية**)، وكان من أوائل من شرح هذه الألفية، ثم تبعه النيلي في كتابه (**الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية**)، ثم ابنُ جمعة الموصلي في كتابه: (**شرح ألفية ابن معطي**).

وقد رأيت أن لأولئك الشارحين اعتراضاتٍ ومآخذَ حول آراء الناظم واختياراته في بعض الأحكام وكذلك في أمثلته وحدوده وقافيته، إلى غير ذلك من المآخذ، فجعلت بحثي جامعًا لتلك المآخذ ومصنفًا لها، دارسًا إياها دراسة منهجية تنهض بالبحث العلمي، وقد جعلته تحت

عنوان:

(مآخذ شارحي ألفية ابن معطي على ناظمها
في الشروح المطبوعة. جمعًا ودراسة)

ويتضمن استقراء الشروح المطبوعة، وحصر تلك المآخذ وتصنيفها ثم دراستها. سائلة المولى أن ينفع به.

▪ أولًا: مشكلة البحث وتساؤلاته:

تعددت الدراسات اللغوية، واتسعت مجالاتها، إلا أن الباحث اللغوي يرى من خلال تلك الدراسات ضعف توجهها لدراسة ألفية ابن معطي، سواء في تحقيق شروحها غير المحققة، أو دراسة وتحليل المطبوع منها، ولعل من أسباب هذا الضعف: انشغال العلماء بألفية ابن مالك؛ التي لقيت اهتمامًا واسعًا، وقلة شهرة ألفية ابن معطي رغم أنها السابقة في هذا المجال، لذا فإن مشكلة البحث يمكن حصرها في ضعف توجه الدراسات اللغوية لدراسة ألفية ابن معطي وشروحها المطبوعة، وعدم إلقاء الضوء على اعتراضات شارحيها وموقفهم من ناظمها.

وهناك عدة تساؤلات يجيب عنها هذا البحث؛ ومنها:

- ما أبرز انتقادات الشارحين لابن معطي؟
- ما موقف الشارحين من الآراء التي تفرد بها ابن معطي؟
- ما المآخذ التي يتفق فيها الشارحون على الألفية؟
- ما أثر تلك الوقفات النحوية في النحو العربي؟

▪ ثانياً: أهمية البحث وأسباب اختياره:

عُني علماء اللغة العربية بحفظ اللغة ودراستها وصونها، فجعلوا قواعدها محل جمع ودراسة، وألفوا في ذلك شعرًا ونثرًا، ولعل من أوائل المتون التي نظمت في قواعد اللغة العربية (ألفية ابن معطي)، إذ لقيت اهتمامًا من العلماء في شرحها. وقد كان لتلك الشروح أهمية كبيرة؛ لما تحتويه من آراء ومواقف تخالف فيها الناظم أو تتفق معه، وهذا البحث وقف على أبيات الألفية،

واستقصى شروحها المطبوعة، ليحصر كل المآخذ، ثم يصنفها ليكون مادة علمية تنفع البحث العلمي إن شاء الله. لذا يمكن إجمال أهمية البحث وأسباب اختياره في عدة نقاط، هي:

- أن الألفية تعد أشهر المنظومات النحوية قبل ألفية ابن مالك.
- قِدم ألفية ابن معطي وسبقها في النحو العربي.
- أهمية تلك الشروح، وبخاصة تلك التي عاصر أصحابها ابن معطي.
- تنوع تلك المآخذ التي وقف عليها الشراح.
- أن مآخذ شارحي ألفية ابن معطي على ناظمها لم تُتناول بالبحث والدراسة؛ بحسب ما أعلم.
- وجود كثير من المواقف اللغوية والنحوية والصرفية وغيرها مما يعني غزارة المادة العلمية.
- أن عصر ابن معطي يعد عصر النضج النحوي.
- ما تميز به الشارحون من الحصيلة العلمية في فروع العربية مما يسهم في البحث العلمي.

▪ ثالثاً: أهداف البحث:

- حاجة الألفية إلى البحث والدراسة.
- إبراز قيمة الألفية في النحو العربي.
- الجرد الإحصائي للمآخذ في الشروح المطبوعة وتصنيفها.
- الوقوف على الآراء التي تفرد بها ابن معطي.
- دراسة المآخذ التي وقف عليها الشارحون وتحليلها.
- إضفاء مادة علمية للبحث العلمي.

- **رابعاً: الدراسات السابقة:**

هناك دراسات تطرقت لألفية ابن معطي؛ لعل من أبرزها:

- آراء سيبويه النحوية في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس. دراسة وتحليل. إعداد الطالبة: نجاة اليازجي.

- شرح ألفية ابن معطي المسمى (**حرز الفوائد وقيد الأوابد**) لبدر الدين محمد بن يعقوب المعروف بابن النحوية من أوله إلى نهاية باب التوابع. دراسة وتحقيق الطالب: عبد الله بن فهيد البقمي.

- عبد العزيز بن جمعة بن القواس الموصلي نحويًّا في كتابه: **المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية** المنشور بعنوان: "شرح ألفية ابن معطي" للباحث خير الدين فتاح عيسى القاسمي.

- ألفية ابن معطي بين شرحي ابن الخباز وابن القواس. دراسة نحوية موازنة. للطالبة: رشا الجنابي.

- ابن معطي وجهوده اللغوية. لعبد الرحمن خربوش. رسالة دكتوراه.

- الأبنية الصرفية في ألفية ابن معطي. موازنة مع أبي علي الفارسي. لمحمد عزوز. رسالة ماجستير.

- كتاب شرح ألفية ابن معطي للرعيني. تحقيق ودراسة. رسالة ماجستير لعبد الله عمر الحاج إبراهيم.

- شرح ألفية ابن معطي. تحقيق ودراسة. موسى الشوملي. رسالة دكتوراه.

وهذه الدراسات لم تتطرق لمآخذ شارحي ألفية ابن معطي في شروحهم المطبوعة على ناظمها. أو لم تستقصِ تلك المآخذ أو تقف عليها، لذا فإن هذا البحث سيقف عليها جمعًا ودراسة.

- **خامساً: خطة البحث:**

اقتضت طبيعة الدراسة أن يكون البحث في: خمسة فصول مسبوقةً بتمهيد ومقدمة، ومتلوة بخاتمة وفهارس فنية.

المقدمة

وفيها بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وتساؤلاته، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطته.

التمهيد

وفيه:

أولًا: ألفية ابن معطي. قيمتها وشروحها.

ثانيًا: ترجمة موجزة ليحيى بن معطي (حياته وآثاره).

ثالثًا: ترجمة موجزة لشارحي الألفية الثلاثة وآثارهم.

الفصل الأول

المآخذ الأسلوبية

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** المآخذ على الترتيب.
- **المبحث الثاني:** المآخذ على التقسيم.

الفصل الثاني:

المآخذ المنهجية

وفيه أربعة مباحث.

- **المبحث الأول:** المآخذ على الإغفال.
- **المبحث الثاني:** المآخذ على التمثيل.

- **المبحث الثالث**: المآخذ على الحدود.
- **المبحث الرابع**: المآخذ في نقل الآراء ونسبتها.

الفصل الثالث

المآخذ النحوية والصرفية واللغوية

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: المآخذ النحوية.
- **المبحث الثاني**: المآخذ الصرفية.
- **المبحث الثالث**: المآخذ اللغوية.

الفصل الرابع

المآخذ في العروض والقافية

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول**: المآخذ على العروض.
- **المبحث الثاني**: المآخذ على القافية.

الفصل الخامس

دراسة منهجية لمؤاخذات الشارحين

- **المبحث الأول**: طريقتهم في عرض مؤاخذاتهم.
- **المبحث الثاني**: مصادرهم في مؤاخذاتهم.
- **المبحث الثالث** أصول الاحتجاج في مؤاخذاتهم. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأصول النقلية (القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، والإجماع)

المطلب الثاني: الأصول العقلية (القياس، والتعليل، والاستصحاب)

المبحث الرابع: تقويم الشراح في مؤاخذاتهم، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المتابعة والاستقلال.

المطلب الثاني: الاعتدال والتحيُّز.

المطلب الثالث: الإيجاز والإطناب.

المطلب الرابع: القيمة العلمية للمؤاخذات.

الخاتمة:

وفيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

الفهارس الفنية:

وهي هذه الفهارس:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأبيات الشعرية.

٣- فهرس المصادر والمراجع.

٤- فهرس الموضوعات.

- **سادساً**: **منهج البحث**:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي القائم على استقراء شروح ألفية ابن معطي (المطبوع منها فقط) واستنباط مآخذ أصحابها على ناظم الألفية، وتصنيفها تصنيفًا منهجيًّا، ثم المنهج التحليلي الذي يعمد إلى دراسة تلك المآخذ وفق ما سطَّره النحاة من قواعد وأحكام.

وسأتبع في هذه الدراسة المنهج التالي:

- رصد واستخراج مآخذ الشراح من كتب الشروح موضع الدراسة وتوثيقها من مصادرها.

- جمع تلك المآخذ.
- وضع عنوانات لتلك المآخذ وَفقًا للأبواب التي وردت فيها.
- دراسة تلك المآخذ؛ وذلك بعرض النصوص من خلال تلك الشروح وتوثيقها.
- تلخيص فحوى المآخذ.
- عرض نبذة عن المأخذ وفق تصنيفه: نحوي، صرفي، لغوي، عروضي.
- عرض ما قاله الشراح الثلاثة في المأخذ الواحد (إن وجد).
- دراسة تلك المآخذ من خلال آراء العلماء في تلك المآخذ.
- مناقشة تلك المآخذ إن احتملت ذلك.
- ترجيح بعض الآراء إن اتسعت المآخذ لذلك.
- تضمين المآخذ الرأي الراجح في نظر الباحثة، مع التعليل.
- تصنيف تلك المآخذ على الفصول والمباحث السابقة، علمًا بأن بعضها يحتمل أكثر من مبحث، وصنفت المآخذ المشتركة بناءً على أهمية المأخذ في المبحث وقربه إليه.
- الاستعانة بالشروح المحققة إن دعت الحاجة إلى ذلك.
- ترجمة النحويين ولا سيما غير المشهور منهم.
- تخريج الشواهد المختلفة من مصادرها.
- بيان أهم النتائج التي ظهرت لي في أثناء البحث من خلال الخاتمة.

- **سابعاً**: **شكر وتقدير**:

وفي الختام، لله الحمد كله، على إتمام هذا العمل، ثم إنه يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان الموفور، لأستاذي الكريم: **الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الحندود**، الذي سخَّر وقته وجهده لهذا العمل ليشيِّد صرحه، فكان خير مشرفٍ وموجِّه، فبارك الله فيه، وجزاه عني خير ما يجزي به عباده المحسنين.

كما يسعدني أن أقدم شكري، **للأستاذ الدكتور/ علي السعود**، الذي دعم مسيرة هذا العمل، فساهم في توفير جميع مصادر البحث، وأسدى إلي نصائحه واقتراحاته، فبارك الله بعلمه وعمله، وجزاه عني كل خير.

وخلف هذا العمل، أيدٍ ما كانت تبخل بعطائها، فلا يفوتني شكر أصحابها، وهم جملة من الأساتذة الأفاضل: **الدكتور/ سليمان الضحيان**، و**الدكتور/ سليمان خاطر**، و**الدكتور/ ناصر الحريِّص**، الذين أكرموني بآرائهم وعلمهم، فبارك اللهم فيهم، ونفع بهم.

كما أتقدم بالشكر إلى جامعة القصيم ممثَّلةً في معالي مديرها، وكليةِ اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ممثَّلةً في سعادة عميدها، وعمادة الدراسات العليا كذلك.

وأقدم الشكر الجزيل لقسم اللغة العربية وآدابها ممثَّلًا في رئيسه وأعضائه؛ على تقديم كلِّ عون ومساعدة لطلاب وطالبات الدراسات العليا؛ فقد سخروا لهم كل سبل طلب العلم والتزود بالمعرفة.

وشكري موصول لكلية العلوم والآداب بمحافظة البكيرية، ممثَّلةً في سعادة عميدها وقسم اللغة العربية ممثلًا في رئيسه وأعضائه؛ لمنحهم إياي فرصة الابتعاث لإكمال الدراسة.

ثم إني أقدم عظيم شكري، وخالص دعواتي، وأعذب عرفاني، لوالدي اللذين سخرا لي كل سبيل للتقدم في مسيرتي التعليمية، فكانا خير داعمٍ لي، فحفظهما الله، وجعل ما قدماه في موازين حسناتهما. وشكري كذلك لأشقائي الذين ساندوني في تجاوز مصاعبي لبلوغ هذا النجاح.

كما أتشرف بالشكر الجزيل لزوجي الفاضل **الأستاذ/ محسن الحربي**، الذي شاركني تفاصيل عملي، فقدَّم ما بوسعه لإنجازه، مهيئًا سبل إتمامه، فلا أبلغ شكره، فحفظه الله وبارك

فيه.

وكل الشكر موصول لمن ساهم في هذا العمل برأيٍ أو مشورة أو كتاب، فجزاهم الله خيرًا.

وبعد: أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجه الكريم، ويتقبله بقبولٍ حسن، وينفع به من بعدي، ويجعله شفيعًا لي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

ويشتملُ على النقاط الآتية:

أولًا: ألفية ابن معطي. قيمتها وشروحها.

ثانيًا: ترجمة موجزة ليحيى بن معطي (حياته وآثاره)

ثالثًا: ترجمة موجزة لشارحي الألفية الثلاثة وآثارهم. ويشمل:

- **ترجمة موجزة لأحمد بن الحسين بن الخباز.(حياته وآثاره)**
- **ترجمة موجزة لتقي الدين النيلي. (حياته وآثاره)**
- **ترجمة موجزة لعبد العزيز بن جمعة الموصلي (حياته وآثاره)**

أولاً: ألفية ابن معطي. قيمتها وشروحها:

تعد ألفية ابن معطي المسماة بـ(الدرة الألفية في علم العربية) من أهم مؤلفاته؛ لكونها أول منظومة نحوية من ألف بيت، فقد نظمها ابن معطي من بحري الرجز والسريع، وهما بحران متقاربان في الوزن، وهذا مسلك غير مألوف عند العرب، وهو ما ميز ألفية ابن معطي.

ولم يتوقفْ هذا النهجُ من النظمِ عند العلماء، فقد جاء بعد ألفية ابن معطي منظومات نحوية أخرى، كألفية ابن مالك، والآثاري، والسيوطي، ويرجع الفضل في ذلك لابن معطي في فتح الباب لمن جاء بعده.

وقد عمد ابن معطي في ألفيته إلى ضرب الأمثلة، وذكر الشواهد النحوية في منظومته، تلك التي صاغ فيها القواعد النحوية والصرفية بإحكام، وبسلاسة ليسهل فهم ألفاظها وقواعدها.

ولعل أكثر ما يوضح قيمة هذه المنظومة هو كثرة شروحها، التي تناولتْها درسًا، ومناقشةً، وتحليلًا، ومنها[1]:

- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لأحمد بن الحسين بن أحمد بن المعالي بن منصور ابن علي الخباز الأربلي الموصلي النحوي الضرير، حققه حامد بن محمد العبدلي، وهو مطبوع، دار الأنبار ببغداد سنة ١٤١١هـ.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم بن ثابت الطائي النيلي،حققه الدكتور محسن سالم العميري، وهو مطبوع، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى سنة ١٤١٩هـ.
- التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية، لجمال الدين الشريشي، مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، وقد حقق الجزء الأول منه الدكتور: محمد محمد سعيد، في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٣٩٦هـ،أما الجزء الثاني فقد حققه (من أوله إلى نهاية

(١) يُنظر: مقدمة الدرة الألفية في علم العربية، لابن معطي، ضبطها وقدم لها سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، مصر- القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م،١٣-١٥، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين، المعروف بالنيلي، تحقيق: أ.د. محسن بن سالم العميري، ١٤١٩هـ، ١/١٩-٢٤.

القول في الجمع الذي يكسر) صالح بن فهد الحنتوش، في رسالة دكتوراه مقدمة لقسم اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- شرح الدرة الألفية في علم العربية لعز الدين أبي الفضل عبدالعزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي، حققه الدكتور علي موسى الشوملي، وهو مطبوع، الرياض سنة ١٤٠٥هـ
- شرح الدرة الألفية (حرز الفوائد وقيد الأوابد) لبدر الدين محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي المعروف بابن النحوية، حققه (من أوله إلى نهاية باب التوابع) عبدالله بن فهيد البقمي، جامعة أم القرى سنة١٤٢١هـ.
- شرح الدرة الألفية، لنجم الدين محمد بن أبي بكر بن علي الموصلي الشافعي المعروف بابن الخباز المتوفى ٦٣١هـ.
- شرح الدرة الألفية، لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي.
- شرح الدرة الألفية لعز الدين أبي قرشت الحسن بن عبد المجيد بن الحسن المعروف بسعفص المراغي.

ثانياً: ترجمة موجزة ليحيى ابن عبد المعطي حياته وآثاره[1]:

نسبه ومولده:

هو يحيى بن عبد المعطي[2] بن عبد النور، زين الدين الزواوي[3]، المغربي الحنفي النحوي، يكنى بأبي الحسين، وعُرف بابن معطي. ولد بالمغرب سنة أربع وستين وخمسمئة، ولم يعيِّن المترجمون البلدة التي ولد فيها.

حياته:

لم يبقَ ابن معطي في المغرب مدةً طويلة، بل رحل إلى دمشق وسكنها في مرحلة الصبا، وبقي فيها زمنًا يشتغل بالتدريس والتأليف، ولم يكن

له من طريقة عيش تسد حاجته؛ لذا فهو قليل المورِد، رقيق الحال، وتبين شيء من فاقته وعدمُه في بيتيه[4]:

قَالوا تَقَلَّبَ زَيْنَ الدِّينِ فَهُوْ لَهُ ... نَعْتٌ جَمِيلٌ بِهِ أَضْحَى اسْمُهُ حَسَنا

فَقُلْتُ لَا تَغْبِطُوه إنَّ ذَا لَقَبٌ ... وَقْفٌ عَلَى كُلِّ نَحْسٍ والدَّلِيْلُ أَنَا

ظل في دمشق يقرئ النحو والأدب، وبها نظم ألفيته، واتصل بملك الشام عيسى بن محمد الأيوبي، وكان محبًا للعلم، ومجلًا للعلماء ومُكرمًا لهم، وقد أولى ابنَ معطي عناية كبيرة وأمرَه برعاية مصالح المساجد والنظر فيها، وبعد وفاة ملك الشام، اتصل ابن معطي بسلطان

---

(١) ترجم الدكتور محمد الطناحي ترجمة مفصلة لابن معطي في مقدمة تحقيق كتاب الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، الصفحات: ١١-٣٨.

(٢) منهم من يسميه معطي، يُنظر معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المتوفى سنة ٦٢٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة: الأولى،١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ٢٨٣١/٦، إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، المكتبة العنصرية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ، ٤٤/٤، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية-لبنان، ٣٤٤/٢.

(٣) نسبة إلى زواوة، بفتح أوله. بليد بين إفريقية والمغرب، يُنظر معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله، ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، المتوفى سنة ٦٢٦هـ، دار صادر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م، ١٥٥/٣.

(٤) يُنظر: الفصول الخمسون ١٤.

الدولة الأيوبية بمصر آنذاك الملك الكامل، وكان وافر العلم بالأدب، وقد حضر ابن معطي مجلسًا له، يجمع فيه العلماء ويسألهم في علوم العربية، فأعجبه منطق ابن معطي وأمره بالسفر إلى مصر(١).

غادر ابن معطي دمشق متوجهًا إلى مصر بأمر الملك الكامل، وتصدّر بأمره لإقراء النحو والأدب بالجامع العتيق بالقاهرة(٢). وبقي في مصر حتى وفاته، ولم يكن بقاؤه فيها زمنًا طويلًا.

علمه ومذهبه:

كان ابن معطي عالمًا في علوم العربية وإمامًا رائدًا بها، واسع الشهرة في المشرق والمغرب، وأحد أئمة النحو واللغة في ذلك الوقت(٣)؛ نظرًا لازدهار العلم في دمشق ومصر في تلك الحقبة الزمنية، واهتمام ملوك الشام ومصر بالعلم وتشجيعهم للعلماء وتكريمهم(٤).

ويُعد ابن معطي من تلامذة الجزولي الأجلاء وقد قرأ عليه في المغرب قبل مغادرتها إلى دمشق، وسمع من ابن عساكر، وأخذ عن الكندي، وهؤلاء الثلاثة هم من أبرز شيوخه(٥).

ومن شعره في هدية(٦):

هـذا إلـيكم ومـنكم كـان حاصـلُه ... فلسـتُ أعـزى إلى بُخْـلٍ ولا كَـرَمِ

فاقْبَـل براحتِـك اليمـنى الـذي بعثـتْ ... بـه يسـارُك فاعْـذِرني ولا تلـمِ

وله(٧):

وإذا طَلَبْـتَ العِلْـمَ فـاعْلَمْ أنّـهُ ... عـبءٌ لتَـنْظُر أي عِـبءٍ تَحْمِـلُ

---

(١) يُنظر: المصدر السابق ١٤-١٥.

(٢) يُنظر: معجم الأدباء٦/٢٨٣١.

(٣) يُنظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعدّ من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، المتوفى سنة ٧٦٨هـ، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية- لبنان- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م،٤/٥٣.

(٤) يُنظر: الفصول الخمسون ١٧.

(٥) يُنظر: العبر في خبر من غبر، للحافظ الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ٣/٢٠٢.

(٦) يُنظر المصدر السابق ٤/٤٥.

(٧) يُنظر: معجم الأدباء ٦/٢٨٣١.

وإذا علمـــتَ بأنـــهُ متفاضـــلٌ فاشـغلْ فـؤادكَ بالـذي هـو أفضـلُ

لم يكن ابن معطي متعصبًا لأي من المذهبين سواء الكوفي أو البصري بل يقول ما يراه الراجح من الأقوال، ومن ذلك ما جاء في شرح الكافية حيث قال الرضي: " ذكر ابن معطي أنّ خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم، وهو غلط، لم يذكره غيره"[(١)]، ومع ذلك فالمتتبع لآراء ابن معطي يرى المذهب البصري متغلبًا على جُلها.

تلامذته:

لم يسمِّ المترجمون لابن معطي تلامذة، إلا أن محقق الفصول أورد منهم ثلاثة وهم:

١- أبو بكر بن عمر بن علي ابن سالم، رضي الدين النحوي الشافعي، ذكر السيوطي بأنه أخذ اللغة من ابن معطي المتوفى سنة ٦٩٥هـ[(٢)].

٢- عز الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن طرخان الأنصاري، الدمشقي، المتوفى سنة ٦٩٠هـ، حيث تأدب على ابن معطي كما ذكر الذهبي[(٣)].

٣- إبراهيم بن أبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن يوسف، أبو إسحاق الأنصاري الإسكندري الكاتب، المعروف بابن العطَّار، المتوفى سنة ٦٤٩هـ، ذكر التقي التميمي أنه تأدب على ابن معطي[(٤)].

وفاته:

توفي ابن معطي في مستهل ذي الحجة سنة ثمان وعشرين وستمائة بالقاهرة، وقيل في سلخ ذي القعدة[(٥)].

---

(١) شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس-بنغازي، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م، ٢٠٠/٤.

(٢) بغية الوعاة ٤٧٠/١.

(٣) يُنظر: العبر ٣٧١/٣.

(٤) يُنظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الدراي الغزي، المتوفى سنة١٠١٠هـ، ٥٨/١.

(٥) يُنظر: إنباه الرواة ٤٤/٤، العبر ٢٠٢/٣، بغية الوعاة ٣٤٤/٢.

آثاره العلمية:

لابن معطي مصنفات متنوعة تدل على عميق علمه ودرايته، وغزير ثقافته، ومن آثاره[1]:

١- أرجوزة في القراءات السبع، مفقود.

٢- البديع في صناعة الشعر، منظومة في البلاغة، مخطوط، بجامعة الدول العربية.

٣- حواش على أصول ابن السراج، في النحو، مفقود.

٤- الدرة الألفية في علم العربية، وتعد من أشهر مؤلفاته في النحو.

٥- ديوان خُطب، مفقود.

٦- ديوان شعر، مفقود.

٧- شرح أبيات سيبويه-نظم، مفقود.

٨- شرح الجمل في النحو، مفقود.

٩- العقود والقوانين، في النحو، مفقود.

١٠- الفصول الخمسون، في النحو، حققه: محمود محمد الطناحي، وهو مطبوع.

١١- المثلث، في اللغة، وهو مفقود.

١٢- نظم ألفاظ الجمهرة، وهو مفقود.

١٣- نظم الصحاح للجوهري ولم يكمله، وهو مفقود.

١٤- نظم كتاب في العروض، مفقود.

(١) يُنظر: معجم الأدباء ٦/٢٨٣١، بغية الوعاة ٢/٣٤٤.

ثالثاً: ترجمة موجزة لشارحي الألفية الثلاثة وآثارهم.

أولاً: ابن الخباز حياته وآثاره[1]:

نسبه ومولده:

هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي[2]، بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين بن الخباز الأربلي الموصلي النحوي الضَّرير[3]، ويُكنى بأبي العباس.

لم يشرْ المترجمون له إلى تاريخ مولده إلا أن ابن الشعار أورد في القلائد أنه ولد بالموصل في الثاني عشر من جمادى الأول سنة تسع وثمانين وخمسمئة[4].

حياته:

نشأ ابن الخباز في أسرة يسيرة ، حيث كان والده من أهل إربل، عاميًا يبيع الخبز، ثم انتقل إلى الموصل وظل فيها إلى حين وفاته، فكان ابن الخباز موصلي المولد والنشأة، وكان مذ صغره محبًا للعلم فانصرف له واشتغل به.

لم يكن ابن الخباز ضريرًا في أول أمره، بل تبقى له شيء يسير من بصره يعرف به الألوان ويميز بينها، ثم ذهب بصره بالكليَّة[5].

لم يكن ابن الخباز مُنصَفًا من أهل زمانه، ودل على ذلك ما أورده في نهاية شرحه حيث قال: "وكيف لا يجحد فضلي؟! ، وأنا بين قومٍ لا يرون الفضل لغير الأغنياء، ويحتقرون الفقراء

---

(١) يعد تلميذه ابن الشعار من أفضل من ترجم له في (قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان)، لكمال الدين أبي البركات المبارك بن الشعار الموصلي، المتوفى سنة ٦٥٤هـ، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية،لبنان- بيروت، ٢٥٣/١، يُنظر: ترجمته في مرآة الجنان ٧٩/٤، العبر ٣٢٤/٣، بغية الوعاة ٣٠٤/١، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبي الفلاح، المتوفى سنة ١٠٨٩هـ، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٣٥٠/٧.

(٢) يُنظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبي طاهر محمد بين يعقوب الفيروزبادي،المتوفى سنة ٨٧١هـ، دار سعد الدين، الطبعة:الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م،٧٢/١.

(٣) يُنظر: بغية الوعاة ٣٠٤/١.

(٤) يُنظر: قلائد الجمان ٢٥٣/١.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ٢٥٣/١.

المؤمنين ولو كانوا من الأنبياء"[1].

علمه:

انصرف ابن الخباز في بداية حياته للعلم، فأقبل إليه، واشتغل به، فحفظ القرآن الكريم، وقرأ التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي، ثم ترقى في العلوم الأدبية، مترددًا إلى أدباء بلدته، وقد كان ملازمًا لشيخه أبا حفص، ودرس عليه كتبًا متعددة في النحو والأدب واللغة، وكذا القوافي والعروض، ففاق أقرانه وتميز عنهم، ولما مات شيخه أخذ مكانه فشرع في تعليم الناس وتأديبهم. كان ذا علم جم حيث تصدر لإفادة علم الأدب والعربية والقرآن الكريم والفرائض، ومعاني الشعر وغير ذلك[2].

ولم ير في عصره أسرع حفظًا منه، وكان أكثر استحضارًا للأشعار والنوادر، فقد حفظ كتبًا مجردة في النحو والأدب واللغة ، ومن محفوظاته: كتاب الإيضاح للفارسي، ومفصل الزمخشري، وكتاب الكافي في علم العروض والقوافي للتبريزي، ومجمل اللغة للرازي، وكتاب الفخري في الحساب، وكذا له محفوظ لا يحصى من أشعار العرب في الجاهلية والإسلام والمولدين والمحدثين[3].

شيوخه:

لم تذكر التراجم شيوخ ابن الخباز، إلا أني وجدت في كتابه (توجيه اللمع) أحد شيوخه الذين نهل من علمه، وهو: عمر بن أحمد ابن أبي بكر بن أحمد بن مهران العراقي النحوي مجد الدين أبو حفص الضرير. وذلك في قوله: "هذا آخر ما عمدت لإملائه من شرح كتاب (اللمع) وقد جئت به كما ضمنت في خطبته، ومن تصفحه وتأمله علم صدق دعواي، ولم أستعن في مدة إملائه عليه بمطالعة كتاب ، وقد أودعته نبذًا مما رويته عن شيخي مجد الدين ابن

(١) يُنظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية،لأحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن الخباز، المتوفى سنة٦٣٩،تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنباء، بغداد-الرمادي، ٨٠١/٢.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٢٥٣/١.

(٣) يُنظر: قلائد الجمان ٢٥٣/١، البلغة ٧٢/١.

أبي حفص عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران برّد الله مضجعه وطيّب مهجعه"[١].

وقد روى ابن الخباز عن طائفةٍ من العلماء، منهم زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدائم ابن نعمة بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٦٦٨هـ[٢]، والجمال البغدادي عبد الرحمن بن سليمان بن سعد بن سليمان المتوفى سنة ٦٧٠هـ [٣]، وسعيد بن علي بن سعيد العلامة رشيد الدين البصروري الحنفي النحوي المتوفى سنة ٦٨٤هـ[٤]، ومحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سمحان جمال الدين أبو بكر الوائلي البكري الأندلسي المعروف بالشريشي المالكي النحوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ[٥]،، ومحب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد شيخ الحرم الطبري المكي المتوفى سنة ٦٩٤هـ [٦].

وهؤلاء قد عاصرهم ابن الخباز وتوفي قبلهم، فلا مانع أن يكون روى عنهم.

تلامذته:

١- عز الدين أبو محمد عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد الخرجي الزنجاني، المتوفى سنة ٦٦٠هـ الأديب الفاضل، نزيل تبريز، كان قد أقام بالموصل، واستملى من ابن الخباز تصنيفه[٧].

٢- محمد بن مكيال بن أحمد بن راشد مجد الدين الموصلي الفرضي النحوي، المتوفى ٦٨٠هـ وقد استملى على ابن الخباز كتاب التوجيه في العربية[٨].

---

(١) توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز،تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب،دارالسلام،مصر- القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م،٢/٥١٦.

(٢) يُنظر: شذرات الذهب ٧/٥٦٨.

(٣) يُنظر: المصدر السابق ٧/٥٧٨-٥٧٩.

(٤) يُنظر: بغية الوعاة ١/٥٨٥.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ١/٤٤.

(٦) يُنظر: شذرات الذهب ٧/٧٤٣-٧٤٤.

(٧) مجمع الآداب في معجم الألقاب، لكمال الدين أبي الفضل عبدالرزاق بن أحمد، المعروف بابن الفوطي الشيباني،المتوفى سنة ٧٢٣هـ، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي- إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ، ١/٢٤٦-٢٤٧.

(٨) يُنظر: المصدر السابق ١/٢٥٤.

وفاته:

توفي ابن الخباز في الموصل في شهر رجب، وقد اختلف المترجمون له في سنة وفاته، فذكر بعضهم أنها في سنة ٦٣٩هـ[١]، وذكر آخرون أنها سنة ٦٣٧[٢].

آثاره العلمية:

ترك ابن الخباز آثارًا علمية كثيرة ومنها[٣]:

١. الإفصاح في الجمع بين المفصل والإيضاح، لم يتممه.
٢. تحرير المقياس في تفسير القسطاس، وهو كتاب في العروض، شرح فيه كتاب القسطاس للزمخشري، ويُذكر أن له نسخة في مكتبة ليدن، رقم (٢٦٨)[٤].
٣. توجيه اللمع، شرح لكتاب اللمع لابن جني، حققه: أ.د فايز زكي دياب، وهو مطبوع، نُشرت الطبعة الثانية عام ١٤٢٨هـ في مصر.
٤. الجوهرة في مخارج الحروف، وهي قصيدة من الرجز، وهو مفقود.
٥. شرح المقدمة الجزولية.
٦. شرح ميزان العربية لابن الأنباري.
٧. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، حققه حامد محمد العبدلي، وهو مطبوع، نُشر عام ١٤١١هـ، دار الأنبار ببغداد.
٨. الفريدة في شرح القصيدة، حققه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وهو كتاب مطبوع، سنة ١٤١٠هـ، مصر.
٩. قواعد العربية، وهو مفقود.

---

(١) يُنظر: معجم الأدباء ١/٢٠٠، العبر ٣/٢٣٤،مرآة الجنان ٤/٧٩،البلغة ١/٧٣، شذرات الذهب ٧/٣٥٠.

(٢) بغية الوعاة ١/٣٠٤،كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،لمصطفى بن عبدالله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة، أو الحاج خليفة، المتوفى سنة ١٠٦٧هـ، مكتبة المثنى-بغداد، ١٩٤١م، ١/١٥٥.

(٣) يُنظر قلائد الجمان ١/٢٥٤-٢٥٥.

(٤) ذكره محقق كتاب الفريدة في شرح القصيدة التي أنشأها سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان،المتوفى سنة٥٦٩هـ،في عويص الإعراب شرحها ابن الخباز النحوي،المتوفى سنة ٦٣٧هـ،تحقيق الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين،مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، يُنظر: ص:٢٠.

١٠. كفاية الإعراب في علم الإعراب، وهو متن مختصر في النحو، وهو المتن المشروح في كتابه النهاية في شرح الكفاية.

١١. نظم الفريد في شرح التقييد، وهو شرح على المقدمة الجزولية.

١٢. النهاية في شرح الكفاية، ذُكر أن هناك مخطوطا منه في المكتبة البارودية في بيروت[١]، وهو محقق، حققه عبدالله عمر حاج إبراهيم، في رسالة ماجستير في جامعة أم القرى.

ثانياً: النيلي حياته وآثاره:

نسبه ومولده[٢]:

هو أبو إسحاق، تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله[٣] بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي، وقيل إنه اشتهر بالنيلي نسبةً إلى النيل، وهو بلدة بين بغداد والكوفة، واقعة على نهر الفرات[٤].

لم تشر المصادر التي وقفت عليها الباحثة إلى ما يذكر مولده أو حياته أو وفاته، ويرجح محقق شرحه (الصفوة الصفية) أنه يعد من علماء القرن السابع الهجري[٥]، وهو الأغلب؛ لأن الدراسات النحوية قد بلغت ذروتها، وعلماء ذلك العصر أكبوا على شرح الكتب المهمة في ذلك العصر كلمع ابن جني، وألفية ابن معطي، وكافية ابن الحاجب.

تلامذته وشيوخه:

لم تذكر المصادر التي ترجمت للنيلي أسماء بعينها –حسب ما اطلعت عليه الباحثة–، ويرجح محقق الصفوة الصفية أنه قد تتلمذ على شيوخ عصره، شأنه شأن غيره من العلماء، وذكر النيلي أن طائفة من أهل العلم كانوا يلتمسون منه أن يشرح له ألفية ابن معطي، وكافية

---

(١) ذكره محقق كتاب توجيه اللمع، يُنظر: ص:٢٩.

(٢) يُنظر: بغية الوعاة ٤١٠/١، كشف الظنون ١٣٧٠/٢،مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد بن مصطفى، دار الكتب العلمية– لبنان– بيروت،الطبعة:الأولى،١٤٠٥هـ–١٩٨٥م، ١٧٣/١.

(٣) اختلف في صياغة الاسم فمنهم من ذكره (عبد الله)، يُنظر: كشف الظنون ١٣٧٠/٢، مفتاح السعادة١٧٣/١، ومنهم من ذكره مصغرًا (عبيد الله) يُنظر: بغية الوعاة ٤١٠/١.

(٤) يُنظر: الصفوة الصفية ٦/١.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ١١/١.

ابن الحاجب[1]، وهذا إنما يدل على سعة شهرته، ومكانته العلمية عند طلاب العلم.

آثاره العلمية[2]:

١- التحفة الشافية في شرح الكافية، حققه إمام حسن الجبوري، جامعة الأزهر سنة ١٩٨٣م.

٢- التحفة الوافية في شرح الكافية.

٣- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، حققه الدكتور محسن سالم العميري، وهو مطبوع، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى سنة ١٤١٩هـ.

ثالثاً: ابن القوَّاس الموصلي حياته وآثاره:

نسبه ومولده[3]:

هو عز الدين أبو الفضل، عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القوَّاس الموصلي، ولد بالموصل، في الثاني عشر من محرم، سنة ٦٢٨هـ.

حياته وعلمه[4]:

قدم ابن القوَّاس إلى بغداد وعمل فيها، حيث كانت مهنته صناعة القسي، ثم توجه إلى الأدب والعلم، فصار عالمًا أديبًا.

قرأ النحو على ابن إياز، جمال الدين أبي محمد، قبل مجيئه إلى بغداد، ولازم الشيخ السعيد نصير الله الطوسي بعد قدومه إليها إلى وفاته. ثم انتقل إلى المذهب المالكي، فأصبح معيدًا للمذهب المالكي بمدرسة المالكية المستنصرية، ثم تولى الإعادة بالمشيخة في دار القرآن في المدرسة المستنصرية، وتعد المدرسة آنذاك مركزًا فكريًا عظيمًا؛ لما فيها من علماء أسهموا في نشر الثقافة الإسلامية.

كان ابن القوَّاس عالمًا في النحو، إمامًا في الفقه، ويرجع ذلك لطبيعة العصر العلمي المزدهر الذي عاش فيه.

---

(١) يُنظر: المصدر السابق ١/٧.

(٢) يُنظر: بغية الوعاة ١/٤١٠، كشف الظنون ٢/١٣٧٠، مفتاح السعادة ١/١٧٣.

(٣) يُنظر: مجمع الآداب ١/٢٢٨-٢٢٩، بغية الوعاة ٢/٩٩.

(٤) يُنظر: مجمع الآداب ١/٢٢٨-٢٢٩.

وفاته:

بقي ابن القوَّاس في بغداد إلى أن توفي في ذي الحجة سنة ٦٩٦هـ.

شيوخه[١]:

١- الشيخ السعيد نصير الدين الطوسي المتوفى سنة ٦٧٢هـ.

٢- جمال الدين أبو محمد حسين بن إياز النحوي المتوفى سنة ٦٨١هـ.

تلامذته:

كان لابن القوَّاس تلامذة كثيرون؛ فهو معيد في المدرسة المالكية، وتتلمذ على يده الكثيرون إلا إني أكتفي بذكر أهم تلامذته وهما:

١- جمال الدين يوسف بن عبد المحمود البغدادي المتوفى سنة ٧٢٦هـ [٢].

٢- تاج الدين ابن السباك المتوفى سنة ٧٥٠هـ [٣].

آثاره العلمية[٤]:

١- شرح الدرة الألفية في علم العربية، حققه الدكتور علي موسى الشوملي، وهو مطبوع، الرياض سنة ١٤٠٥هـ.

٢- شرح كتاب الأنموذج في النحو.

٣- شرح كافية ابن الحاجب في النحو، حققه زيان أحمد الحاج إبراهيم، جامعة الأزهر ١٩٨٢م.

(١) يُنظر: المصدر السابق ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٢) يُنظر: ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي،ثم الدمشقي الحنبلي، المتوفى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق:د/عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان،السعودية- الرياض، الطبعة:الأولى، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٥م، ٤/٤٦٣،شذرات الذهب ٨/١٣٢.

(٣) يُنظر: بغية الوعاة ٢/٩٩.

(٤) يُنظر: مجمع الآداب ١/٢٢٨-٢٢٩، بغية الوعاة ٢/٩٩.

الفصل الأول
المآخذ الأسلوبية

ويشتملُ على مبحثين:

المبحث الأول: المآخذ على الترتيب.

المبحث الثاني: المآخذ على التقسيم.

المبحث الأول
المآخذ على الترتيب
باب الكلام والكلم

قال ابن معطي:

اللَّفْــظُ إِنْ يُفِــدْ هُــوَ الْكَــلامُ نَحْــوُ: مَضَــى القَــوْمُ وَهُــمْ كِــرَامُ

المأخذ:

قال النيلي: "كان الواجب أن يبدأ بتعريف (الكلمة) قبل تعريف (الكلام)؛ لأن المركب لا يمكن تعريفه إلا بعد تعريف مفرداته، وإنما بدأ بالمركب الذي هو (الكلام) لشرفه؛ لأن المركب أفضل وأشرف من المفرد؛ إذ كان المركب يفيد جميع ما يفيده أفراده وزيادة، ولأن المركب هو الغرض من وضع المفردات"(١).

عرَّف النحاة الكلام بأنه اللفظ الذي يفيد فائدةً يحسُن السكوت عليها، فهم بذلك احترزوا من الإشارة والكتابة واللفظ الذي لا يفيد، وحدَّ الناظم الكلام بأنه ما يفيد فائدةً فحسب. وسيأتي الحديث عن رأي الشراح في هذا الحدَّ(٢).

والكلام إما أن يكون مفردًا أو مركبًا، فالمفرد هو الكلمة، سواء كانت اسمًا أو فعلًا، والمركب هو الكلام، وهو الجملة المكونة من اسمين، أو فعلين، أو اسم وفعل. وقد اعترض النيلي على ابن معطي ببدئه بالمركب قبل المفرد؛ حيث لا يمكن تعريف المركب إلا بأجزائه وهذا يقتضي البدء بالمفرد، لكنه اعتذر له بأن المركب أشرف من المفرد؛ ولأنه يفيد ما تفيده مفرداته وأكثر، وهو الغاية من وضع المفردات(٣).

وأرى أن المفرد يفيد ما وُضِع له، فهو بذلك لا يخلو من الفائدة وإن لم يحسن السكوت عليها، وبذلك يكون أولى بالتقديم على المركب. ثم إنه جزء، والكل لا يُعرف إلا بأجزائه

---

(١) الصفوة الصفية ٣٤/١.

(٢) يُنظر: المآخذ المنهجية، المآخذ على الحدود، ص: (١٥٦).

(٣) الصفوة الصفية٣٤/١، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ١٤٩/١.

فاقتضى ذلك البدء بالمفرد. ولا أرى شرفًا للمركب في زيادة معانيه وإفادته ما تفيده مفرداته وأكثر؛ لأنه زائد بالمبنى، وزيادة المبنى إنما هي مجموعة من المفردات، ولا يكون المركب بدون مفرداته، فيكون أولى بالتقديم؛ لتضمنه الفائدة بدون تركيب.

باب الإعراب والبناء

(حد الإعراب)

قال ابن معطي:

وَحَـــدُّهُ تَغَيُّـــرٌ فِي الآخِـــرِ بِعَامِـــلٍ مُقَـــدَّرٍ أَوْ ظَـــاهِرِ

بِـــالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْـــبِ أَوْ بِـــالجَرِّ كمَـــرَّ زَيْـــدٌ رَاكِبًـــا بِعَمْـــرِو

المأخذ:

قال ابن الخباز: " ومعناه الصناعي ما ذكره، وهو تغير آخره بالعامل المقدر أو الظاهر، وكان ينبغي أن يقدم الظاهر على المقدر؛ لأن حكم المؤثِّر أن يكون موجودًا، والمقدر متأولٌ به"(١).

يُعرف الإعراب لغةً: بالإبانة(٢)، وفي الاصطلاح: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل(٣)، والعامل هو الذي يفصل بينه وبين المبني، إذ كلاهما يتغير آخره، إلا أن المعرب يكون بعامل، وهذا العامل إما ظاهر أو مقدر.

أما العامل الظاهر فقد مثل له الناظم بـ(مر زيدٌ راكبًا بعمرو)، فقدّم الاسم المرفوع بالفعل (زيدُ)؛ لكونه فاعلًا، فهو مقدم على غيره، وقدَّم الاسم المنصوب بقوله: (راكبًا) على الاسم المجرور (بعمرو)؛ لكونه يتأثر – غالبًا- بالفعل بلا واسطة، أما الاسم المجرور فتأثره بواسطة حرف الجر، وذكر بعد ذلك الجزم؛ وتأخيره لاختصاصه بالفعل.

أما العامل المقدر فنحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ (٤)، فـ(أحدٌ) فاعلُ مرفوع بفعلٍ مقدرٍ(٥) تقديره وإن استجارك أحد، أما النصب فنحو قوله

---

(١) الغرة المخفية ٩٠/١.

(٢) يُنظر: لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي، المتوفى سنة ٧١١هـ، دار صادر،بيروت–لبنان، الطبعة:الثالثة، ١٤١٤هـ،٥٨٨/١.

(٣) يُنظر: شرح الحدود النحوية، لجمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي، المتوفى سنة ٩٧٢هـ، تحقيق د.محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت–لبنان،الطبعة:الأولى،١٤١٧هـ–١٩٩٦م،١٢١.

(٤) سورة التوبة آية ٦.

(٥) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، المتوفى ٦١٦هـ، تحقيق: علي

تعالى:﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ ﴾ [1]، بقراءة من قرأ بالنصب، وتقديره قدرنا القمر قدرناه منازل[2]. ومثال الجر (في الدار زيدٌ والحجرة عمرو)، أي في الحجرة.

واعترض ابن الخباز على تقديم العامل المقدر على العامل الظاهر في نظم الأبيات، وحجته في ذلك أن حكم المؤثِّر يكون موجودًا، والمقدر متأولٌ به. وحجته صحيحة إلا أني أعتذر للناظم بأنه لجأ إلى التقديم والتأخير لاقتضاء النظم، وهذا جائز طالما أنه لا يخل بالمعنى.

محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٦٣٦/٢.

(١) سورة يس آيه ٣٩.

(٢) قرأه الكوفيون وابن عامر بالنصب، وقرأه الباقون بالرفع، يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، المتوفى ٤٣٧هـ، تحقيق د: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت، الطبعة:الثالثة ، ١٤٠٤-١٩٨٤م، ٢١٦/٢.

(الأسماء المعربة–المفرد)

قال ابن معطي:

وَإِنْ يَكُـــنْ آخِـــرُهُ مُعْـــتَلَّا ... بِـــأَلِفٍ نَحْـــوَ الفَـــتَى وحُبْلَـــى
سُمِّـــيَ مَقْصُـــورًا بِـــهِ تُقَـــدَّرُ ... الحَرَكَـــاتُ كُلُّهـــا لا تَظْهَـــرُ
وإِنْ يَكُـــنْ يَـــاءً وكَسْـــرٌ قَبْلَـــهُ ... سُمِّـــيَ مَنْقُوصًـــا لِـــنَقْصٍ حَلَّـــهُ
نَحْـوُ الشّـجِي وَالنَّصْـبُ فِيـهِ يَظْهَـرُ ... وَالرَّفْـــعُ كَـــالجرِّ بـــهِ يُقَـــدَّرُ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "هذا ترتيبٌ سيّئ منه؛ لأنه شفع الصحيح المنصرف بالمعتل، وذكر قسيمه الذي هو غير المنصرف بعده. وكان ينبغي أن يذكره مع المنصرف"(١).

الإعراب أصل، والبناء عارض، وينحصر الإعراب في الاسم المتمكن، والفعل المضارع، وينقسم الاسم المتمكن إلى مفرد ومثنى وجمع، ويدخل فيه – أيضًا- الاسم المضاف، والاسمان اللذان جُعلا اسمًا واحدًا، وجمع التكسير؛ لأنها معربة، ولم تكن على حد المثنى والمجموع.

وينقسم الاسم المفرد إلى صحيحٍ ومعتل، والصحيح إلى منصرفٍ وغير منصرف، أما المعتل فينقسم إلى مقصورٍ ومنقوص. والصحيح المنصرف هو ما دخلته حركات الإعراب والتنوين، وأما غير المنصرف فهو ما يدخله الرفع والنصب دون التنوين والجر.

أما المقصور فهو الاسم المعرب الذي آخره ألف، وأما المنقوص فهو الاسم المعرب الذي آخره ياء.

وقد بدأ ابن معطي بذكر المفرد؛ لأنه أصل المثنى والجمع، ثم ذكر أقسامه وما يتعلق فيها من أحكام. وقد أخذ عليه ابن الخباز ذكره للمعتل بقسميه المقصور والمنقوص بعد الصحيح المنصرف، دون استيفاء لأحكام الصحيح بقسميه المنصرف وغير المنصرف، ويرى أن ذلك ترتيب سيئ منه، وكان الأولى ذكر الصحيح بقسميه المنصرف وغير المنصرف، ثم ذكر المعتل بقسميه.

---

(١) الغرة المخفية ١/١٠٤.

واعتذر ابن القوّاس له بأنه أراد ذكر حكم المنصرف على حده، وغير المنصرف على حده، ولما اشترك المعتل مع المفرد الصحيح بكون كل منهما منصرفًا وغير منصرف، استوفى حكم المنصرف أولًا ثم شرع بغير المنصرف[1].

ولئن كان اعتذار ابن القوّاس مقبولًا، فإنه كان من الجيد، أن يكون الترتيب حسب الصحيح والمعتل، لا حسب المنصرف وغير المنصرف؛ لما في ذلك من ترتيب ووضوح للمسائل والأبواب.

(١) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢٥٨/١.

باب الجموع
(جمع المؤنث السالم)

قال ابن معطي:

وَأَعْرَبُـــوا كَـــالفَرْدِ جَمْـــعَ التَكْسِـــيرْ وَسَـــالِمَ التَأْنِيـــثِ يَتْلُـــو[1] التَـــذْكِيرْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقد أساء يحيى الترتيب؛ لأن الواجب أن يذكر جمع التأنيث إلى جنب جمع التذكير، فوسط بينهما جمع التكسير"[2].

ذكرت أن الاسم المتمكن ينقسم إلى مفرد ومثنى وجمع، والجمع يعرف بأنه ضم واحد إلى أكثر منه، موافقًا له لفظًا ومعنى[3]. وينقسم قسمين هما: جمع السلامة، وهو الجمع الذي يسلم فيه بناءُ الواحد، ويزاد عليه واو ونون، أو ياء ونون نحو (مسلمون)، و(مسلمين)، ويسمى بجمعَ المذكرٍ السالمً، أو يُزاد عليه ألف وتاء نحو (مسلمات)، ويسمى بجمع المؤنث السالمً[4]، وهذان هما قسما جمع السلامة.

أما القسم الثاني من قسمي الجمع، فهو جمع التكسير، وهو الذي يتغير فيه بناء الواحد، نحو (أجمال) في جمع جمل، و(دراهم) في جمع درهم[5]، وله أبنيته الخاصة.

وقد بدأ ابن معطي بجمع المذكر السالم، فذكر شروطه وحدَّه وعلامة جمعه، ثم ذكر بعد ذلك جمع المؤنث السالم بعد أن فصلَ بينهما بجمع التكسير.

---

(١) عند ابن الخباز ، وابن النحوية (مثل التذكير)، ينظر: الغرة المخفية ١٣٥/١، شرح ألفية ابن معطي المسمى:حرز الفوائد وقيد الأوابد،لبدر الدين محمد بن يعقوب،المعروف بابن النحوية،من أوله إلى نهاية باب التوابع،المتوفى سنة ٧١٨هـ،دراسة وتحقيق: عبد الله فهيد البقمي، ١٨٤/١، والصواب ما جاء في متن الألفية وهو ما أثبته. يُنظر الدرة الألفية في علم العربية ٢١.

(٢) الغرة المخفية ١٣٥/١.

(٣) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد١٧٢/١.

(٤) يُنظر: الأصول لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، المتوفى ٣١٦هـ، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان ٤٦/١-٤٧.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ٤٧/١.

واعترض عليه ابن الخباز، بأنه كان من الواجب أن يذكر قسمي جمع التصحيح مرتبة دون الفصل بينهما بجمع التكسير.

وهذا الاعتراض جيد؛ وذلك لأن جمع المؤنث السالم قسيم جمع المذكر السالم ومشابه له من حيث سلامة المفرد في جمعه، وعدد الزيادات الداخلة عليه؛ لذا فإن من إساءة الترتيب الفصل بين جمعي التصحيح بجمع التكسير.

باب الممنوع من الصرف

قال ابن معطي:

والصّـرْفُ مَمْنـوعٌ مِـنْ اسْـمٍ مُشْـبِهِ ... لِلفِعْـلِ مِـنْ وَجْهَـيْنِ أَو مِـنْ أَوجُـهِ
وَهـيَ فُـروعٌ تِسْـعَةٌ إِذَا اجْتمَـعْ ... مِنْهـا في الاسْـمِ اثْنَـانِ فَالصّـرْفُ امْتَنَـعْ
عَـدْلٌ وَتَأْنِيـثٌ وجَمْـعٌ أَقْصَـى ... وعُجْمَـةٌ وَوَزْنُ فِعْـلٍ خُصَّـا
وَنُـونُ فَعْـلانَ المزِيـدُ وَالصِّـفَهْ[1] ... وَاسْـمٌ مُرَكَّـبٌ وَالاسْـمُ المعْرِفَـهْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقد رتب يحيى-رحمه الله- علل الصرف ترتيبًا غريبًا. ولم يبدأ سيبويه وأبو علي وابن جني إلا بوزن الفعل. وبدأ الزمخشري بالعلمية. والبداءة بالعدل غريبة"[2].

يُمنع الاسم من الصرف لتسعِ علل، ذكرها ابن معطي في الأبيات السابقة، وهي: العدل، والتأنيث، والجمع، والعجمة، ووزن الفعل، والوصف، والتعريف، والتركيب، وكذا الألف والنون.

والعلة في منع الاسم من التنوين والجر إذا اجتمع فيه علتان مما سبق هو شبهه بالفعل، وإنما جُعلت تلك العلل في العربية مانعةً للاسم من الصرف لكونها فروعًا من أصول، فأما العدلُ فهو فرعٌ على المعدول عنه، وأما التأنيثُ فهو فرعٌ على التذكير، وأما الجمعُ ففرعٌ على المفرد، والعُجمةُ دخيلةٌ على العربيةِ فهي بذلك فرع، وأما وزنُ الفعلِ فهو فرع لكونه موزونًا من الفعل وهو فرعٌ؛ لافتقاره للاسم في تكوين الجملة، وأما نون فعلان مع الألف السابقة لها فهما زائدان، والصفةُ فرعٌ على الموصوف، وأما الاسم المركب ففرعٌ لتوقفه على مركبيه، وأما المعرف فلاعتبار النكرة عامة والمعرفة خاصة، فهو بذلك فرع. وسيأتي بيان هذه العلل في المبحث القادم.

وقد أخذ ابن الخباز على الناظم ابتداءه بالعدل، ووَصِفَ ترتيبهُ بالغرابة، حيث بدأ

---

(١) في شرح ألفية ابن معطي للموصلي: "في الصفة". يُنظر:١/٤٤٠.. والصحيح ما أثبته لدلالة العدد عليه، فابن معطي أحصى علل المنع تسعًا، وقول "في الصفة" يخل بذلك، وهو ما ورد في متن الألفية ٢٦.

(٢) الغرة المخفية ١/ ٢٠٧-٢٠٨.

سيبويه[١]، وابن جني[٢]، وأبو علي[٣] بوزن الفعل، وبدأ الزمخشري[٤] بالعلمية. ولا أرى في ذلك غرابةً؛ لاتفاق العلل في كونها فروعًا، وكذا اقتضاؤها منعَ الصرفِ، فلا إشكالَ في أيها ابتدأ، ويرى محقق الغرة المخفية أن لا غرابةً في البداءة بالعدل، فإنَّ ابن الحاجب[٥] قد بدأ بالعدل وكذا ابن عصفور[٦]، وابتدأ ابن مالك[٧] وأبو حيان[٨] بألف التأنيث ولم يُؤخذ على أحد منهم منهم ذلك، فترتيبُ ابن معطي لعلل منع الصرف بهذه الصورة لا مشاحة فيه.

(١) يُنظر: الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر الملقب بسيبويه، المتوفى سنة ١٨٠هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة:الثالثة،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ١٩٣/٣.

(٢) يُنظر: اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المتوفى ٣٩٢هـ، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٥١/١.

(٣) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، تحقيق د:عوض ابن حمد القوزي، الطبعة:الأولى،١٤١٠هـ-١٩٩٠م،٥/٣.

(٤) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المتوفى ٥٣٨هـ، تحقيق:د: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة:الأولى ١٩٩٣م، ٣٥/١.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١٠١/١.

(٦) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن بن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، ابن عصفور الأشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٩هـ، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة:الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م،٣٢٧/٢.

(٧) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبدالله جمال الدين المتوفى ٦٧٢هـ، تحقيق د:عبدالرحمن السيد، ود: بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة:الأولى،١٤١٠هـ-١٩٩٠م،٤١/١.

(٨) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، المتوفي ٧٤٥هـ، تحقيق د: رجب عثمان محمد، مراجعة د: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة:الأولى ١٤١٨هـ،١٩٩٨م ٨٥٢.

المبحث الثاني
المآخذ على التقسيم
باب الكلم والكلام
(علامات الحرف)

قال ابن معطي:

وَالحَــرفُ فَضْــلَةٌ بِلَفْــظٍ خَــالٍ ... مِــنْ عَلَــمِ الأَسْمَــاءِ وَالأَفْعَــالِ
يَجِــيءُ إِمَّــا رَابِطًــا أَوْ نَــاقِلَا ... أَوْ زَائِــدًا مُؤَكِّــدًا أَوْ عَــامِلا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وما ذكره من أقسام الحرف فيه تداخل، وهو عيبٌ في القسمة. وأنا أُفصل ما ذكره"(١).

وقال ابن القوّاس: "وأما العامل فمندرج تحت الأقسام وليس قسيمًا لها. وهو كل حرف يختص بأحد النوعين، ولم يتنزل منزلةِ الجزء منه"(٢).

الحرف هو القسم الثالث من أقسام الكلام، ولا يفيد معنًى بنفسه، بل بغيره، وهو أحد ثلاثة، إما اسم، أو فعل، أو جملة. والغرض من مجيء الحرف مع هذه الثلاثة هو إما الربط، أو النقل، وإما الزيادة أو العمل.

أما الربط فقد يكون بين اسمين، أو فعلين(٣)، كحرف العطف فنقول: قام زيد وعمرو، أو بين جملتين كحرف الشرط وواو الحال؛ فنقول: إن قام زيدُ قام عمرو، أو بين اسم وفعل كحروف الجر فنقول: مررتُ بزيدٍ.

وأما النقل: فهو الحرف الذي يغير معنى الجملة أو زمن الفعل الداخل عليه. وأما الزيادة: فهو إما عامل أو غير عامل، وينقسم كلاهما إلى مؤكد وغير مؤكد. هذا جملة ما يمكن قوله في

---

(١) الغرة المخفية ٨١/١.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢١٦/١.

(٣) لا يرى ابن النحوية التمثيل في المفردين بالفعلين، مثل: قام زيد وتكلم، ولا بالفعل والاسم، في مثل: أخذتُ من زيدٍ، ويرى أن ذلك وهم. يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد٧٢/١.

أقسام الحرف.

وقد اعترض ابن الخباز[١] على قسمة ابن معطي؛ إذْ يرى أن فيها تداخلًا بين أقسام الحرف، وقد ردّ عليه النيلي[٢] وابن القواس[٣] في أن هدف ابن معطي هو بيان الغرض من مجيء الحرف وليس هدفه التقسيم.

كما اعترض ابن القوّاس على الناظم في جعل العمل من تلك الأغراض التي أوردها في مجيء الحرف، فيرى أن الحرف العامل مندرج في الأغراض الثلاثة السابقة: الربط، والنقل، والزيادة. فالحرف الرابط قد يكون عاملًا أو غير عامل، فالعامل كحروف الجر-وهي مختصةٌ بالأسماء- والجوازم والنواصب -وهي مختصةٌ بالأفعال- ، وأما غير عامل كحرف التعريف – وهو مختص بالأسماء- والسين وسوف وقد – وهي مختصةٌ بالأفعال-[٤].

أما الحرف الناقل فيدخل على الجملة فيغير في معناها، وهو قسمان: إما أن يترك أثرًا في اللفظ مثل (ليت)، فيكون عاملًا، أو لا يؤثر على اللفظ مثل: حروف الاستفهام، فيكون غير عامل.

أما القسم الثاني من الناقل فهو المؤكِّد، وهو إما أن يؤثر في اللفظ، مثل: إنَّ وأنَّ، فيكون بذلك عاملًا، وإما أن لا يؤثر، مثل: لام الابتداء، فيكون بذلك غير عامل[٥].

أما الحرف الزائد، فهو إما أن يأتي للتأكيد فيكون بذلك عاملًا، مثل: ليس زيدٌ بقائم، فالباء هنا عاملةٌ، وإما أن يكون غير عامل، مثل: إذا ما جاء زيدٌ فأكرمه، فـ (ما) هنا زائدة لا عمل لها[٦].

ومن هذا يتبين أن ما ذكره ابن القوّاس صواب، فكل غرضٍ جيء بالحرف من أجله لا

---

(١) يُنظر: الغرة المخفية ٨١/١.

(٢) يُنظر: الصفوة الصفية ٥٦/١.

(٣) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢١٥/١.

(٤) يُنظر: المصدر السابق ٢١٦/١.

(٥) يُنظر: الصفوة الصفية ٥٦/١.

(٦) يُنظر: المصدر السابق٥٧/١.

يخلو من أن يكون عاملًا أو غير عامل؛ لذا لا يكون العامل قسيمًا للأغراض الثلاثة الواردة.

باب أزمنة الفعل

(جوازم المضارع)

قال ابن معطي:

فَجَزْمُـــــهُ بِلَـــــمْ وَلَمَّـــــا وَأَلَمْ وَلامِ أَمْـــرٍ وَبِـــلَا النَّهْـــي انْجَـــزَمْ

المأخذ:

قال ابن القوّاس: "وأما (لما) فتشارك (لم) في النفي والقلب، وتفارقها من أربعة أوجه... رابعها: أنَّ (لما) تفيد اتصال النفي إلى زمن الإخبار؛ لأنه إذا قيل: ندِم إبليس ولما ينفعه الندم، أفاد أن عدم النفي مستمر إلى وقت الإخبار بخلاف لم، فإن النفي بها مُنقطع. فإذا قيل: ندِم آدم ولم ينفعه الندم، أفاد أن عدم النفع إنما هو عقيب الندم. وقيل: إن اختصاص (لما) بذلك من جهة المعنى كما في الصورة المتمثل بها. وإنما عملا الجزم – أعني (لم ولما)–حملًا لهما على حرف الشرط؛ لمشاركتهما له في نقل الفعل من زمان إلى زمان؛ لأنهما ينقلانه إلى الماضي، وحرف الشرط إلى المستقبل؛ ولأنهما لما نقلا معنى المضارع إلى الماضي ازداد ثقلًا بقلب معناه على كونه فعلًا، فخفف بالحذف. وتدخل عليهما همزة الاستفهام ومعناها معهما التقرير، وفي التنزيل: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾[1]، ويتوسط بينهما وبين الهمزة واو العطف وفاؤه وفي التنزيل: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾[2]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[3] وإذا دخل حرف الشرط على (لم) أبطل نقلها إلى الماضي لقوة الشرط، وفي التنزيل: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[4] وقوله: وألم يوهم أنه قسمٌ أخر وليس كذلك، لما بينا"[5].

الجزم في اللغة هو: القطع[6]، والجزم هو حذف الأواخر، جاء في المقتضب: "ما كان

---

(١) سورة يس آية ٦٠.

(٢) سورة فاطر آية ٣٧.

(٣) ذكرت في مواضع متعددة في القرآن الكريم منها سورة غافر آية ٨٢.

(٤) سورة البقرة آية ٢٤.

(٥) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٣١٥/١-٣١٨.

(٦) لسان العرب ٩٧/١٢.

آخره ألفًا أو ياءً أو واوًا من الأفعال، فإن الجزم يُذهب هذه الحروف؛ لأن الجزم حذف الأواخر، فإذا صادفتْ الحرفَ متحركًا حذفت الحركة، وإن صادفته ساكنًا كان الحرف هو المحذوف، وبقي ما قبله على حركته"[1].

والفعل المضارع يُجزم بخمسة أحرف وهي: (إنْ) في الشرط، و(لمْ، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية). والأربعة الأخيرة خاصة بجزم فعلٍ واحدٍ، ولا تجزم فعلين، وقد ذكرها ابن معطي في البيت مضيفًا إليها (ألمْ). و(ألمْ) هي عبارة عن حرف الجزم (لم) وهمزة الاستفهام، ويصف ابن القواس ذلك بكونه إيهامًا لقسمٍ آخر، وليس كذلك[2].

واعتذر النيلي للناظم بأن (لم) لما أُضيفت إليها الاستفهام حدث لها معنىً ثالث، فقال: "وأما (ألم) فهي (لم) زيدت عليها همزة الاستفهام، فلما رُكب مع الاستفهام حدث معنى ثالث، وصار المعنى إيجابًا والاستفهام تقريرًا"[3].

ولا أرى أن النيلي قد وُفّق في ذلك، فسيبويه لم يذكر سوى هذه الأربعة[4]، في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وكذا عند غيره[5]، وإن أردنا حمل ذلك على المعنى كما فعل النيلي فإننا نجد أنه أهمل دخول همزة الاستفهام على (لما) ولم يذكرها في البيت، وإن كان دخولها على (لم) أكثر.

(١) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالى الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد، المتوفى سنة ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت ١٦٦/٣.

(٢) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٣١٨/١.

(٣) الصفوة الصفية ١٨٥/١.

(٤) يُنظر: الكتاب ٨/٣.

(٥) يُنظر: شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش وابن الصانع، المتوفى سنة ٦٤٣، قدم له: د: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان، الطبعة:الأولى،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٣١/٥، شرح الرضي على الكافية ٨١/٤، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبدالرحمن بن أبي بكر،جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١م، تحقيق:عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر، ٥٣٨/٢-٥٤٥.

باب الممنوع من الصرف

قال ابن معطي:

والصَّــرْفُ مَمْنُــوعٌ مِــنِ اسْــمٍ مُشْــبِهِ لِلفِعْــلِ مِــنْ وَجْهَــيْنِ أَوْ مِــنْ أَوْجُــهِ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "والمعتبر عندهم الشبه من وجهين. وقول يحيى: "أو من أوجهٍ" غير معروف. ولا حجة له في (ماه) و(جور) مع أن (فيهما) ثلاث علل؛ لأن فيهن واحدة مقاومة. والمانعتان: علتان سالمتان من المقاوم."[(١)].

الاسم المنصرف هو كل اسم معربٍ سلم من مشابهة الفعل بعدم وجود ما يمنع صرفه[(٢)]، ويُراد بصرفه إعرابه بالحركات والتنوين[(٣)].

أما الاسم غير المنصرف فهو كل اسم معرب أشبه الفعل بوجود علتين فرعيتين مختلفتين، أو وجدت فيه علةٌ تقوم مقام علتين فلا يدخله الجر ولا التنوين؛ لأنه مشابه للفعل[(٤)].

والعلل التي يشابه الاسم فيها الفعل فيمنع من الصرف تسع، هي: وزن الفعل، والتعريف، والعجمة، والتأنيث، وزيادة الألف والنون، والوصف، والعدل، وصيغة منتهى الجموع، والتركيب.

فالاسم يمنع من الصرف لعلتين اقتضتا شبهة بالفعل، وقد بيّن ابن معطي أن الاسم يُمنع من الصرف لعلتين أو أكثر، وقد أُخذ على الناظم تقسيمه للاسم الممنوع من الصرف إلى قسمين هما: ما مُنع لوجهين-أي علتان- وما مُنع لأوجه –أي أكثر من علتين-. وأن الاسم لا يُمنع من الصرف إلا إذا اجتمعت فيه علتان فقط[(٥)].

وقول ابن معطي "أو من أوجه" يقصد به الاسمين (مَاهَ) و(جَوْرَ) حيث اجتمعت فيهما

---

(١) الغرة المخفية ٢٠٦/١.

(٢) يُنظر: شرح الحدود النحوية٩٦.

(٣) يُنظر: الأصول ٧٩/٢.

(٤) يُنظر: الأصول ٧٩/٢،شرح الحدود النحوية ٩٦.

(٥) يُنظر: الغرة المخفية ٢٠٦/١.

ثلاثُ علل، ولم يمنعه وجود علتين من الصرف، ولم يجهل صاحب الاعتراض ذلك، فبيّن أنه لا حجة لابن معطي فيه؛ لأن في الاسمين ثلاث علل، واحدة مقاومة والمانعتان علتان سالمتان من المقاوم، فبالتالي مُنع الاسمان من الصرف لوجود علتين فقط.

وترى الباحثة ما يراه ابن القواس[1]، فالاسمان (مَاهَ) و(جَوْرَ) اجتمعت فيهما علتان هما العجمة والعلمية، وللنحاة فيهما رأيان: أحدهما: أنهما لا يؤثران في الثلاثي الساكن الوسط، والآخر: لا تؤثر في الثلاثي مطلقًا، بدليل صرف نوح ولوط مع وجود العلتين اللتين احتج بهما صاحب الاعتراض، فلو لم يكن في الاسمين (مَاهَ) و(جَوْرَ) علة ثالثة لما مُنعا من الصرف، وهي التأنيث. وعليه فإني أرد الاعتراض لإقامة النظير، وبه يكون الاسمان (مَاهَ) و(جَوْرَ) مُنعا من الصرف لاجتماع ثلاث عللٍ مانعة.

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٣٩/١.

باب المنصوبات

(التحذير)

قال ابن معطي:

وَيَنصبُ الـمَفْعُولَ فِعْـلٌ مُضْـمَرُ تَقُـولُ: إِيَّـاكَ وشَـيْئًا يُنكَـرُ

المأخذ:

قال النيلي: "وقد مثّل بهما جميعًا ولم يميز بين الواجب الإضمار، وبين الجائز"(١).

وقال ابن القوّاس: "الأصل في الفعل الناصب للمفعول أن يكون ظاهرًا؛ لأن الحذف على خلاف الأصل. وقد يكون مضمرًا أي محذوفًا، وهو على ضربين: واجب الحذف وجائزه. وكل واحدٍ منهما سماعي وقياسي، ولم يميز المصنف بين الواجب والجائز"(٢).

أُخْتُلِف في ناصب المفعول وفيه ثلاثة أقوال:

- القول الأول: أن ناصب المفعول هو الفعل؛ لاقتضائه إياه، ولقربه منه، وهو مذهب البصريين(٣)، ورأي الناظم.

- القول الثاني: – ونُسِب لهشام بن معاوية الكوفي(٤)–، في أن الناصب للمفعول هو الفاعل؛ لتأثيره فيه(٥).

---

(١) الصفوة الصفية ٤٠٧/٢.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٩٢/١.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ، المكتبة العصرية، الطبعة:الاولى،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م،٦٦/١، همع الهوامع ٥/٢.

(٤) هو هشام بن معاوية الضرير، يكنى بأبي عبدالله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، أخذ علم النحو عنه، وصنف مختصر النحو، والحدود، والقياس، توفي سنة تسع ومائتين. يُنظر: طبقات النحويين واللغويين،لمحمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبي بكر، المتوفى سنة:٣٧٩هـ،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة: الثانية،١٣٤/١،تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم،لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري،المتوفى سنة:٤٤٢،تحقيق/د:عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر،القاهرة-مصر،الطبعة: الثانية،١٤١٢هـ-١٩٩٢م،١٨٦/١، ،بغية الوعاة ٣٢٨/٢.

(٥) يُنظر: الإنصاف ٦٦/١، همع الهوامع ٥/٢.

■ القول الثالث: – وقال به الفراء– وهو أنَّ المفعول نُصب بهما جميعًا، أي بالفعل والفاعل[1].

وبيّن الناظم أن المفعول كما أنه يُنصب بفعل ظاهرٍ، فإنه يُنصب بفعلٍ مضمرٍ أيضًا، واكتفى بالتمثيل لقسمي المضمر دون تمييز بين ما يجب فيه الإضمار وما يجوز.

والفعل المضمر الناصب للمفعول قسمان: واجب الإضمار، وجائز الإضمار، وكلا القسمين ينقسم إلى سماعي وقياسي.

أما الواجب الإضمار، فقد مثّل له الناظم بقوله: إياك وشيئًا يُنكر، ويقدّر الفعل المضمر بنحو: باعد أو احذر، وهو الناصب للمفعول (إياك). ويقدر الفعل متأخرًا فيصير الكلام: إياك وشيئًا يُنكر احذر؛ وذلك لامتناع تقديره متقدمًا؛ لأنه يوجب اتصال الضمير فيه، فيكون الكلام: أُحذِّرك وشيئًا ينكر، فيكون ضمير الفاعل وضمير المفعول لشيءٍ واحد هو المخاطب، ولا يكون هذا إلا في أفعال القلوب، وهذا ليس منها.

وهذا المثال الذي ذكره الناظم، هو لإضمار الفعل وجوبًا قياسًا؛ لطلب الخفة، ولذكر المحذَّر منه بعد المحذَّر المخاطب، سواء بحرف عطف، أو حرف جر، أو تكرار، وهذه الحالات الثلاث التي يجب فيها الإضمار، وما عداه فجائز.

أما التكرار فلقيام أحد الاسمين مقام الفعل، نحو الأسد الأسد[2]، وكلما ازداد التكرار قبح ذكر الفعل. وأما المذكور بحرف العطف أو الجر فنحو: إياك والأسد، وإياك عن الأسد، وعلة وجوب الإضمار هو طول الكلام بهما، فَسَدَّ مَسَدَّ الفعل، واستغني عن المحذَّر بذكر المحذر منه[3].

(١) يُنظر: همع الهوامع ٢/٥.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٩١.

(٣) يُنظر: همع الهوامع ٢/٢٢.

أما القسم الثاني، فهو الجائز الإضمار، ومثل له الناظم بقوله:

وَمِثْلُـــــهُ: مَكَـــــةَ والهِـــــلَال لَمَّـــا رَأَى الأَهِبـــةَ والإِهْـــلَال

فنحو: مكة، لمن يتأهب للحج، وتقدير الكلام: يقصد مكة. وإنما جاز الإضمار لدلالة قرينة الحال عليه من إعداد وتأهب للحج، فوجود القرينة – سواء كانت لفظية أو معنوية – مسوغة لجواز الإضمار قياسًا[1].

ويرى الشارحان أن الناظم لم يميز بين ما هو واجب الإضمار وجائزه، وعند الباحثة أنه وإن لم يَنص على ذلك، فقد ميز بينهما بالتمثيل؛ إذ مثّل للواجب بقوله: إياك وشيئًا يُنكر، وللجائز بنحو: مكَة والهلال، وذِكرُ القرينة في البيت يدل على الجواز.

(١) يُنظر: المصدر السابق ٢/١٧.

باب المعارف

(أسماء الإشارة)

قال ابن معطي:

أَمَّـــا الإِشَـــارَاتُ فَفِيهَـــا رُتَـــبُ ... فِي القُـــرْبِ والبُعْـــدِ كَمَـــا تُرَتَّـــبُ

هَـــــذَا يَلِيـــــهِ ذَاكَ ثُمَّ ذَلِكَـــــا ... هَاتَـــا تَلِيهَـــا تِيـــكَ ثُمَّ تَالِكَـــا

هَـــــذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَـــــا ... هَاتَـــــانِ ثُمَّ تَـــــانِ ثُمَّ تَانِكَـــــا

وَهَـــــــؤُلاءِ وأُولَى أُولَئِكَـــــــا ... وَفِي المخَاطَبَـــةِ قُـــلْ مِـــنْ ذَلِكَـــا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "الفصل الثاني: في مراتب الإشارة، وهي ثلاث: الدنيا، والوسطى، والقصوى. (فللدنيا) –في المفرد المذكر– هذا وذا، وفي المثنى: هذان وذان، ولها في الجمع: هؤلاء وهؤلي.. ولها في المؤنث: هاتا، وهاتي، وتا، وتي. وتان، وهاتان، وهؤلاء. وهؤلى.

وللوسطى: ذاك، وذانِك –بتخفيف النون– وأولئك، وأولاك، وتاك، وتيك، وتانك– بتخفيف النون–. وللقصوى: ذلك، وذانِّك –بتشديد النون– وأولالك، وتلك، وتالك، وتانِّك –بتشديد النون– وأولالِك.

ويحيى قد أبهم ذلك بالتغليظ والتخليط. وقد أوضحته بالتلخيص والتخليص؛ لأنه جعل (ذان) في الوسطى وليس كذلك"[(١)].

ذكر ابن معطي المبهم في باب المعارف، ويقصد به الاسم الموصول واسم الإشارة، ويُعرف الأخير بأنه: "ما وُضِعَ لمشارٍ إليه"[(٢)]، وله ثلاث مراتب[(٣)] هي: القريب والبعيد والمتوسط، ولا تختلط هذه المراتب ببعضها، فلا يستعمل القريب مكان البعيد ولا العكس.

---

(١) الغرة المخفية ٣٤٩/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٧١/٢.

(٣) للنحاة مذهبان في مراتب أسماء الإشارة، أحدهما أن لها مرتبتين وهما القريب والبعيد، والآخر يرى أن لها ثلاث مراتب وهي القريب والبعيد والمتوسط، وهذا هو المشهور والأول هو الصواب، وهو الظاهر من كلام المتقدمين. يُنظر: شرح التسهيل ٢٣٩/١-٢٤٢.

والناظم ذكر من هذه المراتب القريب والبعيد ولم يذكر المتوسط وعللّ النيلي – وتبعه ابن القوّاس[1]– ذلك بأن ذكر الطرفين يشمل ما بينهما وهو المتوسط، فالتوسط مرتبة بين القرب والبعد. وهذه المراتب تأتي للمفرد والمثنى والجمع، فالمذكر المفرد يُشار لقريبه بـ(ذا) وقد تقترن به هاء التنبيه فيقال: هذا، ولمتوسطه: (ذاكَ)، ولبعيده: (ذلك). أما المؤنث المفرد فيُشار لقريبه بـ(هاتا)، وإذا لم تقترن به الهاء قيل: (تا)، ولمتوسطه: (تيك)، ولبعيده: (تالك).

فإن كان المشار إليه مثنًّى مذكرًا أُشيرَ لقريبه بـ(ذان). وقد تقترن به الهاء فيُشار إليه بـ(هذان)، ولمتوسطه بـ(ذانك)، بتخفيف النون، ولبعيده بـ(ذانِّك) بتشديد النون، أما مؤنثه فيشار للقريب منه بـ(هاتان) إن اقترنت به هاء التنبيه، فإن لم تقترن به قيل: (تان) ، ويشار للمتوسط منه بـ(تانك)، بتخفيف النون، أما البعيد فيشار إليه بـ(تانِّك) بتشديد النون.

ويرى ابن الخباز أن الناظم قد أبهم في تقسيم مراتب الإشارة بعدم ترتيب أسمائها وفقًا لمراتبها، حيث جعل (ذان) في المرتبة الوسطى بدلًا من القريب[2]. وقد انفرد بهذا الرأي.

وترى الباحثة أن ابن معطي لم يخلّط بين المراتب؛ فقد ذكر (هذان) إشارة للمذكر القريب مقترنًا بها هاء التنبيه ثم أعقبه بـ(ذان)، وهو كذلك للإشارة إلى المذكر القريب دون أن تقترن به هاء التنبيه ثم أعقبهما بـ(ذانك) إشارة للمتوسط والبعيد. وهذا يبرهن لصحة ترتيب ابن معطي لأسماء الإشارة.

(١) ينظر: الصفوة الصفية ٦٦٨/٢، شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٧١٦/١.

(٢) الغرة المخفية٣٤٩/١.

باب النواسخ
(لا النافية للجنس)

قال ابن معطي:

وانْصِبْ أَوِ ارْفَعْ بَعْدَ وَاوٍ عَاطِفَا ... وَإِنْ تُكَرِّرْ لَا فَكُنْ مُسْتَأْنِفَا
تَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي ... سِتَّةَ أَوْجُهٍ بِهَذَيْنِ اجْعَلِ
فَتْحُهُمَا، وَالرَّفْعُ فِيهِمَا مَعَا ... وَفَتْحُ قُوَّةٍ، وَحَوْل رُفِعَا
وَعَكْسُهُ، وَجَعْلُ لَا المؤَخَّرَهْ ... كَلَيْسَ أَوْ زَائِدةً مُكَرَّرَهْ

المأخذ:

قال النيلي: "قوله: ستة أوجه. الصواب خمسة أوجه، لأنك إذا فتحت الأول جاز في الثاني ثلاثة أوجه: فتحه على الاستئناف، ونصبه على لفظ المنفي أو محله، ورفعه على محل (لا) مع المنفي، فهذه ثلاثة أوجهٍ في الثاني، وفتح الأول فصارت أربعة، ويجوز رفع الأول فصارت خمسة أوجه، وجهان في الأول وثلاثة في الثاني. وإذا رفعت الأول لم يجب نصب الثاني؛ لأن نصبه عطفٌ على محل الأول، أو على لفظه، وبرفعه قد بطل عمل (لا)، ولا يجوز نصب الأول بتنوين لأنه مفرد. فإن قلت: فتجعل (لا) بمعنى (ليس)، أو زائدة مكررة كما ذكر، قلت: على هذا ترتقي الأوجه إلى اثني عشر وجهًا، فحصرها في ستة تحكّم"[1].

وقال ابن القوّاس: "قوله: ستة أوجه. الصواب أن يقول خمسة أوجه؛ لأن الأول إما أن يكون مفتوحًا أو مرفوعًا. ولا يجوز أن يكون منصوبًا منونًا لأنه مفرد. فإن كان مفتوحًا جاز في الثاني ثلاثة أوجه. الفتح بناء على الاستئناف، والنصب على لفظ المبنى، والرفع على محل لا مع اسمها. وإن كان مرفوعًا فليس في الثاني إلا الفتح والرفع؛ ولأن نصبه إما عطفًا على محل الأول أو على لفظه. وكلاهما باطل لرفعه. فهذه خمسة أوجه لا مزيد عليها. وجهان في الأول وثلاثة في الثاني"[2].

يرى ابن معطي أن العطف على اسم (لا) مع تكرارها، كقول: لا حول ولا قوة إلا بالله،

(١) الصفوة الصفية ٣/٩٧.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٩٤٧-٩٤٨.

تستلزم ستة أوجه في الحكم الإعرابي، وهذه الأوجه هي: فتح الاسمين، فتكون (لا) الثانية مستأنفة، أي كل من الجملتين قائمةٌ بنفسها، والثاني: فتح الأول ونصب الثاني، والثالث: فتح الأول ورفع الثاني، والرابع: جعل (لا) الثانية كـ(ليس)، ويُقدّر لها خبرٌ منصوب، والخامس: رفعهما معًا، والسادس: رفع الأول وفتح الثاني.

وهذه الأوجه هي ما يوحي به كلام ابن معطي، وقد تبع بذلك الزمخشري، الذي يرى أنها تحتمل ستة أوجه[1]. وقد اعترض النيلي وابن القوّاس على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ أحد الأوجه الستة هو رفع الأول وفتح الثاني، والثاني: في حصر الأوجه بستة أوجه.

أما الأول فإنهما يريان أن رفع الاسم الأول يجيز في الثاني الفتح والرفع فقط؛ لأن نصبه ممتنع لارتفاع الأول، فلا يجوز عطفه على اللفظ ولا على المحل.

وأما الثاني: فهو في حصر الأوجه الإعرابية بستة أوجه، فهما يريان أن الصواب خمسة أوجه، ويختلفان مع ابن معطي في رفع الأول وفتح الثاني، وقد علل ابن معطي هذا الوجه بجعل (لا) الثانية كـ(ليس) أو جعلها زائدة مكررة. فإن كان كذلك فالأوجه ترتقي إلى اثني عشر وجهًا لا ستة أوجه.

فما يراه النيلي وابن القوّاس هو أن الأوجه إما خمسة أو اثنا عشر، وما ذهبا إليه هو الصواب. والله أعلم.

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٤-١١٥.

باب جمع التكسير

قال ابن معطي:

وَكَالرِّحَـــابِ وكَنُـــوقٍ وَقِـــيَمْ فُعَلَـــةٌ كَتُخَمَـــاتٍ وَتُخَـــمْ

فَعِلَـــةٌ كَنمِـــرَاتٍ ونَمِـــرْ فَعُلَـــةٌ كَسَـــمُرَاتٍ وَسَمُـــرْ[1]

المأخذ:

قال ابن الخباز: "هذا الذي ذكره فيه تخليط؛ لأنه لم يفرق بين الأجناس وغيرها. وأنا أذكر كل شيء مع ما يُشاكله"[2].

انتقد ابن الخباز في شرحه منهج ابن معطي في إيراد أوزان جمع القلة، ورأى أن ما فعله الناظم تخليطٌ في الأوزان؛ لأنه لم يفصل بين أوزان جمع القلة وأسماء الأجناس، وقد أوضحها ابن الخباز في شرحه مفصلةً، وفرّق بين أسماء الأجناس وغيرها.

ولم ينفرد ابن الخباز بهذا المأخذ، فقد ذكر النيلي وابن القوّاس في بعض الأوزان بأنها أسماء أجناس لا جمع، ومن ذلك قول النيلي: "وأما: (سَمُرة وسَمُر) –لشجرة العضاة– فهي جنس أيضًا بمنزلة (ثَمُرة وثَمُر)، وأما جمعه فبالألف والتاء نحو (سَمُرات)، صَدُقة وصَدُقات. الرابع: (فُعُلة) بضم الفاء والعين في قوله: (كبُسُرات وبُسُر) أما (بُسُرات) فجمع قلة وأما (بُسُر) فجنس."[3].

و–أيضًا– ما قاله ابن القواس في شرح تلك الأبيات: "قد ذكر لما ألحقت به التاءُ متحركة العين أربعةَ أبنيةٍ: أحدها: فَعَلَة بفتح الفاء والعين، أما ثَمَرة فتجمع في القلة بالألف والتاء كثمرات، وأما قوله: (ثمر) فاسم جنس وليس بجمعٍ على الأصح، وتُجمع على ثِمار... وأما (سَمُر) في نحو (سَمُرة وسَمُر) لشجرة العضاة فاسم جنس كالثمر وليس بجمعٍ، ويجمع بالألف

---

(١) عند ابن الخباز والنيلي:

فَعِلَـــةٌ كَثَمُـــرَاتٍ وثَمُـــر فُعْلَـــةٌ كَبُسُـــراتٍ وبُسُـــر

يُنظر: الغرة المخفية ٦٠٧/٢، الصفوة الصفية ٣٥٢/٣،وما أثبته هو الوارد في متن الألفية، يُنظر: الدرة الألفية في علم العربية ٥٠.

(٢) الغرة المخفية ٦٠٧/٢.

(٣) الصفوة الصفية ٣٥٣/٣.

والتاء. ورابعها: (فُعُلة) بضم الفاء والعين في قوله: (بُسُرات) بالألف والتاء في جمع بُسْرة، وأما (بُسُر) فاسم جنس"[1].

ويتضح مما سبق اتفاق الشراح في عدم تمييز الناظم لأسماء الأجناس من غيرها من الجموع، وكان الأولى التفرقة بينها، وإيضاح كلٍّ منها.

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١١٨٥.

الفصل الثاني
المآخذ المنهجية

ويشتملُ على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المآخذ على الإغفال.
- المبحث الثاني: المآخذ على التمثيل.
- المبحث الثالث: المآخذ على الحدود.
- المبحث الرابع: المآخذ في نقل الآراء ونسبتها.

المبحث الأول

المآخذ على الإغفال

باب نصب الفعل المضارع

قال ابن معطي:

وَنَصْـــبُهُ بِـــأَنْ وَلَـــنْ ثُمَّ إِذَنْ وَأَحْـرُفٌ فِيْهَـا أَتَـى إِضْـمَارُ أَنْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "المنصوب تعمل فيه حروفٌ لا غير، وهي أربعةٌ: (أَنْ) و(لَنْ) و(كَيْ) و(إِذَنْ). ولم يذكر يحيى (كَيْ) في النواصب، وهو سهو"[(١)].

يُنصب الفعل المضارع بالحروف فقط دون الأسماء، وهذه الحروف هي: (أن)، و(لن)، و(إذن). أما (كي) فللنحاة في نصبها للفعل المضارع كقولك: (جئتُ كي تكرمني) مذهبان:

- الأول: أن تنصب الفعل المضارع بإضمار (أن)، لجواز مجيء (كي) حرف جر، وحرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء، فلزم إضمار (أن). وقد استدلوا على كونها تأتي حرف جر بدليلين: الأول: أن الوقف عليها يكون بالهاء كقول: (كيمه)، والثاني: هو أن دخول (ما) الاستفهامية عليها يُلزم حذف الألف منها، كقولك: (كيمَ يا زيد؟)[(٢)].

فإذا ثبت كونها حرف جر لزم إضمار (أن) لعدم جواز دخول أحرف الجر على الأفعال، فيكون الفعل بعد (كي) منصوبًا بأن المضمرة.

وهذا مذهب البصريين[(٣)]، فالخليل يرى أن الفعل لا ينتصب بشيء إلا بأن ظاهرة أو مقدرة[(٤)]، وعند سيبويه في باب الحروف التي تضمر فيها (أن) قال: "وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، وذلك أنهم يقولون: كيمه في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء ، كما قالوا: حتى مه؟، وحتى متى؟، ولمه؟. فمن قال: كيمه ، فإنه يضمر أنْ بعدها... واكتفوا عن إظهار أنْ بعدها بعلم المخاطب أنَّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل،

---

(١) الغرة المخفية ١/١٦٠.

(٢) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ١/٢٣٥.

(٣) يُنظر: الإنصاف ٢/٤٦٥.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٢٩.

وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على أنْ، فأنْ ههنا بمنزلة الفعل في أمَّا، وما كان بمنزلة أمَّا مما لا يظهر بعد الفعل، فصار عندهم بدلًا من اللفظ بأنْ"[١]. ويرى الأخفش الإضمار كذلك[٢].

■ الثاني: وهو رأي الكوفيين في أن (كي) حرف ناصب بنفسه، فلا تكون حرف جر، واستدلوا بأنها عاملة في الأفعال، وما يختص بالفعل لا يعمل بالاسم، وحرف الجر يعمل في الاسم لا غير، ويرون أن دخولها على اللام – وهو حرف جر- كقولك: جئتك لكي تكرمني، ينفي كونها ناصبة بإضمار أنَّ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر مثله[٣]. ويرون أنه لا حجة للبصريين في قولهم: كيمه؟؛ لأن (مه) منصوبةٌ بتقدير: كي تفعل ماذا؟[٤]، فـ(كي) ناصبة بنفسها، وهوما يراه الزمخشري[٥].

ومن ذلك يتبين مذهب النحاة في نصب (كي) للفعل المضارع، وعليه فإن ابن الخباز في اعتراضه على ابن معطي يرى المذهب الكوفي في كون (كي) ناصبةً بنفسها، وأن ابن معطي قد أغفل ذكرها ضمن الحروف الناصبة، وهذا باطل؛ لأن ابن معطي يرى أنها ناصبة للفعل بإضمار (أنْ) وهذا واضح في أبياته، وما جاء به ابن الخباز من اعتراض مردود.

(١) الكتاب ٣/٦-٧.

(٢) يُنظر: معاني القرآن، لأبي الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري، المعروف بالاخفش الاوسط، المتوفى سنة ٢١٥هـ، تحقيق: د/هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ١٢٧/١.

(٣) يُنظر: الإنصاف ٤٦٥/٢.

(٤) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن القاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، تحقيق: د/فخر الدين قباوة و أ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ٢٦٢/١.

(٥) يُنظر: المفصل ٣٢٥/١.

باب حروف الجر

قال ابن معطي:

مِـــــن وَإلى وَفِي وَرُبَّ وَعَلَـــــى وَعَـــنْ وحَاشَـــا وَعَـــدَا ثُمَّ خَـــلَا

المأخذ:

قال النيلي:"ولم يشرح معنى (في) كما شرح معاني سائر حروف الجر، ومعناها: الوعاء والظرفية؛ إما تحقيقًا، نحو: زيد في الدار، وإما تقديرًا، نحو: أنا في عناية فلان"(١).

لحرف الجر (في) ستة معانٍ(٢):

- الأول: الظرفية، وهي قسمان: الظرفية المكانية، نحو قوله تعالى:﴿ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ ﴾(٣)، والظرفية الزمانية نحو قوله تعالى:﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ ﴾(٤).
- الثاني: التعليل، نحو قوله تعالى:﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٤﴾(٥).
- الثالث: المصاحبة، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِ﴾(٦).
- الرابع: الاستعلاء، نحو قوله تعالى:﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَرۡجُلَكُم مِّنۡ خِلَٰفٖ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾(٧).
- الخامس: المقايسة، نحو قوله تعالى:﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ

---

(١) الصفوة الصفية ٣٢١/١.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ٣٤/٣.

(٣) سورة الروم آية٣.

(٤) سورة الروم آية٤.

(٥) سورة النور آية ١٤.

(٦) سورة الأعراف آية ٣٨.

(٧) سورة طه آية ٧١.

فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٞ ﴿٣٨﴾ [1].

■ السادس: بمعنى الباء، نحو قوله تعالى: ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ﴾ [2].

ولم يذكر سيبويه والمبرد وابن السراج سوى الوعاء[3]، وزاد ابن جني الظرفية[4]، وذكر غيرهم تسعة معانٍ لـ(في)[5]، ولم يذكر ابن معطي أيًّا من معانيها؛ وتعزو الباحثة هذا الإغفال لطبيعة النظم.

(١) سورة التوبة آية ٣٨.

(٢) سورة الشورى آية١١.

(٣) يُنظر: الكتاب ٢٢٦/٤، المقتضب ١٣٩/٤، والأصول٤١٢/١.

(٤) يُنظر: اللمع ٧٣/١.

(٥) يُنظر: الجنى الداني٢٥٠/١.

باب ظن وأخواتها

قال ابن معطي:

وَإِنْ تَوسَّطَتْ أَتَى التَّخْيِيرُ لَكِنَّهَا[1] إِعْمَالُهَا المشْهُورُ
وَإِنْ تَقَدَّمَتْ فَأَعْمِلْ مُطْلَقًا مَا لَمْ تُصَادِفْ بَعْدَهَا مُعَلِّقَا
لامُ ابْتِدَاءٍ وَحُرُوفُ الجَحْدِ وَحَرْفُ الِاسْتِفْهَامِ لا تُعَدِّ
نَحْوَ: عَلِمْتُ مَنْ تَرَى أَبُوكَا وَقَدْ ظَنَنْتُ مَا هُنَا أَخُوكَا

المأخذ:

قال النيلي:"... والحروف المعلقة لهذه الأفعال ثلاثة، وهي: لام الابتداء، والاستفهام، وحرف النفي، وقد ذكرها في الأرجوزة، ومثَّل للنفي والاستفهام، ولم يمثل للام الابتداء..."[2].

وقال ابن القواس:"... وأما التعليق: فهو عبارة عن قطعها عن العمل لفظًا لا تقديرًا، مأخوذًا من قولهم: امرأة معلقة؛ إذا كانت خالية عن البعل، وليست مُطلقة، وهذا بخلاف الإلغاء، فإنه عبارة عن قطعها عن العمل مطلقًا، وهو المراد بقوله: فأعمل مطلقًا؛ أي في حالة التقديم، ويريد بالتعليق ما ذكرنا.

والمعلق لها عن العمل ثلاثة أشياء: لام الابتداء، والنفي، والاستفهام.

أما اللام فنحو: علمتُ لزيد منطلق، ولم يمثل المصنف باللام.

وأما النفي فهو حرف الجحد، نحو: علمت ما زيد قائم، وظننت ما هنا أخوك، فأخوك مبتدأ، وهنا خبره.

أما الاستفهام فنحو: علمت من ترى أبوك؟ فمن: اسم استفهام، وهو مبتدأ، وأبوك: خبره..."[3].

(ظن) وأخواتها أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل فيها النصب، ولهذه الأفعال أحكام ثلاثة، إما التقديم، أو التأخير، أو التوسط بين الاسمين، فإن تقدمت ظن وأخواتها على

---

(١) عند النيلي "لكنما"، الصفوة الصفية ٤٢٦/٢.وعند ابن القوّاس وابن الخباز ما أثبته، وكذا متن الألفية، يُنظر الدرة الألفية في علم العربية ٢٩.

(٢) الصفوة الصفية ٤٢٧/٢.

(٣) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٥٠٨/١.

الاسمين فإنها تعمل فيهما النصب وجوبًا، وعند الكوفيين والأخفش جواز الإعمال والإلغاء[1]. أما إذا تأخرت فإنه يجوز فيها الأمران، والأجود الإلغاء، والإلغاء: إبطال عمل الفعل لفظًا ومحلًا، وأما إذا توسطت فإنه يجوز الإعمال والإلغاء، والإعمال هو الأظهر؛ لتقدم أحد الاسمين عليها، ولكونها أفعالًا.

وإذا تقدمت ظن وأخواتها على الاسمين، نحو: علمتُ زيدًا منطلقًا، فإنها تعمل في الاسمين النصبَ، ما لم تصادف مُعَلِقا، والمعلق أحد ثلاثة: لام الابتداء، أو الاستفهام، أو حرف النفي، والمراد بالتعليق: هو قطع ظن وأخواتها عن العمل لفظًا لا محلًا، وهو بعكس الإلغاء الذي يقطع عملها مطلقًا؛ لذا وجب في حالة التقديم إذا وجد المعَلِق.

وقد أُخذ على ابن معطي في نظمه إغفال التمثيل بلام الابتداء، حيث مثّل بالاستفهام في قوله: "علمتُ مَن ترى أبوكَ" ، وبالنفي في قوله: "ظننتُ ما هنا أخوك"، وكان جديرًا به التمثيل بلام الابتداء؛ لاستيفاء الأمثلة وإيضاح حكم التعليق في هذه الأفعال.

(١) يُنظر: أوضح المسالك لابن هشام ٢/٥٦.

باب الحال

قال ابن معطي:

مَنْصُـــوبَةٌ مُشْـــتَقَّةٌ مَنْكُـــورَهْ حَـــالٌ مِـــنْ المعْرِفَـــةِ المـــذْكُورَهْ

بَعْـــدَ كَـــلَامٍ تَمَّ فَهْـــيَ فَضْـــلَهْ فَيهَـــا ضَـــمِيرٌ وتَكُـــونُ جُمْلَـــهْ

المأخذ:

قال ابن القوّاس:"للحال شروط لا يصح نصبها إلا بها: أحدها أن تكون منصوبةً لفظًا أو محلًا... ولم يذكر المصنف منها الآخيرين"(١).

عرّف ابن معطي الحال في الفصول بأنها "بيان هيئة الفاعل أو المفعول بنكرةٍ مشتقةٍ بعد معرفة قد تمَّ الكلام دونها، مُتنقِّلة، كقولك: جاء زيدٌ راكبًا"(٢)، وبيّن في أبياته أن الحال شبيهة بالصفة في كونها تُبين هيئة، إلا أن الصفة تُبين هيئة الذات مطلقًا بينما الحال تُبين هيئة الذات مقيَّدةً بوقت وقوعه فاعلا أو مفعولًا.

والحال فضلة، لا تأتي إلا بعد كلامٍ تام، وتكون منصوبةً؛ لشبهها بالمفعول به في كونهما يأتيان فضلة؛ أي بعد تمام الكلام، ولشبهها بالظرف كونها مفعولًا فيه، ولأنها تشبه المصدر في كونه يجيء مؤكِدًا.

ولنصبها شروط، ذكر ابن معطي منها:

- الأول: أن تكون منصوبةً لفظًا أو محلًا؛ لكونها فضلة.
- الثاني: أن تكون مُشتقةً أو في حكم المشتق، كأن تكون الحال غير مشتقة في تقدير المشتق نحو: قوله تعالى: ﴿لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾(٣)، والاشتقاق تمتاز به الحال عن التمييز.
- الثالث: أن تكون نكرة أو في حكمها، بمعنى أن تكون معرفةً في تقدير نكرة نحو: جاء زيدٌ وحده.
- الرابع: أن تقع بعد معرفة؛ حتى يصح الإخبار عنه بالحال، ويُفرق بين الحال والصفة.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٥٥٥-٥٥٦.

(٢) الفصول الخمسون ١٨٦.

(٣) سورة الأحقاف آية ١٢.

■ الخامس: أن تأتي بعد كلامٍ تام أو ما في حكمه؛ أي مجيئها بعد كلام غير تام، ويُعتبر في حكم التام نحو: ضربي زيدًا قائمًا[١].

■ السادس: أن تشتمل على ضمير. ويرى ابن القوّاس أنه ليس بشرط؛ فكونها مشتقة يغني عنه؛ لأن الاشتقاق يوجب وجود الضمير[٢]، ويوافق النيلي في ذلك، إلا إن الأخير يعتذر للناظم بأنه أراد التأكيد في قوله: "فيها ضمير"[٣]، أما ابن الخباز فيرى وجوب اشتمالها على ضمير لمشابهتها الفعل في الاشتقاق.

وزاد ابن القوّاس شرطين: أن تكون جوابًا لكيف، وأن تقدر بـ(في) لشبهها بالظرف في التنقل[٤].

وقد أُخذ على الناظم إغفاله هذين الشرطين، فأما الرد على الأول فقول الناظم: (منكورة) لكونها في الأصل خبرًا؛ ولأنها جوابًا لكيف، وقد ذكر ابن القواس ذلك، فيُفهم من قوله: "منكورة" هذا الشرط الذي يراه ابن القواس.

أما الرد على الشرط الثاني، فقوله: (منصوبة) يدل عليه، فالحال تكون منصوبة لعدة أمور، منها شبهها بالمفعول به، وشبهها بالظرف لتقديرها بـ(في)، فهذا يغني عن ذكر الشرط الثاني الذي رآه ابن القواس.

(١) يُنظر: الفصول الخمسون ١٨٨.

(٢) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٥٥٦/١.

(٣) يُنظر: الصفوة الصفية ٤٨٣/٢.

(٤) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٥٥٥/١-٥٥٦.

باب ما لم يسمَّ فاعله

قال ابن معطي:

وَإِنْ تَقُــلْ: سِــيرَ بِزَيْــدٍ سَــيْرَا يَــوْمَيْنِ فَرْسَــخَيْنِ كَــانَ خَيْــرَا

المأخذ:

قال ابن القواس:"فهذه الأمور التي يُحذف لها الفاعل. وقد اقتصر المصنف منها على الأمرين الأولين، وهما الجهل به، والعلم به"(١).

ذكر ابن معطي في باب ما لم يُسَمَّ فاعله -ويسمى كذلك المبني للمجهول- بناءه وأحواله.

فالفعل إذا حُذف فاعله وأُسند إلى المفعول تغيرت صيغته، فإن كان ماضيًا صحيحًا، فإنه يُضم أوله ويكسر ما قبل آخره، وهذا لا ينطبق على معتل العين سواء أكان ثلاثيًا أم غير ثلاثي، فإن اعتلت فاؤه أو لامه، أو كلاهما فإن الألف الأخيرة تُقلب ياءً، نحو غُزِيَ، عُصِيَ، وُشِيَ.

فإن كان مبدوءًا بتاء المطاوعة، فإنه يُضم أوله وثانيه، نحو تُعُلِّم، وإن بُدِئ بهمزة الوصل فإنه يُضم أوله وثالثه، نحو اُسْتُخرج(٢).

أما إذا كان الفعل مضارعًا، فإنه يُضم أوله، ويُفتح ما قبل آخره مطلقًا، صحيحًا كان أم معتلا، ثلاثيًّا كان أم غير ثلاثي، نحو يُضرب، ويُدحرج، ويُوعد. إلا إذا كان معتل اللام فتُقلب لامه ألفا(٣).

فإن كانت عينه حرف علةٍ مقلوبة عن واو، فيُكسر أوله ويسكن ثانية، نحو: قِيْل. فإن لم تكن مقلوبةً عن واو ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره نحو: عُوِر.

ويحذف الفاعل لأمورٍ عشرة، وهي:

- الأول: العلم به، نحو قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾(٤).

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي١/٦١٦.

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٠،همع الهوامع٣/٣١٢-٣١٣.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية٤/١٣٣.

(٤) سورة البقرة آية ١٨٥.

- الثاني: الجهل به، نحو سُرق المتاع، حيث لا يُعلم من سرقه.
- الثالث: تعظيم الفاعل نحو قُطع اللصُ.
- الرابع: تحقير الفاعل نحو شُتم السلطان.
- الخامس: الإبهام على السامع نحو: ضُرب زيد.
- السادس: الإيجاز نحو قوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[1].
- السابع: مراعاة التوافق في الفواصل والقوافي. أما الفواصل فنحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ﴾[2]. أما القوافي فنحو قول الشاعر:

وما المال والأهلون إلا وديعة ولا بد يومًا أنْ تُردَّ الودائع[3]

- الثامن: التقارب في السجع، نحو "كُثر الطعان، وُجدّلَتِ الفرسان".
- التاسع: ضرورة الوزن، نحو قول الشاعر:

فجاشت إليَّ النفس أول مرةٍ فرُدت على مكروهها فاستقرت[4]

- العاشر: ألا يُذكر خوفًا عليه.

وقد ذكر ابن معطي اثنين من هذه الأمور، واستدرك ابن القوّاس وغيره ما أغفله الناظم، وقد اقتصر على هذين الاثنين لطبيعة النظم وصعوبة الإسهاب في التمثيل والإيضاح.

(١) سورة الحجر آية٩٤.

(٢) سورة الليل آية ١٩.

(٣) البيت للشاعر لبيد بن ربيعة العامري، من قصيدة يرثي بها أخاه أربد، وهو من البحر الطويل، يُنظر الديوان ٨٩،ويروى:وما الناس والأموال، ويروى: إلا ودائع. استشهد به خزانة الأدب٥/١١٧،شرح الحماسة للمرزوقي ١٤٤، الصفوة الصفية ٥٤٦/٢ ، شرح ألفية ابن معط للموصلي ٦١٦/١.

(٤) البيت للشاعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، البيت في ديوانه ٧١،من البحر الطويل، خزانة الأدب ٤٣٨/٢،شرح الحماسة للمرزوقي ١٥٨.

باب المعارف

(أنواع المعارف)

قال ابن معطي:

أَمَّـــا المعَـــارِفُ فَخَمْـــسٌ تُـــذْكَرُ أَوَّلُهَـــا الأَعْـــلَامُ ثُمَّ المضْـــمَرُ

وَالمـــبْهَمُ المخْصـــوصُ والمعَـــرَّفُ بِـــاللَّامِ وَالمضَـــافُ لِاسْـــمٍ يُعْـــرَفُ

المأخذ:

قال ابن القوَّاس: "وقوله: والمضاف لاسم يعرف، يحترز به عن المضاف إلى النكرة، فإنه لا يتعرف المضاف بها؛ لأنها ليست بمعرفة في نفسها، فلا تعرف غيرها، ويحتاج إلى قيدين آخرين، وهما أن يضاف إليها إضافة مختصة، وأن يكون المضاف إليه التعريف، ليخرج بالأول اسم الفاعل لغير الماضي، والصفة المشبهة به... ونحوها، وبالتالي نحو: مثل وغير وشبه كما يتبين في موضعه"(١).

المعارف خمسة أنواع: العلم، والضمائر، والمعرف بأل، والمعرف بالإضافة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.

وقد ذكر ابن معطي المضمر، بعد العلم، ثم المبهم المخصوص قاصدًا بذلك اسم الإشارة والاسم الموصول، وأخيرًا ذكر المضاف، فقال: (المضاف لاسم يعرف)، يقصد الاسم النكرة الذي يُضاف إلى اسم معرفة فيكتسب بذلك التعريف، نحو مسجد الحي، واحترز بذلك عن المضاف إلى اسم نكرة؛ لأنه لا يكتسب التعريف بل التخصيص نحو غلام امرأة.

واستدرك ابن القوّاس عليه قيدين آخرين، فالإضافة إلى اسم معرفة يحتاج إلى أن يكون الاسم المضاف قابلًا للتعريف من المضاف إليه، وبذلك يخرج اسم الفاعل لغير الماضي، والصفة المشبه به، ومثل، وغير، وشبه. وهذا استدراك دقيق من الشارح، إلا إن الناظم أوجز في هذا الموضع؛ لأن مراده إيضاح أقسام المعارف لا تفصيل أحكامها. ثم وضح بعد ذلك ما يخص الإضافة من أحكام في موضع لاحق فقال:

ثُمَّ الإِضَـــافَةُ الـــتِي تُعَـــرِّفُ اَلاسْـــمَ فالمحْضَـــةُ وَهِـــيَ تُعْـــرَفُ

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٦٣٣/١.

بِأَنَّهَـــــا إِضَـــــافَةٌ مُقَـــــدَّرَةْ بِـــلَامِ تَخْصِـــيصٍ كَعَبْـــدِ حَيْـــدَرَةْ
وَتَـــارةً قُـــدِّرَ مِـــنْ فِي المحْضَـــةْ كَخَـــاتَمِ الفِضَّـــةِ أَيْ مِـــنْ فِضَّـــةْ
وَغَيْـــرُ مَحْضَـــةٍ بِنُـــونٍ قُـــدِّرَا فَلَـــمْ تُعَرِّفْـــهُ كَمَـــا لَـــوْ ظَهَـــرَا
مِنْـــهُ اســـمُ فَاعِـــلٍ أُرِيـــدُ الحَـــالُ فِيْـــهِ مُضَـــافًا أَوِ الاسْـــتِقْبالِ

إلى أن قال:

وَأَلْحَقُـــوا بِـــذَاكَ عَـــنْ تَشْـــبِيهِ مُشْـــبِهَة كَحَسَـــنِي الوُجُـــوهِ
وأَفْعَـــل التَّفْضِـــيلِ إِنْ أُضِـــيفَا لَمْ يُعْـــطَ مِـــنْ مُضَـــافِهِ التَّعْرِيفَـــا

المضمرات

(الضمير المتصل المرفوع الموضع)

قال ابن معطي:

وَإِنْ وَصَـــلْتَهُ بِفِعْـــلٍ قُلْتَـــا قُمْـتُ وقُمْنَـا قَـامَ قُمْـتِ قُمْتَـا

وَقُمْتُمَـــا وَقُمْـــتُمُ قُمْتُنَّـــا قَامَـــا وَقَامَتَـــا وَقَـــامُوا قُمْنَـــا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "هذا الترتيب يؤذن بأنه قسّم المضمر مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، والمرفوع منفصلًا ومتصلًا، وقد مضى المنفصل. وهذا المتصل، وهو: اثنا عشر ضميرًا، كلها تتصل بالفعل إلا المضمر المستكن.

فللمتكلم التاء المضمومة في (قُمْتُ)، والنون والألف في (قُمْنا) لمثناه ومجموعه. والتاء المفتوحة في (قُمْتَ) للمخاطب، والمكسورة للمخاطبة. و(قُمْتُمَا) لمثنى المذكر والمؤنث، و(قُمْتُم) لجمع المذكر، و(قُمْتُنَّ) لجمع المؤنث.

وتقول: زيدٌ قام، ففي قام ضمير المذكر الغائب، وليس له لفظٌ يدل عليه؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، فإذا ثنَّيت قلت: قاما، وإن جمعت قلت: قاموا، فالألف: ضمير الاثنين، والواو: ضمير الذكور وهي لذوي العِلم، وأبرزوه في التثنية والجمع؛ لجواز خلوِّ الفعل منهما، ولا يخلو من الواحد. وتقول: هندٌ قامت، ففي الفعل ضمير الغائبة ولا لفظ له، فإن ثنيت قلت: قامتا، وإن جمعت قلت: قُمْنَ، وتعليله ما ذكرنا في المذكر. وقد بقي مضمر واحدٌ لم يذكره، وهو ياء المخاطبة في (تفعلين) و(افعلي) فتتصل بالمضارع والأمر"[1].

الضمير: هو أحد أقسام الاسم المعرفة، وينقسم إلى: ضميرٍ متصلٍ، وضمير منفصل، وكلاهما ينقسم إلى ضمائر رفعٍ ونصب، أما ضمائر الجر فمختصة بالمتصل دون المنفصل، وضمائر الرفع المتصلة -التي أوردها ابن معطي في منظومته - اثنا عشر ضميرًا، والصواب أنها ثلاثة عشر ضميرًا، أولها التاء المتصلة بالفعل، فضمتها للمتكلم مذكرًا كان أم مؤنثا، تقول: (قمتُ)، وفتحتها للمخاطب. تقول: (قمتَ)، أما كسرتها فللمخاطبة. تقول:(قمتِ)، وقد

(١) الغرة المخفية ١/٣٣١-٣٣٢.

تعددت الأقوال في خصوصية كل قسم بحركته الموضوعة له[١].

أما الثاني: فالنون المتصلة بالفعل، وتختص بجمع الإناث في حال الغيبة والخطاب، تقول: (اخرجنَ) ، و(خَرجنَ) وهي في كلا الحالين مفتوحة.

والثالث: هو الواو المتصلة بالفعل، وهي خاصة بجمع الذكور في الغيبة والخطاب، تقول:(اضربوا) ، (ضربوا) ، (تضربون) ، (يضربون).

والرابع: ألف الاثنين المتصلة بالفعل، فهي للمذكر والمؤنث معًا، في حالي الغيبة والخطاب، تقول في المخاطب المذكر: (اضربا، تضربان) وفي الغيبة تقول: (ضربا، يضربان) وفي المؤنث المخاطب تقول: (اضربا، تضربان) ، وفي المؤنث الغائب تقول: (ضربتا).

أما الخامس: فياء المخاطبة، تقول: (اذهبي- تذهبين)[٢].

والسادس: النون والألف للمتكلم جمعًا ومثنى مذكرًا كان أم مؤنثًا، فتقول: (قمنا).

وقد أورد ابن معطي في منظومته جميع ضمائر الرفع المتصلة، عدا ياء المخاطبة، وهذا ما اعترض به ابن الخباز على الناظم في إغفاله. والعلماء في هذه الياء[٣] على مذهبين:

- الأول: أنها ضمير حل محل الاسم المضمر، فهي أسماء أُسند الفعل إليها ودلت على مسمياتها[٤]، وهذا ما عليه الجمهور[٥].
- الثاني: وهو ما ذهب إليه أبو عثمان المازني[٦]، في أن الألف في (قاما)، والواو في (قاموا)، والياء في (قومي) ، والنون في (قمن)، هي حروف علامات كتاء التأنيث الساكنة في (قامتْ) وليست ضمائر، والفاعل ضمير مستكن بالفعل، ووافقه الأخفش في الياء، وحجتهما أن الضمير لم يظهر في (فعل) و(فعلتْ)، وإذا ثني الفعل أو جُمع ظلَّ الضمير

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩٤-٢٩٥، همع الهوامع ١/٢٢٣.

(٢) يُنظر: همع الهوامع١/٢٢٣.

(٣) لا يختص الخلاف في الياء بل تشاركها النون والألف والواو الداخلة على الفعل نيابة عن الاسم المضمر.يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩٦-٢٩٧،شرح التسهيل ١/١٢٣-١٢٤، الجنى الداني ١/١٨١.

(٤) شرح التسهيل ١/١٢٣.

(٥) يُنظر: الكتاب ٢/٥-٦، همع الهوامع ١/٢٢٤.

(٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٩٦-٢٩٧، شرح التسهيل ١/١٢٣، والجنى الداني ١/١٨١.

مستترًا فجيء بعلامةٍ فارقةٍ للدلالة على مثنى الفعل وجمعه، كما جيء بتاء التأنيث الساكنة للتفرقة بين المذكر والمؤنث[١].

ويرى الأخفش في الياء حرفًا يدل على التأنيث والخطاب، كما فُرق بتاء التأنيث الساكنة بين المذكر والمؤنث في الفعل[٢]، وما ذهبا إليه باطل ومردود عند الجمهور؛ لعدم ثبوتها في التثنية كتاء التأنيث، فهي أسماء أسند الفعل إليها ودلت على مسمياتها، كالنون والألف في فعلنا، والتاء في فعلتُ، والمراد مفهوم بها؛ ولأنها لو كانت حروفًا تدل على أحوال الفاعل المستتر لجاز حذفها كما جاز حذف التاء[٣].

هذه خلاصة القول في ضمائر الرفع المتصلة، وقد أغفل ابن معطي ذكر ياء المخاطبة، ولعله يذهب إلى ما يراه الأخفش في كونها حرف تأنيث؛ لأنه أغفلها أيضًا في الفصول حيثُ قال: "... والمتصل: ضربتُ، وضربتَ، وضربْنا، وضربتِ، إلى ضربْتُنَّ، وضربَ إلى ضربْنَ"[٤]، والصواب ما عليه جمهور النحاة.

(١) همع الهوامع ١/٢٢٤.

(٢) الجنى الداني ١/١٨١.

(٣) المصدر السابق ١/١٨١.

(٤) الفصول الخمسون ٢٣٠.

أسماء الإشارة

قال ابن معطي:

هَـــــذَا يَلِيْـــــهِ ذَاكَ ثُمَّ ذَلِكَـــــا هَاتَـــا تَلِيْهَـــا تِيْـــكَ ثُمَّ تَالِكَـــا

هَـــــذَانِ ثُمَّ ذَانِ ثُمَّ ذَانِكَـــــا هَاتَـــانِ ثُمَّ تَـــانِ ثُمَّ تَانِكَـــا

وَهَـــــؤلاءِ وَأُولَى أوْلائكَـــــا وَفِي المخَاطَبَـــةِ قُـــلْ مِـــنْ ذَلِكَـــا

المأخذ:

قال ابن القواس: "و (ذانك) لمثنى المتوسط منه، ولم يذكر مثال المثنى البعيد من المذكر وهو (ذانّك) بالتشديد، فالنون الثانية عوض من اللام التي على البعيد، فيكون ذانك بتخفيف النون لمثنى المتوسط، وأما مثنى المؤنث فقد مثله بقوله: "هاتان، ثم تان، ثم تانك"، والقول فيه كالمذكر"[1].

تقدم الحديث عن أسماء الإشارة ومراتبها في مبحث المآخذ على التقسيم، وقد أغفل ابن معطي ذكر اسم الإشارة المختص بالمثنى البعيد وهو (ذانَّك) بتشديد النون، وهذا ما استدركه عليه ابن القواس.

ويرى النيلي أن (ذانِك) إشارة للمثنى سواء أكان متوسطًا أم بعيدًا[2]، وردّ القول بأن (ذانَّك) بتشديد النون هي إشارة للبعيد، زعمًا بأن التشديد في المثنى عوضٌ عن اللام في المفرد للدلالة على البعد، وذلك لجواز مجيء التشديد مع التثنية نحو (هذانَّك) جمعًا بينهما، وتوافق الباحثة النيلي في هذا.

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٧١٧/١.

(٢) يُنظر: الصفوة الصفية ٦٧١/٢.

باب التوابع

(العطف على المضمر وتوكيده)

قال ابن معطي:

وَالمضْـــمَرُ المرْفُـــوعُ إِنْ وَصَـــلْتَهُ فَـاعْطِفْ عَلَيِـه بَعْـدَ مَـا أَكَّدتَـهُ

كَمِثْـــلِ سِـــرْنَا نَحْـــنُ وَالغُـــلَامُ وَلا تَسِـــرْ أَنْـــتَ وَلاَ الأَقْـــوَامُ

المأخذ:

قال النيلي:"احترز بقوله:(المضمر) عن المظهر، واحترز بقوله: (المرفوع) عن المنصوب والمجرور، واحترز بقوله: (إن وصلته) عن الضمير المنفصل، فبهذه الشروط الثلاثة يجب أن يؤكد المعطوف (عليه) لا مطلقًا، بل بشرط عدم الفصل بينه وبين المضمر نحو: قمتُ اليوم وزيدٌ؛ لقيام الفصل باليوم مقام التوكيد، وكان ينبغي أن يقول: (فاعطف عليه بعدما أكدته) مع عدم الفصل وجوبًا، ومع الفصل جوازًا"[1].

وقال ابن القوَّاس: "لا يعطف على المضمر المرفوع المتصل عند البصريين إلا إذا أُكد بمضمر منفصل أو يكون في الكلام ما يقوم مقام التوكيد، أما التوكيد فقد ذكر له مثالين:

أحدهما: المضمر المرفوع فيه بارز وهو قوله: سرنا نحن والغلام؛ فسرنا: فعل وفاعل، ونحن: تأكيد للفاعل، والغلام معطوف على الفاعل.

وثانيهما: المضمر المرفوع فيه مستكن، وهو قوله: ولا تسر أنت ولا الأقوام؛ فأنت: تأكيد للضمير المستكن وهو الفاعل، والأقوام: معطوف عليه، وفي التنزيل: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[2]، وأما الذي يقوم مقامه فكقوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[3]، فعطف الآباء على الضمير المرفوع حين فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفي، ولم يذكر المصنف ما يقوم مقام الفصل، وكان الواجب أن يقول: فاعطف عليه بعدما أكدته مع عدم

(١) الصفوة الصفية ٢/٧٦٥.

(٢) سورة البقرة آية ٣٥.

(٣) سورة الأنعام آية ١٤٨.

الفصل وجوبًا، ومع الفصل جوازًا..."[1].

ذهب البصريون ومنهم سيبويه والمبرد وابن السراج[2]، إلى أن الضمير المتصل المرفوع لا يُعطف عليه مطلقًا إلا على قبحٍ في ضرورة شعرية [3] خلافًا للكوفيين[4]، أما العطف عليه في غير الشعر فهو مُقيد بأحد أمرين:

- الأول: أن يؤكد بمضمر منفصل ظاهر.
- الثاني: أن يفصل بينه وبين المعطوف بفاصلٍ يقوم مقام التوكيد.

وحجتهم في ذلك أن الضمير المتصل المرفوع يكون على أحد حالين:

- الأول: أن يكون ظاهرًا ، نحو: قمتُ وزيد ، فظاهر العطف أنه عطف اسم على فعل؛ لأن الضمير في هذه الحالة يعد جزءًا من الفعل وهذا العطف لا يجوز.
- الثاني: أن يكون الضمير مستترًا في الفعل نحو: (قام وزيد) فظاهر العطف أنه عَطْفُ اسم على فعل وهذا غير جائز أيضا[5].

والتوكيد إذا لم يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل واجب، أما إذا فُصل بينهما بفاصل سواءً أكان قبل حرف العطف أم بعده فإن التوكيد في هذا جائز.

وذهب ابن معطي مذهب البصريين في هذه المسألة، فيرى وجوب توكيد الضمير المتصل المرفوع عند العطف عليه.

واستدرك الشارحان ما أغفله صاحب الألفية فبينوا جواز توكيد الضمير المرفوع عند العطف عليه متصلًا في حال فُصل بينه وبين المعطوف بفاصل، وهذا استدراك جيد.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٧٩٣.

(٢) يُنظر: الكتاب ١/٢٧٧، المقتضب ٤/١١٥، الأصول ١/٢١١، الخصائص،لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي،المتوفى سنة ٣٩٢هـ،الهيئة المصرية للكتاب،الطبعة الرابعة، ٢/٣٨٨، ٣/٢٢، الإنصاف٢/٣٨٨،شرح الرضي على الكافية ٢/٣٣٣،شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٨٠.

(٣) يُنظر: الكتاب ١/٢٧٨، الإنصاف٢/٣٨٨.

(٤) يُنظر: الإنصاف ٢/٣٨٨،شرح الرضي على الكافية ٢/٣٣٤، همع الهوامع ٣/٢٢١.

(٥) يُنظر: الإنصاف ٢/٣٩٠.

باب المبتدأ والخبر

(تقديم الخبر)

قال ابن معطي:

وَقَــدْ يَجِــيءُ المبْتَــدَا مُــؤَخَّرًا ... وَقَبْلَــهُ الــذَّي بِــهِ قَــدْ أُخْــبِرَا
نَحْــو: عَلَــى التَّمْــرَةِ زُبْــدٌ مِثْلُهَــا ... وَكَيْــفَ زَيْــدٌ وَلِخَالِــدٍ لَهَــا
وتَــارَةً يَسْــتَوجِبُ التَصَــدُّرَا ... إِنْ يَعْتَمِــدْ أَوْ عُرِّفَــا أَوْ نُكِّــرَا
أَوْ مُخْبَــرًا عَنْــهُ بِفِعْــلٍ أُخِّــرَا ... وَقَــدْ تَكُــونُ تَــارَةً مُخَيَّــرَا

المأخذ:

قال ابن القواس: "أما الأول وهو الواجب ففي صور:... ثالثها: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا كقولك لِخالد لُها... فهذه الصور الثلاث التي ذكرها.

ومما يجب تقديم الخبر فيه إذا وقعت أن المفتوحة وما عملت فيه مبتدأة نحو: عندي أنك ذاهب... ومن المواضع التي يجب فيها التقديم ولم يذكرها: أن يتضمن المبتدأ معنى ما له صدر الكلام كالشرط والاستفهام... ومنها أن يضاف إلى ما يضمر ذلك... ومنها أن يدخل على المبتدأ لام الابتداء..."[(١)].

المبتدأ والخبر ركنا الجملة الاسمية، وهما اسمان، أما المبتدأ فهو كل اسمٍ ابتدئ به ليُبنى عليه كلام[(٢)]، مجردًا من العوامل اللفظية ليُخبر عنه، وهذه العوامل اللفظية نحو: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وما الحجازية[(٣)].

ومعنى الابتداء: أن يكون الاسم أولًا لفظًا وتقديرًا؛ لذا فهو مرفوع بعامل معنوي كما بيَّن الناظم.

والأصل في المبتدأ التقدم على الخبر، والأصل في الخبر التأخر على المبتدأ، إلا أنه قد يتأخر المبتدأ على الخبر، وهذا التأخر له ثلاثة أحكام:

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٨٤١/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب ١٢٦/٢.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢١/١.

الحكم الأول: الواجب، وهو ما يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك في مواضع ذكر الناظم بعضًا منها وهي:

- الأول: اتصال المبتدأ بضمير عائد على شيء في الخبر؛ لتصح عودة الضمير على الخبر نحو: في الدار صاحبها.
- الثاني: أن يكون الخبر مفردًا متضمنًا معنى الاستفهام نحو: كيف زيد؟.
- الثالث: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا نحو: لخالد لها.

واستدرك ابن القواس عليه موضعًا لم يذكره وهو مجيء أن المفتوحة وماعملت فيه مبتدأ نحو: عندي أنك ذاهب.

أما الحكم الثاني فهو: الممتنع، وهو تصدر المبتدأ وتأخر الخبر، وله مواضع ذكر منها ابن معطي أربعة:

- الأول: أن يكون المبتدأ صفةً رافعةً لظاهرٍ، معتمدًا على استفهام أو نفي نحو أقائم الزيدان؟.
- الثاني: أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، ولا مبيّن لأحدهما، نحو زيد أخوك ومحمد صاحبك.
- الثالث: أن يكون المبتدأ والخبر نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو: خير من زيد خير من عمرو.
- الرابع: أن يكون الخبر فعلًا رافعًا لضمير مستكن يعود على المبتدأ نحو: زيد قام.

وقد استدرك ابن القوّاس مواضع أخرى على الناظم منها:

أن يكون المبتدأ متضمنًا ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط نحو من أخوك؟.

وأن يضاف المبتدأ إلى ما يضمر كالاستفهام أو الشرط نحو: غلام من أنت؟.

وأن يدخل على المبتدأ لام الابتداء نحو لزيدُ قائم.

وأن يكون المبتدأ (ما) التعجبية نحو: ما أحسن زيدًا.وأن يكون المبتدأ ضمير الشأن نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[1].

(١) سورة الإخلاص آية ١.

وأن يكون المبتدأ مشبهًا للخبر ومتنزلًا منزلته نحو: أبو يوسف أبو حنيفة.

أما الحكم الثالث فهو الجائز؛ أي يجوز فيه الأمران: تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، أو تأخير المبتدأ وتقديم الخبر، وذلك بكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة أو ظرفًا أو جملة.

هذه هي الأحكام الثلاثة بمواضعها فيما يسمح المبحث بذكره، وقد أوجز ابن معطي في ذكر هذه المواضع؛ لاقتضاء طبيعة النظم ذلك، وقد استدرك ابن القواس ما أغفله الناظم، وحذا ابن مالك في ألفيته حذوه في الإيجاز في ذكر هذه المواضع، فلم يذكر لمسوغات الابتداء بالنكرة سوى ستة مواضع، ولوجوب تأخير الخبر سوى خمسة.

باب جموع القلة

قال ابن معطي:

تُضِـــيفُهَا إلى جُمُـــوعِ القِلَّـــه أَفْعِلَـــةٌ وَأَفْعُـــلٌ وَفِعْلَـــه
وَوَزنُ أَفْعَـــالٍ فصَـــارتْ أَربَعَـــه مثالـــه تِسْـــعَةُ أَفْـــراسٍ مَعَـــه
وَتِسْـــعَ نِسْـــوَةٍ وَحَـــذْفُ الهَـــاءِ مِـنْ عَـدَدِ الإِنَـاثِ حَتْمًـا جَـائي
وتُثْبِـــتُ الهَـــاء مـــع الـــذكُورِ مـــن حيـــثُ ثَلَّثـــتَ إلى التَّعْشـــير

المأخذ:

قال النيلي: "قوله "تضيفها إلى جموع القلة" ليس على إطلاقه بل يشترط أن يكون لذلك النوع جمع قلة، فإن كان وإلا أضيفت إلى جمع الكثرة نحو ثلاثة رجال، وقد يكون لذلك النوع جمع قلة. ويضاف إلى جمع الكثرة كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[1] مع وجود جمع القلة وهو الإقراء، وقيل التقدير: ثلاثة أقراء (قروء)، ففيه حذف"[2].

وقال ابن القوّاس: "وقد جاء إضافته إلى الكثرة مع وجود القلة في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[3] مع قولهم: أقراء؛ والوجه فيه أنه استعير جمع الكثرة في موضع القلة لخفته لقلة حروفه، وقيل: إنه على حذف المضاف، أي ثلاثة أقراء قرؤ، ولم ينبه عليه المصنف"[4].

تحدث ابن معطي عن مفسر العدد-المعدود- لبيان إعرابه، فبدأ بمرتبة الآحاد وهي أولى مراتب العدد، ومرتبة الآحاد من الثلاثة إلى العشرة، فقال: "تُضيفها إلى جموع القلةِ" ، أي أن مرتبة الآحاد تُضاف إلى جموع القلة وهو جمعٌ مكسر ، وله أربعة أبنية، وهي:(أَفْعُل)، نحو أفلُس، و(أَفْعِلة)، نحو أَجْرِبة، و(أَفْعَال)، نحو أَفْرَاس، و(فِعْلة)، نحو نِسْوة، وماعدا هذه الأبنية فهو جمع كثرة.

ويضاف مفسر العدد أيضًا إلى جمع السلامة بنوعيه المذكر والمؤنث نحو: ثلاثة مسلمين

---

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨.

(٢) الصفوة الصفية ٢٥٦/٣.

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٨.

(٤) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٠٩٨/٢.

وثلاث مسلمات.

ولم يفصل ابن معطي في حكم ما يُضاف إليه العدد، واستدرك الشارحان عليه ما أغفله، من حيث تَعذر جمع القلة لمميز العدد؛ لأن جمع القلة أولى لمميز العشرة فما دونها ليطابق القلة[1]، فإن كان للمعدود جمع قلة فهو يُضاف إليه مطلقًا، فإن لم يكن له جمع قلة فإنه يضاف إلى اسم الجمع إن كان له اسم جمع نحو ثلاثة نفر، وجاء في التنزيل: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[2]، فإن لم يكن فإنه يضاف إلى جمع الكثرة. وجمع الكثرة له أوزان كثيرة -سيأتي ذكر بعض منها في هذا الباب، نحو قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[3] ، فإن العدد ثلاثة أُضيف إلى جمع الكثرة وهو (قروء) على بناء (فُعُول)؛ استغناءً عن بناء القلةِ، فلم يقل: ثلاثة (أقرؤ) رغم وجود بناء القلة[4]؛ وذلك لاشتراكهما في الجمعية، ولكثرة استعمال قروء[5]؛ لخفته لقلة حروفه، وقيل: إنه على حذف المضاف؛ أي ثلاثة أقراء قروء. وهذه الأحكام الخاصة بمميز العدد استدركها شارحا الألفية على الناظم.

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٤.

(٢) سورة النمل آية ٤٨.

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٨.

(٤) يُنظر: الكتاب ٥٧٥/٣.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٤.

باب الأعداد

قال ابن معطي:

وجِـئْ بإحْـدَى واثْنَـتَيْ فِي التَّثْنِيـه تَقُـولُ إِحْـدَى عَشْـرَةَ ابْنَـةً لِيَـهْ
فَمِـنْ هُنَـا يُنْصَـبُ تَفْسِـيرُ العَـدَدْ إِلى انْتَهـا[1] تِسْـعٍ وَتِسْـعِينَ فَعُـدْ
مِـنْ مِائَـةٍ للجَـرِّ بِالإِضَـافه[2] وَ قِـسْ عَلَـى آحَـادِه آلَافَـه

المأخذ:

قال ابن الخباز: "قد أغفل يحيى نُبذًا من أحكام العدد، وأنا أسوق إليك ما أغفله وما ذكره في مسائل:

الأولى: إحدى _تأنيث أحد_ وهمزتها بدلٌ من واو، وألفها للتأنيث، ولا تستعمل إلا نيفة.

الثانية: تقول: إحدى عشرة، فتجمع بين تأنيثين في المركب؛ لاختلاف الاسمين.

الثالثة: شينُ (عشرة) في التركيب يُسكِّنها أهل الحجاز، ويكسرها بنو تميم. وهذا عكسُ اللغتين.

الرابعة: تقول في المذكر: اثنا عشر وفي المؤنث اثنتا عشرة، فتعربُ الصدر؛ لأنه ليس في كلامهم مثنى رُكِّب مع غيره. وقال ابن درستويه: هو مبني، وبُني العجز لتضمنه معنى الواو.

الخامسة: نقول: ثلاثة عشر غلامًا وثلاث عشرة جارية، وكذلك إلى تسعة عشر وتسع عشرة، فتجري ثلاثة وما بعدها على حكمها قبل التركيب... المذكورة، وتجري العشرة على القياس، ولا سؤال فيه.

السادسة: (عشرون) وما بعدها إلى التسعين بالواو في الرفع والياء في الجر والنصب، وهي صيغ مرتجلة للجمع، وإنما جُمعت هذا الجمع _وإن وقعت على المذكر والمؤنث_ تغليبًا للمذكر.

السابعة: إذا جئت بـ (نيف) مع العشرين وما بعدها عطفت ولم تركب وأجريت النيف مجراه وهو غير نيف، تقول: أحدٌ وعشرون عبدًا، وإحدى وعشرون جارية، وخمسة وثمانون

---

(١) عند ابن الخباز "أنَّها" ٥٦٤/٢. والصحيح ما أثبته لاتفاق النيلي وابن القوَّاس في إيراده، وثبوته في متن الألفية. يُنظر الدرة الألفية في علم العربية ٥٦.

(٢) عند النيلي " بالجر للإضافة" ٢٦٢/٣.

كبشًا، وتسع وتسعون نعجة.

الثامنة: إذا بلغ العدد المائة، أضفتها إلى المفرد مذكرًا كان أو مؤنثًا، فقلت: مائة عبد، ومائة جارية؛ لأنها جاوزت التسعين، فأفرد (مميزها)، وكانت عشر عشرات فأشبهت العشرة التي هي عشرة آحاد، فلذلك أُضيفت. وتُثنيها فتقول: مائتا عبدٍ ومائتا جاريةٍ.

التاسعة: تقولُ: ثلاثمائة إلى تسعمائة، فتضيف الآحاد وتفرد المائة؛ لخفة الإضافة ولأمن اللبس في الإفراد وقد يجيءُ في الشعر:

ثلاثُ مئين[1]

وهو الأصل والقياس المتروك. وتسقط التاء من ثلاث؛ لأن المائة مؤنثة.

العاشرة: (الألف) مذكر، و(يضاف) إلى المفرد؛ لأنه (جار) تسعمائة وعشر مئين، فهو كالمائة في الشبهين، فتقول: ألف ثوبٍ وألف عمامةٍ وألفا بستانٍ وألفا دارٍ، وتقول: ثلاثة آلاف إلى تسعة آلاف، فتثبتُ التاء؛ لأن الألف مذكر.

وجمعُ الألف على القياس؛ لأن العدد جمعٌ في المعنى فبُيِّن بمثله. وليس من بعد تسعةِ ألافٍ إلا التكرير، كقولك: عشرة ألاف، وكذلك تمييز الأحد عشر والعشرين والمائة.

وتكرر لفظ الألف، كقول أبي ذؤيب[2]:

---

(١) القطعة من بيت نُسب للفرزدق، وهو من الطويل، تتمته

ثـــلاث مئـــين للملـــوك وفى بهـــا ردائـــي وجلـــت عـــن وجـــوه الأهـــاتم

يُنظر: خزانة الأدب ٣٧٠/٧، الغرة المخفية ٥٦٦/٢. ونُسب للفرزدق برواية أخرى هي (فدى لسيوفٍ من تميم وفى بها...) والبيت في ديوانه ٦١٣، وهو في خزانة الأدب ٣٧٢/٧،شرح نقائض جرير والفرزدق ٥٣٧. وجاء البيت براويةٍ أخرى هي

ثـــلاث مئـــين قـــد مـــررن كـــواملًا وهـــا أنـــا هـــذا أشـــتهي مـــر أربـــع

ونُسب إلى عامر بن الظرب، يُنظر: شرح المفصل ١٣/٤، ولم أقف على نسبته للشاعر.وجاء في روايةٍ مشابهه هي:

ثـــلاث مئـــين مـــن ســـنين كوامـــل وهـــا أنـــا أرتجـــي مـــر أربـــع

يُنظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ١٨٤/٥.

(٢) البيت من الرجز، نُسب إلى أبي ذؤيب، يرد فيه على حسان بن ثابت، وبعده: ارجع إلى معزك تيسًا ذا حيد. يُنظر: شرح أشعار الهذليين ٣٤.

لو زيدَ فيهم ألفُ ألفٍ لم يزِدْ"[1]

انفرد ابن الخباز في هذا الانتقاد عن بقية شُراح الألفية، حيثُ يرى أن ابن معطي قد أغفل شيئًا من أحكام العدد في منظومته، ولم أجد في الشرحين الآخرين ما يؤخذ على ابن معطي في هذا.

ولخّص ابن الخباز ما أغفله ابن معطي وما ذكره من مسائل، ولا أجد أن صاحب الألفية قد أخطأ في ذكره لبعض المسائل وإغفال بعضها الآخر لما يقتضيه طبيعة النظم، فالنظم يقتضي الإيجاز والاختصار.

وقد أورد ابن معطي في غير الألفية أحكام العدد مُفصلًا إياها، وفيه دلالة واضحة على إيجازه في منظومته، فقال في الفصول: "في العدد وما يلتحق به وهي آحاد وعشرات ومئون وألوف. فالعدد من الثلاثة إلى العشرة بإثبات الهاء في المذكر، وحذفها من المؤنث، كقوله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[2] فأثبت الهاء في المذكر، وحذفها من المؤنث. وقد يضاف إلى جمع القلة إن أمكن، وجُموع القلةِ جُمعت في قول بعضهم:

بأَفْعُلٍ ثمْ أفْعَالٍ وأَفْعِلةٍ وفِعْلَةٍ يُعرفُ الأدنى من العددِ

فإذا تجاوزت العشرة ركبتَ مع النيف، فتقول: أحد عشرَ رجلًا، وإحدى عشرة امرأة، وأما اثنا عشر فمعربٌ صدره ومبني عجزه، فتقول: اثنا عشرَ رجلًا، واثنتا عشرةَ امرأة، يُعرب الصدر إعراب المثنى. وأما ثلاثة عشرَ إلى تسعةَ عشرَ: فتُثبت الهاء في صدره وتحذفها من عجزه، والمؤنث بالعكس، وفي العشرين يستوي المذكر والمؤنث"[3].

فبعض هذه المسائل قد أغفلها ابن معطي في نظمه لما يقتضيه النظم من الإيجاز. ولعل ابن الخباز أوجز في شرحه، فقال في المسألة الثالثة-على سبيل المثال-: "شين (عشرة) في التركيب يُسكِنها أهل الحجاز، ويكسرها بنو تميم"[4] ، وفصلها ابن القواس في شرحه إذ قال: "

(١) الغرة المخفية ٢/٥٦٤-٥٦٧.

(٢) سورة الحاقة : ٧ .

(٣) الفصول الخمسون ٢٤٠.

(٤) الغرة المخفية ٢/٥٦٤.

وشين (عشرة) من إحدى عشرة إلى تسعة عشر وما بينهما مفتوح أبدًا إن كان العدد لمذكور، ومنهم من يُسْكن العين من أحد عْشر لتوالي الحركات، وعلى هذه اللغة قُرئ قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [1] بإسكان العين. وإن كان لمؤنث ففيه لغتان: سكون الشين وهي لغة أهل الحجاز، وكسرها، وهي لغة تميم. أما التسكين فلطلب الخفة وهو الأحسن لثقل المؤنث، وأما الكسر فللتنبيه على أن عشرًا مؤنث، وقد جاء فتح الشين من المؤنث، وقد قرئ:﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ﴾ [2]" [3] وقد تبع الآثاري في منظومته ابن معطي فلم يذكر ما ورد من لغات[4]، أما ابن مالك فلم يسمِ لغة الحجاز[5].

(١) سورة يوسف : ٤ .

(٢) سورة الأعراف : ١٦٠ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١١٠٣/٢-١١٠٤.

(٤) يُنظر: ألفية الآثاري،كفاية الغلام في إعراب الكلام، لزين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري،المتوفى سنة ٨٢٨هـ، تحقيق: د/زهير زاهد و أ/هلال ناجي،مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص: ٨٠.

(٥) يُنظر: ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله جمال الدين، المتوفى سنة ٦٧٢هـ، ص: ٦١.

باب جمع التكسير
(أبنية الثلاثي المجرد)

قال ابن معطي:

ثُمَّ فِعَـــالٌ كَـــالفِرَاخِ قَـــالُوا ... فِيـــهِ: بِئَـــارٌ وَكَـــذَا رِجَـــالُ
كَـــذَا القِـــرَاطُ والجِمَـــالُ قَولُـــوا ... ثُمَّ فُعُـــولٌ فَقُـــل الوُعُـــولُ
كَـــذَا البُـــرُوجُ وَكَـــذَا العُـــرُوقُ ... كَـــذَا الضُـــلُوعُ وَكَـــذَا السُـــؤُوقُ
كَـــذَا الأُسُـــودُ ثُمَّ مَـــعْ فِعَالَـــة ... فُعُولَـــــةٌ بُعُولَـــــةٌ جِمَالَـــــة
وَجَـــاءَ فِي فِعْـــلَانِ كَالخِرْبَـــانِ ... وَجَـــاءَ كَـــالثِيْرَانِ وَالنِّعْـــرَانِ
وَجَـــاءَ كَـــالقِنْوَانِ وَالعِيْـــدَانِ ... فُعْـــلانُ كَـــالحُمْلانِ والظُهْـــرَانِ
وَجَـــاءَ كَالـــذُؤْبَانِ والرُّقَّـــانِ ... وَجَـــاءَ أَفْعَـــالٌ عَلَـــى أَوْزَانِ
قَـدْ جَـاءَ كَالأَحْمَـالِ[1] وَالأَجْنَـادِ ... وَجَـــاءَ كَالأَرْطَـــابِ والأَزْنَـــادِ
وَجَـــاءَ كَالأَعْنَـــاقِ وَالأَعْضَـــادِ ... وَجَـــاءَ كَالأَضْـــلاَعِ والأَكْبَـــادِ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقد فاته من أبنية جمع الثلاثي: (فِعْلة) كحجار وحِجِرة"[2]

وقال النيلي: "المثال السابع: (فِعَال) وقد ذكر مما كُسِّر عليه خمسة أبنية: أولها: (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، كفَرْخ وفِرَاخ، وفي معتل العين سَوْط وسِيَاط، وثَوب وثِيَاب، وفي معتل اللام دَلْو ودِلَاء، وظَبْي وظِبَاء... الخامس: (فَعَل) بفتح الفاء والعين والمثال فيه قوله:(الجِمَال) واحده جَمَل، و(فِعَال) في (فَعَل) كثير. وهنا مثال سادس قد كسروه على (فِعَال) لم يذكره وهو فُعَل، بضم الفاء وفتح العين نحو: رُبَع ورِبَاع... الثامن من أبنية الجموع (فُعُول) وقد ذكر صاحب الأرجوزة خمسة لأبنية ما كُسِّر على (فُعُول):

أولها: (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين، ومثاله قوله: "فقل الوُعُول" واحده (وَعِل) وهو

---

(١) عند النيلي "الأجمال" والصحيح ما أثبته لوروده في الشرحين الآخرين وفي متن الألفية. يُنظر الدرة الألفية في علم العربية ٥٨.

(٢) الغرة المخفية٢/٦٠٣.

الكبش الجبلي، ونَمِر ونُمُور... ولم يذكر (فَعْلًا) بفتح الفاء وسكون العين- فإن قلت استغنى عنه بقوله: (بُعُولة) فإنه جمع (بَعْل) قلت: وقد ذكر جمع (فَعَل) وهو (الجِمَال) ولم يستغن عنه بقوله: جِمَالة، وذلك نحو: بَطْن وبُطُون ونَسْر ونُسُور، ومعتله دَلْو ودُلِي وثَدْي وثُدِيٍّ... المثال الحادي عشر من أبنية التكسير (فُعْلان) باختلاف فائه من ضم أو كسر.

قوله: "وجاء في فِعْلان" يريد وجاء الجمع في وزن (فِعْلان) وقد كسَّروا عليه خمسة أبنية: أولها (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، مثاله قوله: (العِبْدان) جمع عَبْد من الصحيح، ومن المعتل عينه قوله: ثِيران هو جمع ثَوْر... الخامس: (فَعَل) بفتح الفاء والعين لم يذكره فيما كُسِر على فِعْلان بكسر الفاء، ومثاله خَرَب وخِرْبان، وهو ذكر الحبارى، وقالوا: وَرَل ووِرْلان"[1].

وقال ابن القوّاس: "البناء السابع: (فِعَال) وقد كسّروا عليه أمثلة: أحدها: (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين فقالوا: فَرْخ وفِرَاخ، وكَلْب وكِلَاب، وكَعْب وكِعَاب... وخامسها: (فَعَل) بفتح الفاء والعين نحو: جَمَل وجِمَال، وحَجَر وحِجَار، وهو كثير. وسادسها: (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين فقالوا: رُبَع ورِبَاع، ولم يذكره في الكتاب... البناء الثامن: (فُعُول) وقد ذكر لتكسيره خمسة أمثلة: أحدها:(فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين نحو: وَعِل ووُعُول. وأشار إليه بقوله: ثم (فُعُول) فقال: الوُعُول. والوَعِل: الكبش الجبلي... وخامسها: (فَعَل) بفتح الفاء والعين نحو: أَسَد وأُسُود وسَاق وسُوُق؛ لأن أصل سَاق سَوَقَ؛ فقُلبت الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. ويجوز تصحيح واوه وهمزها... وسادسها: وهو (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين فقالوا بَقْل وبُقُول، وبَطْن وبُطُون ونَسْر ونُسُور، وفي المعتل لامه دَلْو ودُلِّي، وثَدْي وثُدِّي، ولم يَذكره المصنف... البناء الحادي عشر: (فِعْلان) بكسر الفاء، وقد كسروا عليه خمسة أوزان من الثلاثي المجرد: أحدها: (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين فقالوا: عَبْد وعَبْدان، وفي معتل العين ثَوْر وثِيران... وخامسها: (فَعَل) بفتح الفاء والعين نحو: ضَرَب وضِربان، وهو ذكر الحُبارى، ويَرَق ويِرْقان، ووَرَل ووِرْلان ، وفي معتل العين منه جار وجِيْران، وتاج وتِيجان، وقَاع وقِيعان، ولم يذكر المصنف هذا الوزن.

البناء الثالث عشر: (أَفْعَال) وهو أعم أبنية الجمع؛ لأنه قد كُسر عليه الأسماء الثلاثية العشرة وقد ذكرها في الكتاب، وسوف نأتي عليها على سياق نظمه مع التعرض لما أهمله.

---

(١) الصفوة الصفية ٣/٣٣٨-٣٤٢.

وقد بقي مما يكُسر عليه الثلاثي المجرد ولم يذكره (فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين نحو جار وجِيْرة، وقاع وقِيْعة، وفي التنزيل: ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ﴾[1]، و(فِعْلى) نحو: حِجْلى جمع حجل. قال:

... ... حِجْلــى تَــدَرَّجُ في الشَّــرِيَّةِ وُقَّــعُ[2]

وهو نادر، و(أفْعِلَة) نحو: نجد وأنجدة، ورجاء وأرجية، وهما أيضًا شاذان."[3].

ينقسم الجمع قسمين هما: جمع التصحيح وجمع التكسير، وقد فرّق ابن مالك بينهما في تعريفه للجمع فقال: "والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين—كماسبق- بتغيير ظاهر أو مقدر وهو التكسير، أو بزيادة في الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح"[4].

وقد عرّف ابن جني جمع التكسير بقوله: "وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه، وإعرابه جارٍ على آخره كما يجري على الواحد، تقول: هذه دور وقصور، ورأيت دورًا وقصورًا، ومررت بدورٍ وقصورٍ"[5].

فيسمى الجمع مكسرًا إذا تغير بناء الواحد الصحيح عمّا كان عليه، وهذا التغير إما أن يكون ظاهرًا كقولك: رجل، رجال، أو مقدرًا كقولك: فلك. والتغير الظاهر قد يكون بنقص نحو: تُخَم ومفردها تُخمة، أو تبديل نحو أُسْد ومفردها أَسَد، وقد يكون بالزيادة وتبديل الشكل

---

(١) سورة النور آية ٣٩.

(٢) القائل: عبدالله بن الحجاج الثعلبي من بني ثعلبة بن سعد بن ذبيان، يخاطب عبدالملك بن مروان، ويعتذر إليه؛ لأنه كان مع عبدالله بن الزبير، والبيت من الكامل وتمامه:

ارحــــم أصــــيبيتي الــــذين كــــأنهم حجلــــى تــــدَّرج في الشَّــــرَبَّةِ وُقَّــــعُ

وجاء في كتاب الأغاني برواية أخرى هي:

أنعــــش أصــــيبيتي الألاء كــــأنهم جحــــل تــــدرج بالشــــربة جــــوع

يُنظر: ٢٤٧٢/١٣، واستشهد فيه صاحب المفصل ٢٣٧/١ ، المفصل لابن يعيش ٢٣١/٣، لسان العرب ١٨٣/١١.

(٣) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١١٧٤/٢-١١٧٩.

(٤) شرح التسهيل ٦٩/١.

(٥) اللمع ٢٢/١.

نحو رجال، أو نقص مع تبديل الشكل نحو رُسُل، أو بهن جميعًا نحو غلمان[1].

ويعرب جمع التكسير إعراب المفرد فيُرفع بالضم وينصب بالفتح ويجر بالكسر، وله قسمان:

الأول: جمع القلة وهو ما دلّ على الثلاثة فما فوقها حتى العشرة، وله أربعة أوزان هي: (أَفْعِلَة)، نحو أَسْلِحة، و(أَفْعُل) نحو أَفْلُس، و(فِعْلة) نحو فِتْية، و(أَفْعال) نحو أَحْمال.

الثاني: جمع الكثرة، وهو للدلالة على ما فوق العشرة.

والتكسير يلحق الأسماء الثلاثية والرباعية، أما الخماسية فإنها تُرَدُّ إلى الأربعة. ويلحق التكسيرُ الصفاتِ إلا أنه في الأسماء أكثر. وقد أورد ابن معطي في منظومته ثلاثة عشر بناءً للثلاثي المجرد، وقد أغفل شيئًا منها، وهذه الأبنيةُ هي: (فُعْل)، بضم الفاء وسكون العين، و(فُعُل)، بضم الفاء والعين، و(فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين، و(فِعَلة)، بكسر الفاء وفتح العين، و(أَفْعُل)، و(فَعِيل)، و(فِعَال) بكسر الفاء وفتح العين، و(فُعَل) بضم الفاء وفتح العين.

وقد أُخذ على ابن معطي عدم ذكره هذا الوزن الأخير، الذي قال عنه الرضي[2]: إنه اختص بنوع من المسميات كالنُغَر والصُّرَد؛ لذلك خصوه بجمع، وهو منقوص من فُعَال أو شبيه به، وقد شذ منه رُبَع ورِبَاع. وعند سيبويه[3]، والمبرد[4]، وابن السرّاج[5] تكسير فُعَل على فُعْلان، وقد أجرت العرب شيئًا منه على أَفْعَال نحو رُبَع، أَرْبَاع، ورُطَب أَرْطَاب. فشذوذ رِبَاع، وتكسير فُعَل على فُعلان فإن جاوزه جُمع على أَفْعَال هو ما اعتُذِر به لصاحب الألفية في إغفال هذا البناء وعدم ذكره.

وأمَّا بقية أبنية الثلاثي المجرد فهي: (فُعُول)، ومِمَّا يُجمع عليه (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين نحو بَطْن، بُطُون، وهذا البناء قد أغفله ابن معطي في منظومته ولم يذكره، وهو لا يقاس

---

(١) يُنظر: أوضح المسالك ٢٦٤/٤.

(٢) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، المتوفى سنة ٦٨٦هـ، تحقيق الأساتذة: محمدنور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٩٩/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب ٥٧٤/٣ - ٥٨٥.

(٤) يُنظر: المقتضب ٢٠٣/٢.

(٥) يُنظر: الأصول ٤٣٧/٢.

على فُعُول إلا إذا جاوز العشرة[١]، فيجيء في الصحيح نحو نَسْر، نُسُور، وفي المضاعف نحو صَكٌّ، صُكُوك، وفي الناقص نحو دَلْو، دُلِيٌّ، وثَدِي وثُدِيَّ، ولا يجي في الأجوف الواوي إلا قليلا ويَكثر في فِعال[٢]. وهذا البناء في كثرته يُقاس على فُعُول وفِعَال في الأغلب ويطرد فيهما[٣] فتقول في كَعْب: كُعُوب وكِعَاب، وقد لا يشتركان فيه فينفرد كل واحدٍ منهما بهذا البناء نحو بَطْن، بُطُون، بَغْل، بِغَال[٤].

وترى الباحثة أن ابن معطي استدرك هذا البناء في الأبيات التي تليها حيث قال:

وَبَـــابُ فَعْـــلٍ أَفْعَـــلٌ فِي القِلَّـــهْ مَـــا لَمْ يَكُـــنْ ثَانِيـــه حَـــرْفَ عِلَّـــهْ
والكَثْـــــرَةُ الفُعُـــــول والفِعَـــــالُ وغيْـــــرُه قِلَّتُـــــه الأَفْعَـــــالُ

وجاء في الفصول أن الأسماء الثلاثية المفردة لها عشرة أبنية، وتُكَسر هذه الأبنية على أمثلة. فما كان على وزن فَعْل، يجمع في القلة على أَفْعَل، وفي الكثرة على فُعُول وفِعَال، وماعدا فَعْلًا فجمعه في القلة على أفعال، نحو أَحْمال، وكذا إن كان فَعْلًا معتل الوسط نحو ثوب، أثواب، وفي الكثرة على الفِعَال والفُعُول والفِعَالة والفُعُولة والفِعْلان[٥].

ومن أبنية الثلاثي المجرد: (فُعُولة)، و(فِعَالة)، و(فِعْلان) بكسر الفاء وسكون العين، ومِمَّا جُمِع عليه (فَعَل) بفتح الفاء والعين نحو يَرَق، يِرْقان، وهذا البناء لم يذكره ابن معطي في ألفيته واستدركه شراحها عليه، وهو يطرد في فِعْلان إذا كان معتل العين نحو قاع، قيعان، تاج، تيجان[٦]، فما جاء على هذا البناء جُمع في القلة على أَفْعَال نحو جَمَلَ، أَجْمَال، ونادرًا ما يُجمع على أَفْعُل نحو زَمَنٍ أَزْمُن، وفي الكثرة يأتي على فِعَال وفُعُول وفِعَالة إذا كان غير أجوف، فأما إن كان أجوفَ فإنه يكون على فِعْلان نحو تِيجان، قِيعان –كما أسلفت– وقليلًا

(١) يُنظر: الأصول ٤٣٤/٢.

(٢) يُنظر: شرح الشافية ٩٠/٢.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل،قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري،المتوفى سنة ٧٦٩هـ،المكتبة العصرية،صيدا– بيروت،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ٤٢٥/٢– ٤٢٨.

(٤) يُنظر: شرح الشافية ٩٠/٢.

(٥) يُنظر: الفصول الخمسون ٢٥٨-٢٥٩.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل ٤٢٨/٢.

ما يأتي الصحيح على فِعْلان نحو شِبْثان[1]. وترى الباحثة أن قلَّته في الصحيح هو الذي دفع ابن معطي لعدم ذكره.

ومن أبنية الثلاثي المجرَّد:(فُعْلان) بضم الفاء وسكون العين، و(أَفْعَال)، وهو أعم أبنية الجمع؛ لأنه يُكسر عليه كل أبنية الاسم الثلاثي، و(فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين، و(فِعْلى) بكسر الفاء وسكون العين، و(أَفْعِلة) نحو نجد، أَنْجِدة.

وقد انتقد ابن القوَّاس صاحب الألفية إغفالَه لأبنيةَ الثلاثة الأخيرة، وشاركه في البناء الثاني ابن الخباز.

واعتذر النيلي لإغفال هذه الأبنية فقال: "ولم يذكر فِعْلَة بكسر الفاء وسكون العين في الثلاثي المجرد وذلك نحو نار ونِيرة، وقاع وقِيعة، وجار وجِيرة، وأخ وإخوة، وعُذْره في ذلك أنه سبق ذكر أبنية القلة في باب العدد، فإنه ذكر فِعْلة ثَمَّ، فإن قلت: فقد ذكر أَفْعُلا، وأَفْعال ثم ذكرهما هنا! قلت: إنما ذكرهما لكثرة استعمالهما، فأما فِعْلة فلم يكسر عليها من الثلاثي المجرد إلا قليل، وقد ترك حِجلى جمع حَجَل، وأنجدة في جمع نجد، وعذره أن أنجدة شاذ، وأما حجلى فقليل"[2].

أما فِعْلة فيرى ابن السراج بأنه اسم جمعٍ لا جمع[3]، وهو لا يأتي إلا سماعيًا في فُعَال نحو غُلام: غِلْمة، وزاد الرضي شُجاع، شِجْعة[4]، وكذا فَعيل نحو صبي، صِبْية، وخصي، خصية، وجليل، جلَّة، وأيضًا فَعَل نحو وَلَد، ولْدة وفَتى فِتية، وفَعْل نحو شيخ، شِيخة[5]، وزاد ابن سِيده: ثَور ثِيرة[6]، وفَعَال نحو غَزَال غِزْلة، وفِعَل نحو ثني، ثِنْية، ويتضح من ذلك قلة تكسير الثلاثي المجرد على فِعْلة وهو ما يرجح ما ذهب إليه النيلي.

---

(١) يُنظر: شرح الشافية ٢/٩٤-٩٥.

(٢) الصفوة الصفية ٣/٣٤٦.

(٣) يُنظر: همع الهوامع ٣/٣٥١.

(٤) يُنظر: شرح الشافية ٢/١٣٥.

(٥) يُنظر: همع الهوامع ٣/٣٥١.

(٦) يُنظر: المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي،المتوفى سنة ٤٥٨هـ،تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ٢/٢٦٣.

وأما حِجْلى فهو جمع حَجَل وهو على وزن فِعْلى وهو قليل كذلك، فلم يرد على هذا الوزن سوى حِجْلى وظِربى[١]؛ ولذا قال عنه ابن السراج: إنه اسم جمعٍ[٢]، وقال الأصمعي: إنه لغة في الحَجَل[٣] وهو شاذ فيه لم يأت سواه[٤].

والصواب أنه جمع؛ لأنك تقول في جمعهما هي الحِجْلى والظِرْبى[٥]، وقلة هذا البناء هو ما جَعَل ابن معطي يُهمله في منظومته، وهو ما يؤيد ما ذهب إليه النيلي.

أما البناء الثالث وهو أَفْعِلة في جَمع فَعْل نحو نَجْد، أنجدة، فهو شاذ[٦]، وقِيل: إن نَجْد جُمع على فُعُول نحو نُجُود، وأنجدة هي جمع الجمع وهو شاذ[٧]. وجاء كذلك نحو رجاء وأرجية وهو أيضًا شاذ.

(١) يُنظر: همع الهوامع ٣/٣٦٠.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٣/٣٦٠.

(٣) يُنظر: شرح الشافية ٢/٩٧،همع الهوامع ٣/٣٦٠.

(٤) يُنظر: شرح الشافية ٢/٩٧.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٤٣.

(٦) يُنظر: شرح الشافية ٢/٩٢.

(٧) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤١-٤٢.

(جمع التكسير الثلاثي المؤنث بالتاء)

قال ابن معطي:

وَفِعْلَـــةٌ كَالسِّـــدِراتِ والكِسَـــرْ	فَعَلَـــــةُ كَتَمـــــراتٍ وثَمَـــــرْ
وَكَالرِحَـــــابِ وكَنُـــوقٍ وقِـــيَم	فُعَلَـــــةٌ كَتُخَمـــــاتٍ وتُخَـــــمْ
فَعِلَـــــةُ كَنَمِـــــرَاتِ وَنَمِـــــر	فَعُلَـــــة كسَـــــمُراتِ وسَمُـــــرْ

المأخذ:

قال النيلي:"وأما مثال (فِعَلة) فنحو عِنَبة وعِنَب، فعِنَب جنس وجمعه عِنباتٌ بالألف والتاء. وأما (فِعِلة) بكسر الفاء والعين فنحو بِلِزة وبِلِزات، وأما (فَعِلَة) بفتح الأول وكسر الثاني فنحو كَلِمة وكَلِمات، وأما كَلِم فجنس، وكذلك نَبِقة ونَبِقات ونَبِق. ولم يذكر هذه الأمثلة الثلاثة في الأرجوزة مع كونها متحركة العين"[(١)].

وقال ابن القوّاس: "وقد بقي مما لم يذكره من أمثلة متحرك العين (فَعِلة) بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَلِمة: كَلِمات، وخَرِبَة: خَرِبَات. وأما كَلِم: فاسمُ جنسٍ على الأصح لما مر. وقالوا في تكسيرها فِعَل نحو مَعِدة ومِعَد ولا يُقاس عليه غيره.

و(فِعْلة) بكسر الفاء وفتح العين نحو عِنَبة وعِنَبات بالألف والتاء لا غير. وأما عنب فاسم جنس.

و(فِعِلة) بكسر الفاء والعين ولا تجمع إلا بالألف والتاء نحو بِكِرة وبِكَرات فهذه عشرة أبنية مما تلحقه التاء"[(٢)].

ذكر ابن معطي ما تلحقه التاء من أبنية الثلاثي المجرد، فابتدأ بما عينه ساكنة، فذكر (فَعْلة) بفتح الفاء مع سكون العين، و(فُعْلة) بضم الفاء، وفِعْلة بكسر الفاء، ثم ذكر مما تلحقه تاء التأنيث من أبنية الثلاثي المجرد المتحرك العين، فذكر أربعة أوزان منها ، وحقها ستة أوزان، وسأذكر ما أورده ابن معطي في منظومته:

أما ما جاء ساكن العين فهو على ثلاثة أوزان أولها: (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين

---

(١) الصفوة الصفية ٣/٣٥٤.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١١٨٥.

نحو جَفْنة فإنها تُجمع في القلة على جَفَنَات بالألف والتاء مع فتح العين[١].

أما جمعُ الكثرةِ فإنها تأتي على وزن فِعَال وفُعُول، نحو: جِفَان في جَفْنة، وفي مضاعفة سلَّة سِلَال، ومعتل العين نحو: روضة رِياض[٢].

أما ما جاء على فُعُول فهو قليل نحو مأنة، مُؤُون.

البناء الثاني: ما جاء على (فُعْلة) بضم الفاء وسكون العين، فإنها تُجمع على فُعُلات[٣] نحو رُكْبة، رُكُبات، ويجوز في العين الضم والفتح والسكون[٤]، فتقول: رُكُبات، ورُكَبات، ورُكْبات، فإن جُمع للكثرة فإنه يُكسر على فُعَل بضم الفاء وفتح العين نحو: رُكَب، وجاء فيما اعتلت عينه نحو: دُولة: دولات، دُول[٥]، كُلية: كُليات، كُلى[٦]. ويُكسر كذلك على فِعال، نحو بُرْمة بِرام.

أما البناء الثالث فهو (فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين، نحو سِدْرة، فإنها تُجمع في القلة بالألف والتاء نحو سِدِرات، مع تحريك العين الساكنة بالكسر[٧]، ويجوز فتحها[٨] أو تسكينها[٩]، أما الكثرة فيجمع على (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين نحو سِدَر، وفي مضاعفه قِدد، أما معتل العين منه فنحو: قِيم جمع قِيمة، وقد يُجمع هذا البناء على (أَفْعُل) نحو أَنْعُم جمع نِعْمة، هذا ما جاء في ساكن العين من الأسماء الثلاثية المجردة التي لحقت بها تاء التأنيث، أما ما تحركت عينه منها فقد ذكر ابن معطي منها أربعة فقط هي:

الأول: (فَعَلة)، بفتح الفاء والعين، نحو رَقَبة فيجمع بالألف والتاء جمع قلة نحو رقبات، وفي الكثرة على (فِعَال) نحو رِقَاب، وعلى (فُعْل) نحو خُشب، جمع خشبة، وفي المعتل نُوق جمع

(١) يُنْظر: الكتاب ٥٧٨/٣، اللمع١/١٨٠.
(٢) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١١٨٥/٢.
(٣) يُنظر: الأصول٤٤٠/٢.
(٤) يُنْظر: اللمع ١٨١/١،الأصول ٤٤٠/٢.
(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٨/٣.
(٦) يُنظر: الأصول ٤٤٠/٢.
(٧) يُنظر: الكتاب ٥٨١/٣.
(٨) يُنظر الأصول ٤٤١/٢.
(٩) يُنظر: اللمع ١٨٢/١.

ناقة، وكُسِّر أيضًا على (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين نحو قامة: قِيَم[1]، وعلى (فُعُول) نحو دواة: دُوِيٌّ[2].

الثاني: (فُعَلة) بضم الفاء وفتح العين، فتجمع في القلة بالألف والتاء نحو: تُخَمات جمع تُخْمة، وفي الكثرة على وزن (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين نحو: تُخَم[3].

الثالث: (فَعُلة) بفتح الفاء وضم العين، فيجمع بالألف والتاء نحو سَمُرة: سَمُرات.

الرابع: (فُعُلة) بضم الفاء والعين، فيجمع بالألف والتاء كذلك نحو: بُسُرة: بُسُرات.

الخامس:(فَعِلة) بفتح الفاء وكسر العين، نحو كَلِمة: كَلِمات، أما تكسيرها فعلى (فَعِل) نحو نَبِقة: نَبِق ، ولا يقاس غيره[4].

السادس: (فِعِلة) بكسر الفاء والعين، نحو بِلِزة: بِلِزات.

السابع: (فِعَلة) بكسر الفاء وفتح العين، نحو عِنَبة: عِنَبات.

وهذه الأبنية الثلاثة الأخيرة أغفلها ابن معطي في منظومته، واستدركها الشُراح. وهو استدراك جيد عليه، ولا أجد له عذرًا في ذلك.

(١) يُنظر: الكتاب ٣/٥٨٣-٥٨٤،الأصول ٢/٤٤٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٤٥-٢٤٦.

(٢) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٤٧.

(٣) يُنظر الكتاب ٣/٥٨٥، الأصول ٢/٤٤٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٤٩.

(٤) يُنظر الكتاب ٣/٥٨٤،الأصول٢/٤٤٣.

(جمع ما ثانيه حرف مد من الثلاثي)

قال ابن معطي:

وَفَاعَـــــلٌ دَوَانِـــــقٌ وَفَاعِـــــلُ جَـــاءَ لَـــهُ الحِيطـــانُ والكَواهِـــلُ

المأخذ:

قال ابن القواس:" وثالثها: (فُعلان) بضم الفاء نحو: فالق وفُلقان للمطمئن من الأرض، وخائر وخُوران. وقالوا في المضاعف غالٍ وغُلَّان، وسال وسُلَّان. وقد جاء معتله في القلة على (أفْعِلَة) نحو واد وأودية؛ لأنه لو جُمع على فواعل لأدى الى الجمع بين واوين، وقلب الثانية همزة، ولو جُمع على (فُعْلان) مطلقًا للزم ضم الواو وكسرها، وكلاهما مستثقل في الجمع، ولم يذكر المصنف (فُعْلان) بضم الفاء."[(١)].

بعد أن انتهى ابن معطي من ذكر جمع الثلاثي المجرد مما ثالثه حرف مد، وذكر أنه يأتي على خمسة أمثلة، ويُكَّسر على أحد عشر بناءً، ذكر ما يكون ثانيه حرف مد، ويكون إما (فاعَل) بفتح العين، وإما (فاعِل) بكسر العين، فأما (فاعَل) بفتح العين فلا يكون إلا اسمًا[(٢)] نحو دانِق، فيكسر على فواعل[(٣)]، تقول دوانِق. وقد تلحقه الياء فيكون فواعيل نحو دوانيق وهذا قليل[(٤)]. وقال عنه الفراء: إنه من كلام المولدين[(٥)].

وأما (فاعِل) بكسر العين فيأتي اسمًا وصفة[(٦)]؛ فأما الاسم فيُكسر على ثلاثة أبنية:

- الأول: فواعل، نحو كاهل، وكواهل، طابق وطوابق.
- الثاني: فِعلان، بكسر الفاء، نحو حائط، حِيطان.
- الثالث: فُعْلان، بضم الفاء نحو فالق، فُلْقان. وفي مضاعفه غالٍ وغُلان، وهو أكثر من فِعلان[(٧)].

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١١٨٩/٢.

(٢) المصدر السابق ١١٨٩/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب ٦١٤/٣،اللمع ١٧٦/١،شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٥/٣.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٥/٣، شرح الشافية ١٥٢/٢.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٦/٣،شرح الشافية ١٥٢/٢.

(٦) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١١٨٩/٢.

(٧) يُنظر: شرح الشافية ١٥٢/٢.

وقد أغفل ابن معطي هذا البناء، واستدركه ابن القوّاس عليه، وربما أن ابن معطي قد اكتفى بذكره في الصفات، حين قال:

وفَاعِـــلٌ كَشُـــهَّدٍ حُلُـــولِ فَـــوارِسٍ رُكْبَـــانِ عُـــوذٍ حُـــولِ

فإن قُلت: قد ذكر فواعل في موضع الأسماء وأعاده في الصفات؛ فلأنه في الأسماء مشترك بين (فاعَل) بفتح العين، و(فاعِل) بكسرها ، فكان لزامًا ذكره في الأسماء.

أما إعادة ذكره في الصفات فلأنه مختص بالمؤنث، وشذ في المذكر، وإنما جاءت (فوارس) على فواعل؛ لأنها صفة خالصة للذكر فأمن اللبس بينها وبين المذكر[1]. وقالوا: هوالك، وهو قليل شاذ، والله أعلم.

(١) يُنظر: الكتاب ٣/٦١٤-٦١٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٠١،شرح الشافية٢/١٥٣-١٥٤.

(جمع الصفات)

قال ابن معطي:

وَفَاعِـــلٌ كَشُـــهَّدِ حُلُـــولِ فَـــوارِسِ رُكْبَـــانِ عُـــوذٍ حُـــولِ

هَلْكَـــى وأَشْـــهَادٍ غَـــزِيٍّ ونُـــزُلْ بَـــرَرَةٍ صَـــحْبِ وُلاةٍ وبُـــزُلْ

المأخذ:

قال ابن القوّاس: (فاعِل) إذا كانَ صفةً مطلقًا فله في التكسير أربعة عشر بناءً على الأصح. وقد ذكر له اثني عشر مثالًا؛ أحدها: (فُعَّل) كشاهد وشُهَّد وهو الحاضر"[1].

ذكر ابن معطي تكسير الأسماء ثم أتبعه بتكسير الصفات؛ لكون الصفة فرعًا للاسم، والقياس فيها أنها لا تُكسَّر؛ لمشابهتها الفعل بإلحاق العلامة ، نحو قولك: "ضاربون"، ولكن صح تكسيرها؛ لأنها قد تُقوم مقام الموصوف.

ولتكسير الصفات التي على بناء (فاعِل) أربعة عشر بناءً ذكر ابن معطي منها اثني عشر بناءً فحسب، واستدرك ابن القوّاس عليه ما أغفله وهذه الأبنية هي:

- الأول: (فُعَّل) نحو شُهَّد جمع شاهِد، وفيما اعتلت عينه نُيَّم، نُوَّم جَمع نائم، وفي معتل اللام غُزَّى جَمعُ غازٍ، وهو أصل في هذا الباب.[2]
- الثاني: (فُعُول) نحو حُلُول جمع حال، وقالوا: جُلُوس في جالس، وقُعُود في قاعد[3].
- الثالث: (فَوَاعِل) نحو فَوَارِس جمع فارس، وهو شاذ في المذكر، وقد تقدم ذكره. أما إذا لحقته تاء التأنيث فإنها تحذف نحو: ضَوَارِب جَمع ضاربة.
- الرابع:(فُعْلان) نحو رُكْبان جمع راكب.
- الخامس: (فَعْلى) نحو هَلْكى جمع هالك.
- السادس: (أَفْعَال) نحو أَشْهَاد جمع شاهد.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١١٩٣/٢.

(٢) يُنظر: شرح الشافية ١٥٦/٢.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٩/٣، ولم يذكر سيبويه هذا البناء في بابه يُنظر: الكتاب ٦٣١/٣-٦٣٧.

- السابع: (فَعِيل) نحو غَزِيٍّ جمع غازٍ.

- الثامن: (فُعُل) بضم الفاء والعين، نحو نُزُل جمع نازل، وهو ليس بالقياس المتمكن في هذا الباب[1]، ويخفف بإسكان العين عند بني تميم[2]، فيُكَسّر على فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو عُوذ جمع عائذ.

- التاسع: (فَعَلة) بفتح الفاء والعين نحو بَرَرة جمع بار، وفي معتل العين خَونَة جمع خائن.

- العاشر: (فُعَلَة) بضم الفاء وفتح العين، نحو قُضَاة جمع قاض، وهو مختص بمعتل اللام.

الحادي عشر: (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، نحو صَحْب جمع صاحب، وهو عند سيبويه ليس بجمع[3].

الثاني عشر: (فُعَّال) نحو شُهَّاد جمع شاهد، وفي معتل العين نحو: صوَّام في جمع صائم، وهو أصل في هذا الباب[4].

الثالث عشر: (فُعَلاء) نحو شُعراء جمعُ شاعر، وهو ليس بمتمكن في هذا الباب[5].

الرابع عشر: (فِعَال) نحو صِحاب جمع صاحب.

وقد استدرك ابن القوّاس هذه الأبنية الثلاثة الأخيرة على ابن معطي، وهو استدراك جيد.

(١) يُنظر: الكتاب ٦٣٢/٣،شرح الشافية ١٥٧/٢.

(٢) يُنظر: شرح الشافية ١٥٧/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب ٦٢٤/٣.

(٤) يُنظر: المصدر السابق ١٥٦/٢.

(٥) يُنظر: الكتاب ٦٣٢/٣،شرح الشافية ١٥٧/٢.

باب التصغير

قال ابن معطي:

وَكُــلُّ مَحْــذُوفٍ إذَا مَــا صُــغِّرَا يُــرَدُّ لِلأَصْــلِ فَقُــل مُصَــغِّرَا

وُعَيــــدَةٌ يُدَيَّــــة شُــــوَيْهةْ ثُبَيَّــــةٌ عُضَــــيَّةٌ سُــــتَيْهةْ

المأخذ:

قال ابن القواس: "والمصنف أشار إلى القسم الأول بقوله: وُعَيْدَة، وإلى الثالث بقوله: يُدَيَّة... إلى آخره... ولم يذكر الثاني"(١).

التصغير: هو أحد خصائص الاسم، ويكون بضم أول الاسم وفتح ثانيه وإضافة ياء التصغير ثالثة وكسر ما بعدها إذا لم يكن حرف إعراب.

ويلحق التصغير الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية، ويكون على ثلاثة أوزان: فُعَيل، وفُعَيعِل، وفُعَيعِيل.

أما فُعَيل فهو لما كان على ثلاثة أحرف من الأسماء نحو فُلَيس تصغيرُ فلس، وأما ما كان على أربعة أحرف فيصغر على فُعَيعِل نحو دُريهم تصغير درهم، وأما فُعَيعِيل فهو لما كان على خمسة أحرف نحو مُصَيبِيح تصغير مصباح.

وقد يأتي الاسم الثلاثي على حرفين، ولا يكون ذلك لاسم متمكنٍ إلا أن يكون قد حُذف منه شيء من حروفه، وهذا ما أورده ابن معطي في أبياته السابقة، فإذا صُغِّر ذلك الاسم وجب رَدُ المحذوف منه.

والحذف قد يكون في الأول فتحذف فاء الكلمة نحو عدة، فعند تصغيرها ترد الواو التي هي فاء الكلمة نحو: وُعَيدة. وإما أن يكون الحذف في الثاني فتحذف عين الكلمة نحو: مذ، فيرد المحذوف عند التصغير وهو النون نحو: مُنَيذ. وإما أن يكون الحذف في الثالث وهو اللام نحو يد فعند التصغير ترد الياء فتكون يُدَيَّة.

وقد أخذ ابن القواس على الناظم عدم تمثيله للثاني من هذه الأقسام، واعتراضه ليس في

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٢١١/٢.

محله؛ لأن ابن معطي قد ذكر أمثلة الأقسام الثلاثة في منظومته، فذكر للأول وُعَيْدة، وللثاني: سُتيهة، وللثالث: يُديَّة. وتنبغي الإشارة إلى أن سُتيهة لها ثلاث لغات: الأولى: سه بحذف العين، والثانية: ست بحذف اللام وفتح السين، والثالثة: است بحذف اللام وسكون السين مع المجيء بهمزة الوصل[1]. ولعله يُعتذر لابن القواس تغليبه حذف اللام في لغات سُتيهة على حذف العين.

(١) يُنظر: الكتاب ٣/٤٥٠-٤٥١،شرح الشافية ١/٢١٩.

باب أبنية المصادر

(الفعل الثلاثي المتعدي)

قال ابن معطي:

فَعَـــلَ يَفْعِـــلُ مـــن الـــمُعَدَّى ... لَـــهُ مَصَـــادِرُ تُعَـــدُّ عَـــدَّا

ضَـــرْبٌ وقِيـــلَ سَـــرِقٌ وغَلَـــبُ ... سَـــــرِقَةٌ غَلَبَـــــةٌ وكَـــــذِبُ

وحَمْيَـــــةٌ حِمَايـــــةٌ لَيَّـــــانُ ... ومثلـــه[1] الحِرمَـــانُ والغُفْـــرَان

فَعَـــلَ يَفْعُـــل شُـــكُورٌ وَجَلَـــبْ ... قَتْـــلٌ وَكُفْـــرٌ وَكِتَـــابٌ لكَتَـــبْ

حِـــجٌّ وَنِشْـــدَةٌ وَشُـــكْرَانٌ خَنِـــقْ ... فَعِـــلَ يَفْعَـــلُ الـــمُعَدَّى قَـــدْ نُطِـــقْ

فِيـــهِ بِحَمْـــدٍ وسَمَـــاعٍ وعَمَـــلْ ... شُـــرْبٍ وَغِشْـــيانٍ سِـــفَادٍ فَكَمَـــلْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقد فاته بناءان: (فَعْلة) و(فَعَلة)، قالوا: رَحْمَة ورحَمَة، ويجوز أن يكون التحريك لحرف الحلق"[2].

وقال النيلي: "ولم يذكر (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين نحو رَحِمهُ رَحْمةً ولا يراد به المرة الواحدة، ويقال فيه: رَحَمَة بتحريك العين؛ ويقال لأجل حرف الحلق. و(فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين نحو: خِلْتُه خِيلَةً، وخِفْتُه خِيفَةً، ولم يذكر فَعُولًا نحو لزمته لزومًا"[3].

وقال ابن القوّاس: "وقد بقي مما لم يذكره (فِعَال) كـ(ضِرَاب) و(فِعَالَة) كـ(بغى بِغَاية)، و(فَعَلَة) كـ(غَلَبَة) و(مَفْعِلَة) كـ(مَغْفِرَة) و(فَعِيلة) كـ (عَقِيْرة)"[4].

ذكر ابن معطي أبنية المصادر في هذا الباب لبيان أبنيتها وصيغها، فبدأ بذكر الأفعال

---

(١) عند ابن القواس "ومثلها" وعند ابن الخباز والنيلي ما أثبته، وقد جاء في متن الألفية كذلك. يُنظر الدرة الألفية في علم العربية٦٧.

(٢) الغرة المخفية ٢/٧١١.

(٣) الصفوة الصفية ٤/٥٢٥.

(٤) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١٢٩٥.

المشتقة من المصادر؛ لانحصارها، فهي لا تكون إلا ثلاثية أو رباعية، أما المصادر فهي لا حصر لها.

والفعل بنوعيه الثلاثي والرباعي يأتي على ضربين هما: المجرد من الزيادة، والمزيد فيه.

أما الفعل الثلاثي المجرد فيأتي على ثلاثة أقسام:

- الأول: (فَعَل) يَفْعِل بكسر العين نحو ضَرَب يَضْرِب، وقد يأتي مضارعه مضموم العين نحو قَتَل يَقْتُل، وقد تفتح إذا كانت عينه أو لامه من الحروف الحلقية نحو سَأَل يَسْأَل، دَمَع يَدْمَع.
- الثاني: (فَعِل) يَفْعَل بفتح العين، حَمِد يَحْمَدُ.
- الثالث: (فَعُل) يَفْعُلُ، نحو شَرُف يَشْرُف.

ولهذه الأفعال الثلاثية مصادر كثيرة ذكر ابن معطي جزءًا منها، فابتدأ بالقسم الأول وهو فَعَل وذكر لمضارعه ضربين:

الأول: فَعَل يَفْعِل بكسر العين، وله مصادره كثيرة؛ ولذا قال الناظم: "له مصادر تُعد عدًّا"، فذكر منها اثني عشر مصدرًا.

وقد استدرك ابن القوّاس على الناظم خمسة مصادر[1] هي:(فِعَال) نحو ضِرَاب، و(فِعَالة) نحو بِغَاية، و(فَعَلة) نحو غَلَبة، و(مَفْعِلة) نحو مَغْفِرة، و(فَعِيلة) نحو عَقِيرة.

أما الضرب الثاني: فهو فَعَل يَفْعُل بضم العين، وذكر له الناظم تسعة مصادر.

واستدرك ابن القوّاس عليه خمسة مصادر أيضًا، هي: (فِعْلان) بكسر الفاء وسكون العين نحو كِتْمان، و(فِعْلى) بكسر الفاء وسكون العين نحو ذِكْرى، و(فُعْلى) بضم الفاء وسكون العين نحو بُشْرى، و(فَعْلى) بفتح الفاء وسكون العين نحو دعوى، و(فُعَال) نحو دُعَاء[2].

أما القسم الثاني من الأفعال الثلاثية المجردة فهو فَعِل يَفْعَل بفتح عين مضارعه، وذكر

(١) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٢٩٥/٢.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ١٢٩٥/٢.

الناظم من مصادره ستة مصادر، واستدرك الشُراح[1] عليه ما تبقى منها نحو: (فَعْلَة) بفتح الفاء نحو: رَحْمة، و(فِعْلة) بكسر الفاء نحو شِرْكة، و(فُعْلة) نحو فُجْأة، و(فُعُول) نحو لزوم ، و(مَفْعِلَة) نحو مَحْمِدة، و(فَعَلان) بفتح الفاء والعين نحو شَتَّان، وفعالية نحو (كراهية).

وما استدركه الشُراح على الناظم ليس على سبيل الحصر، فالمصادر الثلاثية كثيرة وقد أشار ابن معطي إلى ذلك، وطبيعة النظم تقتضي الإيجاز، كما أن طريق معرفة المصادر الثلاثية هو السماع؛ لكثرتها وتداخل بعضها ببعض، ومعرفتها في اللغة أبلغ من معرفتها بالنحو. نصّ على ذلك النيلي وابن القوّاس في شرحيهما[2]، وهذا ما يُعتَذر للناظم في عدم ذكره جميع المصادر الثلاثية.

(١) يُنظر الغرة المخفية ٧١١/٢، الصفوة الصفية ٥٢٥/٤،شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٢٩٦/٢.

(٢) يُنظر: الصفوة الصفية ٥١٨/٤، شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٢٩٤/٢.

(الفعل الثلاثي غير المتعدي)

قال ابن معطي:

مَصْـــدَرُ غَـــيْرِ الـــمُتَعَدِّي اطَّـــرَدَا فِيـــــه الفُعُـــــولُ كـــــالجُلُوسِ وَرَدَا

فِيـــه مُـــزَاح ضَـــحِكٌ فِسْـــقٌ حَـــرَدْ مُكْـــثٌ ثَبَـــاتٌ نَـــدَمٌ عَجْـــزٌ وَرَدْ

المأخذ:

قال ابن القواس:"ولم يذكر مصادر الثلاثي المجرد من فَعُل يَفْعُلُ بضم العين في الماضي والمضارع ولابد من الإشارة إليها"[(١)].

بعد أن ذكر ابن معطي أبنية المصادر الثلاثية للفعل الثلاثي المتعدي، ذكر أبنية غير المتعدي منه، وهي كذلك على أقسام:

القسم الأول: فَعَلَ بفتح الفاء والعين ، ولمضارعه ضربان هما: يَفْعِل بكسر الفاء، وله عدة مصادر هي:(فُعُول) بضم الفاء والعين، نحو جَلَس جُلُوسًا، و(فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين نحو عَجَزَ عَجْزًا، و(فُعَل) بضم الفاء وفتح العين نحو سَرَى سُرًى، و(فَعِيل) نحو صَهَل صَهِيلًا.

وقد استدرك النيلي على الناظم فَعَل بفتح الفاء والعين نحو حَلفًا[(٢)]، وزاد ابن القواس في هذا القسم عدة مصادر هي: (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين نحو: حَرَصَ حِرْصًا، و(فِعَال) بكسر الفاء وفتح العين نحو: ضِرَاب، و(فَعْلان) بفتح الفاء وسكون العين نحو: ضَرْبانًا[(٣)].

والضرب الثاني من القسم الأول: فَعَل بفتح الفاء والعين ومضارعه يَفْعُل بضم العين ، وذكر له ثلاثة مصادر هي:(فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين نحو فَسَق فِسْقًا، و(فُعْل) بضم الفاء وسكون العين نحو مَكَثَ مُكْثًا، و(فَعَال) بفتح الفاء والعين نحو نَبَت نَبَاتًا.

واستدرك الشراح عليه مصادر عدة هي:

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٢٩٧/٢.

(٢) يُنظر: الصفوة الصفية ٥٢٧/٤.

(٣) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٢٩٧/٢.

(فَعَالة) نحو طهارةً، و(فَعِيل) نحو ذميل، و(فَعَلان) نحو نَزَوانًا، و(فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين نحو فِطْنةً، و(فِعَال) نحو عِمارة، و(فَعَالِية) نحو علانية[1]، و(فُعُول) نحو قُعُود، و(فُعَال) بضم الفاء نحو نُعَاس، و(فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين نحو سكت سَكْتًا[2].

القسم الثاني: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين ومضارعه يَفْعَل بسكون الفاء وفتح العين وذكر له مصادر هي:(فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين نحو ضَحِكَ ضَحِكًا، و(فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين نحو حَرِد حَرْدًا، و(فَعَل) بفتح الفاء والعين نحو نَدِم نَدَمًا.

وقد استدرك ابن القواس ثلاثةً من مصادر هذا القسم، هما:(فُعْلة) بضم الفاء نحو غُلْمة، و(فِعَالة) نحو رِمَاية، و(فُعُولة) نحو عُقُوبة[3].

القسم الثالث: فَعُل بفتح الفاء وضم العين ومضارعه يَفْعُل بسكون الفاء وضم العين ، وقد أغفله الناظم في منظومته واستدركه الشراح عليه[4]، وذكروا مصادره وهي:(فَعَالة) بفتح الفاء والعين نحو كَرُم كَرَامةً، و(فُعُولة) بضم الفاء والعين نحو سَهُل سُهُولةً، و(فَعَال) بفتح الفاء والعين نحو جَمُد جَمَادًا، و(فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين نحو عَظُم عِظَمًا، و(فُعْل) بضم الفاء وسكون العين حَسُن حُسْنًا، و(فَعَل) بفتح الفاء والعين نحو كَرُمَ كَرَمًا، و(فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين نحو كَثُر كَثْرَةً، و(فُعْلة) بضم الفاء وسكون العين نحو كَدْرَ كُدْرَةً، و(فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين نحو ظَرُفَ ظَرْفًا.

وهذا استدراك جيدٌ على الناظم، وما أغفله في القسمين الأولين من المصادر راجع لطبيعة النظم المقتضي للإيجاز، ولكثرة المصادر الثلاثية وتعددها، وتداخل بعضها ببعض، ولأنَّ مصدرها السماع، كما أسلفت في مصادر الأفعال الثلاثية المتعدية. والله أعلم.

(١) يُنظر: المصدر السابق ١٢٩٧/٢.

(٢) يُنظر: الصفوة الصفية ٥٢٧/٤-٥٢٨.

(٣) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٢٩٧/٢.

(٤) يُنظر: الصفوة الصفية ٥٢٩/٤، شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٢٩٧/٢.

باب التصريف

(الزيادة)

قال ابن معطي:

وَالأَلِـــفُ السَّـــاكِنُ نَحْـــوُ فَاعِـــلِ وَفِي الفِعَـــالِ زِيْـــدَ والفَوَاعِـــلِ

وَزِيـــدَ للتَّأنِيْـــثِ أمَّـــا أرْطَـــى فَزِيـــدَ إلْحَاقًـــا كَـــذَا حَبَنْطَـــى

المأخذ:

قال ابن القواس: "وقد تزاد سادسة: إما للتكثير نحو قبعثرى؛ لأنها ليست فيه للإلحاق لعدم ما تلحق به، ولا للتأنيث؛ لصرف ما هي فيه، فتعين أنها للتكثير، وإما للتأنيث كـ(مكورى).

وأما زيادتها سابعة فللتأنيث لا غير نحو بردرايا لموضع معين. ولم ينبه على زيادتها سادسة وسابعة"[1].

يُعرف التصريف بأنه "علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[2]، ومنه يعرف الحرف الأصلي والزائد، والصحيح والمعتل، والتام والناقص وغير ذلك من أحوال الحرف، ويشتمل على ثلاثة أقسام كما ذكر صاحب المنظومة وهي: الزيادة والحذف والبدل.

فبدأ بالزيادة وحصر أحرفها بقوله: "آوْيتُ مِنْ سَهْلِ هَجَاء العَشَرة" وقد جُمعت بغير هذا الجمع نحو: أسلمني وتاه، والموت ينساه، وهويت السمان... وغيرها.

ومن الحروف التي تزاد الألف الساكنة، وهي مع الثلاثة أصول فأكثر تكون زائدة[3]، ولا تزاد أولًا؛ لتعذر البدء بالساكن، وتزاد في غير ذلك، فتزاد ثانية للدلالة على اسم الفاعل نحو ضَارِب، وللمفاعلة نحو ضَارَب. وتزاد ثالثة للمد نحو كِتَاب على فِعَال، ونحو رِسالة على فِعالة، ونحو ضوارب على فواعل، وللتكسير كذلك نحو: رجال.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٣١٩/٢.

(٢) شرح الشافية ٣٩/١.

(٣) يُنظر: المصدر السابق ٣٧٥/٢.

وتزاد رابعة للمد كذلك نحو سِرداح[1] على فِعْلال، وتزاد رابعة للتأنيث نحو حُبْلى على فُعْلى، أما أرَطَى فتزاد الألف فيها للإلحاق وهذا رأي سيبويه[2]. ولاتزاد للتأنيث أو للإلحاق إلا أخيرًا.

وتزاد خامسة للإلحاق والتأنيث، نحو حِبَنْطَى على فِعَنْلى فالألف للإلحاق، ونحو حُبَارَى الألف فيها للتأنيث.

وتزاد سادسة نحو قبعثرى، وزيادتها سادسة لمجرد التكثير[3]. وقد تزاد للتأنيث نحو مكورى. وتزاد سابعة للتأنيث نحو بردرايا.

وقد أغفل ابن معطي الموضعين الأخيرين ولم ينبه عليهما. والذي سوّغ له ذلك هو أنها في هذين الموضعين تكون لتكثير بناء الكلمة؛ لأن غاية ما تكون عليه الكلمة من الحروف الأصول خمسة[4]، فليس لزيادة الألف غاية إلا تكثير بناء الكلمة. والله أعلم.

(١) يُنظر: المصدر السابق ٢/٣٧٥.

(٢) يُنظر: الكتاب٤/٣٠٨.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/٣٠٣،شرح الشافية ١/٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٢٤.

(الحذف)

قال ابن معطي:

وَالحَــذْفُ فِي وَاوٍ[1] وَيَــاءٍ وَأَلِــفْ فَمِنْــهُ مَــا لِغَــيْرِ عِلَّــةٍ حُــذِفْ

كَــالأبِ وَاليَــدِ اعْتِبَاطًــا عُرِفَــا وَمِنْــهُ مَــا لعِلَّــةٍ قَــدْ حُــذِفَا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "لما فرغ من قسم الزيادة ذكر الحذف، والحروف التي تحذف أحد عشر، وهي الهمزة، والألف، والواو، والياء، والهاء، والنون، والطاء، والحاء، والباء، والخاء، والفاء، يجمعهن قولك: "يخفن حائط وهب" ولم يذكر يحيى حذف الجميع، فينبغي أن نذكر ما ذكر فنقول:..."[2].

وقال النيلي: "لما ذكر حروف الزيادة شرع في ذكر الحذف؛ لأنه مقابل الزيادة، والحروف التي تحذف أحد عشر حرفًا، وقد ذكر صاحب الأرجوزة منها أربعة أحرفٍ، وهي الواو، والياء، والألف، والهمزة. ونحن نذكر الجميع إن شاء الله تعالى"[3].

وقال ابن القواس: "والحروف التي تحذف أحد عشر حرفًا يجمعها قولك: يخفن حائط وهب، وقد ذكر منها أربعة أحرف وهي الواو، والياء، والألف، والهمزة، ونحن نأتي على الجميع إن شاء الله"[4].

بعد أن فرغ ابن معطي من ذكر أحرف الزيادة وأقسامها، تناول أحرف الحذف وأقسامه، والحذف أحد أقسام التصريف الثلاثة التي ذكرها في مقدمة أبياته في هذا الباب، وينقسم إلى قسمين هما:

(١) عند النيلي "في الواو".

(٢) الغرة المخفية ٢/٧٤٥.

(٣) الصفوة الصفية ٤/٥٩٣.

(٤) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١٣٣٣.

■ الأول: الحذف بدون علةٍ مسوغة للحذف، ولا يقاس عليه بل مصدره السماع، وهذا الحذف يكون تخفيفًا، ويسمى الحذف الترخيمي أو الاعتباطي[1] نحو يد، ودم.

ولهذا القسم حروف عددها أحد عشر، وهي: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والخاء، والحاء، والفاء، والطاء، والنون ، والباء، ويجمعها قولهم: يخفن حائط وهب.

■ الثاني فهو الحذف بعلة مسوغةٍ للحذف وموجبةٍ له نحو: الحذف لالتقاء ساكنين، أو التقاء همزتين... وغيرها من العلل. وهذا يقاس عليه، فمتى حصلت العلة كان الحذف نحو عصا وقاضٍ، وحروفه عشرة، هي: الواو، والياء، والألف، والهمزة، والهاء، والنون، والباء، والحاء، والخاء، والفاء.

ولم يذكر ابن معطي سوى أربعة أحرف من حروف الحذف. واستدرك الشُراح عليه البقية، ممثلين لها؛ سواء أكان الحذف بعلة أم بغير علة، وهي كالآتي: الواو نحو أب، وأصلها أبو، والياء نحو يد، وأصلها يدي، والهمزة نحو ناس، وأصلها أناس، والهاء نحو شاة، وأصلها شوهة، والنون نحو مذ، والباء نحو ربْ، والحاء نحو حِر، والخاء نحو بخٍ، والفاء نحو أفٍ، والطاء نحو قطْ، والألف نحو لم يخشَ.

وهذا استدراك جيد من الشُراح، فالناظم قد أورد أحرف الزيادة وأتمها وكان الأولى إيراد أحرف الحذف تامة كذلك.

(١) يُنظر: شرح التصريف،لعمر بن ثابت الثمانيني،المتوفى سنة ٤٤٢هـ، تحقيق/ د:إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد–الرياض–السعودية،الطبعة: الأولى،١٤١٩هـ،١٩٩٩م، ٣٧٣.

باب الإبدال

قال ابن معطي:

وَالهَمْـــزُ قَـــدْ يُحْـــذَفُ إِذْ يُخَفَّـــفُ ... يُبْـــدَلُ مِنْـــهُ مِثْـــلُ: رَأْسٍ أَلِـــفُ

وَمِثْـــلُ: مُـــؤْمِنٍ بِـــوَاوٍ يُبْـــدَلُ ... وَمِثْـــلُ بِئْـــرٍ مَحْـــضَ يَـــاءٍ يُجْعَـــلُ

وَإِنْ فَتَحْتَهَـــا وَضُـــمَّ أَوْ كُسِـــرْ ... مَـــا قَبْلَهَـــا كَمُـــؤَنٍ أَوْ كَمِئَـــرْ

أَبْـــدَلْتَها لِلضَّـــم واوًا فُتِحَـــتْ ... كَـــذَا لِكَسْـــرٍ صَـــارَ يَـــاءً حُرِّكَـــتْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "والذي ذكره طرفًا من تخفيف الهمزة"[(١)].

تخفف الهمزة بأحد أمورٍ ثلاثة، إما الحذف، أو الإبدال، أو جعلها بين بين.

وفي هذه الأبيات ذكر ابن معطي إبدال الهمزة من أحرف اللين، التي هي الألف والواو، والياء، وقد فصّل الشُراح في أحكام إبدال الهمزة، واستدركوا ما أغفله الناظم.

والبدل: هو إقامة حرفٍ مقام آخر لضرورةٍ تقتضي ذلك، أو لمجرد الاستحسان[(٢)]، أما الألف فتُبدل من الهمزة إذا كانت ساكنة، وما قبلها مفتوح، فإن كانت الهمزة مفردة جاز الإبدال نحو: رَأْس. أما إن اجتمعت همزتان فإنه يجب الإبدال نحو آدم[(٣)]، ومعنى الوجوب عدم جواز النطق بالأصل[(٤)]؛ لاستثقال النطق بهمزتين.

وأما الواو فتبدل من الهمزة إذا ضُم ما قبلها، سواء أسكنت الهمزة نحو مُؤْمِن، أم تحركت نحو جُؤَن.

وأما الياء فهي مثل الواو إلا أن ما قبلها مكسور، فتُبدل الياء من الهمزة، سواء أسكنت الهمزة وكُسِر ما قبلها نحو بِئْر، أم تحركت وكُسِر ما قبلها نحو مِئَر[(٥)]، وينطبق ذلك على المتصل

---

(١) الغرة المخفية ٧٥٢/٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٧/٥.

(٣) يُنظر: شرح الشافية ٢٠٩/٣.

(٤) يُنظر: الصفوة الصفية ٦٠٩/٤.

(٥) يُنظر: الأصول ٣٣٩/٢.

كما مر، والمنفصل نحو نضربُ وباك، في الواو، وإيذن لي في الياء[١].

فإن سبقت الهمزة همزة مكسورة، فاجتمعت همزتان نحو إِألاف، فيجب الإبدال فتكون إيلاف؛ لاستثقال اجتماع الهمزتين[٢].

وتقْلب الهمزة، وتدغم فيما قبلها إذا تحركت وسُبقت بحرفٍ معتل، أو واو أو ياء مدتين، أو ما يقوم مقام المد نحو ألف التصغير، نحو مقروءة، وخطيئة.

فإن كان ما قبلها ألفٌ كانت بين بين، أي بين الألف والحرف الذي قبله[٣]، نحو كساؤك، الهمزة بين الألف والواو.

فإن سكن ما قبلها وكان حرفًا صحيحًا، أو ياء أو واوًا أصليين، فإنها تخفف بالحذف، وتذهب حركتها إلى ما قبلها[٤].

أما إذا تحركت الهمزة، وتحرك ما قبلها، فلها تسع حالات؛ وذلك لأن حركة الهمزة تحتمل الفتحة والضمة والكسرة، وكذا الحرف الذي يسبقها، فيكون لها تسع حالات، وهي[٥]: أن تُفتح الهمزة ويُفتح ما قبلها نحو سَأَل، أو يُضم نحو مُؤَجل، أو يُكسر نحو مِائة.

فإن ضُمت الهمزة فما قبلها إما أن يُفتح نحو نَؤُور، وإما أن يُضم نحو غُؤُور[٦]، وإما أن يُكسر نحو المستهزِئون. فإن كُسرت الهمزة، فيُفتح ما قبلها نحو سَئِم، أو يُضم نحو سُئِل، أو يُكسر نحو المُستهزِئين.

(١) يُنظر: الأصول٢/٤٠٤.

(٢) يُنظر: المصدر السابق٢/٤٠٣.

(٣) يُنظر: المصدر السابق ٢/٣٣٩.

(٤) يُنظر: المصدر السابق ٢/٤٠٠.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ٢/٤٠١.

(٦) يُنظر: شرح الشافية ٣/٢٠٦.

باب الضرورات الشعرية

قال ابن معطي:

وَالفَصْـلُ وَالقَلْـبُ وَقَصْـرُ مَـا يُمَـدَّ وَشَـدُّ مَـا خَـفَّ وَفَـكُّ مَـا يُشَـدَّ

المأخذ:

قال ابن القواس: "وقد بقى من أنواع الضرورات الأربعة: البدل، وتغيير الإعراب، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر؛ لأنه لم يدخل فيما ذكره إلا ثلاثة أنواع وهي الزيادة والحذف والتقديم والتأخير"[(١)].

الشعر العربي كلام موزون بأفاعيلٍ محصورة بعددٍ محددٍ، وحركات، وسكنات محددةٍ، يلتزمها الناظم في منظومته، إلا أنه قد يخرج أحيانًا من هذا التقييد، باستحداث ما ليس منه، لغرض بلفظٍ ومعنى مناسبين لما يريد نظمه دون الخروج عن الأوزان والقوافي الشعرية[(٢)]، ويسمى هذا الاستحداث ضرورة شعرية.

وللضرورة الشعرية سبعة أوجه، ذكر منها ابن معطي ثلاثة فقط. واستدرك ابن القوّاس في شرحه الأربعة المتبقية. والضرورات هي:

الأولى: الزيادة، أي زيادة حرف أو حركة، أو كلمة، وقد تكون زيادة جملة[(٣)]. وسأمثل لواحدٍ منها لمناسبة المبحث وعدم الإطالة في عرض الشواهد. فمثال الزيادة، قطع الألف الموصولة في قول الشاعر:

إذا جـــاوز الإثنـــين ســـر فإنـــه ببـــثٍ وتضـــييع الحـــديث قمـــين[(٤)]

الثانية: الحذف، ويكون في الحركات، أو الحروف، أو الكلمات[(٥)]، مثال ذلك، حذف

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٣٩٤/٢-١٣٩٥.

(٢) المصدر السابق ١٣٩٤/٢-١٣٩٥.

(٣) يُنظر: ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبي الحسن المعروف بابن عصفور،المتوفى سنة ٦٦٩هـ،تحقيق: السيد إبراهيم محمد،دار الأندلس، الطبعة: الاولى، ١٩٨٠م ١٧/١.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ١٣، من الطويل،وعجزه: ببثٍ وتكثير الوشاة قمين. الشاهد فيه قطع ألف الاثنين. البيت في شرح الشافية ٢٦٥/٢، شرح المفصل ١٣٧/٥،نوادر أبي زيد ٥٢٥، ضرائر الشعر ٥٤،الفصول ٢٧٢، الصفوة الصفية٦٦٥/٤، شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٣٨١/٢.

(٥) يُنظر: ضرائر الشعر ٨٤.

حرف الياء وحركته الكسرة، نحو قول الشاعر:

قالــت ســليمى اشــترْ لنــا ســويقًا وهــاتِ بــر الــبخسِ أو دقيقًــا[1]

الثالثة: التقديم والتأخير، ويكون في الحركات وهو قليل، والحروف، وبعض الكلام على بعض، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين المبتدأ والخبر... وغير ذلك[2].

ومثال ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور في قول ذي الرمة:

كــأن أصــواتَ -مِــن إيغــالهنَّ بنــا- أواخــرِ المــيسِ إنقــاض الفــراريج[3]

الرابعة: الإبدال: أي إبدال الحركات، أو الأحرف، أو الكلمات، أو الأحكام[4].

ومن ذلك إبدال اسم باسم نحو قول الشاعر:

فيــه الرمــاح وفيــه كــل ســابغةٍ جــدلاء مبهمــةٍ مــن نســج سـلَّام[5]

ويدخل في الإبدال تغيير الإعراب، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وكلها من إبدال الأحكام[6]، وقد جعلها ابن القوّاس سبعة ضرائر. واستدرك هذه الأربعة المختصة بالإبدال على على الناظم.

(١) البيت لقائله العذافر الكندي،في نوادر أبا زيد ١٧٠، من الرجز، الشاهد فيه حذف الياء من قول (اشتري) وحذف الكسرة من الراء وتسكينها، البيت في الخصائص ٣٤٢/٢، شرح الشافية ٢٢٤/٤، ضرائر الشعر ٩٧، الصفوة الصفية ٦٦٧/٤،شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٣٨٤/٢.

(٢) يُنظر: ضرائر الشعر ١٨٧.

(٣) من البسيط، في ديوانه ٤٣،الشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور (من وما اتصل بها، فتقدير الكلام كأن أصوات أواخر الميس) البيت في الكتاب ٢٨٠/٢،المقتضب ٤٩٦، الإنصاف ٣٤٩،شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٢،شرح ألفية ابن معطي للموصلي١٣٨٨/٢.

(٤) يُنظر: ضرائر الشعر٢١٦.

(٥) البيت للحطيئة في ديوانه ١٣٨، من البحر البسيط، الشاهد فيه (سلاّم) حيث عدل عن سليمان، الشاهد في همع الهوامع٢٧٥/٣، ضرائر الشعر ١٦٨، وعجزه(بيضاء محكمة من صنع سلاّم)،الصفوة الصفية ٦٧٧/٤ شرح ألفية ابن معطي للموصلي١٣٩٥/٢.

(٦) يُنظر: ضرائر الشعر ٢١٦/١-٣١١.

المبحث الثاني
المآخذ على التمثيل
باب التثنية

قال ابن معطي:

وَإِنْ يَـــزِدْ فَاليَـــاءُ لَا تَحُـــولُ وَاليَـــاءُ فِي الـــمَنْقُوصِ لا تَـــزُولُ
تَقُـــولُ: قَاضِـــيانِ أَعْلَيَـــانِ وَشَـــذَّ فِي الـــمَقْصُورِ مِـــذْرَوَانِ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله في التمثيل: أعليان، خطأ؛ لأن أعلى أفعل التفضيل، ولا يُثنى إلا مصحوبًا باللام والإضافة، وهو من بنات الواو؛ لأنه من العلوّ"(١).

وقال النيلي:" وأما قوله: أعليان – تثنية أعلى– فكان الأصل أن يقول: الأعليان بالألف واللام، أو أعليا القوم بالإضافة؛ لأن أفعل التفضيل لا يُثنى ولا يُجمع إلا مُعرفًا باللام والإضافة"(٢).

التثنية اللفظية التي ذكرها الناظم في مقدمة هذا الباب تشمل تثنية اللفظ والمعنى نحو (رجلان)، وتثنية اللفظ فقط دون تثنية المعنى نحو (عينان). وأوضح أن المثنى هو ما أُلحق به ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلهما، ونونٌ مكسورة. والمثنى يدل على مفردٍ مضمومٍ إليه غيره متفقٌ معه في جنسه، فإذا اختلفت الأجناس فلا يصح تثنيتهما.

وذكر الناظم الأسماء التي تثنى من حيث الصحة والاعتلال، وذكر في أبياته تثنية المعتل، فالمعتل الآخر إما مقصورٌ وهو ما انتهى آخره بألف، وإما منقوص، وهو ما كان آخره ياءٌ.

فأما المقصور فينقسم إلى ثلاثي، وإلى زائد عن الثلاثي.

فأما الثلاثي، فينقسم قسمين:

الأول: ما عُلم أصله، فعند تثنيته ترد الألف إلى أصلها نحو عصا، فإن الألف منقلبة عن

(١) الغرة المخفية ١/١٢٥.

(٢) الصفوة الصفية١/١٢٦.

واوٍ؛ فإذا ثنيت قلت: عصوان، فترد الألف إلى أصلها وهو الواو، ثم تزاد علامة التثنية، وكذا نحو: رحى، فالألف منقلبة عن ياء، فإذا ثنيت قلت: رحيان، فترد الألف إلى أصلها وهي الياء، ثم تزاد علامة التثنية.

أما إذا كانت ألفه ثالثة ومجهولة الأصل وعرضت له الإمالة فتُقلب الألف ياءً، نحو: (متيان) إن سُمي بـ(متى)، وإن لم تعرض له الإمالة قُلِبَت ألفه واوًا عند التثنية؛ نحو: (علوان)، إن سُمي بـ(على).

وأما غير الثلاثي فتُقلب ألفه ياءً مطلقًا سواء أكان أصلها ياءً أم واوًا، نحو: (ملهيان) و(مغزيان)، وهذا مذهب البصريين. أما قلب ألفه ياء؛ فلأن ألف المقصور غير الثلاثي لا يكون منقلبًا إلا عن ياء، أو مشبهًا بالمنقلب عنها.

وأما قلب ألف المقصور غير الثلاثي إلى واو؛ فلأن الواو إذا وقعت طرفًا في فِعلٍ غير ثلاثي قُلبت ياءً؛ فحملوا الأسماء عليها.

أما مذهب الكوفيون فهو حذف الألف في الاسم المقصور الزائد عن الثلاثة عند تثنيته مطلقًا[1].

أما المنقوص فينقسم إلى ثلاثي وإلى غير ثلاثي، والحكم في كلا القسمين واحد، وهو ثبوت الياء في التثنية وفتح ما قبلها، كـ(قاضيان).

وقد مثَّل ابن معطي في هذا الباب بلفظ (أعليان) تثنية لأعلى، وقد خطأه ابن الخباز في هذا، وذكر النيلي أنه خلاف الأصل، والقياس أن (أعلى) تُثنى بالألف واللام فتقول: الأعليان، أو بالإضافة نحو أعليا القوم؛ لأن أفعل التفضيل لا يثنى إلا بهذه الصورة.

ويرى ابن القوَّاس أن استعمال الناظم لأفعل التفضيل مجردًا من الإضافة والتعريف حال التثنية ما هو إلا لضرورةٍ شعرية، وهذا اعتذار جيدٌ مقبول.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٩٦-١٩٨.

باب غير المنصرف

قال ابن معطي:

وَإِنْ أَتَــاكَ اسْــمٌ لِحَــيٍّ أَو لِأَبْ تَصْــرِفْهُ نَحْــوَ: قُــرَيْشٍ وَعَــرَبْ

وإِنْ تُــــرِدْ قَبِيلَــــةً أَوْ أُمَّــــا لَمْ يَنْصَــرِفْ كَتَغْلِــب أوْ لَخْمَــا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: و(عرب) فيه نظر؛ لأنه إن عنى اسم هذا الجيل، فهو نكرة، وإن كان عَلَمًا–وقد استبد بنقله– فمسموعٌ منه"[(١)].

وقال ابن القواس:"وأما (عَرَبٌ) فلم يُنقل أنه علم، بل هو اسم جنس"[(٢)].

ويمتنع الاسم من الصرف إن شابه الفعل، وذلك عند وجود علتين مانعتين للصرف فيه، أو واحدة تقوم مقام علتين، وقد ذكرت آنفًا –في مبحث التقسيم – الاسم المنصرف وغير المنصرف والعلل المانعة للصرف. ويشتمل هذا الباب على أسماء القبائل والبلدان وما ينصرف منها وما لا ينصرف.

أما أسماء القبائل فالأصل فيها الاستقراء إذا لم يكن هناك علة ظاهرة[(٣)]، وهي إما لحي أو قبيلة؛ وتكون منقولةً عن اسم أبٍ أو أمّ[(٤)]، فالاسم المنقول عن الأب أو الحي إن كان فيه مانع من الصرف مُنع، نحو تغلب، حيث مُنع للعلمية ووزن الفعل. وإن لم يكن في الاسم مانع، ففيه أحد أمور ثلاثة:

- الأول: تغليب التذكير باعتبار اسم الأب، فيكون صرفه أكثر، وذلك نحو: قريش، فإن أردت بها الحي صرفت، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[(٥)]، وإن أردت به قبيلة قريش فلا تصرف، كما قال الشاعر:

---

(١) الغرة المخفية ٢٢٣/١.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٦٧/١.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١٣٩/١.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/٢.

(٥) سورة قريش آية ١.

غَلَــبَ الــمَسَامِيحَ الوَلِيــدُ سَمَاحَــةً وَكَفَــى قُــرَيشَ المعْضِــلَاتِ وَسَــادَهَا[1]

فالشاهد فيه أن قريشًا لم تصرف؛ لأنه أراد بها قبيلة قريش.

- الثاني: تغليب التأنيث باعتبار القبيلة فيمنع من الصرف، والمنع فيه أكثر نحو هذيل.
- الثالث: جواز الأمرين: المنع وعدمه بالتساوي، نحو ثمود[2]، فجاءت مصروفه نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾[3] ، ولم تُصرف في قوله تعالى:﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾[4].

أما اسم القبيلة فإن كان فيه مانع يمنعه من الصرف فالحكم فيه المنع نحو كنانة، وإن لم يكن فهو على أمرين:

الأول: إن نُقل عن اسم أب، وغلب عليه التذكير فحكمه الصرف نحو تميم.

الثاني: إن نقل عن اسم أم وغلب عليه التأنيث فلا يُصرف نحو سدوس.

أما اسم الصنف فحسب مراده، فإن قُصِدبه الجيل نحو عرب وعجم صُرِف، وإن أُريد به الطائفة – نحو اليهود – فلا يُصرف.

وقد مثَّل ابن معطي للأسماء المنقولة عن أب أو حي بكلمة (عرب)، ورأى ابن الخباز[5] أن في ذلك نظرًا، إلا إن كان يقصد بعرب اسم الجيل، ووافقه ابن القوّاس في ذلك[6]، حيث يرى أنه لم يُنقل علمًا بل هو اسم جنس، بدليل دخول لام التعريف عليه. وكذلك النيلي[7]،

---

(١) البيت لعدي بن الرقاع العاملي يمدح الوليد بن عبدالملك بن مروان. والبيت في ديوانه ٤٠، من البحر الكامل،استشهد به سيبويه٣/٢٥٠،المقتضب ٣/٣٦٢،الإنصاف ٢/٤١٣،خزانة الأدب١/٢٠٣،شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦١ الصفوة الصفية ١/٣٧٧، شرح الألفية للموصلي ١/٤٦٧.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١/١٣٩.

(٣) سورة هود آية ٦٨.

(٤) سورة هود آية ٩٥.

(٥) يُنظر: الغرة المخفية ١/٢٢٣.

(٦) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٤٦٧.

(٧) يُنظر: الصفوة الصفية ١/٣٧٧.

إلا أنه يرى احتمالية نقل الناظم لهذا، أو كونه اسمًا لأبي هذا الجيل.

وترى الباحثة أن (عربَ) اسم جنس، ولا يصح أن يكون اسمًا للجيل من الناس، إلا ما نقل الناظم، حيث لم يشر إلى ذلك في منظومته؛ لذلك فاحتمال النقل مستبعد لغلبة كون (عرب) اسمًا لجنس، فإن جاء بغير ذلك يُبين.

وبيَّن الشرّاح مرادَ الناظمِ في قوله:(تغلب)؛ حيث منعها من الصرف كونها اسمًا لقبيلة، والصواب منعها للعلمية ووزن الفعل، وهذا يرجح عند الباحثة أن ابن معطي لم يكن دقيقًا في تمثيله لهذه المواضع. والله أعلم.

باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل

قال ابن معطي:

السَّـــابِعُ الَّـــذِي عَلَيْـــهِ يُـــدْخَلُ الهَمْـــزُ أَوْ ضُـــعِّفَ ثُمَّ يُنْقَـــلُ
إِلى ثَلَاثَـــةٍ تَقُـــولُ: أَعْلَمَـــا القَـــوْمُ خَالِـــدًا أَبَـــاكَ الأَكْرَمَـــا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: (أباك الأكرما) تمثيلٌ رديء؛ لأن (الأكرم) يجوز أن يكون صفة"(١).

تنقسم الأفعال التامة من حيث التعدي واللزوم إلى قسمين هما:

الفعل المتعدي ، والفعل غير المتعدي.

وذكر ابن معطي: أن عدتها جميعًا سبعة، فواحد يخص غير المتعدي، وستة تخص المتعدي. فالفعل غير المتعدي أو اللازم هو ما لا يتوقف فهم معناه على متعلقٍ غير الفاعل، فيكتفي بالفاعل ولا يتجاوزه إلى مفعولٍ به.

أما الفعل المتعدي فعلى العكس، حيث يتوقف فهم معناه على متعلق غير الفاعل؛ أي يتجاوزه إلى مفعولٍ به.

والفعل اللازم إما أن يكون ثلاثيًا أو غير ثلاثي، أما الثلاثي فعلى وزن فَعُل بفتح الفاء وضم العين نحو شَرُفَ. أما غير الثلاثي فهو إما خماسي أو سداسي، فالخماسي نحو انْطَلَق على وزن انْفَعَل، واحْمَرَّ على وزن افْعَلَّ، وتَدَحْرج على وزن تَفَعْلَلَ، وتَحَوقَل على وزن تَفَوْعَلَ، وتَشَيْطَن على وزن تَفَيْعَل، وتَقَلْنسَ على تَفَعْنَل، وتَقَلْسى على وزن تَفَعْلَى. أما السداسي فنحو احْمَارَّ على وزن افْعَالَّ، احْرَنْجَم على وزن افْعَنْلَلَ، اقْشَعَرَّ على وزن افْعَلَلَّ.

والفعل اللازم الذي يجوز تعديته بحرف الجر(٢) على قسمين:

الأول: ما يثبت معه حرف الجر نحو مررت بزيدٍ ، والثاني: ما يحذف منه حرف الجر

---

(١) الغرة المخفية ١/٢٥٠.

(٢) يُنظر: الفصول الخمسون ١٧٢.

جوازًا نحو شكرتُ لزيد، وشكرتُ زيدًا.

أما الثالث فهو الفعل المتعدي لمفعول واحد، نحو: ضربتُ زيدًا.

وأما الرابع فهو الفعل المتعدي إلى مفعولين، يتعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الآخر بحرف جر، نحو: اخترت الرجال زيدًا؛ أي من الرجال.

أما الخامس فهو ما يتعدى إلى مفعولين بنفسه الأول منهما غير الثاني، وهو قسمان، الأول: ما يتعدى بنفسه مطلقًا، نحو: كسوت زيدًا حُلَّةً، والثاني يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه، وإلى الآخر بالنقل نحو: أعطيت زيدًا درهمًا.

أما السادس فهو ما يتعدى إلى مفعولين، وأحدهما هو الآخر، وهذه الأفعال ستة، وهي ظننت، وحسبت، وخلت، وعلمت، ورأيتُ، وجعلت.

أما السابع فهو ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهذا أقصى ما تتعدى إليه الأفعال، وهذه الأفعال هي أعلم، وأرى، وأنبأ، ونبَّأ، وأخبر، وخبّر، وحدّث. فهذه الأفعال عدتها سبعة كما ذكر الناظم. وقد أوجزت الحديث عنها؛ لأني سأسهب الحديث عنها لاحقًا في مبحث المآخذ النحوية.

وقد اعترض ابن الخباز في شرحه[1] على تمثيل الناظم بـ (الأكرما)، في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ووصف تمثيله بالرديء، فالناظم قال: أعلمَ القومُ خالدًا أباكَ الأكرمَ، وسبب هذا الاعتراض أنه يجوز مجيء الأكرمِ صفةً لـ (أباك) فيكون أعلم: فعلًا فاعله القومُ، وخالدًا: مفعولٌ أولٌ له، وأباكَ: مفعولٌ ثانٍ، والأكرم: صفةٌ لـ(أباك) منصوبة مثله.

وقد ذكر الناظم في فصوله مثالًا جيدًا فقال: "أعلم الله زيدًا عمرًا فاضلًا"[2].

واعتراض ابن الخباز على تمثيل الناظم ليس صحيحًا؛ لانتفاء معنى أعلم، إذ لو جعلنا الأكرم صفة لـ(أباك)، لانتفى علم القوم خالدًا بشيء.

فالصواب عند الباحثة أن الأكرم مفعولٌ به ثالث لأعلم؛ لاستقامة المعنى، فالذي أعلمه

(١) يُنظر: الغرة المخفية ١/٢٥٠.

(٢) يُنظر: الفصول الخمسون ١٧٥.

القوم لخالد أن أباه هو الأكرم، والله أعلم.

باب المنصوبات

(التمييز)

قال ابن معطي:

نَحْـــوُ: ثَلاثِـــينَ مَنًـــا شَـــرَابَا وَنَحْـــوُ: قَـــدْرِ رَاحَـــةٍ سَـــحَابَا
يُنْصَـــبُ عَـــنْ نُـــونٍ وَعَـــنْ تَنْـــوين وَعَـــنْ إِضَـــافَةٍ عَلَـــى التَبْيِـــينِ
مُشَـــبَّه بِضَـــارِبِينَ رَجُـــلًا تَقُـــولُ لِي: مِـــلءُ الإِنَـــاءِ عَسَـــلًا

المأخذ:

قال ابن القوّاس:" فقوله: ثلاثين (منا) ميز به الثلاثين، وشرابًا ميز به (منا) وسحابًا لـ(قدر راحة) وعسلًا لـ(ملء الإناء) ولم يميز المكيل"(١).

التمييز هو: التبيين، والغرض منه تبيين النوع(٢)، بمعنى تخليص الأجناس من بعضها البعض، وهو اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام لغرض تبيين الجنس، وغالبًا ما يكون في الأعداد والمقادير(٣).

وقد عرفه الزمخشري بقوله: "ويقال له: التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته"(٤).

فالتمييز يرفع الإيهام إما عن جملة، أو مفرد، فأما التمييز الذي يرفع الإيهام عن مفرد يكون ذا مقدار، وله خمسة أنواع، الأول: العدد نحو عشرون درهمًا، والثاني: الكيل نحو مكوكان دقيقًا، والثالث: الوزن نحو رطلانِ عسلًا، والرابع: المساحة نحو جريب نخلًا، والخامس: المقاييس نحو: على التمرةِ مثلها زبدًا، ومميز المفرد يكون اسمًا مفردًا نكرة مقدرًا بمن(٥)؛ وذلك لأنه اسم جنس.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٥٧٤/١.
(٢) يُنظر: المقتضب ٣٢/٣.
(٣) يُنظر: اللمع ٦٤/١.
(٤) المفصل ٩٣/١.
(٥) يُنظر: الأصول ٢٢٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٢.

أما التمييز عن تمام جملة أو ما في معناها، فيكون في الأصل فاعلًا نحو طاب زيدٌ نفسًا، فأصله طابت نفس زيد، أو مفعولًا به نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [1]، فأصله فجرنا عيون الأرض، وتمييز الجملة يجوز جمعه وإفراده، فإن نُقل عن جمع جاز فيه الأمران الجمع والإفراد نحو: طابوا به نفوسًا، ونحو: طابوا نفسًا، وإن نُقل عن مفرد فإن كان في الشخص منه واحد أُفرد نحو ضقت به ذرعًا، وإن كان أكثر من واحد فيجوز الجمع فيه[2].

وقد استدرك ابن القوّاس على الناظم عدم تمثيله بمميز المكيل، وقد يكون الناظم قد اضطر لعدم التمثيل ليتماشى مع طبيعة النظم، إلا أن الباحثة ترى أنه من الأجود التمثيل، فالتمييز أكثر ما يكون في الأعداد والمقادير، أما الأعداد فمن أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وأما المقادير فهي إما مساحة أو وزن أو مكيل[3]، فكان الأجود التمثيل لهما جميعًا.

(١) سورة القمر آية ١٢.

(٢) يُنظر: الأصول ٢٢٣/١.

(٣) يُنظر: اللمع ٦٤/١.

(المفعول له)

قال ابن معطي:

أَمَّـا[1] الـذَّي سُمِّـيَ مَفْعُـولًا لَـه يُنْصَـبُ نَحْـوَ: جِئْـتُ زَيْـدًا قَتْلَـهُ

المأخذ:

قال ابن الخباز:"وقول يحيى: جئت زيدًا قتلَهُ، خطأ إلا أن يعتقد حذف المضاف، تقديره: إرادة قتله"[2].

ذكر ابن معطي في باب المنصوبات المفعول له، وعرفه في الفصول بأنه: "مصدر، لا من لفظ العامل فيه، مقارنًا له في الوجود، أعم منه، جوابًا لقائلٍ يقول: لِمَ؟"[3]. فهو لا يكون إلا مصدرًا؛ لأنه علة لوقوع الفعل، وقد يحذف المصدر ويُكتفى بدلالة اللام على العلة. والعامل فيه فعل لم يشتق منه ولكنه يُذكر لأنه عذرٌ لوقوع الفعل، نحو جئتك مخافة فلان، فمخافة: منصوب، ونصبه ليس من قبيل نصب المصدر لفعله الذي هو مشتق منه، نحو خفتك مخافةً، ولهذا فهو شبيه بالمفعول به؛ لأنه لا نسب بين المفعول به والفعل[4].

وقال سيبويه: إن هذا كله منتصب لأنه مفعول له، إجابة لقائل: لمَ فعلت؟[5]. ويرى الزجاج أن المفعول له هو المفعول المطلق؛ وذلك لأنه بيانٌ للنوع[6].

---

(١) انفرد النيلي بنقل هذا اللفظ الموافق لمتن الألفية. يُنظر الدرة الألفية في علم العربية ٣٢، وبقية الشروح التي وقفت عليها جاءت بلفظ(ثم) يُنظر الغرة المخفية ٢٨٠/١،شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٥٨٢/١، حرز الفوائد وقيد الأوابد ٤٨٩/١.

(٢) الغرة المخفية ٢٨١/١.

(٣) الفصول الخمسون ١٩٢.

(٤) يُنظر: الأصول ٢٠٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٩/١.

(٥) يُنظر: الكتاب ٣٦٩/١.

(٦) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج، المتوفى سنة:٣١١هـ،تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ٩٧/١، شرح الرضي على الكافية ٥٠٨/١.

ويأتي المفعول له نكرةً ومعرفةً بالاتفاق[1]، خلافًا للجرمي والرياشي[2]. وله ثلاثة شروط ذكرها ابن معطي في تعريفه، وغيره[3]، وهي: أن يكون مصدرًا، والعامل فيه فعلٌ لم يشتق منه، ومقارنًا له في الوجود؛ وذلك لأنه سبب للفعل فلا يصح مخالفته له في الزمن.

ورأى ابن الخباز في شرحه أن الناظم أخطأ في تمثيله للمفعول له بقوله: جئتُ زيدًا قتله، إلا إن كان يعتقد حذف المضاف وهو إرادة قتله، وهو الصواب عندي، فالقتل لا يحصل إلا بعد مجيء الفاعل، وهو علة المجيء؛ لذا لزم تقدم العلة وهي القتل على المعلول وهو المجيء، وهذا محال، فلن يحصل القتل إلا بعد مجيء الفاعل، والمجيء لم يكن إلا للقتل، فتقدم العلة في قوله: جئت زيدًا قتله، كان من حيث المعنى على تقدير حذف المضاف وهو إرادة القتل، فإرادة القتل تسبق الفعل وهو المجيء، أما من حيث الحدوث فالمجيء قدسبق القتل.

(١) يُنظر: الكتاب ٣٦٩/١، الأصول ٢٠٨/١، شرح الرضي على الكافية ٥٠٩/١.

(٢) هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي، من أهل الأدب وعلم النحو. يُنظر: إنباه الرواة ٣٦٧/٢.

(٣) يُنظر: المفصل لابن يعيش ٤٥١/١.

باب ما لم يسمَّ فاعله

قال ابن معطي:

وَإِنْ تَقُلْ سِيْرَ بِزَيْدٍ سَيْرَا يَومَيْنِ فَرْسَخَينِ كَانَ خيرَا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "مثّل الفعل الذي لا يتعدى، وذكر معه الأنواع الأربعة، وهي: (سير) بزيدٍ سيرًا يومين فرسخين، وفي المثال خلل؛ لأنه لم يصف المصدر"(١).

يُبنى الفعل للمفعول عند حذف فاعله، فيسند الفعل إلى ما يقوم مقام الفاعل المحذوف، والذي يقوم مقامه إما المفعول به، أو الجار والمجرور، أو المصدر، أو الظرف(٢)، ولكل واحد من هذه الأربعة شروط.

فإذا قام المفعول مقام الفاعل، فهو على أحد ثلاثة أمور:

إما أن يكون المفعول من فعلٍ تعدى لواحد، فحكمه أن يقوم المفعول به مقام الفاعل، فلا يبقى مفعولًا به نحو قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾(٣).

وإما أن يكون المفعول من فعلٍ تعدى إلى مفعولين، فإن كان من باب (أعطيت)، أي يختلف مفعولية عن بعضهما، فيجوز إسناد أحدهما إلى الفعل إلا أن الأول أولى(٤) ، أما إن كان من باب (ظننت)، أي أن مفعوله الأول هو الثاني، فيقوم الأول، ولا يجوز إقامة الثاني(٥).

وإن تعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل، قام الأول مقام الفاعل المحذوف، ولا يجوز إقامة الثاني أو الثالث(٦). وأجاز الجزولي ذلك(٧)، وتبعه ابن مالك(٨).

---

(١) الغرة المخفية ٣٠٣/١.

(٢) يُنظر: الكتاب٢٢٩/١-٢٣٠،شرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١-٥٦٣.

(٣) سورة هود آية ٤٤.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٣٢٩/٣.

(٥) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٦/١.

(٦) يُنظر: المصدر السابق ٥٦٧/١.

(٧) يُنظر: الغرة المخفية٣٠١/١.

(٨) يُنظر: شرح التسهيل ١٢٩/٢.

أما إذا كان الفعل لازمًا ولم يتعدَّ، فلا يُبنى للمفعول عند النحاة ، وأجاز سيبويه ذلك، شريطة أن يقوم مقام الفاعل جار ومجرور، أو ظرف مكان أو زمان، أو مصدر[1]. فإن قام مقام الفاعل الجار والمجرور فيشترط ألا يتعلق بمحذوف؛ سواء أكان حالًا أم صفةً، وألا يفيد التعليل، نحو: سِير بزيد.

أما إن قام مقام الفاعل ظرف، سواء أكان زمانًا أم مكانًا، فلابد أن يكون متصرفًا؛ لأن الظرف لا يقوم مقام الفاعل حتى يُنقل عن الظرفية، نحو: سير عليه يوم الجمعة، وأن يختص نحو سير عليه يومان[2].

أما المصدر فيقوم مقام الفاعل بشرطين: ألا يلزم النصب، نحو معاذ الله، وأن يكون مخصصًا باللام أو الإضافة أو الصفة أو العدد[3].

وأولى هذه الأربعة هو الجار والمجرور؛ لأنه مفعول حقيقي، وقيل: المصدر؛ لدلالة الفعل عليه بحروفه، وقيل: الظرف لظهور الإعراب عليه، وقيل: الأولوية فيها مطلقًا. ويرى الناظم أن يُقام الجار والمجرور، ثم المصدر، ثم الظرف.

وقد مثَّل الناظم لهذه الأربعة بقوله: سير بزيدٍ سيرًا يومين فرسخين، ورأى ابن الخباز أن في المثال خللًا؛ لعدم وصف المصدر.

بينما يرى ابن القوّاس أن عدم وصفه للمصدر كان لإقامة الوزن، ولتنبيهه المسبق عن ذلك. ووافق النيلي في هذا. وهو الصواب.

(١) يُنظر: الأصول ٧٧/١، ارتشاف الضرب ١٣٢٧/٣.

(٢) يُنظر: الكتاب ٢٢٣/١-٢٢٤، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١.

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١.

باب المعارف

(العلم)

قال ابن معطي:

فَـــالعَلَمُ الـــمَوْضُوعُ لِلأَنَاسِـــي يَكُـــونُ مِثْلُـــهُ لِغَـــيْرِ النَّـــاسِ
مِمَّـــا يُلَابِسُـــونَهُ كَـــالنَّعَمِ كَـــأَعْوَجٍ ولَاحِـــقٍ وَشَـــذْقَمِ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: (كالنعم كأعوج) خطأ؛ لأن الخيل ليست من النعم؛ لأن النعم هي الإبل، والأنعام هي الإبل والبقر والغنم"(١).

من أنواع المعارف العلم، وعرَّفه ابن معطي في الفصول بأنه "ماعُلِّق شيء بعينه غير متناول ما أشبهه"(٢). وعرَّفه ابن الحاجب بأنه" ما وُضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد"(٣)، فيخرج من هذين الحدين اسم الجنس، والمعارف الأخرى كالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.

والعلم نحو: زيد، وعمرو، مأخوذٌ من عَلَم الثوب(٤)؛ لكونه علامة على المسمى، أو من العِلْم، فيُعلم المسمى به إذا ذُكر، وأصل وضعه للأناسي؛ للحاجة إليه في التداعي بينهم، فكل شخص مفتقر لما يميزه ويبينه عن غيره، وهو ليس مختصًا للأناسي فقط، بل يشترك فيه غيرهم من الحيوان والجماد، وغير الجماد. فالجماد نحو البقاع والبلدان والجبال، وغير الجماد نحو المعاني والأزمنة، ولا تقتضي الحاجة إليه التداعي بينهم والتخاطب كما عند الأناسي، بل لأجل الإخبار عنها بما تختص به من الصفات والخصائص.

أما العلم المختص بالحيوان، فعلى ضربين: إما أن يكون للواحد بعينه أو للجنس أجمع، والحيوان إما أن يكون مألوفًا عند البشر، أي أنه يُتخذ للمصالح ويلابس، وهذا يحتاج للتمييز

---

(١) الغرة المخفية ٣١١/١.

(٢) الفصول الخمسون ٢٢٥. وهو تعريف الزمخشري في المفصل. يُنظر: ٢٣/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٤٥/٣.وجاء في شرح الحدود النحوية. يُنظر ١١٢.

(٤) يُنظر: لسان العرب ٤٢٠/١٢.

بين أفراده بالعلم كما عند الأناسي، نحو الخيل، والإبل، والحمير، والبغال. وإما أن يكون غير مألوفٍ عن البشر، فلا يتخذ ولا يلابس، فيطلق عليه اسم الجنس، نحو أسامة للأسد، وثعالة للثعلب.

وقد أخذ ابن الخباز[1] على الناظم تمثيله للنَّعم، بـ(أعوج) وأعوج فحل من الخيل لكندة، وإليه تنسب الخيل الأعوجيات[2]، والخيل ليست من النعم؛ إذ النعم الإبلُ والبقر والغنم.

ويرى ابن القواس[3] أن المراد بقول الناظم: (مما يلابسونه كالنعم كأعوج) هو ملابسة الخيل للنعم في كونها تتخذ وتلابس كما تلابس النعم، لا كما يراها ابن الخباز أنها من النعم؛ لأنه شبهها بالنعم. وكذلك النيلي وابن النحوية[4]؛ فأعوج تمثيل لقوله لغير الناس، وتقدير قوله: لغير الناس كأعوج ولاحق مما يلابسونه كالنعم. وهو ما أراه صوابًا إن شاء الله.

(١) يُنظر: الغرة المخفية ٣١١/١.

(٢) يُنظر: أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها،لأبي المنذر هشام بن محمد أبي النضر ابن السائب ابن بشر الكلبي،المتوفى سنة ٢٠٤هـ، تحقيق:أ.د.حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق-سوريا، الطبعة: الأولى،١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ٣٢/١-٦٢.

(٣) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي٦٣٥/١.

(٤) يُنظر: الصفوة الصفية ٥٧٤/٢،حرز الفوائد وقيد الأوابد ٥٦٥/٢.

(أقسام العلم)

قال ابن معطي:

ثُمَّ الَّـذِي فِي النـاسِ مِنْـهُ مُفْـرَدُ مُرْتَـجَلٌ مِثَالُـهُ مُحَمَّـدُ

وَضِـدُّهُ المَنْقُـولُ نَحْـوُ: الفَضْـلِ وَأَسَـدٍ وَنَقَلـوا عَـنْ فِعْـلِ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقول يحيى: إن محمدًا مرتجل، ظاهر البطلان لوجهين:

أحدهما: أنه اسم من التحميد، ووضع الصفات على التنكير.

والثاني: أنهم قد عرَّفوه باللام، واستعملوه نكرةً صريحة، فالأول كقول الأعشى:

إِلَيْـكَ أَبَيْـتَ اللَّعْـنَ كَـانَ كَلَالُهَـا إِلَى المَاجِـدِ الفَـرْعِ الجَـوَادِ المُحَمَّـدِ[1]

والثاني كقول الراجز[2]:

بِـذَكَرٍ مِـنْ خِـيِّرَةِ الـذُّكُور مُحَمَّـد فِي فِعْلِـهِ مَشْـكُور"[3]

وقال النيلي:

"وقوله (مثاله محمدُ) فإن محمدًا ليس مرتجلًا ، بل هو منقول عن صفة، قال الشاعر:

إِلَى المَاجِـدِ القَـرْمِ الجَـوَادِ المحمـد[4]

فأدخل عليه الألف واللام وهو اسم مفعول من التحميد"[5].

وقال ابن القوّاس:"وقوله: مرتجل مثاله محمد، ليس بجيد؛ لأن محمدًا ليس مرتجلًا. أما

---

(١) البيت للأعشى الكبير، من البحر الطويل، وهو في ديوانه ١٨٩ من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر.
واستشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ٦/١،في مقاييس اللغة١٠٠/٢،الغرة المخفية٣١٤/١، ، الصفوة الصفية ٥٧٦/٢، وجاء في رواية (إلى الماجد القرم الجواد المحمد)، شرح ألفية ابن معطي للموصلي٦٣٦/١.

(٢) البيت من الرجز، ولم أعثر على قائله، وقد جاء برواية أخرى (محمدٌ من فعله مشكور)،يُنظر: المزهر في علم اللغة وأنواعها ٢٦٤/٢.

(٣) الغرة المخفية ٣١٣/١.

(٤) سبق تخريج البيت.

(٥) الصفوة الصفية ٥٧٦/٢-٥٧٧.

أولًا: فلأنه قد دخله الألف واللام في قوله:

إِلَى الــمَاجِدِ القَــرْمِ الــجَوَادِ المحمــد[1]

أما ثانيًا فلأنه اسم مفعول من التحميد، فهو منقول عن صفة"[2].

ولا يخلو العلم من أن يكون اسمًا أو كنيةً أو لقبًا، فالاسم نحو: زيد، والكنية نحو: أبي عمرو، وأم كلثوم، واللقب نحو: قفة[3].

وينقسم العلم إلى مفرد ومركب، وكل منهما ينقسم إلى منقول ومرتجل.

فالمفرد: ما كان من كلمة واحدة، وهو الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه[4]، وينقسم العلم المفرد إلى منقول ومرتجل، فالعلم المفرد المنقول هو ما استعمل قبل العلمية في غير العلمية[5]، أي وضع لشيء آخر ثم نُقل للعلمية، وله صور منها:

أن ينقل عن اسم نحو أسد، أو ينقل عن معنى أو صفة، نحو فضل وحارث، أو يُنقل عن فعل نحو أحمد وتغلب.

وأما العلم المفرد المرتجل، وهو الذي وُضِع لأول الأمر علمًا[6]، فينقسم قسمين، ما كان جاريًا على القياس؛ أي له نظير في أسماء الأجناس نحو غَطَفَان وعِمْران، وحَمْدان، فنظيراتها في النكرات نَزَوان، وسِرْحان، وسَعْدان. والقسم الآخر ما خرج عن القياس نحو مَحْبَبَ.

أما العلم المركب، فهو الذي يدل جزء لفظه على جزء معناه[7]، وينقسم كذلك إلى منقول ومرتجل، نحو حضرموت، وبعلبك.

وقد أخذ الشراح على الناظم تمثيله بالعلم المفرد المرتجل بمحمدٍ، ورأى ابن القوّاس أنه

---

(١) سبق تخريج البيت ص ١٢٧.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٦٣٧/١

(٣) يُنظر: المفصل لابن يعيش ٩٤/١.

(٤) يُنظر: شرح الحدود النحوية ٦٨.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ١١٤.

(٦) يُنظر: المصدر السابق ١١٣.

(٧) يُنظر: المصدر السابق ٦٩.

تمثيل ليس بجيد[1]، والصواب أنه علم منقول عن صفة، واستدلوا بدليلين واضحين هما:

الأول: دخول الألف واللام عليه نحو قول الشاعر:

إِلَيْــكَ أَبَيْــتَ اللَّعْــنَ كَــانَ كَلَالُهَــا إِلَى الــمَاجِدِ الفَــرعِ الــجَوادِ الــمُحَمدِ[2]

والثاني: أنه منقول عن صفة، فهو اسم مفعول من التحميد.

وقد أوَّل ابن النحوية[3] قول الناظم بأن الذي في الناس منه مفرد مثاله محمد، فمثل للمفرد بمحمد، ثم ذكر قسمي المفرد وهما المنقول والمرتجل، فتمثيله لمحمد هو تمثيل للمفرد، لا تمثيل للمرتجل. وهذا فيه من التكلف ما فيه، كما قال ابن القوّاس[4].

(١) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٦٣٦/١.

(٢) سبق تخريج البيت ص: ١٢٧.

(٣) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ٥٧٠/٢.

(٤) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي٦٣٧/١.

باب النواسخ
(كان وأخواتها)

قال ابن معطي:

فَـارْفَعْ بِهَـا الفَاعِـلَ لَا غَيْـرُ وَقَـدْ زِيْـدَتْ فَلَـمْ تَعْمَـلْ كَـذَاكَ قَـدْ وَرَدْ

نَحْـوُ: عَلَـى كَـانَ الـمُسَوَّمَاتِ وَمَـا عَـدَا كَـانَ لِحَـالٍ آتِي

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: (المسومات) عجيب الأمر؛ لأنه مفرد اللفظ من البيت المأخوذ منه، فحرَّف لفظه بالجمع وقد خالف طريقته؛ لأن من شأنه تبقية ما يأخذ من البيت على لفظه، وقد مضى ذلك"(١).

ذكر ابن معطي الأفعال الناسخة، وهي (كان) وأخواتها، التي تدخل على الجملة الاسمية، فتعمل في المبتدأ الرفع ويسمى اسمها، وتعمل في الخبر النصب ويسمى خبرها.

وإنما عملت هذه الأفعال في المبتدأ والخبر؛ لافتقارها إلى ما تستند إليه كما في بقية الأفعال، فلما أُسندت إلى المبتدأ، عملت فيه الرفع لمشابهته بالفاعل، ووجب نصب الثاني تشبيهًا له بالمفعول.

وهذه الأفعال، منها ما هو متصرف ومنها ما هو جامد، وتنقسم هذه الأفعال ثلاثة أقسام:

- الأول: ما يكون منه ماضيًا ومضارعًا وأمرًا، وهي سبعة: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وصار، وبات، وظل.
- الثاني: ما يكون منه ماضيًا ومضارعًا فقط، وليس منه أمر، وهي الأفعال المسبوقة بـ(ما) النافية، ما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح.
- الثالث: ما يكون منه ماضيًا فقط، فلا يأتي منه مضارع ولا أمر، وهو ليس، وما دام.

فكل هذه الأفعال تتصرف ما عدا ليس ومادام، وتعمل جميعها في المبتدأ والخبر، سواء

(١) الغرة المخفية ٤٢٦/٢.

أكانت ماضيًا، أم مضارعًا، أم أمرًا، أم اسم فاعل، أم اسم مفعول.

أما ما جاء في أوله (ما) النافية و(ليس)، فلا يبنى منها اسم فاعل، ولا اسم مفعول.

وهذه الأفعال لها أحكام متعددة في التقديم والتأخير، فالسبعة الأولى يجوز تقديم خبرها عليها، وعلى اسمها، أما الأفعال التي في أولها (ما) النافية فيتقدم خبرها على اسمها جوازًا، ولا يجوز أن يتقدم عليها، أما (ليس) فيجوز تقديم خبرها على اسمها، وأما (مادام) فلا يجوز تقديم خبرها عليها ولا على اسمها.

وتأتي الأفعال هذه على أقسام، فتكون تارة تامة، وتارة ناقصة ، وثالثة زائدة، وسأذكر الأفعال التي وردت في مسائل هذا الباب.

أما (كان) الزائدةً، فهي لا تعمل في اسمٍ أو خبرٍ، فيبقى الكلام كما كان عليه قبل دخولها، فلا يتغير في أحكامه شيئًا. وتزاد في خمسةً مواضع هي:

- الأول: بين المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ كان قائمٌ.
- الثاني: بين الفعل والفاعل نحو قولهم: ولم يوجد كان مثلهم[1]، أي لم يوجد مثلهم.
- الثالث: بين الجار والمجرور[2] كقول الشاعر:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَوَّمةِ العَرابِ[3]

- الرابع: بين الصفة والموصوف نحو قول الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرَتَ بِدارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ[4]

- الخامس: بين المعطوف والمعطوف عليه، كقول الفرزدق:

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١٩١/٤.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ١٩٢/٤.

(٣) لم أقف على قائله، وهو من الوافر، استشهد به المفصل ٣٥١/١، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢٠٧/٩، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٦/٤، شرح الرضي على الكافية ١٩٠/٤.

(٤) البيت في مدح هشام بن عبدالملك، وهو في ديوانه، ص: ٥٩٧، من الوافر،استشهد به المقتضب ١١٦/٤،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢١٧/٩، شرح الرضي على الكافية ١٩٢/٤.

فِيْ حَوْمَــةٍ غَمَــرَتْ أَبَــاكَ بُحُورهــا فِي الجَاهِلِيَّــةِ كَــانَ والإِسْــلَامِ[1]

وقد اعترض ابن الخباز على تمثيل الناظم بقوله: (على كان المسومات)، وذكر أن ذلك تحريف في لفظ البيت، واعتذر ابن القوّاس بأن هذا التحريف[2]؛ لإقامة الوزن، وهذا اعتذار جيد.

(١) من الكامل، يناقض فيه جريرًا، وهو في ديوانه ص:٦٠٩،استشهد به في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٢١١/٩،شرح الرضي على الكافية ١٩١/٤.

(٢) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٨٦٦/٢.

(المسألة الثانية)

قال ابن معطي:

كَمِثْــلِ: أَمْسَــيْنَا وَبِتْنَــا نَقْتَــبِسْ فَــارْفَعْ بِهَــا الفَاعِــلَ لا غَيْــرَ وَقِــسْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله (بتنا نقتبس) خطأ؛ لأن مقصوده تمثيل التامة، فيلتبس (نقتبس) بالخبر"[(١)].

ذكرتُ أن الأفعال الناقصة لها أحكام متعددة في التقديم والتأخير، وقد مضى بيان مواضع زيادة (كان) ، أما (بات) فتأتي تامة وناقصة، والناقصة مختصة بما يفعل ليلًا، نحو بات زيدُ ساهرًا، إذا كان ذلك حدث ليلًا، وإذا لم يختص الحدث بالليل فـ(بات) تكون فيه تامة.

وقد أخذ ابن الخباز[(٢)] على الناظم تمثيله بقول: "وبتنا نقتبس"، ووصف ذلك بالخطأ؛ لأن الناظم قصد التمثيل لـ(بات) التامة، فالتبس نقتبس بالخبر، واحتج النيلي[(٣)] وتبعه ابن القواس[(٤)]، بأن قوله (بتنا نقتبس) تمثيل للتامة، ونقتبس في موضع حال لا يلتبس بالخبر، لقوله: فارفع بها الفاعل لا غير.

(١) الغرة المخفية ٤٢٨/٢.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٤٢٨/٢.

(٣) يُنظر الصفوة الصفية ١٩/٣.

(٤) يُنظر ألفية ابن معطي للموصلي٨٧٠/٢.

باب المشتقات

(اسم الفاعل)

قال ابن معطي:

فَـالأَوَّلُ اسْـمُ فَاعِـلٍ لِلْحَـالِ أَوْ اسْـمُ فَاعِـلٍ لِلِاسْـتِقْبَالِ
يَنْصِـبُ مَفْعُـولًا بِـه كالفِعْـلِ يَقُـولُ: زَيْـدٌ مُـبْغِضٌ ذَا البُخْـلِ
والشَّـرْطُ فِي إِعْمَالِـه أَنْ يَعْتَمِـد عَلَـى مُصَـدَّرٍ إِلَيـهِ يَسْـتَنِدْ

المأخذ:

قال النيلي:"ولم يمثل من هذه المواضع الخمسة إلا بوقوعه خبرًا في قوله: زيد مبغضٌ ذا البخل"(١).

قال ابن القوّاس: "قوله: أن يعتمد على مصدر إليه يستند، يريد بالمصدر أحد الأمور الستة، وهو أن يكون صاحبه أو يقع بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفي النفي والاستفهام، أما الأول فالصاحب المبتدأ نحو: زيد ضارب عمرًا، وكمثاله في نحو زيد مبغضٌ ذا البخل. ولم يمثل إلا به"(٢).

واسم الفاعل، هو أحد المشتقات التي تعمل عمل الفعل، والمشتقات هي اسم الفاعل، واسم الفعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصادر.

واسم الفاعل هو كل اسم مشتقٍ من مصدر الفعل الثلاثي أو غير الثلاثي لمن قام به على معنى الحدوث(٣)، نحو ضارب، ومُكرِم، فهما جاريان على يضرب، ويُكرم، واشتركا معهما في اللفظ والمعنى. ويطلق لإرادة الزمن الحالي نحو هذا ضاربُ زيدٍ الآن، أو زمن المستقبل نحو هذا ضارب زيدٍغدًا(٤).

ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل المضارع فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا به، فإن كان الفعلُ

---

(١) الصفوة الصفية ١٢٨/٣.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٩٨١/٢.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤١٣/٣-٤١٤،شرح الحدود النحوية ١٤١.

(٤) يُنظر: الكتاب ١٦٤/١.

لازمًا فإنه يماثله في اللزوم، فيرفع فاعلًا ولا يتعدى إلى مفعولٍ به.

ويشابه اسم الفاعل الفعل من عدة أوجه:

- الأول: أنه جارٍ على الفعل المضارع في حركاته وسكناته وحروفه.
- الثاني: أن علامة التثنية والجمع تلحقه كما تلحق الفعل، نحو ضاربان وضاربون، وفي الفعل يضربان، ويضربون.
- الثالث: أن اسم الفاعل مشترك في الحال والاستقبال.

ويعمل اسم الفاعل بشرطين:

الأول: أن يُراد به الدلالة على الحال والاستقبال، ليوافق بذلك الفعل المضارع فيعمل، وليمتاز عن اسم الفاعل الدال على الماضي؛ لأنه لا عمل له، خلافًا للكسائي الذي يرى إعماله في الماضي مطلقًا[1].

الثاني: أن يعتمد على ما قبله، أي صاحبه، سواء أكان مبتدأ أم موصوفا أو صاحب الحال، أو موصولًا، أو همزة استفهام، أو ما النافية.

واعتماده هذا لكونه فرعًا من الفعل، والفعل يعمل مطلقًا، فلذا امتاز الأصل عن الفرع بقوته وعدم اعتماده على شيء[2].

أما المبتدأ فنحو: زيدٌ ضارب أخواه، أو مبتدأ في الأصل قبل دخول الأفعال والحروف الناسخة عليه نحو: كان زيدٌ ضاربًا أخواه، إن زيدًا ذاهبٌ غلاماه. والموصوف نحو: جاءني رجل ضاربٌ زيدًا، والاستفهام نحو: هل ضارب الزيدان؟، والنفي نحو: لا ضارب أخواك.

ويجيز الكوفيون والأخفش عمله مطلقًا دون الاعتماد على ما سبق[3].

---

(١) يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن نور الدين الأشموني الشافعي، المتوفى سنة ٩٠٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ٢١٦/٢، شرح الرضي على الكافية ٤١٧/٣.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤١٦/٣.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤١٧/٣، شرح الأشموني ٢١٦/٢.

وقد أخذ الشارحان على ابن معطي عدم إيفائه لأمثلة ما يعتمد عليه اسم الفاعل في العمل، فاكتفى بالتمثيل في كونه مبتدأً.

وأقول: إن طبيعة النظم قد جعلته يختصر في التمثيل، إلا أن الأولى به ذكر الأمور التي يعتمد عليها اسم الفاعل في العمل، حتى وإن لم يمثل بها جميعًا.

(اسم الفعل)

قال ابن معطي:

فَـارْفَعْ "عَلَيْـكَ نَفْسُـكَ الفَلَاحَـا" وَاجْـرُرْ "عَلَيْـكَ نَفْسِـكَ النَّجَاحَـا"

المأخذ:

قال ابن الخباز(١): "وأما عليك نفسك، فقد غلط فيه؛ لأنه إذا رُفع ينبغي أن يُجاء قبله بضمير منفصل، فيقال: عليك أنت نفسُك، وإذا جُرَّ لم يحتج إلى شيء، فيقال: عليك نفسِك، ويجوز النصب، كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾(٢)".

اسم الفعل هو أحد المشتقات، ويُعرف بأنه: ما ناب عن الفعل، وليس فضلة، ولا متأثرًا بعامل(٣).

وينقسم إلى مرتجلٍ ومنقول. أما المرتجل فهو ما وُضع لأول الأمر لاسم الفعل نحو مهٍ، وصهٍ. وأما المنقول فهو ما وُضع لغيره ثمَّ نُقل إليه(٤) نحو عندك، ودونك.

وهذه الأسماء مبنيَّة؛ لمشابهتها المبني من الأفعال، وهما الماضي والأمر(٥)، وتعمل هذه الأسماء مطلقًا، ولا تنصب مفعولًا به إلا إذا تعدت، سواء بنفسها أو بحرف جر، وهذه الأسماء عدّها ابن معطي في منظومته، ومنها(٦): (رويد)، وهي من (رَوَد) بمعنى أمهل(٧)، نحو رويد زيد. زيد. و(هلمَّ) بمعنى هات(٨)، نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾(٩). و(بَلْه) بمعنى دع دع أو اترك(١٠) نحو بله زيدٍ. وأمامك، وعندك، في نحو أمامك زيدًا، وعندك زيدًا، وهذا الذي

(١) الغرة المخفية ٥١١/٢.

(٢) سورة المائدة آية١٠٥.

(٣) شرح الحدود النحوية ١٣٨.

(٤) المصدر السابق ١٣٨.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٨٣/٣.

(٦) لا يحسن حصرها في هذا المبحث وذكر جملة معانيها؛ لما في ذلك من الإطالة.

(٧) يُنظر: لسان العرب١٨٩/٣.

(٨) يُنظر: المصدر السابق ٦١٨/١٢.

(٩) سورة الأنعام آية ١٥٠.

(١٠) يُنظر: لسان العرب ٤٧٨/١٣.

ذكرته من أسماء منقولة إما عن مصادر أو ظروف[١]، ومنها ما يُنقل من المصادر نحو مه، وصه، وحي. وبعضها يشبه المصادر نحو: شتان، وهيهات، وتراك[٢].

أما أسماء الأفعال المنقولة عن الظروف، نحو عندك، عليك، أمامك، دونك، وغيرها، فإنها تعمل كغيرها من أسماء الأفعال، وتتعدى بنفسها أو بحرف جر لتنصب المفعول به.

وقد مثَّل الناظم لها بقوله: (عليكم أنفسكم)، إشارة إلى قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٣]، فوضَّحَ جواز العطف على المضمر المستتر في اسم الفعل. وفي الأصل سيكون في الجملة ضميران في نحو قوله:(عليك نفسُك الفلاحا)، الأول مستتر في اسم الفاعل وهو ضمير المخاطب، يقدر بـ (عليك) أنت، والثاني هو الضمير الظاهر وهو الكاف.

فإن أردت تأكيد الأول، وجب تأكيده بضميرٍ مرفوعٍ منفصلٍ بارز، فتقول عليك أنت؛ فترفع ما بعد التوكيد، فقال الناظم: عليك نفسُك الفلاحا، برفع نفسك بوصفها تأكيدًا للضمير المستتر، ونصب الفلاحا بوصفها مفعولًا به لـ(عليك). فإن أرادت تأكيد الضمير الظاهر جررتَ في نحو قوله: عليك نفسِك النجاحا.

وقد وصف ابن الخباز ما فعله الناظم في تأكيد الضمير المرتفع غلطًا[٤]؛ إذْ كان الأولى أن يقول: عليك أنت نفسُك، فيؤكد بضمير مرتفع ظاهرٍ، ليكون تمثيله دقيقًا؛ فالنفس والعين لا يصح مجيئهما تأكيدًا للضمير المستتر المرفوع إلا بعد أن يؤكد بضمير مرتفع منفصل.

واعتذر النيلي[٥] للناظم بكونه اكتفى بالمضمر المجرور وهو الكاف لقيامه مقام التوكيد، ووافقه ابن القوّاس[٦] في هذا، وهو الصواب عند الباحثة.

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٨٤/٣.

(٢) يُنظر المصدر السابق ٨٤/٣.

(٣) سورة المائدة آية ١٠٥.

(٤) يُنظر: الغرة المخفية ٥١١/٢.

(٥) يُنظر: الصفوة الصفية ١٨٢/٣-١٨٣.

(٦) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٠٣٢/٢.

باب النداء

قال ابن معطي:

وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ: يا تَمِيْمُ جُمَعُ وَكُلَّكُمْ وَكُلَّهُمْ لا يُرْفَعُ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقد وجد في النسخ: (ياتميم جُمَع) وليس بجيد؛ لأن جُمَع إنما يجري توكيدًا على جماعة الإناث كقولك: جاءت النساء جُمَع. وتميم ليس كذلك"(١).

وقال النيلي: "الصواب أن يقال: ياتميم أجمع؛ لأن (جُمَع) تأكيد لجماعة المؤنث، وإذا كان التأكيد مفردًا – أعني غير مضاف– جاز فيه ما جاز في الصفة المفردة من الرفع والنصب"(٢).

وقال ابن القوّاس: "وقوله (جُمَع) ليس بجيد؛ لأنه تأكيد لجماعة المؤنث، كقولك: قام النساء جُمَع، وتميم ليس كذلك. فالصواب أن يقال: أجمع كما ذكرنا"(٣).

النداء: استدعاء المطلوب إقباله بحرف نائب ينوب عن أدعو لفظًا أو تقديرًا(٤).

وكل منادى منصوب لفظًا أو تقديرًا، إلا إن كان مستغاثًا به، أو متعجبًا منه، وناصبه فعل مضمر، وهو رأي الناظم، وتبع به سيبويه(٥)، والجمهور(٦)، فالنصب فيه يظهر في المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، فيبنى العلم المفرد، الذي ليس بمضاف ولا شبيهٍ بالمضاف، ولا نكرة غير مقصودة على ما كان يُرفع به لفظًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا﴾ (٧)، أما ما عداه فينصب، فالمضاف نحو يا عبدَ الله، والشبيه

(١) يُنظر: الغرة المخفية ٥٢٨/٢.

(٢) الصفوة الصفية ٢١١/٣-٢١٢.

(٣) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٠٥٦/٢.

(٤) يُنظر: الحدود النحوية ١٥٥.

(٥) يُنظر: الكتاب ١٨٢/٢.

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب ٣٦/٤، همع الهوامع ٣٢/٢.

(٧) سورة الأعراف آية ٧٧.

بالمضاف نحو ياطالعًا جبلًا، أما النكرة غير المقصودة فنحو قول الأعمى: يارجلًا خذ بيدي.

وقد يُحذف حرف النداء بشروط، وهي أن يكون المنادى قريبًا، وأن يكون معرفة، وأن تحذف (يا) وحدها، وألا يصح فيه أن يكون صفة لـ(أيَ) نحو اسم الإشارة، وألا يكون مستغاثًا ولا مندوبًا.

ويؤكد المنادى بألفاظ التوكيد، فإن كان مفردًا، فيجوز في لفظ التوكيد الرفع والنصب، فيرفع حملًا على اللفظ، ويُنصب حملًا على المحل، وقد مثَّل الناظم لذلك بقوله: (ياتميم جُمع)، وقد أخذ الشراح عليه في هذا التمثيل، وقالوا: الصواب أن يقول: ياتميم أجمعُ بالرفع حملًا على اللفظ، أو ياتميم أجمعَ بالنصب، حملًا على المحل، فإن قصد الحيُّ جازَ له الجمع نحو أجمعين، وأجمعون، وإن أراد القبيلة جاز له الجمع بقول جمعاء، أما قوله: جُمع فهو غير صائب، لاختصاص جمع بتوكيد جماعة النساء نحو قوله: قام النساء جُمع. وقد ذكر ابن معطي ذلك في باب التوكيد فقال:

وَقُــلْ لِأُنْثَــى: جُمَــعٌ إذْ تُجْمَــعُ وَالنَّكِـــرَاتُ لَمْ تُؤَكَّـــدْ جُمَـــعُ

(خصائص النداء)

قال ابن معطي:

وَتَحْـذِفُ الْحَـرْفَيْنِ إِنْ زِيـدَا مَعَـا تَقُـولُ: (يَـا عُـثْمَ ويَـا أَسْـمَ اسْمَعَـا)
تُرِيـدُ: عُثْمَـانَ وَأَسْمَـاءَ وَقُـلْ: يَـا مَـنْصُ يَـا عُـمَّ ويَـا زِحْـلِ فَـزِلْ
حَـرْفَيْنِ حَـرْفُ الـمَدِّ والـمُؤَخَّرْ إِذَا بَقِـي ثَلَاثَـةٌ أَوْ أَكْثَـرْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وفي تمثيله (زحليل) نظر؛ لأن اللام الثانية، منهم من يقول: هي زائدة، والجيِّد التمثيل بـ(مسكين)، يقال: رجل زحل، وزحليل من التزحُّل وهو التأخر"[(١)].

وقال ابن القواس: "وفي لام زحليل الأخيرة خلاف، فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة بدليل عدمها في التزحل، وحينئذ لا يكون من هذا القبيل أي مما آخره أصل وقبله زائد، ومنهم من ذهب إلى أنها أصل، والأجود التمثيل بمستكن"[(٢)].

من خصائص النداء الاستغاثة، والندبة، والترخيم، أما الاستغاثة فهي دخول لام مفتوحة على المنادى-المستغاث به- نحو: يا لَزيد. أما الندبة وهي دخول (وا) على المنادى نحو وازيدُ. أما الترخيم وهو ما يخص هذه الأبيات.

يُعرف الترخيم لغويًا بمعنين؛ الأول: الحذف، والثاني: التليين والتسهيل[(٣)].

وفي الاصطلاح: حذف بعض الكلمة على وجهٍ مخصوص[(٤)]، وعرفه سيبويه: بأنه حذف حذف آخر الاسم المنادى تخفيفًا[(٥)]. وذلك أنهم لمَّا كثُر في كلامهم احتاجوا للحذف تخفيفًا، تخفيفًا، وهو لا يكون إلا في النداء، وأجازه سيبويه للضرورة الشعرية[(٦)].

---

(١) الغرة المخفية ٥٤١/٢.
(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٠٧٤/٢.
(٣) يُنظر: لسان العرب ٢٣٤/١٢.
(٤) شرح الحدود النحوية ١٥٦.
(٥) يُنظر: الكتاب ٢٣٩/٢.
(٦) يُنظر: المصدر السابق ٢٣٩/٢.

وهذا الحذف لا يكون إلا اعتباطًا؛ ليخرج ما حُذف لعلةٍ صرفية، وله شروط لا يصح إلا بها:

- الأول: أن يكون زائدًا عن الثلاثي؛ لأن الثلاثي أقل الأصول وأخفها.
- الثاني: أن يكون علمًا، فتخرج بذلك بقية المعارف والنكرات. ويخرج من هذين الشرطين ما خُتم بتاء التأنيث، فلا تشترط العلمية لقيام التأنيث مقامه، ولا يشترط الزيادة عن الثلاثة لكون تاء التأنيث زائدة.
- الثالث: أن يكون مفردًا غير جملة؛ لأن الجمل تُحكى دون تغيير وضعها.
- الرابع: ألا يكون المنادى المرخم مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف؛ لأنهما معربان، ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، فلو دخل الترخيم على آخر المنادى، للزم أن يدخل على غير المنادى-أي الكلمة الثانية-.
- الخامس: ألا يكون مستغاثًا به؛ لأنه معرب.
- السادس: ألا يكون مندوبًا؛ لأن الغرض من الندبة مد الصوت وهو يتنافى مع الترخيم الذي هو الحذف.

الاسم المنادى عند ترخيمه يكون على ضربين: مفرد، ومركب. أما المفرد فترخيمه على قسمين:

الأول: ترخيم بحذف حرف واحد، وهذا الحرف إما أن يكون أصليًا نحو حارِ في ترخيم حارث، وإما أن يكون زائدًا نحو طلح في ترخيم طلحة.

الثاني: الترخيم بحذف حرفين، وهذان الحرفان إما أن يكونا زائدين، أو أصليًّا وزائدا.

فإن كانا زائدين فهو أقسام، الأول حذف الألف والنون عند الترخيم نحو عُثْمَ في ترخيم عثمان. والثاني حذف ألف التأنيث عند الترخيم نحو أسْمَ في ترخيم أسماء. الثالث: حذف الواو والنون عند ترخيم جمع المذكر السالم نحو زيد في ترخيم زيدون. فإن لم يتبق بعد الحذف سوى حرفين حذفت النون وحدها. والرابع حذف الألف والنون عند ترخيم المثنى نحو زَيْدَ في ترخيم زيدان. والخامس: حذف ياء النسب عند الترخيم، نحو زيديَّ في ترخيم زيد. والسادس: حذف الألف والتاء عند ترخيم جمع المؤنث السالم، نحو فاطم في ترخيم فاطمات.

أما القسم الثاني فهو حذف حرفين أحدهما زائد والآخر أصلي نحو منص في ترخيم منصور. وأما الضرب الثاني من الاسم المرخم فهو المركب نحو بعلبك.

وقد أخذ الشراح على الناظم تمثيله بزحليل لِما يرخم بحذف حرفين أحدهما زائد والآخر أصلي؛ إذ إنها ليست من هذا القسم؛ لزيادة اللام فيه. وزحليل مشتق من الزحل[1]، فاللام فيه زائدة، فلا يكون مما آخره أصل وقبله حرف زائد.

ويرى سيبويه أنها أصل[2]، فيصح ما ذهب إليه الناظم، إلا أن الأجود -كما يرى الشراح -التمثيل بمستكن.

(١) يُنظر: لسان العرب ٣٠٣/١١.

(٢) يُنظر: الكتاب ٣٢٦/٤.

باب جموع القلة

(التواريخ)

قال ابن معطي:

وَفِي التَّـــوَارِيخِ اللَّيَـــالِي عُـــدَّتِ نَحْـــوَ: كَتَبْتُـــهُ لِخَمْـــسٍ خَلَـــتِ

مِـــنْ غُـــرَّةٍ إِلَى انْتِصَـــافِ الشَّـــهْرِ وَبَقِيْـــتْ إِلَى سِـــرَارِ البَـــدْرِ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقول يحيى: (لخمسٍ خلت) ضعيف"(١).

وقال النيلي: "قوله: (لخمسٍ خلت) ضعيف وهو جائز، والفصيح لخمسٍ خلون؛ لأن التقدير (لخمس ليالٍ خلون)، وكذا إلى العشر، يقال كتبته لعشرٍ خلون؛ لأن الثلاثة إلى العشرة تضاف إلى الجمع، وخلون صفة ليال وهي جمع، فالاختيار أن يؤتى بضمير الجمع المؤنث وهو النون"(٢).

وقال ابن القوّاس: "وقول المصنف لخمسٍ خلت ضعيف؛ لأن التقدير لخمس ليالٍ خلون إلى العشرة؛ لأن من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع. وخلون صفة لليالي وهو جمع مكسر غير عاقل، فالأفصح أن يؤتى بضمير الجمع المؤنث وهو النون"(٣).

للتأريخ لغتان، فيقال: تأريخ، وتوريخ(٤)، وهو توقيت الزمان لمعرفة المدة التي ابتدأ منها الشيء، حتى انتهائه أو وقته الحالي. وبه يعرف مقدار ما مضى منه. ويُحتسب بعدد الليالي والأيام التي مضت من الشهر أو السنة، وإلى ما بقي منها(٥).

ويبتدئ الشهر بليلة، وينتهي بيوم، لذا يؤرخ بالليالي لسبقها على الأيام، فالأيام تابعة لليالي. ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ **قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا**

(١) الغرة المخفية ٥٧١/١.

(٢) الصفوة الصفية٢٧٥/٣.

(٣) شرح ألفية ابن معطي للموصلي١١١٤/٢.

(٤) يُنظر: لسان العرب٤/٣.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب ٧٧٤.

رَمۡزًاۗ﴾[1] قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿١٠﴾﴾[2]، والقصة واحدة[3]. فالعرب تبتدئ بتأريخها بالليل؛ لاعتمادها على الشهور القمرية، فهم لا يعرفون ابتداء الشهر إلا عن طريق الهلال، وذلك لا يكون إلا في الليل.

فإن كان التأريخ لأول الشهر يقال: كتبته لغرة شهر كذا، فإذا مضت الليلة يقال: كتبته لليلةٍ خلت، فإن مضت ليلتان قلت: كتبته لليلتين خلتا، أما إن مضت ثلاث ليالٍ إلى العشر تقول: كتبته لثلاث ليالٍ خلون، وكتبته لعشر ليال خلون. ويجوز: خلت إلا أن الأول أفصح؛ لمناسبة الضمير للجمع[4]، ولايقال: خلت في كل هذا حتى تمضي الليلة بدخول اليوم.

أما الحادي عشر فتقول: لإحدى عشرة ليلة خلت، حتى تصل إلى الرابع عشر، ويجوز الإتيان بالجمع بقول خلون، حملًا على المعنى، إلا إن الإفراد حملًا على اللفظ أفصح.

أما الخامس عشر فتقول: للنصف من شهر كذا، ويجوز كتبته لخمس عشرةَ ليلةٍ خلت، وخمس عشرةَ ليلةٍ بقيت. أما العشرون فيقال لعشر ليالٍ بقين[5].

وقد أخذ الشراح على الناظم تمثيله بقول (لخمسٍ خلت)، ووصفوه بالضعيف. وكما بينت، فالأفصح القول لخمس خلون؛ مراعاة للفظ، الذي يقتضي الإتيان بالجمع.

(١) سورة آل عمران آية ٤١.

(٢) سورة مريم آية ١٠.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، المتوفى سنة ٧٧٨هـ، دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة–مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م، ٥/٢٤٥٤.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٣١٣.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ٣/٣١٣–٣١٤.

باب المذكر والمؤنث

(المؤنث)

قال ابن معطي:

وَضَـــرْبُهُ الثَّـــانِي لَـــهُ عَلَامَـــهْ فَالهَـــاءُ كَالـــمَرْأَةِ وَالغُلامَـــهْ
وَالأَلِـــفُ المَقْصُـــورُ وَزْنُ فُعْلَـــى كَمِثْـــلِ: سُـــلْمَى وَمِثَـــالِ: فُضْـــلَى
وَمِثْـــلِ: قُصْـــوَى وَمِثَـــالِ: أُخْـــرَى وَوَزْنُ فَعْلَـــى فِيْ مِثَـــالِ: سَـــكْرَى
وَالأَلِـــفُ المَمْـــدُودُ كَـــالحَمْرَاءِ وَنُفَسَـــاءُ قِـــسْ عَلَيْـــهِ الجَـــائِي

المأخذ:

قال ابن الخباز: "و الحمراء تأنيث الأحمر، وليس التمثيل به جيدًا؛ لأن الحمراء مشترك بين الحقيقي وغيره.. والصواب التمثيل بالعوراء والحولاء؛ لأن هذا لا يكون إلا في الحقيقي"(١).

وقال ابن القوّاس: "وأما الألف الممدودة فكقوله:(كالحمراء) بوزن الفعلاء. وهي صفة مشتركة بين الحقيقي وغير الحقيقي. فيقال: امرأة حمراء، وجُلَّةٌ حمراء. فالأجود أن يُمثل في هذا القسم بمثل الحولاء والعوراء"(٢).

الأصل في الاسم التذكيرُ؛ لاستغنائه عن العلامة(٣)، بخلاف المؤنث الذي يفتقر إلى علامة، وهي إحدى ثلاث، إما تاء التأنيث أو الألف الممدودة أو الألف المقصورة.

وينقسم الاسم المؤنث قسمين: مؤنث حقيقي، ومؤنث غير حقيقي. أما المؤنث الحقيقي فهو ما كان بإزائه ذكر في الحيوان(٤)، ويختلف باختلاف الأوضاع أو الاصطلاحات(٥)، نحو امرأة، وناقة.

أما غير الحقيقي- ويسمى اللفظي- فهو على عكس الحقيقي؛ أي أنه ليس بإزائه ذكر

---

(١) الغرة المخفية ٦٦٧/٢.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٢٤٧/٢.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد ٤٦٠٧/٩.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣٣٨/٣.

(٥) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٨/٣.

في الحيوان، نحو ظلمة، وعين. ومصدره السماع[1].

ويعد المؤنث الحقيقي أقوى من المؤنث غير الحقيقي؛ ذلك لأنه تأنيث في اللفظ والمعنى، ويلزم تأنيث فعله نحو: قامت فاطمة. بينما يقترنُ المؤنث الحقيقي باللفظ؛ إذ تدخله علامة التأنيث دون أن يكون تحته معنىً مؤنثًا نحو غرفة.

وهذه العلامة قد تظهر وقد تقدر نحو: نعل، ويستدل على علامة التأنيث المقدرة بعدة أمور، منها: التصغير نحو نُعيلة. والإشارة إليه باسم الإشارة لمؤنث نحو: هذه عين. والضمير المؤنث العائد عليه نحو: الشمس رأيتها. وإلحاق التاء في فعله نحو طلعت الشمس. والتكسير على أفعل نحو (أعقب) في عقاب. وتأنيث الحال منه نحو: رأيت الشمس مشرقةً. وتأنيث نعته نحو: دار حسنة. وحذف التاء من عدده إذا كان أقل من العشرة نحو ثلاث قدور.

وعلامات التأنيث التي تلحق المؤنث الحقيقي وغير الحقيقي ثلاث:

الأولى: تاء التأنيث نحو فاطمة.

الثانية: الألف المقصورة نحو بشرى.

الثالثة: الألف الممدودة نحو صحراء.

وعند سيبويه الألف المقصورة والتاء[2]، وهو رأي البصريين، فهم يرون أن الألف الممدودة فرع من الألف المقصورة، أما الكوفيون فيرون أنها أصل وليست فرعًا[3].

وقد أخذ ابن الخباز، وابن القوّاس على الناظم تمثيله بحمراء، فبعد أن فرغ من ذكر المؤنث غير الحقيقي بقسميه ذي العلامة والمجرد من العلامة، ذكر المؤنث الحقيقي بقسميه أيضًا، ومثل للألف الممدودة فيما له علامة، وهو وصف يطلق للمؤنث سواء أكان حقيقيًا أم غير حقيقي، مما يعني اشتراكه بينهما، فكان الأجود أن يمثل لما هو مختص بالمؤنث الحقيقي فحسب دون مشاركة غير الحقيقي له، نحو العوراء والحولاء، فهي صفات مختصة بالمؤنث الحقيقي، فهو وإن كان تمثيله صحيحًا مفتقرٌ للدقة.

---

(١) يُنظر: المصدر السابق٣/٣٥٧.

(٢) يُنظر: الكتاب ٣/٣٩٤.

(٣) يُنظر: همع الهوامع ٣/٣٢٩.

باب أبنية المصادر

(مصادر الرباعي)

قال ابن معطي:

وَلِلرُّبَـــــاعِيِّ مِثَـــــالُ فَعْلَـــــلَا مَصْـــــدَرُهُ فَعْلَلَـــــةٌ كَشَـــــمْلَلَا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "الرباعي: ما كان على أربعة أحرف كلها أصول. ولمجرده بناء واحد: فَعْلَلَ، كدحرج وهو متعد، ودربخ وهو لازم. وتمثيل يحيى بشملل خطأ"[1].

مصادر الأفعال محصورة في كونها ثلاثية ورباعية، أما المصادر الثلاثية فقد مرَّ الحديث عنها في المبحث السابق.

أما مصادر الأفعال الرباعية فهي قياسية. والفعل الرباعي ضربان: الأول هو الأصل، وهو ما كانت كل حروفه أصولًا، وليس له إلا بناء واحد وهو فَعْلَلَ، ويأتي متعديًا نحو دحرجَ، ولازمًا نحو بَرْهَم. ومصدره يأتي على فَعْلَلَة نحو دحْرَجَة، وفِعْلَال نحو دِحْرَاج، في غير المضاعف، أما المضاعف فنحو زِلزَال[2].

أما الضرب الثاني وهو الزائد، فهو ما زاد عن أربعة أحرفٍ أصول، وينقسم إلى قسمين: الأول ملحق بالرباعي الأصل، والثاني غير ملحق بالرباعي الأصل.

أما الأول فأبنية فعله ستةٌ هي: فَعْلَلَ نحو شَمْلَلَ، وفَعْوَلَ نحو جَهْوَرَ، وفَوْعَل نحو حَوْقَلَ، وفَيْعَلَ نحو بَيْطَرَ، وفَعْلَى نحو سَلْقَى، وفَعْنَل نحو قَلْنَس.

ويأتي مصدر هذه الأفعال كما في الرباعي الأصل، نحو شَمْلَلَة، وجَهْوَرة، وحَوقَلة.

أما القسم الثاني وهو الرباعي الزائد غير الملحق بالرباعي فلفعله ثلاثة أبنية، هي: فَعَّل نحو كَرّم، ويأتي مصدره على تَفْعِيل وتَفْعِلَة نحو تَكْرِيم وتَكْرِمة، وإما على تفعيل فنحو قدَّس تقديسًا، وأَفْعَل نحو أكْرَم، ويأتي مصدره على إِفْعَال نحو إِكْرَام، وفَاعَل نحو قَاتَل، ويَأتِي مصدره

(١) الغرة المخفية ٧١٢-٧١٣.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤/٨٥.

على فِعَال ومُفَاعَلة نحو قِتَال ومُقاتلة.

وقد أخذ ابن الخباز على الناظم تمثيله بشملل لما هو رباعي الأصول، ووصفه بالخطأ؛ لكون (شملل) ملحقًا بالرباعي الأصل وليس منه.

وعلّل ابن القوّاس[1] لتمثيل الناظم به أن الزيادة كانت في اللام أي من جنس الحرف الأخير من حروف الأصل، فيوزن بوزن الفعل الرباعي الأصلي، فوزن شَمْلَلَ، فَعْلَلَ، كما يوزن دَحْرَج، فَعَلَلَ، ويأتي المصدر منهما واحدًا على فعْللة نحو شَمْلَلَة ودَحْرَجة. وقد وافق النيلي[2] في هذا، إلا أني أرى صواب رأي ابن الخباز؛ لما في هذا التمثيل من التخليط.

(١) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١٣٠٠.

(٢) يُنظر: الصفوة الصفية ٤/٥٣١.

باب الإدغام

قال ابن معطي:

وَمِـــنْ شُـــذُوذِ مُـــدْغَمٍ عَلْمَـــاءِ مِلْعَـــبْءِ بَلْحَـــرِثِ مِنْـــهُ جَـــائِي

المأخذ:

قال ابن الخباز: "هذا في الحقيقة ليس من الإدغام، وإنما هو حذف لحق؛ لتعذر الإدغام. فـ(علماء) أصله على الماء، فلم يمكن الإدغام لسكون اللام الثانية، فحذفوا الأولى تخفيفًا"(١).

الإدغام لغة: الإدخال، ومنه أدغم الفرس اللجام، أي أدخله في فيه(٢).

ويعرف اصطلاحًا بأنه: اتصال حرف ساكن بمثله لفظًا ومخرجًا، أو مقاربًا له، متحركًا، فيصيران كالحرف الواحد، ويرتفع اللسان بهما رفعة واحدة(٣).

والحرفان المدغمان إما أن يكونا متماثلين أو متقاربين، ولكل منهما ثلاثة أحكام، الوجوب، والجواز ، والامتناع.

أما إدغام الحرفين المتماثلين فله ثلاثة أضرب(٤):

أولها: أن يكون الأول ساكنًا، والثاني متحرك، وحكمه واجب الادغام، لاستيفاء الشروط. وقد يكون هذا الادغام في كلمة واحدة نحو رجل حدبٌ(٥)، أو في كلمتين نحو قوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾(٦).

ثانيها: أن يكون الأول متحركًا، والثاني ساكنًا، وهو عكس الضرب الأول، وحكمه

---

(١) الغرة المخفية ٢/٧٨٨-٧٨٩.

(٢) يُنظر: لسان العرب ١٢/٢٠٣.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/٤٣٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٥١٣.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٥/٥١٣.

(٥) الحدب هو خروج الظهر، ودخول البطن والصدر،يُقال: رجل أحدب، وحدب، ومنه احدودب ظهره، يُنظر: لسان العرب ١/٣٠٠.

(٦) وردت في آيات كثيرة في القرآن الكريم، منها سورة البقرة آية٢٥.

امتناع الإدغام، نحو ظننتُ.

ثالثها: أن يكون كلا الحرفين متحركين ، وهذا الضرب تجتمع فيه الأحكام الثلاثة[1].

فإن كان الحرفان المتحركان في كلمة واحد، دون وجود أي مانع للإدغام، فحكمه واجب الادغام، نحو شدَّ.

أما إن كان الحرفان في كلمتين نحو جعل لك، أو ما في حكمها نحو تاء الافتعال في اقتتلوا، فحكم الادغام جائز؛ لعدم وجوب اجتماع مثلين في كلمتين.

أما الحكم الثالث وهو الامتناع فله صور منها: أن يكون الحرفان متحركين في كلمة واحدة، والثاني منهما للإلحاق نحو قردد، فيمتنع الادغام لإخلاله بالإلحاق. ومنها أيضا: إذا كان إدغام المتماثلين في كلمة واحدة يؤدي إلى اللبس نحو طلل، فإن أدغم الحرفان التبست الكلمة بكلمة أخرى هي طلَّ. ومنها أن يكون الأول من المتماثلين تاء المتكلم، نحو جلست تجاهك. ومنها: أن يكون الأول منهما مشددًا نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ﴾[2]، فلا يتم الإدغام حتى يفك التشديد، فإن فك أدى إلى اجتماع ساكنين، ولو بقي التشديد امتنع الإدغام لعدم جواز إدغام حرفين بحرف.

أما إدغام المتقاربين، فلا يكون إلا لمتقاربين في المخرج أو الصفة، وله ثلاثة أحكامٍ أيضًا. أما الواجب فيكون بين حرفين متقاربين لم يلتقيا في كلمة، والأول منهما ساكن، وأمن اللبس بإدغامهما، نحو انمحى من المحو.

وأما الجائز فيكون بين متقاربين التقيا في كلمتين، ولم يكن في الأول صفة زائدة عن الثاني تذهب بالإدغام نحو ذهبت زينب.

وأما الممتنع فعند التقاء المتقاربين في كلمة واحدة ولم يؤمن اللبس بالإدغام نحو: وتد.

وقد أخذ ابن الخباز على الناظم تمثيله بـ(علماء) في شذوذ الإدغام، فالأصل ألا تكون في باب الإدغام؛ لتعذر مدغم ومدغمٍ فيه؛ ولأنه حذف على غير القياس وليس إدغامًا.

---

(١) يُنظر: الكتاب ٤/٤٣٧.

(٢) سورة الأعراف.آية١٤٢.

واعتذر ابن القوّاس للناظم بأنه استعمل الإدغام تجاوزًا، وإلا فإن مراده الحذف، وذكر أنه غير قياسي بقوله: (شذوذ مدغم).

المبحث الثالث
المآخذ على الحدود

يُعرف الحدُّ لغةً: بالمنع[١]. وقال صاحب اللسان: "الحد: الفصل بين شيئين؛ لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود"[٢]. وهو مصطلح يُستعمل بكثرة عند النحاة، والفقهاء والأصوليين[٣].

ومصطلح الحد يرادف مصطلح التعريف تسامحًا، والتعريف هو طلب ماهية الشيء المراد تحديده[٤]، فهما مصطلحان لمعنى واحد، وهو تمييز الشيء عن غيره، وتمييزه لا يكون إلا بحدٍّ جامعٍ مانع[٥].

ومن يتتبع كتب النحاة يجد شغفهم بالحدود النحوية في مؤلفاتهم، واهتمامهم بها، ولكن ليست بصورة مكتملة كما هي عليه الآن.

والحدُّ النحوي ما هو إلا أحد جوانب تأثر التراث النحوي بعلم المنطق، وينقسم إلى: حدٍّ ورسم، وكل منهما ينقسم قسمين: تام، وناقص، ولكل واحد من هذه الأقسام تعريف خاص به.

والحد ينقسم إلى: حد تام، وحد ناقص. ويعرف الحد التام بأنه "ماتركب من الفصل والجنس القريبين"[٦]، نحو: الإنسان حيوان ناطق، فتعريف الإنسان بكلمة(حيوان) وهو الجنس القريب[٧]. ويُعرف الحد الناقص بأنه: (ماتركب من الفصل القريب وحده، أو منه ومن الجنس

(١) يُنظر: جمهرة اللغة،لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي،المتوفى سنة ٣٢١هـ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي،دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م، ٩٥/١.

(٢) لسان العرب ١٤٠/٣.

(٣) يُنظر:شرح الحدود النحوية ٤٢.

(٤) يُنظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي،نحاة القرن الرابع نموذجًا للدكتور:محي الدين محسَّب،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،الطبعة:الأولى ٢٠٠٧م،الرياض، ٤٨.

(٥) يُنظر: شرح الحدود النحوية ٤٢.

(٦) المصدر السابق ٤٢.

(٧) يُنظر: الموصل في شرح المفصل للإمام حسين بن علي بن حجاج السغناقي، تحقيق:أحمد حسن أحمد نصر،٦٠/١.

البعيد)[1]، نحو: الإنسان ناطق، فتعريف الإنسان بأنه (ناطق)، هو حد ناقص؛ لاعتماده على الفصل القريب دون الجنس القريب وهو كلمة (حيوان)[2].

أما الرسم فينقسم كذلك قسمين:

الأول: الرسم التام، ويعرف بأنه:(ماتركب من الخاصة والجنس القريب)[3]، نحو: الإنسان الإنسان حيوان ضاحك، فالجنس القريب هو كلمة (حيوان)، والعرض الخاص هو كلمة (ضاحك). الثاني: الرسم الناقص، ويُعرف بأنه: (ماتركب من الخاصة وحدها، أو منها ومن الجنس البعيد)[4]، نحو تعريف الإنسان بأنه ضاحك.

وللحد التام شروطٌ يجب توافرها:

الأول: أن يكون جامعًا، مانعًا. أي أن يكون الحد مشتملًا على كل أفراد المحدود، ومانعًا من دخول غيره عليه كما ذكرت آنفًا؛ لذا لا بد أن يخلو التعريف من شيئين:

(أ): العموم، نحو تعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على رجلين؛ لأنه لا يمنع دخول أي حيوان يمشي على رجلين في هذا التعريف[5]، فكانت دائرة الحد أوسع من المحدود.

(ب): الخصوص، وذلك نحو تعريف الإنسان بأنه حيوان متعلم؛ لأن التعلم لا ينطبق على كل إنسان، فكانت دائرة الحد أضيق من المحدود[6].

الثاني: وضوح التعريف، بأن يكون أظهر من المعرّف[7].

---

(١) شرح الحدود النحوية ٤٣.

(٢) يُنظر: الضوء المشرق على سلم المنطق للأخضري، تأليف الشيخ العلامة: محمد بن محفوظ بن المختار الشنقيطي، تحقيق: عبدالحميد بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الاولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م،الصفحات: ٧٦-٧٧.

(٣) شرح الحدود النحوية ٤٣.

(٤) المصدر السابق ٤٣.

(٥) بحث بعنوان الاعتراض المنطقي على الحد النحوي،للدكتور سليمان بن علي الضحيان،مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها،العدد السابع٢٠١٢م،مكة المكرمة، ٢٢.

(٦) المصدر السابق٢٢.

(٧) المصدر السابق ٢٢.

الثالث: أن يكون خاليًا من الدور، وهو عودة الشيء إلى الموضع الذي ابتدأ منه[١]؛ أي تعريف المعرَّف بما لا يُعرف إلا به.

الرابع: ألا يشتمل التعريف على ألفاظ مبهمة، أو غريبة، أو مشتركة.

الخامس: ألا يشتمل التعريف على السلب، باستخدام ألفاظ النفي، أو التعريف بالنقيض، نحو: العلم ضد الجهل[٢].

السادس: ألا يكون التعريف هو نفسه المعرف في المفهوم، نحو تعريف الحركة بأنها الانتقال[٣].

والقارئ لألفية ابن معطي، يجد عدم عنايته بالحدود، فهو لا يكاد يذكر حدودًا لأبواب ألفيته إلا ما ندر، كما في قوله في باب الكلام والكلم:

بِـــاللهِ رَبِّي فِي الأُمُـــورِ أَعْتَصِـــمْ القَـــوْلُ فِيْ حَـــدِّ الكَـــلَامِ والكَلِـــمْ

اللَّفـــظُ إِنْ يَفِـــدْ هُـــوَ الكَـــلَامُ نَحْـــوُ: مَضَـــى القَـــوْمُ وَهُـــمْ كِـــرَامُ

ونحو ما قال في باب التوكيد:

وَهَـــاكَ فِي التَّأْكِيـــدِ حَـــدًّا يَجْمَعُـــهُ تَحْقِـقُ مَعْـنَى عِنْـدَ شَـخْصٍ يَسْـمَعُهُ

أما بقية الأبواب فغالبًا ما يبدؤها بالتمثيل أو ذكر أقسام الباب أو أحكامه، وقد استفتح الشراح كثيرًا هذه الأبواب بذكر التعريف اللغوي والاصطلاحي لها، نحو ما جاء في باب الظرف عند ابن الخباز حيث ابتدأ بقوله: (حد الظرف: كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى في، وليست في لفظه)[٤]، وقال النيلي: (الظرف في اللغة: الوعاء، ولما كانت الأزمنة أوعية أوعية للأفعال، والأمكنة أوعية للجثث، والأفعال جميعًا، سميت ظروفًا بهذا الاعتبار)[٥].

وتتركز مآخذ الشُراح على حدود الناظم في ثلاثة مآخذ:

---

(١) يُنظر: لسان العرب٤/٢٩٦.

(٢) بحث بعنوان الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ٢٣.

(٣) المصدر السابق ٢٢.

(٤) الغرة المخفية ١/٢٥٨.

(٥) الصفوة الصفية ٢/٤٥٩.

الأول: كون الحد غير جامع أو غير مانع:

- في حد الكلام قال ابن معطي:

اللَّفْـظُ إِنْ يُفِـدْ هُـوَ الكَـلَامُ نَحْـوُ: مَضَـى القَـوْمُ، وَهُـمْ كِـرَامُ

حدَّ الناظم الكلام بأنه اللفظ المفيد، ويرى ابن القوّاس أن المفيد عند النحاة هو ما يحسن السكوت عنه، لا مطلق الإفادة فقال: "وقد عرف المصنف الكلام بأنه اللفظ المفيد، فاللفظ كالجنس؛ لأنه يشمل الكلام وغيره، واحترز بالمفيد عن غير المفيد، واعلم أن المفيد في عُرف النحاة لا يُطلق إلا على ما يحسن السكوت عليه، لا على ما أفاد إفادة ما؛ لأنه مشتق من الكلم وهو الجرح، وكما أن الجرح لا بد أن يؤثر ببدن المجروح، فكذلك الكلام؛ لأنه إن كان حسنًا أثرَّ في السامع سرورًا، وإن كان قبيحًا أثرَّ حزنًا"[(١)].

ويرى النيلي أن الناظم أراد الفائدة التامة التي يحسن السكوت عليها، لا مطلق الفائدة فقال: "قوله: يفد، يريد به الفائدة التامة؛ إذ لو أراد مطلق الفائدة لاندرجت الكلمة المفردة في هذا التعريف؛ لأنها تفيد فهم معناها الذي وضعت له، فدل على أنه يريد الفائدة التامة التي يحسن السكوت عليها، وتلك الفائدة لا تحصل إلا بتركيب، فلذلك اقتصر على ذكر الإفادة، ولم يقل اللفظ المركب، إما لتضمن الإفادة التركيب، وإما لقوله فيما بعد: (تأليفه من كلم)"[(٢)].

ويرى ابن النحوية أن الحد غير مانع؛ لدخول الكلمة المفيدة فيه، وكان الواجب تقييده بتمام الإفادة إلا إنه اكتفى بالمثال[(٣)].

- قال ابن معطي في حد الفعل:

وَالفِعْـلُ مَـا دَلَّ عَلَـى زَمَـانِ وَمَصْـدَرٍ دَلَالَـةَ اقْـتِرَانِ

فحدَّ الفعل بأنه ما دَلّ على زمان ومصدر دلالة اقتران، ويرى النيلي أن هذا الحد غير مانع فقال: "ويدخل في هذا التعريف الصبوح، والغبوق، إلا أن يريد الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة، وليس ذلك مذكورًا في لفظه"[(٤)]. واستحسن ابن القوّاس في حده أن يقال: "إنه كلمة تدل على

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/١٩١-١٩٢.

(٢) الصفوة الصفية ١/٣٢.

(٣) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ١/٤١.

(٤) الصفوة الصفية ١/٤٤.

معنى في نفسه، مقترن بزمان معين من الثلاثة في أصل الوضع، فقولنا: بزمان معين من الثلاثة يخرج به كل ما دَلَّ من الأسماء على زمان؛ لعدم دلالته على زمان محصل. وتدخل في أصل الوضع الأفعال التي لا تتصرف، وكان وأخواتها، وكذلك الأفعال الإنشائية نحو بعت وطلقت، فإن قيل: فيخرج من الحد الفعل المضارع؛ لعدم دلالته على زمان معين، قيل: لا يسلم عدم دلالته على الزمان؛ لأنه إذا جرد عن القرينة كان للحال لا غير، وإنما يستعمل في غير الحال بالقرينة، وعلى تقدير ألا يكون عند تجرده للحال بل يكون مشتركًا بينهما،فالمتكلم عند إطلاقه لا بد أن يريد الدلالة على زمانٍ بعينه؛ لأن الألفاظ لا تدل بذواتها،بل بإرادة المتكلم بها، إلا إن اللفظ لما اتفق أن دلالته مشتركة حصل اللبس على السامع لا من جهة الوضع"[(١)].

- قال ابن معطي في حد الإعراب:

وَحَـــدُّهُ تَغَيُّـــرٌ فِي الآخِـــرِ بِعَامِـــلٍ مُقَـــدَّرٍ أَوْ ظَـــاهِرِ

قال النيلي تعليقًا على حد الناظم: "كان ينبغي أن يضيف إلى حد المعرب زيادة، فيقول: تغير في الآخر لفظًا أو تقديرًا كاللفظ؛ ليدخل بقوله: تقديرًا المعتل في الحد، ويخرج بقوله: كاللفظ المبنيُّ فإنه لا يقدر على آخر إعراب. بل يقال هو في موضع رفع؛ أي في موضع مرفوع."[(٢)].

ووافقه ابن القوّاس فقال: "واعلم أن الأوْلى أن يقال في حد الإعراب إنه تغير في آخر الكلم لفظًا أو حكمًا لتغير العامل الداخل عليها لفظًا أو تقديرًا. فالتغير كالجنس كما تقدم، ولفظًا أو حكمًا؛ ليدخل فيه الصحيح والمعتل، ولتغير العامل يفصله عن تغير المبنيات، والداخل عليها من حكاية النكرة، فإن آخرها يتغير بتغير العوامل لكن لا الداخلة عليها، لفظًا أو تقديرًا تفصيل للعامل الظاهر والمقدر"[(٣)].

- قال ابن معطي في حد المبتدأ:

القَـوْلُ فِي بَيَـانِ الِاسْـمِ الـمُبْتَدَا الـــمُبْتَدَا يُرْفَـــعْ إِذَا تَجَـــرَّدَا

مِـــنْ كُـــلِّ عَامِـــلٍ لَـــهُ لَفْظِـــيِّ فَـــارْفَعْ بِـــأَمْرٍ فِيـــهِ مَعْنَـــوِيِّ

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/١٩٩-٢٠٠.

(٢) الصفوة الصفية ١/٦٧.

(٣) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٢٢٥.

قال النيلي في حد الناظم: "وقوله: يرفع إذا تجردا من كل عامل له، ليخرج منه اسم كان وأخواتها، واسم إن، والأول من مفعولي ظننت، وينبغي أن يقول: إذا تجردا لفظًا، ومعنى، ليخرج منه نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1] فإنه مجرد لفظًا لا تقديرًا"[2].

ووافقه ابن القوَّاس في ذلك فقال: "وقد ذكر المصنف في تعريفه قيودًا، فقوله: الاسم احترز من الفعل؛ لأنه لا يكون مبتدأ لامتناع الإخبار عنه، وأما قولهم في المثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فأصله أن تسمع، فحذف (أنْ) من تسمع لدلالة الثانية عليها، وأن مع الفعل بمنزلة الاسم؛ فلذلك صح الإخبار عنه، وقيل: التقدير سماعك، فأوقع الفعل موقع اسم الفاعل. وقوله: يرفع إذا تجردا من كل عامل له لفظي، يحترز به عن اسم كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والأول من مفعولي ظننت. وكان الواجب أن يقال لفظًا، أو تقديرًا؛ ليخرج به نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[3] لما مر"[4].

ثانيًا: وجود الدَّور في الحد.

- حدَّ ابن معطي الاسم بقوله:

فَالِاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمَّى ... فِي الشَّخْصِ وَالمَعْنَى المُسَمَّى عمَّا

ذكر ابن الخباز أن حد الناظم للاسم ليس بجيد فقال:"والحد الذي ذكره يحيى، ذكره طاهر ابن أحمد في مقدمته ليس بجيد؛ لأنه أدخل في الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود، وهو قوله: مسمى؛ لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الاسم، فأفضى إلى الدور، وهو محال"[5].

ورد النيلي على ابن الخباز فقال: "وقوله: عمَّا في موضع جر صفة لمسمى، أي ما دل على معنى مسمى قد عمَّ في دلالته الشخص والمعنى، ويعني بمسمى، مسمًّى بالقوة لا بالفعل،

(١) سورة التوبة آية ٦.

(٢) الصفوة الصفية ٢/٧٨٦.

(٣) سورة التوبة آية ٦.

(٤) شرح ألفية شرح ابن معطي للموصلي ٣/٨١٥-٨١٦.

(٥) الغرة المخفية ١/٧٠-٧١.

أي على ما له صلاحية أن يدل على مسمى إلى آخر التعريف، إذا جُعل اسمًا حتى كأنه قال: الاسم ما من شأنه أن يدل على ما يسمى به، وعلى هذا لا يلزم الدور، ولا يقدم المشتق على المشتق منه على ما ذكر ابن الخباز في شرحه"[(١)].

ورد ابن القوّاس عليهما قائلًا: " وقيل على هذا التعريف: إنه قد أدخل في الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود، وهو قوله: مسمى؛ لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الاسم، فأفضى إلى الدور. وأُجيب عنه بأنه مسمى لما كان صفةً لمعنى؛ أي معين مسمى لما يلزم الدور. وهذا الجواب فيه نظر؛ لأنه لا يخرج به عن كون المسمى مأخوذًا من التعريف في الجملة، والأولى أن يقال في حده: إنه كلمة يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل من الثلاثة"[(٢)].

ويوافقه ابن النحوية حيث يرى أن الجيد في حده أن يقال: إنه كلمة تدل على معنى مستقل بالمفهومية غير مقترن بزمان محصل[(٣)].

- قال ابن معطي في علامات الحرف:

وَالحَـــرْفُ فَضْـــلَةٌ بِلَفْـــظٍ خَـــالِ مِـــنْ عَلَـــمِ الأَسْمَـــاءِ والأَفْعَـــالِ

عدَّ ابن الخباز هذه الأبيات حدًا للحرف فقال: "إنما كان الحرف فضلة؛ لأنه لا يسند ولا يسند إليه، بل يدخل على الجملة لإفادة معنىً فيها، أو على المفرد على حدٍ من حدوده، كقولك: ليت زيدًا قائمٌ، ومررت بعمرٍو.

وقوله: (خالٍ من علم الأسماء والأفعال) هو قول ابن جني: (ما لم تحسن في علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال) وهو رديء؛ لأنه عرّف الحرف، بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف؛ لأن بعض علامات الأسماء والأفعال حروف، فصار في التحصيل، والحرف فضلةٌ بلفظٍ خالٍ من الحرف، وهذا دور، فقد نبهنا عليه"[(٤)].

---

(١) الصفوة الصفية ٤١/١.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٩٨/١.

(٣) حرز الفوائد وقيد الأوابد ٤٨/١.

(٤) الغرة المخفية ٨٠/١-٨١.

وأسقط النيلي اعتراض ابن الخباز فقال: " وقوله: (خالٍ من علم الأسماء والأفعال) أي من علامات الأسماء والأفعال وهي المعرِّفة لهما، وسميت علامة؛ لأن الشيء بهما يُعلم ويتميز عن غيره، ومعرفة كل واحد من الاسم والفعل لا تتوقف على الحرف المختص به بل يعرف كل واحد بكونه يصح الإخبار به أو عنه، وعلى هذا يسقط اعتراض من قال: إن علم الأسماء والأفعال هو الحرف، فيكون حاصل هذا الكلام الحرف لفظ خال من الحرف، لما بيَّنا أن علامة الأسماء والأفعال ليس هي الحرف فقط، فيكون المراد خلوه من تلك العلامات التي هي غير الحرف، فلا يلزم منه ما ذكرتم"(١).

ووافقه ابن القوّاس فقال: " وقوله: بلفظٍ خالٍ يشير إلى خاصة أخرى للحرف، وهو خلوه من علامات الأسماء والأفعال التي ليست حروفًا، كصحة الإخبار عن الاسم، وكونه شخصًا ومضمرًا، أو كالتصريف في الفعل إلى الأزمنة الثلاثة، وكونه أمرًا مشتقًّا إلى غير ذلك، وعلى هذا لا يلزم أن تكون خاصة الحرف خلوه من الحرف لما بيَّن أن علامة الأسماء والأفعال ليست الحرف فقط"(٢).

ثالثًا: عدم الدقة في الألفاظ.

- قال ابن معطي في حد الحرف:

وَالحَـــرْفُ لا يُفِيـــدُ مَعْـــنًى إِلَا فِي نَفْسِـــهِ كَهَـــلْ أَتَـــى الـــمُعَلَّى

يرى ابن القوّاس أن الأولى أن يحد الحرف بقول (كلمة)، فقال: "هذا حد الحرف، وقد كان الأولى أن يقول في تعريفه كلمة لا تدل على معنى إلا في غيرها؛ لأن الكلمة جنس يشمل الحرف وغيره، فيكون التعريف تامًا"(٣).

(١) الصفوة الصفية ١/٥٥.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٢١٥.

(٣) المصدر السابق ١/٢٠٠.

المبحث الرابع
المآخذ في نقل الآراء ونسبتها
باب الممنوع من الصرف

قال ابن معطي:

وَكُــلّ مَــا لَمْ يَنْصَــرِفْ مُنَكَّــرَا لَمْ يَنْصَــرِفْ مُعَرَّفًــا كَــأَحْمَرَا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "هذا العموم غير مستقيم"(١).

وقال ابن القوّاس: "وإذا تقرر هذا تبين أن إتيان المصنف بلفظه (كل) لا يستقيم؛ لأنها للعموم، فلا يصح أن يقال: وكل ما لم ينصرف منكرًا لم ينصرف معرفًا إلا على رأي الجرمي. ولعل مذهبه ذلك"(٢).

ذكرت مسبقًا الأسماء الممنوعة من الصرف، سواء لعلة أو لعلتين في الفصل الأول، وهذه الأسماء تُنكر وتُعرف، ولها في الصرف من عدمه أحوال.

أما الأسماء التي لا تنصرف نكرة فهي خمسة:

الأولى: صيغة منتهى الجموع نحو مساجد.

الثانية: ما آخره ألف التأنيث نحو حبلى، وحمراء.

الثالثة: ما كان على وزن الفعل والصفة نحو أحمر.

الرابعة: ما أخره ألف ونون زائدتان نحو عثمان.

الخامسة: المعدول في العدد نحو أحد.

فإذا عُرِّفت هذه الأسماء فعند النحاة لها حالان:

- الأول: ما لا ينصرف معرفة، كما لم ينصرف نكرة، وهي الأربعة الأولى التي ذكرت؛

(١) الغرة المخفية ١/٢٢٠.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٤٦٤-٤٦٥.

لتأثير التعريف فيها، أما أفعل صفةً، فمُنعَ من الصرف للوزن والوصف، فلما عُرِّف منع للوزن والتعريف، وأما ما آخره ألف ونون زائدتان فمُنع لزيادة الألف والنون، فإذا عُرِّف مُنع من الصرف لعلتين: الزيادة والتعريف.

أما صيغة منتهى الجموع، وما آخره ألف التأنيث، فيمنعان الاسم من الصرف، نكرةً أو معرفةً، ولا تأثير للتعريف عليهما؛ لأنهما ممنوعان من الصرف لعلةٍ تقوم مقام علتين[١].

■ الثاني: وهو القسم الخامس من الأسماء التي لا تنصرف نكرة، وهو المعدول في العدد، وللعلماء فيه مذهبان:

الأول: إذا سُمي به مذكرًا، فإنه انتقل من التنكير إلى التعريف، فَيُصرف، وحجتهم انتفاء الوصف بالعلمية؛ لأنهما نقيضان، وانتفاء العدل بعد العلمية، وهو مذهب الأخفش، وأبي علي، وأكثر النحاة[٢].

الثاني: يرى منع صرفه بعد التعريف، فهو ممنوع من الصرف نكرةً ومعرفة، وحجتهم في ذلك أن العدل لا يزول بالعلمية، وهو مذهب الجرمي، وابن بابشاذ[٣].

وقد اعترض الشارحان على الناظم إطلاقه لفظ العموم. واعتذر النيلي للناظم بأنه أطلق لفظ العموم قاصدًا رأيه[٤]. ولا ترى الباحثة ذلك مستقيمًا؛ لأنه خلاف ما عليه الجمهور، فلفظ العموم – وإن أريد به الرأي الخاص – لا يتناسب مع منظومة كالألفية. فكان من الجيد نسبة الرأي لصاحبه، وتوضيح ما خالفه، أو ذكر إتباعه له دون تعميم؛ لأنه يوهم أن هذا مجمعٌ عليه.

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١/١٠٨-١١٢.

(٢) شرح المصدر السابق ١/١٦٨.

(٣) يُنظر: المصدر السابق ١/١٦٩.

(٤) يُنظر: الصفوة الصفية ١/٣٧٣.

(المسألة الثانية)

قال ابن معطي:

وَإِنْ تُعَرِّفْـــه بِـــلَامٍ أَوْ تُضِـــفْ أَوْ نُكِّـــرَ العَلَـــمُ فَهْـــوَ مُنْصَـــرِفْ

المأخذ:

قال ابن الخباز:"وقوله: "أو نُكِّر العَلَم" لا يؤخذ مطلقًا، فإن في صرف أحمر إذا نُكر بعد التسمية خلافًا."[(١)].

كل اسم غير منصرفٍ تدخله لام التعريف والإضافة يُجر اتفاقًا[(٢)]. وانقسم النحويون في صرفه إلى آراء:

- الأول: يرى بعض النحويين أنه ينصرف[(٣)]، وحجتهم في ذلك زوال شبهه بالفعل وذلك بدخول خواص الاسم عليه، فيرجع بذلك إلى أصله فينصرف، وهو رأي الناظم[(٤)].
- الثاني: أنَّ الاسم باقٍ على المنع فلا يُصرف، وحجتهم في ذلك بقاء ما يمنع الصرف فيه، وهو رأي سيبويه؛ لامتناع التنوين، ولأن خواص الاسم الداخلة عليه لا تزيل شبه الفعل منه[(٥)].
- الثالث[(٦)]: أنَّ الاسم يُمنع من الصرف لعلتين، فإن زالت إحدى علتي الصرف بالإضافة صُرف، وإن لم تزل فإنه باقٍ على منع الصرف، وأيد ذلك ابن الخباز[(٧)]، والنيلي[(٨)]. والنيلي[(٨)].

أما (أَحْمَر) فهناك خلاف بين سيبويه والأخفش[(٩)] في صرف (أَحْمَر) إذا سُمي به ثم

---

(١) الغرة المخفية ٢٢١/١.

(٢) يُنظر: همع الهوامع ٩٢/١.

(٣) يُنظر: المقتضب ٣٦٥/٣،شرح الرضي على الكافية ١٨٠/١.

(٤) يُنظر: الغرة المخفية ٢٢١/١.

(٥) يُنظر: الكتاب ١٩٣/٣،شرح الرضي على الكافية ١٨٠/١-١٨١.

(٦) يُنظر: همع الهوامع ٩٤/١.

(٧) يُنظر: الغرة المخفية ٢٢١/١.

(٨) يُنظر: الصفوة الصفية ٣٧٦/١.

(٩) يُنظر: المقتضب ٣١٢/٣.

نُكِّر، فسيبويه لا يرى صرفه[1]؛ لبقاء الوصف في الاسم حتى بعد التسمية به، بينما يرى الأخفش صرفه؛ لتجرد الاسم من الوصفية إذا سُمي به[2].

وعلى هذا يتبين أن حكم ابن معطي مطلق، فقد عممَّ الحكم، ولم ينسبه لأحد، وربما كان هذا رأيه، والله أعلم.

(١) يُنظر: الكتاب ١٩٨/٣.

(٢) يُنظر: همع الهوامع ١٢٩/١.

باب المنصوبات

(التمييز)

قال ابن معطي:

وَلَا تُـــؤَخِّرْ عَامِـــلَ التَّمْيِيـــزِ وَحَكَمُـــوا فِي الفِعْـــلِ بِـــالتَّجْوِيزِ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوْل يحيى: وحكموا في الفعل بالتجويز، تخليط في النقل؛ لأن كلامه يؤذن بالاتفاق. وليس الأمر كذلك"(١).

وقال ابن القوَّاس: "وقول المصنف: وحكموا في الفعل بالتجويز فيه إطلاق، والمراد حكم بعضهم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو ضمير المجرور ، فارتفع بالفعل"(٢).

تقدم تعريف التمييز وأنواعه في مبحث التمثيل، وقد ذكرتُ هناك أن التمييز يرفع الإبهام إما عن المفرد أو الجملة.

والعامل في التمييز في المفرد هو المميَّز نحو: عشرون درهمًا، أما العامل في الجملة فهو الفعل نحو: طاب زيدٌ نفسًا.

وقد اختلف العلماء في جواز تقديم المميز على عامله في النوعين، فاتفقوا على عدم جواز تقديمه في المفرد، فلا يجوز: عندي درهمًا عشرون، ولا الفصل بينهما(٣). أما الجملة فيرى سيبويه(٤)، والفراء، وجماعة من البصريين والكوفيين(٥) عدم جواز تقديم المميز على عامله نحو: نفسًا طاب زيدٌ.

---

(١) الغرة المخفية ٢٧٩/١.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٥٨٠/١.

(٣) يُنظر: المقتضب ٣٤/٣، الأصول ٢٢٣/١،شرح الرضي على الكافية٧٠/٢.

(٤) يُنظر: المقتضب ٣٦/٣، الأصول ٢٢٣/١،المفصل٩٤/١،ارتشاف الضرب ١٦٣٤.

(٥) يُنظر ارتشاف الضرب ١٦٣٤.

ويرى الكوفيون، والكسائي، وأبو العباس المبرد، والمازني، والجرمي خلاف ذلك[١]، فيجيزون التقديم إذا كان الفعل متصرفًا، لتصرف العامل فيه[٢]، أما غير المتصرف فالنحاة لا يجيزونه. واحتجوا بالقياس والسماع في رأيهم هذا. أما القياس فقد رأوا أن التمييز كالحال في كونهما فضلةً بعد تمام الجملة، وقد جاز التقديم في الحال فكذا يجوز التقديم في التمييز قياسًا عليه. ويرون أن امتناع التقديم في الحال المفرد، وكذا امتناعه في التمييز المفرد مسوغًا لقياس الجملة في التمييز على الجملة في الحال[٣].

وأما السماع فقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا لِلفِراقِ تَطِيْبُ[٤]

حيث قدم المميز (نفسًا) على عامله وهو الفعل (تطيب).

وقد رُدَّ قياسهم هذا بأن الحال قد جاء فضلةً بعد تمامِ الكلام؛ أي أن الفعل تمَّ بفاعله لفظًا ومعنىً فجاز تقديمه، أما التمييز فقد تمَّ الفعل به لفظًا لا معنى[٥]، ولأن أصل عامل التمييز أن يكون وصفًا لما انتصب عنه مطلقًا، فتقديمه، فنحو: طبت نفسًا، في الأصل: نفسٌ طيبة، فامتنع التقديم؛ لئلا يجمع بين مجازين في الجملة[٦].

أما الرد على السماع فهو ضرورة شعرية[٧]، ومردودة حجتهم فيه لأربعة أمور:

الأول: أن أبا إسحاق الزجاج أورده برواية (وما كان نفس بالفراق تطيب)، ورأوه كذلك أكثر النحاة[٨].

---

(١) يُنظر: المقتضب٣٦/٣، الأصول ٢٢٣/١، المفصل ٩٤/١،شرح المفصل ٤٢/٢،ارتشاف الضرب ١٦٣٤، ،همع الهوامع ٣٤٣/٢.

(٢) يُنظر: المقتضب ٣٦/٢.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل ٣٩٠/٢.

(٤) البيت من الطويل، نُسب إلى المخبل السعدي، في ديوانه ١٢٤،والبيت في المقتضب٣٧/٣،الأصول ٢٢٤/١،المفصل ٩٤/١ ،شرح التسهيل ٣٨٩/٢،شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٢.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٢.

(٦) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٥٨٠/١.

(٧) يُنظر: همع الهوامع ٣٤٣/٢.

(٨) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٢.

الثاني: احتمال أن تكون (نفسًا) خبر كان، واسمه هو الضمير في (حبيبها)، والفعل (تطيب) صفةً لـ(نفسًا)[١].

الثالث: كون (نفسًا) خبر على تقدير حذف المضاف، والفعل (تطيب) صفة المضاف، فيكون التقدير: وما كان حبيبها ذا نفس تطيب بالفراق[٢].

الأمر الرابع: شذوذ البيت وقلته[٣].

وقد اعتذر النيلي للناظم، وتبعه ابن القوّاس[٤] في أنه قصد حكم بعضهم، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وهذا اعتذار جيد، وربما أنه أخذ برأي من يجيز تقديم المميز على العامل المتصرف.

(١) يُنظر: الصفوة الصفية٢/٥١١، شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٥٨٠.

(٢) يُنظر: الصفوة الصفية٢/٥١١، شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٥٨٠.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٣.

(٤) يُنظر: الصفوة الصفية ٢/٥١٤ ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٥٨٠.

الفصل الثالث

المآخذ النحوية والصرفية واللغوية

ويشتملُ على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: المآخذ النحوية.
- المبحث الثاني: المآخذ الصرفية.
- المبحث الثالث: المآخذ اللغوية.

المبحث الأول

المآخذ النحوية

باب الإعراب والبناء

(أسباب البناء)

قال ابن معطي:

أَعْنِي فِي الِاسْمِ وَهْوَ أَنْ يُضَارِعَا الحَرْفَ أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ وَاقِعَا

كَمَنْ وَإِيهِ وَنَزَالِ وَهَلُمْ وَلَفْظُ غَيْرِ المُتَمَكِّنِ يَعُمْ

المأخذ:

قال ابن القواس: "وقوله: (لفظ غير المتمكن يعم) يريد أنه يعم المبنيات كلها؛ لأن المعرب لما كان هو المتمكن، كان المبني هو غير المتمكن. وفيه نظر؛ لأنه يدخل في غير المتمكن الفعل المضارع، إلا أن يعني به المبني الأصل"(١).

ذكرت فيما سبق أن الإعراب أصلٌ، والبناء عارضٌ(٢)، وأن الإعراب ينحصر في الاسم المتمكن، والفعل المضارع، فلما كان البناء فيهما عارضًا لزم بيان علةِ بنائهما؛ لخروجهما عن الأصل.

وهنا بيان علة بناء الاسم المتمكن التي اختُلفَ فيها على مذاهب:

المذهب الأول: يرى أربابه أن الاسم يُبنى لشبهه بالحرف من جهات ثلاث:

الأولى: من حيث الوضع، بأن يكون موضوعًا على حرف واحد أو حرفين، فالحرف الواحد نحو المضمرات، كتاء المتكلم والخطاب وغيرهما. أما الحرفان فنحو أسماء الاستفهام والشرط وكـ(مَن، وذا) وغيرهما، وعلة البناء أن الاسم جاء على هيئةٍ لا تكون إلا في الحرف، ولا تأتي في اسم متمكن ولا فعل.

الثانية: أن يتضمن الاسم معنى الحرف، نحو أسماء الإشارة والاستفهام.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/ ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) يُنظر: المآخذ الأسلوبية، مبحث المآخذ على الترتيب ٣٢.

الثالثة: أن يكون الاسم محتاجًا لما يُتم به معناه، فيشبه بذلك الحرف نحو أسماء الشرط والاستفهام.

الرابعة: أن يضارع الاسم الحرف في التأثير دون التأثر، كأسماء الأفعال، فهي تعمل في الفاعل والمفعول، ولا يعمل فيها غيرها، فأشبهت الحرف.

وقال بهذا الرأي، ابن السراج(١)، والزجاجي(٢)، والفارسي(٣)، وابن جني(٤)، وابن مالك(٥).

المذهب الثاني: أن بناء الاسم يكون لشبهه بالحرف، ولوقوعه موقع الفعل، وهذا رأي الناظم.

المذهب الثالث: قال به السيرافي(٦)، وعليه أكثر النحاة، وهو أن الاسم المعرب يُبنى إذا تضمن أحد ستة أمور هي:

الأول: تضمنه معنى الحرف كأسماء الاستفهام والشرط.

الثاني: شبهه بالحرف كالضمائر، والأسماء الموصولة.

الثالث: وقوعه موقع الأفعال كأسماء الأفعال.

الرابع: مشاكلته لما وقع موقع الفعل نحو:(حذام، وقطام) في اللغة الحجازية.

الخامس: وقوعه موقع ما أشبه الحرف كالمنادى المضموم إذ وقع موقع الضمير، والضمير

---

(١) يُنظر: الأصول ٢/١٢٧-١٣٦،

(٢) يُنظر الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، المتوفى سنة ٣٣٧هـ، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، دار النفائس، لبنان- بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ٧٧.

(٣) يُنظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي النحوي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧هـ،تحقيق د: علي جابر المنصوري، دار الثقافة، والدار العلمية الدولية، الأردن-عمان ٢٠٠٢م، ١١٥،

(٤) يُنظر: اللمع ١/٩.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل ١/٣٧-٣٨.

(٦) يُنظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي،الحسن بن عبدالله بن المرزبان،المتوفى سنة ٣٨٦هـ،تحقيق:أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م، ١/٥٠-٨٧.

يشبه الحرف.

السادس: أن يضاف الاسم المعرب إلى اسم مبني، نحو حينئذ[1].

وهذا المذهب جامع لما سبق.

وقد أخذ ابن القوّاس على الناظم في قوله: (لفظ غير المتمكن يعم) في أن مراده يعم كل المبنيات؛ لأن المعرب هو المتمكن، والمبني غير المتمكن، ويرى أن في ذلك نظرًا؛ لدخول الفعل المضارع، لكنه يستدرك قائلًا: إنه من المحتمل أنه يقصد المبنيات في الأصل، وهو ما ذهب إليه ابن الخباز والنيلي.

ويرى ابن النحوية[2] أن الناظم يريد أن يعم كل اسم معرب بُني، سواء أكانت علة بنائه مضارعة الحرف أم لوقوعه موقع الفعل؛ لأنّ كليهما غير متمكنين، فيتميز به عن غير المتمكن؛ لأن الأسماء فيها المتمكن وغير المتمكن. أما الأفعال والحروف فلا تمكن فيها؛ لأن التمكن فرع ثبوت الاسمية، فلا تحصل بإطلاق (غير المتمكن) فائدة التميز عن شيء، كما أنه لا يطلق عليها (غير المتمكن)؛ لعدم الفائدة.

والذي تراه الباحثة هو ما احتمله ابن القوّاس وقال به ابن الخباز[3] والنيلي[4]، في أنه يعم كل مبني، سواء أكان اسما أم فعلا أم حرفا؛ لأنها غير متمكنة، ولأنه في نظمه ذكر الحرف المبني، والاسم المبني، وعلة بنائه، فلما انتهى من المبنيات ذكر أن لفظ غير المتمكن فيها يعم، ثم ابتدأ بالمعرب، فكأنه قصد بلفظه كل المبنيات التي ذكرها.

(١) يُنظر: المصدر السابق ٩٨/١.

(٢) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ١٠٥/١-١٠٦.

(٣) يُنظر: الغرة المخفية ١٠١/١.

(٤) يُنظر: الصفوة الصفية ٨٥/١.

باب الجموع
(جمع المذكر السالم)

قال ابن معطي:

القَــوْلُ فِي جَمْــعِ الــمُذَكَّرِ العَلَــمْ وَالوَصْـفُ وَالوَاحِـدُ فِيـهِ قـد سَـلِمْ
وَالعَقْــلُ شَــرْطٌ فِيْهِمَــا جَمِيعَــا الإِســمُ إِنْ سَــلَّمْتَهُ مَجْمُوعَــا

المأخذ:

قال النيلي: "فاشترط العلمية، لكثرتها فيمن يعقل، وينبغي له أن يقول: المذكر العلم العاري من تاء التأنيث؛ فإن (طلحة) مذكر علم يعقل، ولم يجمع بالواو والنون عند البصريين لوجود تاء التأنيث"[(١)].

يُعرف الجمع بأنه ضمُ المفرد إلى ما هو أكثر منه موافقًا له في اللفظ والمعنى[(٢)] دون عطف أو توكيد، وأقل الجمع ثلاثة، وقيل اثنان. وغرضه التكثير والزيادة.

والجمع ينقسم بحسب اللفظ والمعنى ثلاثة أقسامٍ هي:

- جمع في اللفظ والمعنى معًا نحو: زيدون في جمع زيد.
- جمع في اللفظ دون المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[(٣)].
- جمع في المعنى دون اللفظ نحو بشر.

وينقسم بحسب السلامة والتكسير قسمين؛ الأول جمع السلامة وهو إما جمع مذكر سالم، أو جمع مؤنثٍ سالم؛ وسمي سالمًا لسلامة بناء المفرد فيه، فلا يلحقه تغيير، نحو: (محمدون) في جمع (محمد)، فبناء المفرد لم يتغير بدخول علامة الجمع عليه، وعلامة جمع المذكر السالم هي واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع، وياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر،

(١) الصفوة الصفية ١/١٣٦

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٨١.

(٣) سورة التحريم آية ٤.

مع نونٍ مفتوحةٍ مطلقًا في كل الحالات[١].

أما جمع المؤنث السالم، وهو القسم الآخر من قسمي جمع السلامة، فنحو: (هندات) في جمع (هند)، بزيادة تاء وألف.

أما الثاني، وهو جمع التكسير، فهو ما تغير فيه بناء المفرد، نحو: (رجال) في جمع (رجل). وقد مر ذكر ذلك في مواضع متفرقة من البحث[٢].

وفي هذا الموضع ستتناول الباحثة ما يجمع جمع مذكر سالمًا، وهو إما أن يكون اسمًا، أي جامدًا، أو صفةً، أي مشتقًا. فإن كان جامدًا فله أربعة شروط لجمعه جمع مذكر سالمًا:

- الأول: أن يكون مذكرًا[٣]، نحو: (محمدون) في جمع (محمد). ولا يجوز جمع ما هو مؤنث بالواو والنون، نحو: (زينب)، فلا يقال في (زينب): زينبون.
- الثاني: أن يكون عالمًا[٤]، فيخرج بذلك كل ما لا علم له، نحو: (أعوج)[٥]، فلا يقال (أعوجون).
- الثالث: أن يكون علمًا، فلا يجمع هذا الجمع نحو: (رجل)؛ لكونه نكرة غير علم، ويخرج بهذا الشرط جميع الصفات؛ لكونها نكرات.
- الرابع: أن يكون عاريًا من تاء التأنيث، فكل اسم لحقته تاء التأنيث لا يجمع هذا الجمع، فلا يقال في (طلحة): طلحون، وهذا على رأي البصريين[٦]. وحجتهم في ذلك أنه لو جمع جمع مذكر سالمًا بالواو والنون للزم الجمع بين علامة التأنيث الموجودة في الاسم، وعلامة التذكير التي في الجمع، وهذا لا يصح لكونهما متضادين[٧]، فإن قيل بحذف علامة التأنيث، ثم

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٣٦٩-٣٧٠.
(٢) يُنظر: المآخذ الإسلوبية، المآخذ على الترتيب ٣٤، المآخذ المنهجية، المآخذ على الإغفال الصفحات ٨٢-٩٥.
(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٤٠.
(٤) يُنظر شرح الرضي على الكافية٣/٣٧٤.
(٥) الأعوج فرس سابق، رُكب صغيرًا فاعوجت قوائمه، يُنظر: لسان العرب ٢/٣٣٣، مادة (عوج).
(٦) يُنظر: الإنصاف ١/٣٤.
(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٤٤.

ثم جمع الاسم بالواو والنون، فليس هناك ما يعوض به عن التاء المحذوفة، لذا لا يصح جمع ما فيه تاء التأنيث جمع مذكر سالمًا وخالف هذا الرأي الكوفيون[1]، فأجازوا جمع (طلحة) على (طلحون)، بحذف تاء التأنيث وإسكان العين، قياسًا على ما جاء مجموعًا جمع تكسير نحو: (أعقاب) في جمع (عقبة)؛ فقد حذفت تاؤه دون تعويض، وحجتهم في ذلك باطلة؛ لقلة ما جاء على هذا النحو، ولأن في جمع التكسير من التأنيث ما يقوم مقام العلامة فلا يحتاج إلى تعويض.

أما إن كان الاسم مشتقًا، فيشترط لجمعه بالواو والنون ثلاثة شروط:

- الأول: الذكورية، فلابد من أن يكون مذكرًا، ويخرج بذلك ما لحقته العلامة نحو علامَّة[2]، وكل وصفٍ اختص بالمؤنث نحو طالق، وكل وصف اشترك في المذكر والمؤنث نحو:(صبور)، وتأتي الصفات المشتركة على وزن (فعول، ومفعال، ومفعيل، وفعيل)[3]، إلا أن يكون اسم فاعل نحو: (كريم)، فيجوز جمعه على (كريمون).

- الثاني: العلم: وبه يخرج كل صفات ما لا يعلم كما ذكرت في الاسم الجامد. وهذا الذي ذكره الناظم بقوله: (والعقل شرط فيهما جميعا)، ورأى النيلي وابن القوّاس أنه من الأحسن اشتراط العلم بدلًا من العقل؛ ليشمل صفات الله عز وجل[4].

- الثالث: أن لا يُجمع مؤنث المشتق بالألف والتاء، كما في (أفعل فعلاء) نحو:(أحمر حمراء)، وكما في (فعلان فعلى)، نحو:(غضبان غضبى)، إلا أن يُسمى بهما فيخرجان عن الوصفية، وبذلك يجوز جمعهما بالواو والنون[5]. فإن لم يُجمع مؤنثه بالألف والتاء جاز جمعه

---

(١) يُنظر: الإنصاف ٣٤/١، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، ص١٢٠.

(٢) يُنظر: الأصول ٤٠٨/٢.

(٣) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبدالله بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، المعروف بالوقاد، المتوفى سنة ٩٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى،١٤٢١هـ،٢٠٠٠م، ٤٨٩/٢-٤٩١.

(٤) يُنظر: الصفوة الصفية ١٣٦/١،شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢٨٦/١.

(٥) يُنظر: المقتضب ٧/٤.

بالواو والنون، نحو: (أفعل فعلى) في (أفضل وفضلى)[1]، و(فعلان فعلانة)، كما في (ندمان وندمانة)[2].

واعترض النيلي على الناظم في قوله: (المذكر العلم)؛ لفوات الشرط الرابع من شروط جمع الاسم الجامد بالواو والنون، وهو أن يكون خاليًا من تاء التأنيث؛ لأن نحو: (طلحة) لا يجمع على (طلحون) كما مر، وذكر أن هذا مذهب البصريين.

والذي تراه الباحثة أن الناظم لا يتحيز إلى رأي دون الآخر، فذكر عبارةً جمعت الرأيين وإن كان أحدهما مردودًا.

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٧٦.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٣٧٦.

باب القسم

قال ابن معطي:

وَقُـــلْ: هَأَللَّـــهِ وَآللَّـــهِ وَجُـــرْ إِذْ نَـابَ هَـا وَالهَمْـزُ عَـنْ حَـرْفٍ يُجَـرْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: (هأالله) فيه ضرورتان وإخلال، فالضرورتان: حذف الألف من (ها)، وقطع ألف الوصل، والإخلال تحريفه لفظ المسألة. العوض الثاني: ألف الاستفهام، تقول: آالله لتذهبنَّ. وقوله: (والله) ليس بمستقيم؛ لأنه لم يذكر الهمزة الثانية، وقد قال: (إذ ناب ها والهمز)"[(١)].

القسم في اللغة هو اليمين[(٢)]، وفي الاصطلاح: "جملةٌ يؤكد بها جملةٌ أخرى، كلتاهما خبرية"[(٣)] فالجملة إما اسمية وإمّا فعلية تؤكد بهما جملةً موجبةً أو منفية[(٤)]، فالمؤَكِّدة هي القسم، والمؤَكَّدة هي المقسم عليها. والغرض منه توكيد المقسم عليه سواء أكان نفيًا أم إثباتًا؛ لإزالة الشك عند المخاطب[(٥)].

والقسم يشترك فيه الاسم والفعل، وله أفعال مختصة به نحو: (أقسمت، وحلفت ، وآليت)، وهي أفعالٌ لا تتعدى بنفسها فلزم لتعديها حروف، وحروف القسم خمسة هي (الباء، والواو، والتاء، واللام، ومن)[(٦)].

أما الباء فهي أصل هذه الحروف؛ لكونها تأتي مع فعل القسم نحو: (أقسمت بالله لأذهبن)، ودونه نحو: (بالله لأذهبن). فهي تتصل بالظاهر والمضمر، فالظاهر نحو ما سبق، أما المضمر فنحو:(به لأفعلن). ولجواز القسم بها على وجه الاستعطاف والطلب نحو بالله أخبرني.

ويليها الواو؛ لأنها بدل من الباء؛ لتقاربهما في المخرج، نحو: (والله لأفعلن)، فالباء

---

(١) الغرة المخفية ١/١٩٧.

(٢) يُنظر: لسان العرب ١٢/٤٨١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٤٤.

(٤) يُنظر: المصدر السابق ١/٥٤٩.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٤٤.

(٦) يُنظر: الأصول ١/٤٣٠.

للإلصاق، والواو للجمع[١]، ولا تدخل إلا على ظاهر نحو: (والله لأكرمن)[٢]، والفعل معها محذوف فلا يقال: (أقسم والله لأذهبن)؛ لكثرة استعمالها في القسم[٣]. وتلي الواو التاء، ولا تأتي مع غير لفظ الجلالة الله[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[٥]. وحكى الأخفش دخولها على (ربّ)، نحو: (تَرَبِّ الكعبة)[٦]، وهو شاذ[٧]. واللام، وتأتي مختصة بلفظ الجلالة الله، ومِن وتأتي مكسورة ومضمومة والكسر أكثر[٨].

وفعل القسم يظهر مع الباء ويحذف، وحذفه أكثر، ولا يظهر مع الواو والتاء؛ لعدم جرهما الاسم في غير القسم بخلاف الباء. وقد يحذف الفعل وحرف الجر فينتصب الاسم نحو: (أباك لأنطلقن)، فإذا حُذف حرف القسم، وفعل القسم، نُصب الاسم المقسم به، ويجوز الجر بحرف الجر المضمر، وهذا لا يكون إلا في اسم الله تعالى على مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجيزون ذلك مطلقًا[٩].

وإذا حذف حرف القسم (الواو) عوض عنه بثلاثة أشياء:

- العوض الأول: (ها) التنبيه، نحو: هاللهِ، فجر الاسم ب (ها) لكونها نائبةً عن الواو، ولابد من الإتيان بـ(ذا) بعد المقسم به نحو: ها الله ذا، وفي (ها) بعد دخولها على (الله) أوجه[١٠]: الوجه الأول: إثبات همزة (ها) وحذف همزة (الله) وهي الأكثر، والوجه الثاني: حذف ألف (ها)، الثالث: حذف ألف (ها) وقطع ألف (الله).

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية٤/٣٠٠.

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥١.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٣٠٠.

(٤) يُنظر: الأصول ١/٤٣٠.

(٥) سورة يوسف آيه ٧٣.

(٦) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥١.

(٧) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٣٠٠.

(٨) يُنظر: المصدر السابق ٤/ ٣٠٠.

(٩) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ٢/٣٠٧.

(١٠) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٠٣.

فالضرورتان اللتان ذكرهما الشارح سهوًا منه، هي لغات في (ها الله) حيث تبين أن ألف (ها) جاز فيها القطع والوصل، وكذا ألف (الله).

و(ذا) التي بعد المقسم به، فيها رأيان[1]: الأول: للخليل، ويرى أن (ذا) من جملة جواب القسم، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي الأمر: ذا، أي ليكونن ذا، والجواب الذي بعده إما نفيًا أو إثباتًا، نحو: هالله ذا لأفعلن، أو لا أفعل، يكون بدلًا من الاول، ولا يقاس عليه.

والرأي الآخر كان للأخفش، وفيه أن (ذا) من تمام القسم، فهو إما صفة لله نحو: الله الحاضر الناظر، وإما أن تكون (ذا) مبتدأ محذوف الخبر، بمعنى: ذا قسمي، فبعد هذا إما أن يجيء الجواب، أو يحذف مع القرينة.

وهذا الذي رآه ابن الخباز تحريفًا للفظ المسألة، إلا إن الواضح أن الناظم أراد أن يبين ما يُعوض عنه حذف الواو، لا إيضاح ما قاله النحويون في المسألة.

- العوض الثاني: همزة الاستفهام، نحو: آلله لتذهبن، فإذا دخلت همزة الاستفهام على (الله) قُلبت الثانية ألفًا صريحة، أو تسهل[2].

ويرى ابن الخباز أن إتيان الناظم بقول: (وألله) ليس بمستقيم؛ لعدم ذكر الهمزة الثانية، وقد قال –أي الناظم– "إذ ناب ها والهمز"، ويظهر للباحثة اضطرار الشاعر لذلك، إذ لا يمكن القول بأن ذلك قد فاته.

- العوض الثالث: قطع همزة (الله)، ويشترط أن يسبق همزه (الله) فاء العطف، وألف الاستفهام، نحو: أفألله لتفعلن[3].

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣٠٣/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٢/٥-٢٦٣.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣٠٤/٤.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٣/٥.

(المسألة الثانية)

قال ابن معطي:

وَفِي الـــمُضَارِعِ ايـــتِ بِـــاللَّامِ وَزِدْ نُوْنًـــا مُؤَكَّـــدًا عَلَيـــهِ يُعْتَمَـــدْ

شُـــدِّدَ أَوْ خُفِّـــفَ بِالسَّـــواءِ وَمِنْـــهُ مَـــا بِـــاللَّامِ حَسْـــبُ جَـــاءِ

المأخذ:

قال النيلي: "أما قوله: (شُدِّد أو خُفِّف بالسواء) يريد به نون التوكيد، فليس على إطلاقه"(١).

إن الغرض من القسم التوكيد للحث على أمرٍ ما، أو الامتناع منه، فكانت جُملته مؤكِّدة، ولزم لها من جملةٍ أخرى، لتكون مؤكَّدة، وهي جملة جواب القسم. والجملة المقسم بها تكون إما جملة اسميةً، وإما فعلية، وكلاهما يتفرع منهما جملة مثبتة وجملة منفية، فمحصلة جملة جواب القسم أربع حالات: هي الجملة الاسمية المثبتة والمنفية، والجملة الفعلية المثبتة والمنفية. ويجب أن يكون هناك رابطٌ بين الجملتين المؤكَّدة، والمؤكِّدة، ولا يكون ذلك إلا في الجملة المقسم بها، قال الأنباري: "لابد في جواب القسم من حرفٍ يربط إحدى الجملتين بالأخرى"(٢).

أما الجملة الاسمية المثبتة فتربط بالجملة المقسم عليها بـ(أنَّ) المشددة، نحو: (والله إنَّ زيدًا لقائم). وقد تخفف(٣) فيربط بها مهملة نحو: (والله إنْ زيدُ قائم)، ويعملها أهل الحجاز(٤). ويربط أيضًا باللام نحو: (والله لزيد قائم)(٥). وقد يربط بهما جميعًا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾(٦). وهذه الحالة الأولى.

أما الحالة الثانية: فهي الجملة الفعلية المثبتة، وتنقسم قسمين:

---

(١) الصفوة الصفية ٣٣٦/١، والمأخذ عن ابن القوّاس يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٣٣/١.

(٢) أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات،كمال الدين الأنباري المتوفى ٥٧٧هـ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩م، ٢٠٤/١.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥١/٥.

(٤) يُنظر: الرضي على الكافية ٣١١/٤.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥١/٥.

(٦) سورة الصافات آية ٤.

■ الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي، فالربط فيها يكون إما بـ(قد) وإما باللام[١]، نحو: (والله لقد قام زيد).

■ الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع، فإن كان الفعل مضارعًا للحال فالربط باللام نحو: (والله ليقوم زيد). أما إن كان الفعل مضارعًا للاستقبال فالربط باللام وبنون التوكيد المشددة والمخففة[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [٣]. ويجوز الربط بأحدهما دون الآخر.

أما الحالة الثالثة: فهي الجملة الاسمية المنفية، فتربط بما قبلها بـ(ما) نحو: (والله ما زيد قائمًا)، أو اللام نحو: (والله لا رجل أفضل منك)[٤].

أما الحالة الرابعة: فهي الجملة الفعلية المنفية، فإن كان فعلها ماضيًا رُبطت الجملتان بـ(ما) نحو:(والله ما قام زيد)، أما إن كان فعلها مضارعًا فتُربط الجملتان بـ(ما) نحو: (والله ما يقوم زيد الآن)، أو (لا) نحو: (والله لا يقوم زيد غدًا)[٥].

وقد اعترض النيلي ووافقه ابن القوّاس[٦] في اعتراضه على الحكم المطلق للناظم حين قال: (شدد أو خفف بالسواء)، إذ مقصده نون التوكيد في الجملة الفعلية المثبتة، وهذا يتعارض مع كون الفاعل مثنى أو مجموعًا جمع مؤنث سالما؛ لعدم جواز تخفيف النون فيهما إلا على رأي الكوفيين ويونس من البصريين[٧]، ورده سيبويه؛ لعدم وروده في كلام العرب[٨]، واعتراض الشارح محكم دقيق.

(١) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٥٤٤/١.

(٣) سورة يوسف آية ٣٢.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣١٧/٣.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٢/٥.

(٦) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٣٣/١.

(٧) يُنظر: الإنصاف ٥٣٦/٢.

(٨) يُنظر: الكتاب ٥٢٧/٣.

باب الممنوع من الصرف
(عجمة الأعلام المتحركة الوسط)

قال ابن معطي:

إِلَّا ثُلَاثِيًّا بِهِ قَدْ سَكَنَا ثَانِيهِ فَالصَّرْفُ كَنُوحٍ عُيِّنَا

المأخذ:

قال ابن القوّاس: "قوله: قد سكن ثانيه يوهم أن المتحرك الوسط منه لا ينصرف"(١).

ذكرت في مبحثٍ سابقٍ أن الاسم يُمنع من الصرف لمشابهة الفعل بوجود علتين فرعيتين من تسع. ومن هذه العلل العجمة، وهي قسمان: شخصية كـ(إبراهيم)، وجنسية كـ(ديباج)(٢).

أما الجنسية فإن سُمي بها مذكرًا صُرف، وإن سُمي بها مؤنثًا مُنع؛ للعلمية والتأنيث، وهذا يدل على أن العجمة الجنسية لا تأثير لها في الصرف وعدمه.

وأما العلمية فلها أحكام، الأول: إن كان الاسم علمًا في اللغة الأعجمية، وكان زائدًا عن الثلاثي نحو: (إبراهيم) و(إسحاق)، فإن كان معرفةً مُنع، وإن كان نكرةً صُرف، وعلة منعه العلمية والثقل بكونه زائدًا عن الثلاثي.

أما إن كان ثلاثيًا، فهو على ضربين:

- الأول: أن يكون ثلاثيًّا ساكن الوسط، نحو: (نوح)، فحكمه الصرف، معرفةً أو نكرةً، وهذا مذهب سيبويه. ومنهم من يرى جواز الوجهين فيه، المنع والصرف قياسًا على الثلاثي المؤنث الساكن الوسط نحو: (هند)، إذ يجوز في الأمران.
- الثاني: أن يكون ثلاثيًّا متحرك الوسط، نحو: (سقر)، فحكمه الصرف، وقيل بعدم صرفه، قياسًا على المؤنث الثلاثي المتحرك الوسط، نحو: (قدم).

وقد أخذ ابن القوّاس على الناظم إيهام لفظه بصرف الثلاثي الأعجمي الساكن الوسط فقط، مع أنه يشمل المتحرك أيضًا، وهذا الذي قاله الشارح صواب، فلو ذكر الثلاثي دون تقييد بسكون الوسط لكان أجود، والله أعلم.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٦٣/١.

(٢) يُنظر: المآخذ الأسلوبية، مبحث المآخذ على التقسيم ٤٣.

(المسألة الثانية)

(عجمة الأعلام الساكنة الوسط)

قال ابن معطي:

إِلَّا مُؤَنَّثًا كَمِصْرَ الْمَعْرِفَهْ فَذَا كَهِنْدٍ بَعْضُهُمْ مَا صَرَفَهْ

المأخذ:

قال النيلي: "يريد أن في مصر مذهبين كما في هند، وليس كما ذكر، فإن (مصرًا) في الأصل مذكر، وهو اسم للحد"(١).

أما الاسم الثلاثي الأعجمي المؤنث، فإنه ممنوع من الصرف مطلقًا. أما (مصر) ففيها أحكام:

- إن قُصد (مصرًا) معرفةً، جاز فيها الأمران المنع والصرف، فالمنع نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾(٢)، والصرف نحو قوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡ﴾(٣). فالصرف فيه على أنه في الأصل مذكر، فهو اسم لبلد معين فليس فيه إلا سبب واحد لا سببان للمنع، وقيل: لأن المقصود (مصرًا) من الأمصار فلا يوجد ما يمنع صرفه. وقيل: إنه علم مؤنث لكونه اسمًا لمدينة، إلا أن سكون وسطه قاوم أحد السببين فصرف. أما المنع فإن كان جوازًا فللتأنيث والعلمية، وإن كان وجوبًا فللتأنيث والعلمية والعجمة.

- إن قصد مصرًا مؤنثًا. فـ(مصر) في الأصل مذكر، نُقل من التذكير للتأنيث، وسمي به المدينة أو البلدة المعروفة، فبذلك حكمه المنع مطلقًا للتأنيث والتعريف عند بعضهم، والصرف مطلقًا على رأي آخر.

ويرى النيلي أن التسوية بين مصر وهند غير صواب، إذ إن هندًا فيها مذهبان، الصرف لكونه مؤنثًا ساكنًا وسطه، ولخفته بقلةِ حروفه، والمنع للعلمية والتأنيث فيه، بينما مصر نقل من

---

(١) الصفوة الصفية ١/٣٧٠.

(٢) سورة يوسف آية ٩٩.

(٣) سورة البقرة آية ٦١.

التذكير للتأنيث فمنع للتعريف والتأنيث، والصرف، للأسباب التي ذكرت آنفًا. والذي تراه الباحثة أن الشارح تكلف في هذا، والناظم لم يرد التسوية الصريحة بين الاسمين، وإنما كونهما يحتملان الوجهين؛ الصرف وعدمه. والله أعلم.

باب الأفعال المتعدية واللازمة

(الفعل التام المتعدي)

قال ابن معطي:

وَكُـــلُّ فِعْـــلٍ رَافِـــعٌ فَاعِلَـــهُ وَلا يَكُـــونُ الفِعْـــلُ إِلَّا قَبْلَـــهُ

المأخذ:

قال النيلي: "يريد بقوله: (كل فعل) اللازم والمتعدي، ولو قال: كل فعل تام رافع فاعله لكان أحسن من الإطلاق"(١).

وقال ابن القوّاس: "والمصنف قد أطلق لفظة كل من غير أن يقيد الفعل بكونه تامًا"(٢).

يعرف الفعل بأنه: ما دل على معنىً في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة(٣). وينقسم من حيث التعدي واللزوم قسمين هما:

- الفعل المتعدي، والتعدي في اللغة هو التجاوز(٤)، أما في اصطلاح النحاة فيعرف بأنه: ما له مفعولٌ بغير واسطة(٥).

- الفعل اللازم، ويعُرف بأنه ما لا ينصب مفعولًا به بنفسه، وينصبه بواسطه(٦). ويُعرف من جهتين: إما من جهة المعنى، ويكون في الغالب في انفعال الطبيعة نحو: (طال الليل)، وإما انفعال النفس نحو حَزُن القلب، وإما انفعال الجسم نحو: (انصرف الطلاب).

وقد يكون من جهة اللفظ، بأن يكون ثلاثيًا، أو غير ثلاثي، فالثلاثي على وزن (فَعُل)، بفتح الفاء وضم العين. وغير الثلاثي يكون إما خماسيًّا على أحد هذه الأوزان: (انْفَعَل، افْعَلَّ، تَفَعْلَل، تَفَوعَل، تَفَنْعَلَ، تَفَعْلَى). وإما يكون سداسيًا نحو: (افْعوعَل، افْعَنْلَلَ، افْعَنْلَى، افْعَّال،

(١) الصفوة الصفية ٣٩٢/٢.
(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٧٧/١.
(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٥/٤.
(٤) يُنظر: لسان العرب ٢٢/١٥، مادة (عدا).
(٥) يُنظر: شرح الحدود النحوية ١٣٤.
(٦) يُنظر: المصدر السابق ١٣٣.

افْعَلَلَّ، افْوَعْل). وماعدا هذه الأوزان مشترك بين التعدي واللزوم.

وينقسم الفعل كذلك إلى فعل تام، وفعلٍ ناقص. أما التام فهو ما رفع فاعلًا ونصب مفعولًا. وأما الناقص فنحو: (كان) وأخواتها، وهي التي تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

وينقسم الفعل من حيث تعدِّيه ثلاثة أقسام هي:

- ما يتعدى إلى مفعول به واحد.
- ما يتعدى إلى مفعولين.
- ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهذا أقصى ما يصل إليه تعدي الفعل، وسيأتي بيان هذه الأقسام.

وقد اعترض الشارحان على إطلاق لفظ (كل) في الفعل الرافع لفاعله؛ لدخول الأفعال الناقصة نحو: (كان) وأخواتها فيه، و(كان) وأخواتها يُسمى مرفوعها اسمًا لا فاعلًا، إذ لا تتم الفائدة به، فكان الأولى بالناظم تقييد اللفظ (كل) بالفعل التام، ويرى ابن النحوية[1] أنه لا داعي للتقييد؛ لخروج الأفعال الناقصة منه بقرينة ذكرها فيما بعد. ويغلب على ظني أن الناظم أطلق اللفظ دون تقييد تساهلًا؛ إذ إن مراده بيّنٌ من ألفاظ الأبيات السابقة واللاحقة لهذا البيت، فهو يقصد الفعل الذي رفع فاعلًا ونصبَ مفعولًا، لا مطلق الأفعال.

(١) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ٣٢٨/١.

(المسألة الثانية)

(الفاعل)

قال ابن معطي:

فَـإِنْ فَصَـلْتَ الفِعْـلَ عَـنْ فَاعِلِـهِ لَمْ تَجِـبِ التَّـاءُ لَـهُ فِي فِعْلِـهِ

المأخذ:

قال ابن الخباز[1]: "وقول يحيى: (لم تجب التاء في فعله) من غير تفصيل خطأ؛ لأنه إنما يكون في الشعر كقول جرير:

لقـد ولـد الأخيطـلَ أمُّ سـوء على قمـع اسـتها صـلب وشـام[2]".

يُعرف الفاعل بأنه: كل اسمٍ، أو ما هو في تقديره أُسند إليه فعل، لم تتغير صيغته، مقدم عليه، أو اسم يشبهه، نحو: (قام زيد)[3].

والفاعل يكون إما ظاهرًا نحو قام زيدُ، فـ(زيد) فاعل ظاهر، وإما مضمرًا، وهذا المضمر إما أن يكون ظاهرًا نحو: قمتُ، فالتاء ضمير في محل رفع فاعل، وهذا الضمير ظاهر، وإما مستكنًا، وهو بخلاف الظاهر، نحو: زيد قام، فـ(قام) فعل رفع فاعلًا مستترًا مقدرًا بـ(هو) عائدًا على زيد. ويدل عليه ظهوره في التثنية والجمع، نحو: (الزيدان قاما، والزيدون قاموا)، وكذا عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل؛ لأن الفعل عامل في الفاعل، فلا يتقدم المعمول فيه على العامل، ولأن تقديمه يحدث اللبس بين الفاعل والمبتدأ.

والفعل في أصل وضعه مذكر؛ لدلالته على المصدر، والزمان. أما المصدر فهو مذكر؛ لأنه جنس[4]. أما دلالته على الزمان فالفعل منتسب للفاعل الذي أحدثه في زمن معين.

وقد تلحق الفعل تاء التأنيث الساكنة؛ للدلالة على تأنيث الفاعل لا على تأنيث

---

(١) الغرة المخفية ٢٣٢/١.

(٢) البيت من الوافر لجرير. يُنظر: ديوانه ٢٨٣، المقتضب ١٤٨/٢، ٣٤٩/٣، معاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢،شرح التصريح ٤٠٩/١، ضرائر الشعر ٢٧٨.

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩٣/١،شرح الرضي على الكافية ١٨٥/١.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥١٤/٢.

الفعل[1].

والفاعل المؤنث الظاهر ينقسم قسمين من حيثُ تأنيثه، ولكل قسمٍ حالات وأحكام من حيث تأنيث فعله.

أما القسم الأول فهو: أن يكون الفاعل مؤنثًا حقيقًا، نحو: (هند). وله في تأنيث فعله حالتان:

الحالة الأولى: ألا يفصل بينه وبين فعله فاصل، فهنا يجب تأنيث الفعل بإلحاقه تاء التأنيث الساكنة نحو: (قامت هند)، وجوَّز بعضهم (قام هند). قال سيبويه: "وقال بعض العرب: قال فلانة"[2]، ومنعه المبرد[3].

وإنما وجب لزوم العلامة للزوم التأنيث للاسم، ولمنع اللبس، إذ قد يُسمى مذكرًا باسمٍ مؤنث، والعكس.

أما الحالة الثانية: فهي أن يُفصل بين الفعل والفاعل المؤنث بفاصل، فالحكم عدم وجوب إلحاق علامة التأنيث، نحو: (جاء اليوم هند)، إذ يجوز حذفها، خلافًا للمبرد[4]. والأجود إثباتها[5] نحو: (جاءت زيدًا هندُ). وقد جاء في الشعر نحو:

لقد ولد الأخيطل أم سوء على قمع استها صلب وشام[6].

فالشاهد أن الفعل (ولد) لم تتصل به التاء، والفاعل لفظ (أم) مؤنث حقيقي، وفُصل بين الفعل والفاعل بلفظ (الأخيطل).

وإنما جاز حذف التاء؛ لطول الكلام في الفصل فخفف بحذف التاء[7]، وقيل: لأن

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٦/٤.
(٢) الكتاب ٣٨/٢.
(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣٤١/٣.
(٤) يُنظر المقتضب ١٤٨/٢.
(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣٤١/٣.
(٦) سبق تخريج البيت ١٨٦.
(٧) يُنظر: الكتاب ٣٨/٢.

الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، فلما وقع الفصل انتفت الجزئية فحذفت لأجل ذلك تاء التأنيث[١].

فإن كان الفاعل مؤنثًا غير حقيقيّ ، نحو الشمس، فيجوز الأمران إن كان متصلًا، نحو: (طلعت الشمس، وطلع الشمس)، وإثباتها أجود، وإن كان منفصلًا فتركها أجود[٢].

ويرى ابن الخباز أن ابن معطي قد أخطأ في عدم تفصيل مسألة حذف تاء التأنيث، ويرى أن الفعل تُسند إليه تاء التأنيث سواء أكان حقيقيًا أم غير حقيقي، فُصل عن فاعله أم لم يُفصل، ولا تحذف التاء من الفعل إلا في الشعر. وظاهرٌ مما سبق ذكره أن ما جاء به الشارح مردود؛ إذ إنه خلاف ما نقل سيبويه عن بعض العرب قولهم: قال فلانة[٣].

(١) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٨٢/١.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣٤١/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب ٨٣/٢،شرح الرضي على الكافية ٣٤١/٣.

(المسألة الثالثة)

(أقسام الفعل المتعدي)

(المتعدي بحرف الجر)

قال ابن معطي:

الآخَـــرُ التَّالِيـــهِ ذُو الوُصُـــولِ بِـــأَحْرُفِ الجَـــرِّ إِلَى مَفْعُـــولِ

وَهْـــوَ عَلَـــى ضَـــرْبَيْنِ أَمَّـــا الأَوَّلُ فَـالحَرْفُ حَتْمًـا عَنْـهُ لَـيْسَ يُفْصَـلُ

المأخذ:

قال النيلي: "وأما قوله: (فالحرف حتمًا ليس عنه يُفصل) فليس على إطلاقه؛ فإنك تقول: قمتُ أنْ قمتَ، وقمتُ لأنْ قمتَ، قياسًا مطردًا في (أنِ) المصدرية الخفيفة والثقيلة"[(١)].

وقال ابن القوّاس: "قد ظهر أن قوله: (فالحرف حتمًا ليس عنه يُفصل) في هذا القسم ليس على إطلاقه "[(٢)].

ذكرتُ أن الفعل ينقسم إلى لازمٍ ومتعدٍ، واللازم هو ما لا ينصبُ مفعولًا به، أما المتعدي فهو الذي يتعدى عمله الفاعل فينصب مفعولًا به وله سبعة أقسام، سأذكر منها ثلاثة، وأتبع الأربعة لاحقًا.

أما الأول: فهو ما يتعدى إلى مفعولٍ به مطلقًا، سواء بحرف جر أو دونه، وهو على ضربين:

- الضرب الأول: ما يتعدى إلى مفعولٍ به بحرف الجر، ولا يجوز حذف حرف الجر معه، نحو: مررت بزيدٍ، فالفعل مررتُ تعدى للمفعول به محلًا (زيد)، بوساطة حرف الجر (الباء)، وإنما امتنع حذف حرف الجر في هذا القسم للحفاظ على المعنى، فلو حُذف لاختل معنى الفعل الموصل به إلى الاسم؛ ولأن الجار من الاسم المجرور بمثابة الذي لا يمكن فصله عنه[(٣)]؛ لذا امتنع حذف حرف الجر إلا لضرورة شعرية نحو قول الشاعر:

---

(١) الصفوة الصفية ٢/٤٠١.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٤٨٧.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٠٠.

تمـــرون الـــديارَ ولم تَعُوجـــوا كلامُكـــم علـــيَّ إذنْ حـــرامُ[1]

فالشاهد فيه تعدي الفعل (تمرون) للاسم الواقع مفعولًا به، وهو (الديار)، وحذف حرف الجر ضرورةً، إذ تقدير الكلام: تمرون بالديار.

وقد جاء حذفه قياسًا مطردًا مع (أن) المصدرية، خفيفةً كانت أو ثقيلة، نحو: عجبتُ من أنكَّ قائم، وبالحذف نحو عجبتُ أنكَّ قائم. والمخففة نحو: رغبت في أنْ أكرمك، وبالحذف نحو: (رغبتُ أنْ أكرمك)؛ فحذف حرف الجر مع (أنّ) الثقيلة و(أنْ) المخففة لطول الكلام بالصلة. وقد جاء سماعيًا غير مطرد نحو: اخترت الرجالَ، وجاء هذا الحذف بنوعيه، المطرد وغير المطرد تخفيفًا[2].

■ الضرب الثاني: ما يتعدى إلى مفعولٍ به، وبحرف جر جائز حذفه، فيتعدى تارةً بنفسه، وتارة بحرف الجر، ولا تقتصر تعديته بحرف الجر، ويأتي في ستة أفعال سماعية: هي: (شكرتُ) نحو: (شكرتُ محمدًا وشكرت له، و(نصحتُ) نحو: نصحتُ محمدًا ونصحت له، و(وزنتُ) نحو: وزنته ووزنت له، و(عددتُ) نحو: عددته وعددت له، و(كلتُ) نحو: كلتُه وكلتُ له، و(جئتُ) نحو: جئتُ زيدًا وجئت إليه[3].

فالقسم الأول من الأفعال المتعدية عبارة عن قسمين.

■ أما الضرب الثالث فهو: ما ينصبُ مفعولًا واحد، أي يتوقف فهم معناه على مفعول به بلا وساطة، نحو: (ضربتُ زيدًا)، ويضم هذا القسم أفعال الحواس، نحو أبصرت، وشممت وغيرهما[4].

وقد اعترض الشارحان على قول الناظم: (فالحرف حتمًا ليس عنه يُفصل)، إذ تبين من القسمين اللذين أوردتهما خلاف ذلك، إذ إن حرف الجر قد ورد حذفه، وهذا ما يثبت صحة ما قاله الشارحان.

---

(١) البيت لجرير، وهو من الوافر،وهو في ديوانه برواية: (أتمضون الرسوم ولا تحيي). يُنظر: ٢٧٨ استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٤٥٥، وابن عصفور في شرح الجمل ١/٢٨٣، والرضي في شرح الكافية ٤/١٣٨.

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨١-٢٨٢.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١/٣٣٤.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٩٦.

(المسألة الرابعة)

(الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل)

قال ابن معطي:

السَّـــابِعُ الَّـــذِي عَلَيْـــهِ يُـــدْخَلُ الهَمْـــزُ أَوْ ضُـــعِّفَ ثُمَّ يُنْقَـــلُ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقول يحيى (أو ضُعِّف ثم ينقل) خطأ؛ لأن نبَّأ وخبَّر وحدّث مصوغات على التضعيف، وليس التضعيف فيها للنقل"[(١)].

القسم الرابع من أقسام الفعل المتعدي هو ما يتعدى إلى مفعولين، أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر، ويجوز في هذا القسم وجهان؛ حذف حرف الجر وإثباته. وهذه الأفعال ثلاثة هي: اخترت، وأمرتُ، واستغفرت، نحو: (اخترت الرجالَ زيدًا)، أي من الرجال، و(أمرتُ زيدًا الخيرَ) أي بالخير، و(استغفر الله ذنبًا) أي من ذنبٍ[(٢)].

أما القسم الخامس: فهو ما يتعدى إلى مفعولين بنفسه، وأحد المفعولين غير الآخر[(٣)]، وهو ضربان:

- الأول: ما يتعدى إلى مفعولين بنفسه مطلقًا، نحو كسوت زيدًا حلتين[(٤)].
- الثاني: ما يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، ثم عُدي إلى الآخر بالنقل، فالأول منهما فاعل في المعنى[(٥)] نحو: (أعطيتُ زيدًا درهمًا)، فأصل (أعطيت): (عطوت)، أي: (تناولتُ)، ثم عُدي بالهمزة إلى مفعولٍ آخر.

أما القسم السادس: فهو الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين؛ أحدهما هو الآخر، أي: أن ما يصدق على الأول يصدق على الآخر. وهي سبعةُ أفعال تدخل على المبتدأ والخبر

---

(١) الغرة المخفية ٢٤٩/١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٧/٤.

(٣) يُنظر: المصدر السابق ٢٩٧/٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٣٥/١.

(٥) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٨/١.

فتنصبهما على المفعولية[١]، وهذه الأفعال هي: (ظننت، وحسبت، وخلت، وعلمت، ورأيت ووجدت، وزعمت)[٢]. وتسمى أفعال القلوب، وأفعال الشك واليقين.

أما القسم السابع: فهو الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو أقصى ما يتعدى إليه الفعل؛ لأن تعدي الفعل هو بحسب اقتضائه للمفعول، وتوقف فهمه عليه، فالتعدي سببه ما يقتضيه فهم الفعل؛ ولأن الفعل اللازم يتعدى إلى ثلاثة أشياء، هي المصدر والزمان والمكان، فجعل المتعدي مناسبًا له فعدي إلى ثلاثة مفاعيل كحدٍ أقصى.

والأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة: هي (أعلم، وأرى، ونبَّأ، وأنبأ، وأخبر، وخبَّر، وحدَّث). أما (أعلم وأرى) فهما في الأصل (عَلِم)، و(رأى)، فهما متعديان في الأصل إلى مفعولين، فنقلا بالهمزة ليتعديا إلى ثلاثة مفاعيل اتفاقًا، نحو: (أعلمت زيدًا عمرًا عاقلًا)، وما عداهما من السبعة فمختلف فيه[٣]، إذ جوز الأخفش[٤] القياس عليهما، ومنعه سيبويه[٥]؛ لأن التعدية بالهمز من وضع اللغة ولا يقاس، فلا يقال في (كلمته): أكلمته. ولم يرد تعديتهما بالتضعيف.

أما بقية الأفعال وهي (نبَّأ وأنبأ وأخبر وخبّر وحدث) فهي بمعنى العلم، فهي متعدية إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنها أشبهت (أعْلَمَ) في كون النبأ والخبر والحديث بالشيء هو الإعلام به[٦].

وحقيقة تعديها تقدير حرف الجر، نحو: (أنبأت زيدًا خالدًا مقيمًا)، أي: (عن خالدٍ)، فإن لم يوجد في اللفظ قدّر على وجوده واللفظ به[٧].

---

(١) يُنظر: المقتضب ٣/٩٥.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٤/٣١٨.

(٣) يُنظر: همع الهوامع ١/٥٧٢.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢٨٥،شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٠٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٩.

(٥) لم ينص سيبويه على منعه، يُنظر: الكتاب ١/٤١. ونقل ذلك ابن عقيل في المساعد في تسهيل الفوائد يُنظر: ١/٣٨٣، وابن القوّاس في شرحه ١/٥١٩.

(٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤/١٤٢-١٤٣.

(٧) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢٨٦.

وقيل: هي في الأصل متعدية إلى واحد؛ لتوقف فهم معناها عليه، نحو قوله تعالى: ﴿نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[1]، أما المفعول الثاني والثالث فهما نفس المصدر، الذي هو النبأ والخبر والحديث، وعدل إليهما؛ لبيان النوع كما في (رجع القهقرى)؛ إذ لا فرق بين (أنبأتُ زيدًا إنباءً، وأنبأتُ زيدًا عمرًا عاقلًا)، إلا عموم الأولى وخصوص الثانية[2].

ويرى ابن الخباز أن الناظم قد أخطأ في جعل التضعيف للنقل في الأفعال المتعدية لثلاثة مفاعيل؛ إذ إن هذا لا ينطبق على نبَّأ، وخبَّر، وحدَّث؛ لأن التضعيف فيها ليس للنقل، فقوله (ينطبق على أعلم وأرى)، أما بقية الأفعال فالهمزة والتضعيف فيها ليس للنقل. والذي ذهب إليه الشارح عند الباحثة هو الصواب.

(١) سورة التحريم آية ٣.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١٤٣/٤.

باب المنصوبات

(المفعول له)

قال ابن معطي:

مُقَارِنًـــا لِلْفِعْـــلِ فِعْـــلِ الفَاعِـــلِ أَعَـــمَّ مِنْـــه لا بِلَفْـــظِ العَامِـــلِ

المأخذ:

قال النيلي: "قوله: (لا بلفظ العامل)؛ ليتميز عن المصدر، وينبغي أن يزاد على هذا (ولا بمعنى العامل)؛ ليخرج منه (قعدت جلوسًا)، فإنه مصدر وليس مفعولًا له؛ لأن الجلوس بمعنى الفعل العامل فيه وهو (قعدت)"(١).

ذكرتُ آنفًا أن الناظم عرَّف في فصوله المفعول له(٢) بأنه: "مصدرٌ، لا من لفظ العامل فيه، مقارنًا له في الوجود، وأعم منه، جوابًا لقائلٍ يقول: لِمَ؟"(٣)، وعُرِّف عند غيره بأنه "المصدر القبلي الفضلة المعلِّل لحدث شاركه وقتًا وفاعلًا"(٤).

فالمفعول له هو العلةُ التي من أجلها قام الفاعل بالفعل؛ لذلك صحَّ أن يقع جوابًا لاستفهام بـ(لِمَ)؟، قال سيبويه: "فهذا كله ينصب؛ لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لمَ فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا"(٥). فالعلة التي فُعل الفعل من أجلها منتصبةٌ على أنها مفعول للفعلِ، وهذه العلةِ جعلته مقيدًا باللام دون غيره من المفاعيل، ويجوز حذفها وإثباتها؛ إذ هي متعلقة بالفعل، والفعل عاملُ فيها.

فالمفعول له منصوب، وناصبه الفعل، نحو قول: (جئتك مخافة الشر)، فالمفعول له (مخافةَ) منصوب بالفعل (جئت)، والفعل لازم لا يتعدى، إلا أنَّ حذف اللام من المفعول له مكنه من التعدي لنصب المفعول له، فتقديرها (جئتك لمخافة الشر)، ولو ظهرت علقت بالفعل.

---

(١) الصفوة الصفية ٥١٨/٢.

(٢) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على التمثيل ١٢١.

(٣) الفصول الخمسون ١٩٢.

(٤) شرح الحدود النحوية ١٦١.

(٥) الكتاب ٣٦٩/١.

ويرى الزجاج[1] والكوفيون[2] أن المفعول له منصوب على المصدر، الذي اتفق مع الفعل في معناه لا لفظه، نحو (قعدت جلوسًا)، أو بلفظه ومعناه، نحو (ضربته تأديبًا). فالتأديب نوع من أنواع الضرب، كما في (رجع القهقرى). أما السبب الآخر لنصبه على المصدر، فهو صحة تقدير المضاف، نحو: (ضرب تأديبا)، فشابه (ضربتُ ضربًا).

ولنصب المفعول له ستة شروط:

- الأول: مقارنة الفعل بالوجود، أي في حده الزمني؛ لأن المفعول له علة القيام بالفعل، فلزم أن يقارنه في الوجود[3]؛ لأن العلة لا تنفك عن معلولها، نحو: (جئتك مخافة الشر)، فالمجيء والخوف تقارنا في الوجود. وينتفي هذا الشرط في نحو: (خرجت اليوم لإكرامي لك غدًا)، فالفعل وهو الخروج اختلف بزمانه عن العلة وهي الإكرام.
- الثاني: أن يكون المفعول له لفاعل الفعل المعلل، نحو: (جئتك خوف الشر)، ف(خوف) مفعول له من فعل فاعل المجيء، واشترط المتأخرون[4] أن يكون من أفعال الحواس الباطنة، لا من أفعال الجوارح الظاهرة كالضرب ونحوه، فلا يقال: (جئتُ زيدًا ضربًا له)، إلا أن يعتقد حذف المضاف نحو: إرادة ضربه؛ لأن الإرادة والخوف وغيرها من أفعال الحواس الباطنة لا يمكن الاطلاع عليها. وينتفي هذا الشرط في نحو: (جئتك لإكرامك زيدًا)؛ لأن المجيء غير الإكرام.
- الثالث: أن يكون مصدرًا[5] من أفعال الحواس الباطنة؛ لأنه عرض وغاية للفعل، فلا يصح (جئت زيدًا ضربًا له)، إلا بتقدير حذف المضاف كما مر. وينتفي هذا الشرط في نحو: (جئتك للسمن واللبن).

---

(١) ذكرت سابقًا في مبحث المآخذ على التمثيل أن الزجاج يرى أن المفعول له هو المفعول المطلق؛ لكونه بيانًا للنوع. يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على التمثيل ١٢١، معاني القرآن وإعرابه ٩٧/١، شرح الرضي على الكافية ٥٠٨/١، المساعد ٤٨٥/١. وذكر أبو حيان اختلاف النقل عنه. يُنظر: ارتشاف الضرب ١٣٨٤/٣.

(٢) يُنظر: همع الهوامع ١٣٣/٢.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٥١٠/١.

(٤) يُنظر: همع الهوامع ١٣١/٢.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٥١٢/١.

■ الرابع: أن يكون المفعول له أعم من الفعل، نحو: (جئتك إكرامًا لك)، فالمفعول له إكرامًا، أعم من الفعل وهو المجيء.

■ الخامس: ألا يكون المفعول له بلفظ العامل، ولا بمعناه، وإلا كان علة على نفسه نحو:(ضربته تأديبًا)، إذ إن المفعول له بلفظ الفعل ومعناه، فنصب على المصدر، ونحو:(قعدت جلوسًا)، إذ وافقه في معناه، فنصب أيضًا على المصدر.

■ السادس: أن يكون جوابًا لـ(لِمَ)؟؛ لظهور اللام في السؤال والجواب كما مر في كلام سيبويه.

فإن اكتملت هذه الشروط نُصب المفعول له، وصح تقدير اللام فيه أو حذفها، وإن انتفى أحدها وجب إظهار اللام، كما مر في الشروط السابقة.

ويرى النيلي أن الناظم في قوله: (لا بلفظ العامل)، لم يشمل معنى العامل إضافةً إلى اللفظ؛ ليخرج بذلك ما نُصب على المصدرية، وهذا تفصيل جيد من الشارح.

(المسألة الثانية)

(الاستثناء)

قال ابن معطي:

فَـإِنْ أَتَـى مِـنْ بَعْـدِ حَـرْفِ النَّفْـيِ أَوْ حَـرْفِ الِاسْـتِفْهَامِ أَوْ لَا النَّهْـيِ

وَكَـانَ الِاسْـمُ فَضْـلَةً فَـإِنْ نُصِـبْ فَعَلَـى الِاسْـتِثْنَا وَإِنْ تُبْـدِلْ تُصِـبْ

المأخذ:

قال النيلي: "وقوله: (بعد حرف النفي) ليس على إطلاقه؛ فإن قولك: (مازال القوم إلا زيدًا قائمين) لم يجز فيه إلا النصب، وإن كان بعد حرف النفي؛ لأن النفي قد صار إيجابًا"[(١)].

ذُكر الاستثناء في باب المنصوبات؛ لمشاركته المفعول معه في كونه منصوبًا، سواء أكان نصبه بفعلٍ، أم بمعناه بواسطة حرف.

والاستثناء مشتق من ثنَّيتُ[(٢)]، بتشديد النون، أي ضاعفت، فإن خففت فتعني عطفته، أما في الاصطلاح فيعرَّف بأنه إخراج الثاني من حكم دخل فيه الأول، باستخدام أدوات وضعتها العرب[(٣)]. وهو إما متصل نحو: (قام القوم إلا زيدًا)، وإما منقطع نحو:(قام القوم إلا حمارًا)، فالأول يدخل في التعريف، أما الآخر فلا؛ لأن الغرض من ذكر المستثنى بعد أداة الاستثناء ليس إخراجه من حكم المستثنى منه؛ لكونه منقطعًا، أي أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

وللاستثناء أدوات، منها ما هو حرف بالاتفاق، وهي إلا، وهي أصل الباب[(٤)]؛ لكونها حرفا بالاتفاق، ولأنها تقع في الاستثناء المتصل والمنقطع والمفرغ. وأما بقية الأدوات فهي متضمنةً معنى (إلا) وهو الإخراج، فمنها أسماء نحو: (غير وسوى)، ومنها أفعال نحو: (ليس، لا يكون، ما عدا، ما خلا)، ومنها ما بين الفعلية والحرفية وينقسم إلى راجح الفعلية وهو (عدا)،

---

(١) الصفوة الصفية ٥٣٣/٢.

(٢) يُنظر: لسان العرب ١١٥/١٤، مادة (ثني).

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٠/٢،شرح الحدود النحوية ١٧٣.

(٤) يُنظر: المقتضب٣٩١/٤.

و(خلا)، ومنها راجح الحرفية وهو حاشا[1].

والاستثناء بـ(إلا) ينقسم قسمين: الاستثناء في الكلام الموجب، والاستثناء في الكلام المنفي، وهو ما يخص دراسة المأخذ من باب الاستثناء. فإن استثني بـ(إلا) في كلام موجبٍ، أي مثبت غير منفي، وكان الكلام تامًا، أي ذكر المستثنى منه فيه، ولم تكن (إلا) فيه نعتًا، فحكم المستثنى بعد إلا واجب النصب؛ لكونه مشبهًا للمفعول من حيث كونه فضلةً، نحو: (قام القوم إلا زيدًا).

فإن كان الاستثناء بـ(إلا) في كلام غير موجب، أي كان نفيًا أو نهيًا، أو استفهامًا، فالمستثنى إما أن يكون فضلةً، وإما ألّا يكون. فإن كان فضلةً، وكان الاستثناء متصلًا، فللمستثنى وجهان: النصب على الاستثناء نحو: (ما قام القوم إلا زيدًا)، أو الرفع على البدلية، نحو: (ما قام القوم إلا زيدٌ)، وهو المختار، وعلة اختيار الرفع على البدلية لمناسبته ما قبله، ولأنه في حال الرفع يكون فاعلًا في المعنى[2].

فإن كان المستثنى غير فضلةٍ[3]، وهو الاستثناء المفرغ، وهو اقتضاء عمل ما قبل (إلا) بما بعدها، فيعمل العامل في المستثنى كما يعمل فيه قبل إلا، فنحو:(ما قام إلا زيد)، فـ(زيد) فاعل مرفوع، و(ما رأيت إلا زيدًا)، بنصب زيد كونه مفعولًا، و(ما مررت إلا بزيد)، بجره بالباء.

ويرى النيلي[4] أن الناظم أطلق الحكم في قوله: (بعد حرف النفي) في كونه يجوز في المستثنى الوجهان الرفع والنصب؛ لأن قول: (مازال القوم إلا زيدًا قائمين)، لا يجوز في إلا النصب، ولا يجوز فيه الرفع على البدلية، رغم مجيئه بعد حرف النفي: لأن النفي صار إيجابًا.

ويرى ابن القوّاس[5] أن الناظم قصد من قوله: (بعد حرف النفي) ما كان نفيًا لفظًا ومعنى، لا لفظًا فحسب، فلا ينتقض قوله بمثل (مازال الرجال إلا زيدًا جالسين)، وهذا الذي ذهب إليه ابن القوّاس هو الراجح عند الباحثة.

---

(١) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨١/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب ٣١٠/٢،المقتضب ٣٩٤/٤-٣٩٦،شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/٢-٣٨٦.

(٣) يُنظر: الكتاب ٣١٠/٢،المقتضب ٣٩٧/٤.

(٤) الصفوة الصفية ٥٣٣/٢.

(٥) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٥٩٧/٢.

باب المعارف

(الضمائر – ضمير الشأن)

قال ابن معطي:

وَمِنْـــهُ مَـــا تَفْســـيرُهُ بِجُمْلَـــهْ وَهُـوَ ضَـمِيْرُ الشَّـأْنِ حَـلَّ قَبْلَـه
مَوْقِعُـــهُ فِي الابْتِـــدَا وَإِنَّـــا وَبَـابِ كَـانَ مَـعَ بَـابِ ظَنَّـا
كَقَوْلِـهِ جَـلَّ: هُـوَ اللَّـهُ أَحَـدْ وَمِنْـهُ مَـا فُسِّـرَ بِاسْـمٍ انْفَـرَدْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: (ومنه ما فُسر باسمٍ انفرد) غير سديد؛ لأنه يؤذن أن ما قبله فُسر بجملة، وفاعل نعم مفسر بمفرد"(١).

حدَّ الناظم المضمر بقوله: "الذي له مفسر"(٢)، وحده غيره بأنه: "ما دلَّ وضعًا على متكلم أو مخاطب أو غائب"(٣). فالضمير إما حاضر وهو المتكلم والمخاطب، وإما غائب.

وينقسم الضمير من حيث تفسيره إلى خمسة أقسام هي:

القسم الأول: الضمير الذي يفسره ما قبله، أي ما تقدم عليه، وهو على ضربين:

■ الضرب الأول: أن يكون هذا الضمير في جملةٍ متأخرةٍ، نحو: (زيدٌ جاء عمرًا خبرُه)، فالضمير في خبره، واقعٌ في جملة فعلية متأخرة هي (جاء عمرًا خبره)، وهذه الجملة وقعت خبرًا للمبتدأ (زيد)، و(زيد) هو المفسر لهذا الضمير، فخبر زيدٍ جاء لعمرو. وهذا الضمير هو الذي ربط الجملة الفعلية بالمبتدأ، ومثلها إن كانت الجملة حالًا، أو صلةً، أو صفةً.

■ الضرب الثاني: أن يكون هذا الضمير في مفردٍ لا جملة، وهذا يكون عائدًا إما من توكيد إلى مؤكد نحو: (جاء القوم كلهم)، فالضمير في لفظ التوكيد (كلهم) عائدٌ على المؤكد

---

(١) الغرة المخفية ١/٣٢٠.

(٢) قال في أول الباب:

والمضمر الذي له مفسر مُقدَّم أو بعده مُؤخَّر

(٣) شرح الحدود النحوية ١٠٨.

وهو (القوم)، أو من معطوفٍ إلى معطوف عليه نحو: (جاء زيدٌ وأخوه)، أو من بدل إلى مبدل منه نحو: (ضربت زيدًا رأسه)، أو من فاعل إلى مفعول به نحو:(ضرب زيدًا غلامُهُ)، أو من مفعولٍ به إلى فاعل نحو:(ضرب زيدٌ غلامَه)[1].

القسم الثاني: الضمير الذي يفسره ما بعده، وله مواضعُ أربعة؛ ثلاثة مختصة بالمفرد، وواحد مختص بالجملة، وهي:

- الأول: الضمير المستتر في نعم، وبئس[2]، نحو: (نعم رجلًا زيد)، و(بئس عبدًا زيد). فـ(نعم وبئس) فعلان استتر فيهما ضمير مفسر بعدهما بنكرةٍ منصوبةٍ على التمييز[3] (رجلًا) و(عبدًا)، إذ التقدير: (نعم الرجل رجلًا زيد)، و(بئس العبد عبدًا زيد)، وعامل النصب في التمييز هما الفعلان.
- الثاني: الضمير المجرور بـ(ربَّ)[4]، و(رب) أحد أحرف الجر، نحو: (ربه رجلًا)، فالهاء ضمير واقع في محل جر بحرف الجر (ربَّ)، وفسَّر هذا الضمير ما جاء بعده، وهو الاسم النكرة المنصوب على التمييز (رجلًا)، وعامل النصب فيه حرف الجر (ربَّ).
- الثالث: وهذا مع سابقيْه يختص بالمفرد، وهو ما كان في باب التنازع[5]، أي تنازع عوامل متعددة في معمول واحد، وهذا التنازع قد يكون من جهة الفاعلية نحو: (قام وقعد زيد)، إذ الفعلان المتقدمان (قام وقعد) استتر في أحدهما ضمير، والآخر عمل الرفع في الفاعل (زيد)، واستتار الضمير يفسره ما بعده وهو (زيد). وتنازع العوامل مختلف، فقد يكون الأول على جهة الفاعلية والثاني على جهة المفعولية نحو:(زارني وزرت زيدًا)، أو من جهة المفعولية نحو:(ضربتُ وأكرمتُ زيدًا). وللنحاة حديث مفصل في باب تنازع العوامل لا مجال لذكره هنا.

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤٠٤/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب ١٧٦/٢.

(٣) يُنظر: المصدر السابق ١٨٢/٢.

(٤) يُنظر: المصدر السابق ١٧٦/٢.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤٠٧/٢.

■ الرابع: ضمير الشأن، وهو القسم الرابع، ويختص بالجملة، ويسميه البصريون[١] ضمير الشأن والقصة، والحديث، وأما الكوفيون فيسمونه الضمير المجهول؛ لأنه عندهم مجهول العائد عليه[٢].

وهذا الضمير يتقدم الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية؛ لغرض التعظيم والتفخيم، فإضمار الشيء بضمير الشأن، ثم تفسيره بالجملة التي هي الغاية من الإضمار يكون أوقع في نفس السامع من ذكرها مباشرة[٣].

وهذا الضمير إما أن يقع منفصلًا، إذا كان العامل فيه عاملًا في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٤]، وهذا لا يكون إلا في الابتداء. وإما أن يقع متصلًا ظاهرًا، إذا كان العامل فيه حرفًا أو ضميرا منصوبًا نحو قوله تعالى:﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[٥]، ويختص ذلك بـ(إنّ) وأخواتها، و(ظنّ) وأخواتها نحو: (ظننته زيدًا ذاهبا). ويقع أيضًا مستترًا، نحو قوله تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾[٦]، وهذا مختصٌ بـ(كان) وأخواتها[٧]. وقد يأتي مؤنثًا، حملًا على القصة أو مناسبة الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[٨].

ويختص هذا الضمير بعشر خصائص هي: ألا يعود على مذكور قبله، وأن يكون للغائب، ولا تجري عليه التوابع، فيمتنع العطف عليه والإبدال منه وتوكيده. وأن يفسر بجملة، وتكون خبرًا عنه، ولا تحمل ضميرًا يعود عليه. ولا يثنى ولا يجمع. وألا يُحذف خبره، ولا يقدم

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣٦/٢، المساعد ١١٤/١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣٦/٢، شرح الرضي على الكافية ٤٦٦/٢، ارتشاف الضرب ٩٤٧/٢، المساعد ١٤٤/١-١٥٥.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣٥/٢.

(٤) سورة الإخلاص آية ١.

(٥) سورة الجن آية ١٩.

(٦) سورة التوبة آية ١١٧.

(٧) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤٦٧/٢.

(٨) سورة الحج آية ٤٦.

عليه. وألا يخبر عنه بالذي. وإن كان مبتدأً، فلا يحذف إلا إذا نصب بـ(أنَّ) الثقيلة أو الخفيفة.

القسم الثالث: الضمير الذي يفسره سياق الكلام، فيفهم مدلوله من اللفظ[1] نحو قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [2]، فالضمير هو يعود على العدل، دل عليه سياق الكلام. وقد يُفهم مدلوله من سياق الكلام بقرينةٍ دون لفظ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [3]، فالهاء في (أبويه) تعود إلى الموروث، دلَّ على ذلك سياق الكلام[4].

القسم الرابع: ضمائر الحضور، أي الضمائر المختصة بالمتكلم والمخاطب، سواء أكانا منفصلين، أم متصلين، في حالة رفعٍ أو نصبٍ أو جر.

القسم الخامس: الضمير الذي يقع تفسيره في النفس، فيكون معلومًا دون تفسير، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [5]، فالضمير في (توارت) عائد على الشمس، دلّ على ذلك قرينة الحال.

وقد وصف ابن الخباز قول الناظم: (ومنه ما فُسر باسم انفرد) بأنه غير سديد؛ لأنه يؤذن أن ما قبله مفسر بجملة، والضمير المستتر في (نعم وبئس ورب) مفسر بمفرد.

وقد ردَّ ابن القوّاس[6] ذلك باحتمال وجهين: الأول: أن هذا القسم وهو ما جاء في باب التنازع، منفرد عمّا قبله، فليس كـ(نعم وبئس وربَّ) مفسره مفرد منصوب على التمييز، وليس كضمير الشأن مفسر بجملة، فهو انفرد عنهما في الوصف والحكم.

أما الثاني: فإنَّ أراد الناظم قد أراد بقوله هذا التنبيهَ إلى أن ما جاء في باب التنازع مفسره مفرد، والذي جعله ينبه إلى ذلك هو مجيء ضمير الشأن قبله، ومفسره جملة، فاحترز من ضمير الشأن، ونبه إلى أن الضمير في باب التنازع مفسره مفرد لا جملة، وهذا أقرب عند الباحثة من

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٠٢-٤٠٣.

(٢) سورة المائدة آية ٨.

(٣) سورة النساء آية ١١.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٤٠٥.

(٥) سورة ص آية ٣٢.

(٦) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٦٥١.

سابقه، دل على ذلك سياق نظم الأبيات، فإنَّ الناظم قد عرَّف مفسر ضمير الشأن ثم ذكره، ثم مفسر الضمير في باب التنازع، ثم ذكر حكمه.

باب التوابع

(التوكيد–النعت)

قال ابن معطي:

وَالْقَطْـــعُ وَالعَطْـــفُ إِذَا أَكَّـــدْتا امْتَنَعَـــا والنَّعْـــتُ إِنْ كَرَّرْتَـــا

أَجَـزْتَ فِي الَّـذِي جَعَلْـتَ وَصْـفَا إِتْبَاعَـــهُ وَقَطْعَـــهُ وَالعَطْفَـــا

المأخذ:

قال ابن القوّاس: "وقوله: أجزت في الذي جعلت وصفا اتباعه وقطعه والعطفا، ليس على إطلاقه"(١).

حدَّ ابن معطي التوكيد في ألفيته بقوله: "تحقيق معنى عند شخصٍ سمعه". وينقسم إلى قسمين هما: التوكيد اللفظي، وهو ما يكون بتكرار لفظ الأول، ويقع في الاسم والفعل والحرف، والمفرد والجملة أيضًا، وكذا الظاهر والمضمر. والتوكيد المعنوي، وهو ما يكون بتكرار معنى الأول لا لفظه. وللتوكيد تسعة ألفاظ هي: نفسه، وعينه، وكل، وأجمع، وأجمعون، وجُمع، وجمعاء، وكلا، وكلتا(٢).

وهذه الألفاظ تابعة للمؤكَّد في الإعراب، لذا لا يعترضها قطع عن المؤكَّد؛ لما في ذلك من قطع التابع عن المتبوع في الإعراب، فيعرب التابع بغير ما أعرب به المتبوع، لذا لا يجوز قطعها عنه.

ولأن القطع يفضي إلى فصلها عن متبوعها، فيخل بعملها التي أوجدت لأجله، وهو توكيد معنى المتبوع، وتحقيقه في نفس السامع.

وفي منع قطع ألفاظ التوكيد عن متبوعها أسباب تتعلق بها هي:

- أن من ألفاظ التوكيد نحو (أجمع) و(أجمعون) و(جُمع)، وتوابعها، لا تلي العامل فيها مطلقًا.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٧٦٦/١.

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٨/١-٢٣٣.

- أن لفظ التوكيد (كل) لا يلي العامل اللفظي مطلقًا، ويلي العامل المعنوي عند إضافته لمضمر.
- أن لفظي التوكيد (كلا) و(وكلتا) لا يدخل عليهما عامل لفظي عليها إلا ما قلَّ.
- أما لفظا التوكيد نحو (نفسه) و(عينه) فهما يدلان على حقيقة المؤكد فقطعهما عن متبوعهما محال؛ لكونه كقطع الشيء عن نفسه.

وكما يمتنع القطع، امتنع عطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض؛ لما في ذلك من عطف الشيء على نفسه، إذ إن ألفاظ التوكيد إنما وضعت لمعنى واحد في غالبها؛ وجميعها غير تابعة للعوامل؛ لذا امتنع العطف عليها

أما في النعت، فعند تكرار الصفة لها وجهان[1]:

- الأول: الإتباع، بأن تتبع الصفة الثانية الأولى، سواء أكان بعطف، نحو: (جاءني زيد الكريمُ والظريفُ العاقل)، أم دون عطف، وهذا هو الأصل نحو: (جاءني زيد الكريم الظريف العاقل).
- الثاني: القطع، وذلك عند تكرر الصفات، ويكون إما رفعًا بإضمار مبتدأ مرفوع نحو: (مررت بزيدٍ الظريفُ العاقلُ)، أو النصب بإضمار فعل نحو: (مررت بزيدٍ الظريفَ العاقلَ)، فإن تكررت الصفات جاز الوجهان الرفع والنصب، وجاز رفع إحدى الصفتين ونصب الأخرى، وإتباعهما للموصوف.

فيتبين مما سبق أن الشارح أخذ على الناظم إطلاقه الحكم في العطف والقطع والإتباع في الصفات، والصحيح أن العطف لا يكون إلا في الصفة الثانية وما بعدها، أما القطع والإتباع فيجوزان مطلقًا، ويرى النيلي[2] أن مقصده من قوله: (في الذي جعلت وصفًا) الصفة الثانية لا الأولى؛ لامتناع عطف الأولى على الموصوف، وهذا الذي ذهب إليه النيلي هو الصواب، لأن الناظم لا يرتكب خطأً مثل هذا.

(١) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٦.

(٢) يُنظر: الصفوة الصفية ٢/٧٣٧.

(المسألة الثانية)

(العطف)

قال ابن معطي:

وَأَمْ بِـــهِ اسْـــتَفْهِمْ وَبَـــلْ مَعْنَـــاهُ فِي: إِنَّهَـــا لَإِبِـــلٌ أَمْ شَـــاهُ

وَالـــوَاوُ تَخْـــتَصُّ بِهَـــا الـــمُفَاعَلَهْ نَحْـــوُ: الـــمُضَارَبَةِ والـــمُقَاتَلَهْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: (المفاعلةُ) ليس بجيدٍ؛ لأنها تصح من فاعلٍ واحدٍ، كقولك: ضارَبَ زيدٌ عمرًا"(١)

العطف أحد التوابع، ويكون إما بحرف، وإما دونه، فالأول يسمى عطف نسق، والثاني عطف بيان، وهما قسما العطف.

ويُعرِّف النحاة(٢) عطف البيان بأنه: "تابعٌ موضح أو مخصص جامد غير مؤول"(٣). فالمعطوف فيه غير محتاج إلى حرف؛ ليعطف على الاسم الذي قبله؛ لكون معناهما واحدا، نحو: (أقسم بالله أبو حفص عمر). وسمي عطف البيان بهذا الاسم؛ لكونه مبينًا وموضحًا الاسم الذي قبله.

أما القسم الثاني، فهو عطف النسق، والنسق لغة هو التنظيم على سواء؛ لذلك سمى النحويون حروف العطف حروف نسق؛ لكونها تعطف الشيء على ما قبله فيجري مجراه(٤). ويُعرَّف اصطلاحًا بأنه: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف"(٥). والعطف عبارة بصرية، والنسق عبارة كوفية(٦).

---

(١) الغرة المخفية ١/٣٨٩-٣٩٠.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/٢٧١-٢٧٢، الإيضاح في شرح المفصل،لأبي عمرو عثمان بن عمر،المعروف بابن الحاجب،المتوفى سنة ٦٤٦هـ،تحقيق: د/موسى بناي العليلي، مطبعة العاني،بغداد-العراق ١/٤٥٣.

(٣) شرح الحدود النحوية ١٧٩-١٨٠.

(٤) يُنظر: لسان العرب (نسق) ١٠/٣٥٣.

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ١/٤٥٤،شرح الحدود النحوية ١٩٢.

(٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٧٦.

وأحرف العطف عشرة على الأغلب[١]، وهي: الواو، والفاء، وثمَّ، وحتى، وأو، وإما، وأم، ولا، وبل، ولكن. ويرى الفارسي[٢] أنها تسعةٌ مُسقطًا (إما)، وتبعه ابن مالك[٣]. أما الكوفيون فيرون أنها أحد عشر حرفًا بزيادة (ليس)[٤]. وقيل إن هذا مذهب البغداديين[٥].

ولهذه الحروف العاطفة أغراض هي:

أولًا: الواو، وهي لمطلق الجمع، الذي لا ترتيب فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾[٦].

ثانيًا: الفاء، وهي للجمع والترتيب والتعقيب دون تراخٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾[٧].

ثالثًا: ثمَّ، وهي للجمع والترتيب والتعقيب بتراخٍ ومهلة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ﴾[٨].

رابعًا: حتى، وهي للجمع والترتيب بمهلةٍ كثمَّ، إلا أنه يُشترط في معطوفها أن يكون جزءًا من المعطوف عليه، نحو:(صمت الدهر حتى السبت).

خامسًا: أو، وهي لأحد أمرين، أو أكثر، وتقع إما في خبرٍ، وتفيد حينها إما الشك أو

(١) يُنظر: الكتاب ٤٣٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥، شرح الرضي على الكافية ٣٨١/٤.

(٢) يُنظر: الإيضاح العضدي، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبي علي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود،الطبعة:الأولى،١٩٦٩م، ٢٢١.

(٣) يُنظر شرح التسهيل ٣٤٤/٣، ارتشاف الضرب ١٩٧٦/٤،المساعد ٤٤٢/٢.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٩٧٧/٤،المساعد ٤٤٣/٢.

(٥) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/١.

(٦) سورة البقرة آية ٥٨.

(٧) سورة الانفطار آية ٧.

(٨) سورة الحج آية ٥.

الإبهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا﴾[1]، وإما أن تقع في أمر فتكون للتخيير، نحو (خذ درهمًا أو دينارًا).

سادسًا: بل، وهي للإضراب عن الأول نفيًا أو إيجابًا، نحو: (ما جاءني زيد بل عمرو).

سابعًا: لا، وهي عكس بل، تأتي لغرض نفي الحكم الواجب للأول عن الثاني، نحو: (جاء زيد لا عمرو).

ثامنًا: إما، وهي للشك والإبهام والتخيير، كما ذكرتُ في أو.

تاسعًا: أم، وهي إما أن تكون متصلة وإما منفصلة. فإن كانت متصلة نحو: (أأذان أم إقامة)، فيشترط فيها ثلاثة شروط هي:

- أن تكون معادلة بهمزة استفهام.
- أن يعطف بها مفرد على مفرد.
- أن يعلم السائل أحد الأمرين.

فإن كانت منفصلة، فهي إما أن تقع في استفهام، سواء أكانت بهمزة أم بغيرها من أدوات الاستفهام، ويكون بعدها جملة، نحو: (أعند زيد أم عندك عمرو)، وتقدر بـ(بل) نحو: (بل عندك عمرو).

وإما أن تقع في الخبر، فإن كانت فيه للاستفهام قُدِّرت بـ(بل)، أو تكون للعطف مجردة من الاستفهام.

عاشرًا: لكن، فإن كان بعدها مفردًا كانت متصلة كما في (أم)، ويكون معناها الاشتراك، ولزم أن يسبقها نفي؛ ليغاير الأول حكم الثاني.

وتختص الواو من حروف العطف، بأنها لا تصح إلا من اثنين، كالتفاعل والافتعال، نحو اقتتل زيد وعمر، وتقاتل زيد وعمر، وأما المفاعلة نحو المقاتلة، فإنها لا تحتاج إلى حرف الواو للعطف، لأنها تصح من فاعل واحد، نحو: (ضارب زيد عمرًا)، فالذي قام بالفعل (زيد)،

(١) سورة يونس آية ٢٤.

والمفعول به (عمر)، وهذا الذي احتج به ابن الخباز على قول الناظم: (والواو تختص بها المقابلة). ويرى ابن القواس[1]، أن الناظم أراد بالمفاعلة التفاعل تجوزًا؛ لأنه لا يوجد إلا بوجود المفاعلة، وينتفي بانتفائها، أو أنه أراد المفاعلة في المعنى، فقولك: (ضارب زيد عمرًا)، تقديره وضارب عمرو زيدًا، فعطف بواو محذوفة وقدر المحذوف، وتابع النيلي[2] في ذلك، وهذا الراجح.

(١) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٧٩٠.

(٢) يُنظر: الصفوة الصفية ٢/٧٦٣-٧٦٤.

باب المبتدأ والخبر

(المبتدأ)

قال ابن معطي:

القَــوْلُ فِي بَيــانِ الاســمِ الــمُبْتَدا الـــــمُبْتَدَا يُرْفَـــــعْ إِذا تَجَـــــرَّدَا

مِـــنْ كُـــلِّ عَامِـــلٍ لَـــهُ لَفْظِـــيِّ فَـــارْفَعْ بِـــأَمْرٍ فِيـــهِ مَعْنَـــوِيِّ

المأخذ:

قال النيلي: "وقوله: (يرفع إذا تجردا من كل عامل له) ليخرج منه اسم (كان) وأخواتها، واسم (إنَّ)، والأول من مفعولي (ظننتُ)، وينبغي أن يقول: إذا تجرد لفظًا ومعنىً؛ ليخرج به نحو: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[1] فإنه مجردٌ لفظًا لا تقديرًا"[2].

ذكرتُ سابقًا أن المبتدأ والخبر ركنا الجملةِ الاسمية[3]، وقد عرَّف سيبويه المبتدأ بأنه كل اسمٍ ابتُدئ به؛ ليُبنى عليه كلام[4]، والخبر هو المبنى عليه، فهما بذلك مسند ومسند إليه. وعرَّفه ابن الحاجب بأنه اسم جُرد من العوامل[5]، أما الخبر فهو الفائدة المناطة من الجملة، نحو: (زيدُ قائم)، فـ(زيد) هو المبتدأ؛ لوقوعه في أول الكلام مجردًا من العوامل، و(قائم) هو الخبر، وعليه فإن الفائدة من الجملة هو الإخبار بقيام زيد[6].

والمبتدأ معرفةٌ، ولا يأتي نكرة إلا بمسوغات ذكرتها في غير موضع[7]، أما الخبر فيأتي نكرةً. ويشترط في المبتدأ التجرد من العوامل اللفظية، وهي النواسخ نحو (كان) وأخواتها، و(إنّ) وأخواتها، و(ظنّ) وأخواتها، وحرف الجر (الباء)، و(ما) الحجازية، و(لا)[8]؛ لأنها تغير من

---

(١) سورة التوبة آية ٦.

(٢) الصفوة الصفية ٧٨٦/٢، والمأخذ ذاته عند ابن القوَّاس يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٨١٥/٢-٨١٦.

(٣) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على الإغفال ٧٣.

(٤) يُنظر: الكتاب ١٢٦/٢.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢٢٣/١

(٦) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/١.

(٧) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على الإغفال ٧٤-٧٥.

(٨) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢٢٤/١.

حالة المبتدأ، فترفعه تارة، وتنصبه أخرى[١]، فنحو:(إنَّ زيدًا قائم)، فالمبتدأ (زيد) نُصب بعد دخول (إنَّ) عليه، ولم يعد مبتدأً، بل أصبح اسمًا لـ(إنّ)، فإن دخلت عليه (كان)، نحو: (كان زيدٌ قائمًا)، رُفع وأصبح اسمًا لـ(كان). ويجب تجرد الاسم المبتدأُ به من العوامل اللفظية لفظًا وتقديرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾[٢]، إذ العامل في المبتدأ الرفع هو فعل محذوف تقديره: (وإن استجارك أحد).

ويشترط –أيضًا– في المبتدأ الإسناد؛ لأن تجرده من العوامل اللفظية هو للإسناد، وإلا لما كان هناك معنى في نحو: (زيد)، إن لم يُسند إلى خبر نحو: (زيد قائم)[٣]؛ ولكون المبتدأ مرفوعا بعامل معنوي لا لفظي، وهو الابتداء، وهو رافع للخبر، وهذه مسألة خلافية بين العلماء وجملة أقوالهم هي:

- الأول: أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، وهذا مذهب البصريين[٤]، واختيار ابن معطي.
- الثاني: رأي أبي علي الفارسي[٥]، وابن جني[٦] من البصريين، وهو أن المبتدأ رُفع بالابتداء، أما الخبر فرُفع بالمبتدأ.
- الثالث: أن المبتدأ رُفع بالابتداء، أما الخبر فرُفع بالمبتدأ، والابتداء، وهذا رأي المبرد[٧].
- الرابع: أنهما يترافعان وهذا رأي الكوفيين[٨].

فيشترط في الاسم المبتدأ به التجرد، والإسناد، وقد أخذ الشارحان[٩] على الناظم تخصيصه التجرد من العوامل اللفظية دون أن يذكر العوامل المقدرة، وإن كان الذي ذهبا إليه

---

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٢٢١.

(٢) سورة التوبة آية ٦.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٢٢.

(٤) يُنظر: همع الهوامع ٣/٣٦٣.

(٥) يُنظر: الإيضاح العضدي ٩٣.

(٦) يُنظر: اللمع ١/٢٧.

(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب ٣/١٠٨٥.

(٨) يُنظر: الإنصاف ١/٣٨،شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٢٢ ، ارتشاف الضرب ٣/١٠٨٥.

(٩) يُنظر: الصفوة الصفية ٢/٧٨٦،شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٨١٥-٨١٦.

صحيحا من كون العوامل المقدرة تغير من حكم المبتدأ، فإنَّ الناظم قد سلك مسلك الاختصار في نظمه، فذكر العوامل اللفظية التي تنسخ حكم المبتدأ فتغيره.

ومن خلال دراسة الباحثة للمأخذ رأت-حسب اطلاعها- تركيز النحاة على العوامل اللفظية التي ذكرها الناظم، ويبدو لها أنه ذكرها من حيث العموم؛ لتشمل المخصوص، فكل مبتدأ دخل عليه عامل لفظي غيَّر حكمه خرج عن المبتدأ، ففهم من العبارة أن ما غيَّر حكم المبتدأ، سواء أكان عاملًا لفظيًا أم مقدرًا يخل بشرط تجرد المبتدأ. والله أعلم.

(المسألة الثانية)

(الخبر)

قال ابن معطي:

وَتَـــارةً أُخْـــرى يَكُـــونُ الخَبَـــرُ ظَرْفًـــا وَجُمْلَـــةً وَفِيْهَـــا مُضْـــمَرُ

المأخذ:

قال النيلي: " وكان ينبغي أن يقول: (وفيها مضمر إذا كانت أجنبيةً عن المبتدأ)؛ ليخرج منه ما ذكرنا، فاعرفه"(١).

ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة، أما المفرد فينقسم إلى ثلاثة أقسام(٢):

- الأول: أن يكون الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى، نحو: (زيد منطلق)، فـ(زيد) هو المنطلق، والمنطلق هو (زيد).
- الثاني: أن يكون الخبر منزلًا منزلة المبتدأ نحو: (زيدٌ أبو حنيفة فقهًا)، فـ(زيد) ليس هو (أبو حنيفة)، ولكنه نزل منزلته، وسد مسده في الفقه.
- الثالث: أن يكون الخبر موضوعًا موضع المبتدأ، نحو: (زيد عندك)، إذ التقدير (زيد كائن أو مستقر عندك).

والمفرد إما أن يكون مشتقًا أو جامدًا(٣)، فالمشتق ما احتمل الضمير، نحو زيد ضارب، فكل ما اشتق من الفعل سواء أكان اسم فاعل، أم اسم مفعولٍ، أم صفةً مشبهةً، احتمل ضميرًا عائدًا على المبتدأ، نحو: (زيد ضارب)، فـ(ضارب) احتمل ضميرًا مستترًا مرفوعًا في محل رفع فاعلٍ، عائد على (زيد). أما الجامد فهو ما لا يحتمل ضميرًا، نحو: (زيد أخوك)، فـ(أخوك) اسم غير مشتق من فعل وقع خبرًا للمبتدأ.

أما الجملة، فهي إما أن تكون اسمية، وهي ما ابتدأت باسم نحو: (زيد أبوه قائم)، وإما فعلية، وهي ما ابتدأت بفعل غير مسبوق بشرط نحو: (زيد قام أبوه)، فإن سبق بشرط كانت

---

(١) الصفوة الصفية ٨٠٥/٢.

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٦/١.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٨/١.

جملةً شرطية نحو: (زيد إن يقم أقم معه). أما الظرفية فهي التي لا تبتدئ بفعل، والظرف إما أن يكون زمانًا أو مكانًا، فإن كان المبتدأ شخصًا فالإخبار عنه بظرف المكان نحو: (زيد عندك)، وإن كان حدثًا نحو: (القتال) جاز فيه الاثنان نحو: (القتال اليوم)، و(القتال أمامك)[1]. وهذه الأقسام الأربعة هي القسمة اللفظية التي ذكرها الناظم. ومن النحاة من يرى أن الجملة قسمان اسمية وفعلية، أما الشرطية فداخلة في الجملة الفعلية، وأما الظرفية فحسب متعلقها، فإن كان اسمًا فهي اسمية، وإن كان فعلًا فهي فعلية.

ويشترط في الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ ضمير يعود عليه؛ لأنها مستقلة من حيث لفظها ومعناها، فلزمها الضمير؛ لربطها بالمبتدأ؛ ولأن الأصل أن يكون الخبر من نفس المبتدأ، فلزم أن يؤتى بالضمير ليشمل الخبر ما يكون فيه نفس المبتدأ[2].

ولا يجوز حذف الضمير من جملة الخبر، إذا كانت مستقلة عن المبتدأ، إلا إذا عُلم موضع المضمر دون لبس، نحو: (السمنُ منوانِ بدرهم)، فحذف الضمير؛ إذ التقدير (السمن منوان منه بدرهم) للعلم به[3].

وقد يحذف الضمير؛ لأن في الجملة ما يقوم مقامه، وذلك أن يكون في الجملة اسم أعم من المبتدأ، سواء أكان هذا العموم عموم جنس نحو: (نعم الرجل عبد الله)، أم عموم إشارة نحو: (حبذا رجلًا زيد)، أم يكون المبتدأ ضمير شأن نحو: (هو زيد قائم).

ويرى النيلي أنه ينبغي للناظم حين اشترط الضمير في الجملة أن يقيد ذلك بكون الجملة أجنبية عن المبتدأ؛ ليخرج نحو: (هذا زيد قائم)؛ لكون أجزاء الجملة كل واحد منها مبتدأ في المعنى، وأيضًا ليخرج نحو ضمير الشأن في نحو (هو زيد قائم)، ولتخرج الجملة الواقعة خبرًا، وفي المعنى هي مرادفة للمبتدأ نحو: (كلامي زيد قائم)، وهذا الذي نبه عليه الشارح صحيح.

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٣١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٣٠، شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٨.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية١/ ٢٣٨.

(المسألة الثالثة)

(وجوب تقديم المبتدأ)

قال ابن معطي:

وَتَـــارةً يَسْـــتَوجبُ التَّصَـــدُّرَا إنْ يَعْتَمِـــدْ أَوْ عُرِّفَـــا أَوْ نُكِّـــرَا

أَوْ مُخْبَـــرًا عَنْـــهُ بِفِعْـــلٍ أُخِّـــرَا وَقَـــدْ تَكُـــونُ تَـــارةً مُخَيَّـــرَا

المأخذ:

قال النيلي: "وقوله: (أو عُرِّفا) ليس على إطلاقه؛ فإنهما إذا كانا معرفتين، والمبتدأ مُشْبه بالخبر جاز فيه التقديم والتأخير، قال الشاعر:

بنونـــا بنـــو أبنائنـــا، وبناتنـــا بنـــوهن أبنـــاء الرجـــال الأباعـــد[1]

فـ(بنو أبنائنا) مبتدأ، و(بنونا) خبره مقدم عليه"[2].

وقال: "قوله: (أو مخبرًا عنه بفعل أخرا) وذلك نحو: (زيد قام) فلو تأخر المبتدأ لصار فاعلًا، وخرج عن كونه مبتدأ، وليس هذا على إطلاقه، بل كان الواجب أن يقول: ما لم يكن في الفعل ضمير نحو: الزيدان قاما"[3].

الأصل في المبتدأ التقديم، وفي الخبر التأخر عنه، وقد يخرج المبتدأ عن هذا الأصل فيتأخر ويتقدم خبره عليه، ولتقدم الخبر وتأخر المبتدأ أحكام ثلاثة، هي الوجوب، والجواز، والامتناع، وقد مرَّ الحديث عن حالات هذه الأحكام[4]، إلا أنه من الضروري إعادة ما يمتنع فيه الخبر من التقدم، مما يوجب تقدم المبتدأ؛ ولقياس مأخذ الشارح على ابن معطي.

ولوجوب تقدم المبتدأ على الخبر مواضعٍ هي:

- الأول: أن يكون المبتدأ صفةً، يرفع ظاهرٍ، معتمدًا على استفهام أو نفي، نحو: أقائم

---

(١) نُسب البيت للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو من الطويل، واستشهد به دون نسبة إلى قائله ابن يعيش في شرح المفصل ٢٤٨/١، وهو أيضًا في شرح الرضي على الكافية ٢٥٧/١، الإنصاف ٥٦/١، خزانة الأدب ٤٤٤/١.

(٢) الصفوة الصفية ٨١٩/٢.

(٣) المصدر السابق ٨٢٠/٢.

(٤) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على الإغفال ٧٤-٧٥.

الزيدان؟.

■ الثاني: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة[1]، ولا مبين لأحدهما، فيجب تقديم المبتدأ نحو: (زيد أخوك).

■ الثالث: أن يكونا نكرتين، متساويين في التنكير والتخصيص، مسَّوغ في الابتداء بهما، نحو: (خير من زيد).

■ الرابع: أن يتضمن المبتدأ ما يُتصدر به الكلام كالاستفهام نحو: (من زيد؟)، أو لام الابتداء نحو: (لزيد قائم)، أو ضمير الشأن[2] نحو: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[3]، أو (ما) التعجبية نحو: (ما أحسن زيدا!).

■ الخامس: أن يضاف المبتدأ إلى ما يُضمر به كالاستفهام نحو: (من أخوك؟)، أو الشرط نحو: (غلام من يقم أقم؟)[4].

■ السادس: أن يكون الخبر فعلًا رافعًا لضمير مستكن، نحو: (زيد قام).

ويرى النيلي أن الناظم أطلق حكم التعريف في المبتدأ والخبر مما يوجب تقديم المبتدأ، ولم يوضح أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، والمبتدأ أشبه الخبر، ونزل منزلته يجوز التقديم والتأخير، ولا يجب التقديم كما ذكر الناظم، واستدل بالبيت الشعري:

بنونـــا بنـــو أبنائنـــا، وبناتنـــا بنـــوهن أبنـــاء الرجـــال الأباعـــد[5]

فقدم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) جوازًا، إذ الأصل (بنو أبنائنا بنونا)؛ لأن المبتدأ تنزل منزلة الخبر، وردَّ ابن القواس على ذلك بأنه ضرورة[6]؛ لأن غرض الشاعر تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء من حيث المحبة والعطف، لا أنهم يشبهون الأبناء، فلما أُمن اللبس جاز تقدم الخبر للضرورة، وإلا فالواجب تقديم المبتدأ. وهذا الذي ذهب إليه ابن القوَّاس صحيح؛

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٧/١.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢٥٩/١.

(٣) سورة الإخلاص آية ١.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢٧٥/١.

(٥) سبق تخريج البيت ص: ٢١٥.

(٦) يُنظر: شرح ألفية بن معطي للموصلي ٨٤١/٢.

لوجود قرينة معنوية دالة على المبتدأ، وعلى الخبر[1]، فقدم هنا للضرورة لا لجواز التقديم والتأخير مطلقًا.

ويرى النيلي – أيضًا- أن قول الناظم: (مخبرًا عنه بفعلٍ أُخرا) نحو: (زيد قام) بحاجةٍ إلى تقييدِ تأخير الفعل بعدم احتوائه على ضمير ظاهرٍ؛ لأنه لا يجب التقديم فيه، نحو: (الزيدان قاما)، ويرى ابن القوَّاس[2] أن من النحاة من جوَّز تقديم المبتدأ إذا كان الخبر فعلًا متصلًا بضميرٍ ظاهرٍ؛ لانتفاء اللبس؛ واشتغال الفعل بعلامة التثنية والجمع، فلا يرفع الظاهر، إلا على لغة (أكلوني البراغيث). وما ذهب إليه النيلي من التقييد جيد.

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية١/ ٢٥٧.

(٢)يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٨٤١.

(المسألة الرابعة)

(الاشتغال)

قال ابن معطي:

وَإِنْ أَتَــى الخَبَــرُ وَهْــوَ جُمْلَــهْ فِعْلِيَّــةٌ فِيْهَــا ضَــمِيرٌ فَضْــلَهْ

المأخذ:

قال ابن القوَّاس: "ولو قال: فعلية أو ما في معناه لكان أولى كما ذكرنا؛ ليدخل فيه نحو: (زيد ضاربه عمرو)، فإنه منه وليس الخبر فيه جملةً اسميةً"(١).

ذكرتُ آنفًا أن من أنواع الخبر الجملةُ الفعلية، وهي المكونة من فعلٍ يُشترط أن يتضمن ضميرًا يعود على المبتدأ، وهذا النوع من الخبر يجوز في مبتدئه النصب والرفع، ويسمى: الاشتغال، والنحاة يسمونه ما أُضمر عامله على شريطة التفسير.

وعرَّفه ابن عصفور بقوله: "أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعلٌ متصرف، أو ما جرى مجراه، يعمل في ضميره أو سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه"(٢).

فحقيقة الاشتغال تقدم الاسم، وبعده فعل أو ما شابهه من اسم الفاعل واسم المفعول للحال والاستقبال والمصدر، متصل بضمير، مشتغل – أي الفعل– بالضمير، فإن حذف الضمير اشتغل بالاسم فنصبه.

وله شروط هي:

- الأول: أن يكون المبتدأ اسمًا مفردًا متقدمًا على الفعل الواقع في جملة الخبر.
- الثاني: أن يكون الخبر جملةً فعلية، أو ما في معناها سواء أكان اسم فاعل أم اسم مفعول أم مصدرًا.
- الثالث: أن يكون الفعل متصرفًا، احترازًا عن الأفعال غير المتصرفة نحو: (نعم، وبئس).

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٨٤٧/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١.

- الرابع: أن يتصل الفعل بضميرٍ فضلةٍ، لا تتم به فائدة الكلام، عائدٍ على المبتدأ الذي هو الاسم المتقدم.
- الخامس: أن يكون الفعل أو ما أشبهه معمولًا في الاسم المتقدم.

والاسم المتقدم يجوز فيه أمران؛ الرفع، لكونه مبتدأً وهو الأولى؛ لعدم الحاجة إلى إضمار، ويكون الفعل خبره، نحو: (زيدٌ زرته)، ويجوز فيه النصب، (زيدًا زرته)، وفي ناصبه مذهبان[1]:

الأول: -وهو قول البصريين- أن ناصبه فعل مضمرٌ من جنس الظاهر لفظًا ومعنى، فتقديره زرت زيدًا زرته.

الثاني: -وهو قول الكوفيين- أن ناصبه الفعل الظاهر، الذي نصب الضمير المتصل، وحجتهم أن الحمل على الظاهر أولى من التقدير.

ويرى ابن القوّاس أن من الأولى في قول الناظم (جملة فعلية) أن يضيف (أو ما في معناه)؛ ليدخل فيه اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، وهذا الذي ذهب إليه ابن القوَّاس جيد، إلا أنه يعتذر للناظم في كونه أراد بيان أي أقسام الجملة إذا كانت خبرًا، ولم يرد تفصيل ما يكون فيه الاشتغال، ولعله اكتفى بالفعل لكون ما عداه مشتقا منه، فيحمل عليه. والله أعلم.

(١) يُنظر: الإنصاف ٦٩/١.

(المسألة الخامسة)

(الاشتغال)

قال ابن معطي:

وَإِنْ أَتَــى الشَّــرْطُ أَوِ التَّحْضِــيْضُ مِـنْ قَبْـلُ فَالنَّصْـبُ هُـوَ الـمَفْرُوضُ

المأخذ:

قال ابن القوَّاس: "وقوله: (فالنصب هو المفروض)، يشير به إلى وجوب النصب بعدهما وفيه نظر؛ لأنه إن أراد أن النصب واجب ولا يجوز الرفع بالابتداء كان حقًا، وإن أراد أن لا يجوز الرفع مطلقًا فباطل لما مر"[(١)].

قد مر أنَّ الاسم المتقدم يجوز فيه الرفع والنصب، وينقسم النصب في الاسم المتقدم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يجوز فيه الرفع والنصب، والرفع أجود، ومرَّ ذكره.

القسم الثاني: ما يجوز فيه الرفع والنصب، والنصب أجود، وذلك أن يسبقه حرف استفهام أو نفي، وفيه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: وجه يجب فيه الرفع، وذلك إن تأخر حرفا النفي والاستفهام، نحو: محمدٌ متى رأيته، زيدٌ ما رأيته.

الوجه الثاني: ما يجوز فيه الأمران، والرفع أجود، وذلك إن كان الاستفهام بالاسم نحو: أيهم ضربته؟[(٢)]، أو كان النفي بـ(لم) أو (لا) أو (لن) متأخرًا، نحو: عبد الله لم أضربه[(٣)].

الوجه الثالث: ما يجوز فيه الأمران، والنصب أولى، نحو تقدم حرفا النفي والاستفهام على الاسم، كما في: أخالدًا ضربته؟ ، ما زيدًا ضربته[(٤)].

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٨٥٠.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٣٩٥.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١/٤٤١.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٤٠٤.

ويتبع هذا القسم عطف جملةٍ على جملةٍ، فإن كانت الأولى اسميةً ترجح الرفع، نحو: زيدٌ ذاهب ومحمد كلمته[١]، وإن كانت فعليةً ترجح النصب، نحو: قام زيدٌ ومحمدًا أكرمته[٢]، وقسم يتساوى فيه الرفع والنصب وذلك نحو: زيدٌ ضربته وعمرًا لقيته في الطريق[٣].

القسم الثالث: ما يجب فيه النصب، وهو أن يسبق الاسم حرفًا لا يليه إلا فعل، وذلك مثل حروف الشرط والتحضيض[٤]، فيجب النصب ولا يجوز في الرفع؛ لكون الرفع يقتضي دخول هذه الأحرف على الأسماء، وهذا لا يكون، فوجب النصب بفعلٍ مضمرٍ، نحو: هلَّا خالدًا زرته، فنصب (خالدًا) بفعلٍ مضمرٍ تقديره: هلَّا زرت خالدًا، فإن ارتفع الاسم بعدهما فعلى الفاعلية.

ويرى ابن القوَّاس[٥] في هذا القسم أن قول الناظم (فالنصب هو المفروض) يحتمل أنه يريد به وجوب النصب وامتناع الرفع على الابتداء، وذلك صواب، وإن كان يريد به امتناع الرفع مطلقًا فذلك فيه نظر؛ لأن الاسم قد يرفع بعدهما على الفاعلية، كما رفع (أحد) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [٦] على الفاعلية بإضمار فعل، فتقدير الكلام: وإن استجارك أحد، وهذا مذهب البصريين[٧] ، ومنه أيضًا قول الشاعر[٨]:

لَا تَجْزَعِـــي إِنْ مُنْفِسًـــا أَهْلَكْتُـــهُ وإذا هَلَكْـتُ فَعِنـدَ ذَلـك فـاجْزَعِي

إذ يجيز الكوفيون رفع (منفس) على الفاعلية[٩]، ولم تتضح رؤية الشارح حول لفظ ابن

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/١.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨٤/١،شرح الرضي على الكافية ٤٥٧/١.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨٧/١.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤٤١/١.

(٥) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٨٥٠/٢.

(٦) سورة التوبة آية ٦.

(٧) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١٠/١.

(٨) هو النمر بن تولب، يصف نفسه بالكرم ويعاتب زوجته، وهو من الكامل، والبيت في ديوانه ٨٤،استشهد به المقتضب ٧٤/٢، شرح الرضي على الكافية٢٠٠/١،شرح أبيات سيبويه١١١/١،شرح المفصل لابن يعيش ٢١٨/١.

(٩) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢٠٠/١.

معطي، والذي يظهر للباحثة أن ما قصده الناظم هو امتناع الرفع على الابتداء؛ لأنه قد أورد في فصوله[1] الرفع على الفاعلية حيث قال: "والفاعل يرتفع بفعلٍ مضمرٍ بعد حرف الشرط، كقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[2]".

(١) الفصول الخمسون ١٩٤.

(٢) سورة التوبة آية ٦.

باب النواسخ
(إنَّ وأخواتها)

قال ابن معطي:

وَكُـــلُّ مَوْضِـــعٍ عَلَيْـــهِ يَعْتَقِـــبْ اَلاسْـــمُ وَالفِعْـــلُ فَكَسْـــرُهُ يَجِـــبْ

المأخذ:

قال النيلي: "وقول صاحب الأرجوزة: (وكل موضع عليه يعتقب الاسم والفعل) فيه نظر؛ فإنه جاء فتحها بعد الفاء في جواب الشرط مع اعتقاب كل واحدة من الجملتين بعد الفاء"[(١)].

وقال ابن القوَّاس: "واعلم: أن الضابط الذي ذكره المصنف وهو قوله: (وكل موضعٍ عليه يعتقب) إلى آخره، ذكره أبو علي مع الذي قبله، وليس بضابطٍ تام؛ لأنه ينجزم بما بعد فاء الجزاء..."[(٢)].

وضع النحاة ضوابط مختلفة للتفريق بين مواضع كسر همزة (إنَّ) ومواضع فتحها، وهذه الضوابط ثلاثة[(٣)]:

- الأول: أن كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل، فهمزة (إنَّ) مكسورة، وكل موضع يختص بأحدهما، أي بالاسم أو بالفعل تفتح فيه همزة (أنَّ). وهذا الضابط ذكره أبو علي الفارسي[(٤)]، وابن يعيش[(٥)]، وهذا الذي ذكره ابن معطي في منظومته.
- الثاني: أن كل موضعٍ للجملة تكسر فيه همزة (إنَّ)، وكل موضع للمفرد تكون فيه (أن) مفتوحة الهمزة.
- الثالث: -وهو الرأي الراجح- أن هناك مواضع تكسر فيها همزة (إنَّ)، ومواضع تفتح

---

(١) الصفوة الصفية ٣/٨٠.

(٢) ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٩٢٩.

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٦.

(٤) يُنظر: الإيضاح العضدي ١٢٧-١٢٨.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٢٨.

فيها همزة (أنَّ)، ومواضع يجوز فيها الأمران.

أما المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إنَّ) فهي[1]:

- بعد القول المقصود به الحكاية لا الظن، نحو: (قال زيدُ إنَّ خالدًا كريم).
- دخول اللام على خبر (إنَّ) نحو: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[2].
- بعد واو الحال نحو: (جاء زيد وإنَّ يده على رأسه).
- في الابتداء نحو: (إنَّ زيدًا قائم).
- بعد الموصول؛ لوقوعها في جملة الصلة نحو: (أكرمت الذي إنَّه فاضل).
- في جواب القسم نحو: (والله إنَّ زيدًا لكريم).
- بعد (حتى) نحو: (مرض حتى إنَّ الطير لترحمه).
- بعد (ألا) التي للعرض والتنبيه نحو: (ألا إنَّك قائمٌ).
- إذا وقعت (إنَّ) مفعولًا ثانيًا لعلمت نحو: (علمتُ زيدًا إنه منطلق)، أو خبرًا لـ(كأنّ) أو لـ(أنَّ) نحو:(كأن زيدًا إنه قائم).

أما المواضع التي تفتح فيها همزة أنَّ فهي[3]:

- أن تكون في محل الفاعل نحو: (بلغني أنَّ زيدًا قائم)، أو المفعول نحو: (عرفت أنكَّ قائم)، أو المضاف إليه نحو: (فعلتُ هذا كراهية أنكَّ قائم)، أو المجرور نحو: (عجبتُ من أنكَّ قادم)، والمبتدأ نحو: (عندي أنك قادم).
- بعد (لولا) نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُسَبِّحِينَ﴾[4].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٢٧/٤-٥٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٦/١،شرح الرضي على الكافية ٣٤١/٤-٣٤٢.

(٢) سورة المنافقون آية ١.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٧٢/٤، شرح الرضي على الكافية ٣٤٢/٤-٣٤٣.

(٤) سورة الصافات آية ١٤٣.

- بعد (لو) نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ ﴾[1].

- وقوعها خبرًا لمبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2].

- العطف عليها باسم، أو مؤول بالاسم نحو: (سرني قيامك، وأنك ضارب).

- أن تبدل من الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[3].

- بعد (ظننت) وأخواتها، إذا لم تتصل بها اللام نحو: (ظننت أنك قائم).

- بعد (مذ، ومنذ)، نحو ما رأيته مذ أن الله خلقني.

ويجوز كسر همزة (إنَّ) وفتحها إذا جاز تقدير الجملة وتقدير المفرد في آن واحد، وذلك في مواضع هي[4]:

- إذا وقعت (إنَّ) بعد (إذا) التي للمفاجأة، نحو: (خرجت فإذا أن زيدًا قائم)، فالكسر بتقدير الواقع بعد (إذا) جملةً مستأنفة، والفتح بتقدير (إذا) موضع خبر.

- بعد (أمَّا)، نحو: (أمَّا إن زيدًا قائم)، فكسر همزة (إنَّ) بتقدير: (ألا إن زيدًا قائم)، أي أن (أمَّا) مستفتح بها الكلام كـ (ألا)، والفتح بتقدير (أحقًا) ونحو: (أما أنك منطلق)، تقديره: (أحقًا أنك منطلق).

- بعد فاء الجزاء، نحو: (من يكرمني فأني أكرمه)، فالكسر بتقدير (أنا أكرمه)، فهي واقعة موقع الجملة، والفتح بتقدير (فجزاؤه أني أكرمه)، فتكون في موضع مبتدأ.

---

(١) سورة لقمان آية ٢٧.

(٢) سورة يونس آية ١٠.

(٣) سورة يس آية ٣١.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٣٠-٥٣١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٧-٤٦٨، شرح الرضي على الكافية ٤/٣٤٣-٣٤٥.

■ إذا جاءت بعد (أول قولي)، أو (أول كلامي) ونحوهما، نحو: (أول ما أقول فأني أحمد الله)، فالكسر بتقدير الحكاية بخبر محذوف، فتقدير الكلام: (أول ما أقول قولي فإني أحمدالله)، والفتح لكونها محل الخبر وهو المصدر، وتقديره: (أول قولي) أي (أقوالي: أحمدالله).

■ إذا وقعت (أنَّ) بعد الواو المسبوقة بهذا أو ذاك، تقريرًا لما سبقها من الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [1]، فالفتح بتقدير (ذلكم) خبرًا لمبتدأ محذوف، و(أن) معطوفةً على الخبر، والكسر بتقدير عطفها مع اسمها وخبرها على الجملة المتقدمة، المحذوف أحد جزأيها.

ويرى الشارحان أن الضابط الذي ذكره الناظم بقوله: (كل موضع عليه يعتقب الاسم والفعل فكسره يجب) ضابط مطلق، ويتضمن مواضع يتعاقب عليه الاسم والفعل ويجوز كسر همزة (إنَّ) ولا يجب، وإن كان الذي ذهبا إليه صحيحًا، إلا أني أعتذر للناظم بتقييده الكسر في البيت الذي يليه وإن لم يذكر كل المواضع الواجبة الكسر، فقال:

فَاكْسِرْهُ بَعْدَ القَوْلِ أوِ اللَّامِ وَالابْتِدَاءِ وَمَعَ الأَقْسَامِ

(١) سورة الأنفال آية ١٨.

(المسألة الثانية)

(لا النافية للجنس)

قال ابن معطي:

وَقَــدْ تَقُــولُ: لا أَبَــا لِعَمْــرِو وَلَا يَــدَيْ لَــهُ بِــدَفْعِ الشَّــرِّ
وَالــلَّام مُقْحَــمٌ كَــأَنْ لَمْ يَثْبُــتِ ومِثْلُــهُ: يَــا بُــؤْسَ لِلْحَــرْبِ الَّــتِي

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وتشبيه يحيى بهذه اللام اللام في قول سعد بن مالك[1]:

يَــا بــؤْسَ للحــربِ الــتي وَضَــعَتْ أراهــطَ فاســتراحوا

غير مستقيم؛ لأن هذه اللام غير معتد بها من كل وجه؛ لأن التقدير: يابؤس الحرب، فالمنادى مضاف فحذف التنوين"[2].

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إن)، حيث تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما أشبهتها في العمل؛ لأنهما نقيضان متشابهان في النفي، فكل منهما نقيض الآخر، أي ينافي الآخر[3]. وأيضًا كلاهما مشتركان في التأكيد، فـ(إن) تؤكد الإثبات، و(لا) تؤكد النفي. وقيل إن (لا) تشبه (أن) المخففة؛ لأن كلاهما حرفان ثانيهما ساكن، وكون كلاهما يعمل ويُلغى.

وتعمل (لا) نافيةً أو ناهيةً، فإن عملت نافيةً، فإنها تُحمل على (إن) فتعمل عملها فتنصب الاسم، وتحمل تارة على (ليس) وتعمل عملها فترفعه[4].

وعمل (لا) النافية للجنس مقيد بشروط ثلاثة هي:

- أن يكون اسمها وخبرها نكرتان.

---

(١) من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، جد طرفة بن العبد، وهو أحد شعراء بكر بن وائل، استشهد بالبيت سيبويه في الكتاب ٢٠٧/٢، لسان العرب ٣٠٥/٧، خزانة الأدب ٤٦٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٤/١، شرح ديوان الحماسة ٣٥٥/١.

(٢) الغرة المخفية ٤٥٧/٢-٤٥٨.

(٣) يُنظر: الإنصاف ٣٠٢/١.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٧/٢.

- ألا يفصل بينها وبين اسمها مطلقًا.
- ألا تتكرر؛ كي لا تكون جوابًا لكلام يعمل بعضه في بعض كالمبتدأ والخبر.

واسم (لا) النكرة، يكون إما مفردًا، أي ليس مضافًا ولا شبيهٍ بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموع، أو غير مفردٍ وهو المضاف، أو الشبيه بالمضاف. فإن كان مضافًا نحو: لا غلام رجل عندك، أو شبيه بالمضاف نحو: لا عشرين درهمًا لك، فحكم اسم (لا) النصب، ويمتنع البناء[١].

واسم (لا) إن كان من الأسماء الستة، فالأصل أن تحذف لاماتها في غير الإضافة، نحو: لا أبا لك، وهذا من شأنه إبطال عمل (لا) وتكرارها، ورفع الاسم بعدها، فزيدت (لام) الجر، في غير موضع الزيادة؛ لتفصل اتصال الإضافة؛ فتعمل (لا) في الاسم لاقتضائها التنكير[٢].

وذكر الناظم أن زيادة هذه اللام مشابةً للام في قول سعد بن مالك:

يَـــا بـــؤْسَ للحـــربِ الـــتي وضـــعَتْ أراهـــطَ فاســـتراحوا[٣]

واعترض ابن الخباز على ذلك، ورأى أن ذلك غير مستقيم؛ لأن التقدير: يابؤس الحرب، فأضيف المنادى وحذف التنوين، ورد النيلي[٤] على اعتراضه بأن الناظم أراد تشبيه إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه، ولم يقصد المماثلة في تحقيق الإضافة، وتعريف الأول بالثاني، أو الاعتداد بها فاصلةً بينهما، ووافقه بذلك ابن القوّاس[٥]، وهو الراجح –إن شاء الله–.

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١٥٤/٢.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ١٨٠/٢.

(٣) سبق تخريج البيت ٢٢٧.

(٤) يُنظر: الصفوة الصفية ٩٣/٣.

(٥) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٩٤٥/٢.

(المسألة الثالثة)

(لا النافية للجنس)

قال ابن معطي:

وَإِنْ تَصِفْ مَبْنِيَّ لَا فَابْنِ مَعَهْ وَقَدْ تَجِيءُ صِفَةً مُرْتَفِعَهْ

وَتَارةً تَنْصِبُها مُنَوَّنَهْ تَقُولُ: لَا رَجُلَ خَوَّانًا هُنَهْ

وَإِنْ تَصِفْه بِالمُضَافِ فَانْصِبِ تَقُولُ: لَا عَبدَ كَرِيمَ الحَسَبِ

المأخذ:

قال النيلي: "قوله: (وإن تصف مبني فابن معه)، ليس على إطلاقه"(١).

إن كان اسم (لا) مفردًا، فللنحويين فيه رأيان:

■ الأول: أنه مبني اللفظ، منصوب المحل، وهذا رأي أكثر البصريين(٢)؛ وحجتهم في ذلك أن (لا) مع اسمها مركبة كما في قول: (خمسة عشر)، والتركيب يوجب البناء. وقيل: لتضمنه معنى (مِنْ)، فقول: لا وزر، جوابًا للسؤال: هل من وزر؟ متضمنًا معنى (من) إذ الأصل: (لا من وزر)، وتضمن معنى (من)، لعدم جواز ظهورها لما في ذلك من بطلان عمل (لا)(٣).

■ الثاني: أنه معرب، وفتحته فتحة إعرابية، وهو مذهب الزجاج، والسيرافي(٤)، ومذهب الكوفيين أيضًا(٥)، وحجتهم في ذلك أن خبر (لا) معرب، والمعطوف عليها معرب، وحرف العطف ناب عن العامل.

وصفة اسم (لا) النكرة المبني، إذا كان موصوفها مفردًا، ولم يفصل بينها وبينه فاصل، فلها ثلاثة أوجه إعرابية:

---

(١) الصفوة الصفية ٩٤/٣، والمأخذ عند ابن القوّاس يُنظر:شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٩٤٦/٢.

(٢) يُنظر: الإنصاف ٣٠٢/١.

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٧/٢.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١٥٥/٢.

(٥) يُنظر: الإنصاف ٣٠٢/١.

- الوجه الأول: الفتح، نحو: (لا رجل ظريفًا)؛ حملًا على اللفظ، كما في صفة المنادى المضموم؛ لكون البناء فيهما عارض؛ ولاطراد الحركة في كل نكرة في هذا الموضع.
- الوجه الثاني: الرفع، نحو: (لا رجل ظريفٌ)؛ حملًا على الموضع، وهو الرفع على الابتداء.
- الوجه الثالث: البناء، نحو: (لا رجل ظريفَ)؛ حملًا على التركيب كما في (خمسةَ عشر).

وقد أخذ الشارحان[1] على الناظم إطلاق الحكم في قوله: (وإن تصف مبني (لا) فابن معه)، وكان ينبغي أن يقيد بعدم الفصل بين الصفة المفردة والموصوف؛ لأن الفصل يوجب الإعراب، وأن يبين أن الصفة الأولى في حال عدم الفصل عن الموصوف هي الموجبة للبناء؛ إذ إن الصفة الثانية والثالثة لا يكون فيهما إلا الإعراب.

(١) يُنظر: الصفوة الصفية ٣/٩٤، شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٩٤٦.

باب المشتقات

(الاسم العامل)

قال ابن معطي:

القَــوْلُ فِي بَيَــانِ الِاسْــمِ العَامِــلِ كَالفِعْــلِ فِي الــمَفْعُولِ أَوْ فِي الفَاعِــلِ

المأخذ:

قال النيلي: "قوله: (أو في الفاعل) ينبغي له أن يقول: (أو في الفاعل فقط)، وإلا فكل اسم يعمل في المفعول إنما يعمل فيه بعد عمله في الفاعل إلا المصدر"[(١)].

وقال ابن القوّاس: "وكلما عمل في المفعول فقد عمل في الفاعل من غير عكس، فقوله: (أو في الفاعل) يجب أن يقيده بقوله: (فقط) كما ذكرنا"[(٢)].

الأصل في الأسماء عدم العمل، إلا ما كان منها مشتقًا، وقد مر ذكر الخلاف في أصل اشتقاق الأسماء، المصدر أم الفعل؟. وقد ذكرت آنفًا[(٣)] أن المشتقات خمسة هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر.

وهذه المشتقات تعمل عمل الفعل، فترفع فاعلًا، وتنصب مفعولًا به، إذا كان فعلها الذي اشتقت منه متعديًا، فإن كان لازمًا رفع فاعلًا دون أن ينصب مفعولًا به. وعلى هذا فإن ما يقتضي نصب المفعول به يقتضي رفع الفاعل، من غير عكس؛ لأن ما يقتضي من هذه الأسماء رفع الفاعل لا يقتضي بالضرورة نصب المفعول به؛ لأنه قد يكون مشتقًا من فعل لازمٍ فيعمل في الفاعل فقط.

وهذا ما ذكره الشارحان، إلا أن الناظم في استخدامه حرف العطف (أو) وضح مراده؛ لأنه ليس بالضرورة أن يذكر الفاعل، إذا كان عمل الفعل بالمفعول يقتضي عمله بالفاعل، لكنه ذكر الفاعل لعمل الفعل اللازم، وذكر المفعول إشارة لعمل الفعل المتعدي، والله أعلم.

---

(١) يُنظر: الصفوة الصفية ١٢٥/٣.

(٢) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٩٧٨/٢.

(٣) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على التمثيل ١٣٤.

(المسألة الثانية)

(اسم الفاعل)

قال ابن معطي:

فَـإِنْ تُـرِدْ بِـهِ الـمُضِيَّ فَأَضِـفْ وَإِنْ تُعَرِّفْـــهُ بِـــلَامٍ وَأَلِـــفْ

فَالنَّصْـــبُ لَازِمٌ بِكُـــلِّ حَـــالِ فِي الحَـالِ والـمَاضِي والِاسْـتِقْبَالِ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وفي كلام يحيى نظر من وجهين: أحدهما: أنه جعل اللام معرفةً، والمعرفة بعيدةٌ من مذهب الفعل، وقد ذهب إلى ذلك. والثاني: أنه جعل الضارب يعمل في الحال والاستقبال. وقال الفارسي في كتاب الشعر(١): لا يعمل إلا في الماضي، وقال في قول جرير(٢):

فَبِـــتُّ والهَـــمُّ تَغْشَـــانِي طَوَارِقُـــهُ مِـنْ خَـوْفِ رِحْلَـةِ بَـينَ الظَـاعِنينَ غـدَا

إن (غدًا) متعلق بـ(رحلة) أو بـ(بين) لا بـ(الظاعنين)"(٤).

ذكرت آنفًا(٥) أن اسم الفاعل يعرف بأنه: كل اسم مشتقٍ من مصدر الفعل الثلاثي أو غير الثلاثي لمن قام به على معنى الحدوث، نحو: (ضارب) و(مكرم)، فهما جاريان على (يضرب)، و(يُكرم)، واشتركا معهما في اللفظ والمعنى. ويطلق لإرادة الزمن الحالي نحو:(هذا ضارب زيدٍ الآن)، أو زمن المستقبل نحو: (هذا ضارب زيدٍ غدًا).

---

(١) لم أقف على قول الفارسي في كتابه الشعر، ونقله الرضي في شرح الكافية، يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤١٩/٣، ووقفت على رأيه هذا في كتابه الإيضاح العضدي، يُنظر الصفحات: ١٤١-١٥٠.

(٢) قال الفارسي في هذا البيت: "التقدير: من خوف الارتحال، وخوف الفراق، وإنما هو ممَّا يحدُث عنه"، يُنظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، تحقيق: د/محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ٨٢/١.

(٣) في ديوانه: ٣٩٤، برواية:

باتت همومي تغشاني طوارقها من خوف روعة بين الظاعنين غدًا

والبيت في شرح الرضي على الكافية ٤١٩/٣، شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٩٨٢/٢، الصفوة الصفية ١٣١/٣.

(٤) الغرة المخفية ٤٨٢/٢.

(٥) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على التمثيل ١٣٤.

فاسم الفاعل يجري على الفعل المضارع من أوجه ثلاثة هي:

- جريانه على الفعل المضارع من حيث عدد حروفه، وحركاته وسكناته.
- أن علامتي التثنية والجمع تلحقه كما تلحق الفعل المضارع، نحو: (ضاربان) و(ضاربون).
- اشتراكه معه في الحال والاستقبال، نحو:(هذا ضارب زيد الآن)، (وهذا ضارب زيد غدًا).

ويعمل اسم الفاعل بشرطين هما[1]:

- الأول: أن يراد به زمن الحال والاستقبال.
- الثاني: الاعتماد، والمراد به التقوية بأن يعتمد على شيءٍ قبله، ويكون أحد ستة أشياء هي: المبتدأ، والموصوف، وصاحب الحال، والموصول، وهمزة الاستفهام، و(ما) النافية. وبهذا ينحط درجة عن الفعل؛ إذ إن الفعل يعمل دون اعتماده على شيء. ويجري اسم الفاعل مجرى الفعل من حيث التعدي واللزوم نحو: (زيد ضاربٌ عمرًا)، (زيد قائمٌ أبوه).

فإن أريد باسم الفاعل زمن المضي، نحو: (هذا ضارب زيد أمس)، فالبصريون لا يرون فيه إلا الإضافة، وعلة ذلك عدم مشابهته للفعل الماضي كما جرى في الفعل المضارع. ويتعرف ويتنكر حسب ما أضيف إليه، وتحذف نون مثناه وجمعه عند الإضافة.

ويرى الكسائي[2] جواز عمل اسم الفاعل في الماضي محتجًا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[3]، ولا حجة له في ذلك لأنها حكاية حالٍ ماضية.

وإذا أضيف الألف واللام على اسم الفاعل، جاز التقديم والتأخير، وينصب المفعول به، سواء أكان في الحال والاستقبال أم في الماضي، نحو: (هذا الضارب زيدًا الآن، أو غدًا، أو

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٤١٦-٤١٧.

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/٣،شرح الرضي على الكافية ٣/٤١٧-٤١٨.

(٣) سورة الكهف آية ١٨.

أمس)؛ لأن الألف واللام مقدرة بالموصول، واسم الفاعل صلة، خلافًا للفارسي الذي لا يرى عمله إلا في الماضي[1].

واعترض ابن الخباز[2] على الناظم من وجهين:

- الأول: أن الناظم جعل الألف واللام نوعًا من أنواع المعارف، وهو الموصول، والمعرفة بعيدة عن مذهب الفعل.

ويُجابُ عن ذلك بأن ما ذهب إليه ابن معطي هو قول الجمهور[3] إلا الأخفش[4]، فإنه يرى أنها حرف تعريف لا اسم موصول.

- الثاني: أن الناظم جعل اسم الفاعل بعد دخول الألف واللام عليه تعمل في الحال والاستقبال والماضي، واحتج ابن الخباز بأن الفارسي لا يرى عمله في الماضي مستدلًا بقول جرير[5]:

فَبِتُّ والهَمُّ تَغْشَانِي طَوَارِقُهُ مِنْ خَوْفِ رِحْلَةِ بَينَ الظَاعِنِينَ غَدَا

إذ يرى أن (غدًا) متعلق بـ(رحلة) أو بـ(بين)، لا بـ(الظاعنين)، واستدلاله بذلك ضعيف لاحتمال تعلق (غدًا) بـ(الظاعنين)، والاستدلال بالمحتمل ضعيف.

(١) سبق تخريج البيت:٢٣٢.

(٢) يُنظر: الغرة المخفية ٤٨٢/٢.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٢/٥.

(٤) يُنظر: المصدر السابق ٢٢٧٣/٥.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤١٩/٣.

باب النداء

قال ابن معطي:

وَإِنَّمَـــا يُبْـــنَى عَلَـــى الضَّـــمِّ العَلَـــمْ أَوْ مُتَنَكَّـــــرٌ مُوَاجَـــــهٌ يُضَـــــمّ

المأخذ:

قال النيلي: "ينبغي أن يقول: وإنما يبنى على الضم العلم المفرد؛ فإن (عبد مناف) و(امرأ القيس) أعلام، ولا تبنى على الضم لفوات الإفراد، وينبغي أن يزيد على هذا قيدا آخر، وهو أن يقال: يبنى على الضم العلم المفرد ما لم يكن مبنيًّا قبل النداء؛ فإن قولك: (يا حذام)، ليس مبنيًّا على الضم وإن كان علمًا مفردًا"[(١)].

وقال ابن القوّاس: "ويجب أن يقول: وإنما يبنى على الضم العلم المفرد، ما لم يكن مبنيًا قبل النداء. أما الأول فلأن نحو: (امرؤ القيس) و(عبد الدار) أعلام، ولا يبنى على الضم لفوات الإفراد. وأما الثاني فلأن نحو: (حذام) مفرد وهو مبني على الكسر قبل النداء كذلك"[(٢)].

أصل النداء من (ندوت)، أي: جلست مع القوم في النادي، مشتق من (ندى الصوت) أي: بعده، وسبق تعريفه اصطلاحًا: بأنه استدعاء المطلوب إقباله بحرف نائب ينوب عن لفظ الفعل (أدعو)[(٣)].

وللنداء خمسة[(٤)] أحرف هي (يا) و(أيا) و(هيا) و(أي) و(الهمزة)، كل منادى بعدها منصوب؛ لأنه مفعول، إلا أن يكون مستغاثًا به أو متعجبًا منه[(٥)]. إذ أصل قولنا: (يازيد) أدعو زيدًا، فحذف الفعل وناب حرف النداء عنه.

ويدخل في النداء المضاف إليه، والشبيه به، والنكرة غير المقصودة، فتنصب جميعا.

واختلف في عامل نصب المنادى، واختار ابن معطي نصبه بفعلٍ مضمر، وهو مذهب

---

(١) الصفوة الصفية ٣/١٨٨-١٨٩.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١٠٣٦.

(٣) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على التمثيل ١٣٩.

(٤) يُنظر: الكتاب ٢/٢٢٩.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٧٩.

سيبويه[١] والجمهور [٢].

والمنادى المنصوب يكون نصبه لفظًا أو محلًا، فأما ما نُصب محلًا فهو أحد قسمين:

■ الأول: ما كان متعرفًا قبل النداء[٣]، وهو العلم، فيبنى على الضم بشرطين: الإفراد، وألا يكون مبنيًّا قبل النداء، فينصب محلًا لكونه منادى، فإن فات إفراده نحو: (عبد مناف) لم يُبْنَ على الضم، وكذا إن كان مبنيًّا قبل النداء نحو: (حذامِ) فإنه علم مفرد مبني على الكسر، فلا يُبنى بعد النداء على الضم.

■ الثاني: ما تعرف بالنداء، وهو النكرة المقصودة، إذ يتخصص الاسم بالنداء نحو: (يا غلام)، فيبنى على الضم وينصب محلًا؛ لأنه منادى.

وعلة بناء المفرد[٤] شبهه بالمضمر من حيث اللفظ؛ إذ إن كليهما مفرد، ومن حيث المعنى؛ إذ إن المنادى مخاطب في المعنى. ولشبهه بالأصوات؛ إذ الغرض من النداء تنبيه المنادى بالصوت.

أما المنصوب لفظًا ومحلًا، فهو المضاف إليه، والشبيه به، والنكرة غير المقصودة، فهي لا تبنى بعد النداء. وعلة انتفاء بنائه كون المضاف نحو: (يا رب العباد) معرَّفا بما أضيف إليه، فانتفى شبهه بالمضمر كما في المفرد، وكذا النكرة غير المقصودة، كما في قولنا: (يا رجلًا خذ بيدي). وأما الشبيه بالمضاف فلكونه جزءًا من الاسم، والجزء لا يبنى[٥].

وقد أوضح الشارحان[٦] شرطي بناء الاسم العلم على الضم، وهما الإفراد، وانتفاء بنائه قبل النداء، وهذان الشرطان لم يذكرهما الناظم في منظومته، وهذا فيه تعميم كان ينبغي تقييده.

(١) يُنظر: الكتاب ١٨٢/٢.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤.

(٣) يُنظر: المقتضب ٢٠٤/٤.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٢/١.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٣١٧/١.

(٦) يُنظر: الصفوة الصفية ١٨٨/٣-١٨٩،شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٠٣٦/٢.

(المسألة الثانية)
(أحرف النداء)

قال ابن معطي:

وَأَحْـرُفُ النِّـدَاءِ قَـدْ تَنْحَـذِفُ كَمِثْـلِ: (رَبَّنَـا) وَمِثْـلِ: (يُوسُـفُ)
إِلَّا عَـنْ اسْـمِ اللهِ وَالإِشَـارَهْ فَالحَـذْفُ فِيْهِمَـا احْـذَرِ اخْتِصَـارَهْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وذكر يحيى أن اسم الله تعالى لا يحذف منه حرف النداء، واحتج باشتباه النداء بغيره، وفيه نظر؛ لأنه إذا قيل: (الله اغفر لي)، عُلم أنه نداء، وإنما الصواب أن يقال: لما رأيناهم قد عوضوا الميم في آخره، فقالوا: (اللهمّ)، لم يحذفوا الحرف؛ لذهاب العوض والمعوض عنه، ألا ترى أنهم لما حذفوا ياء (فرازين) جاؤوا بالتاء في (فرزانة)[1] ولم يقولوا (فرازن)"[2].

وقال النيلي: "فالحذف فيهما احذر اختصاره، فليس على إطلاقه؛ فإنه يجوز حذف (يا) عن اسم الله تعالى بشرط التعويض، لكن لا اختصار مع التعويض"[3].

وقال ابن القوّاس: "وقوله: فالحرف فيهما احذر اختصاره، ليس على إطلاقه؛ فإن اسم الله تعالى يحذف منه حرف النداء، لكن بشرط التعويض"[4].

الأصل في حرف النداء ألا يحذف، وهذا هو القياس؛ لأنه نائب عن الفعل (أدعو) كما مرَّ، فهو دال على معنىً في غيره، إلا أنه قد يحذف تجوزًا؛ لأنه يجري مجرى الفعل بنصبه للمنادى، وقيل: لدلالة القرينة عليه وهو المخاطب المنادى، وقيل: إن ما سوغ حذفه هو كثرة

(١) يُنظر: الكتاب ٢٥/١.
(٢) الغرة المخفية ٥١٧/٢-٥١٨.
(٣) الصفوة الصفية ١٩٧/٣.
(٤) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٠٤٢/٢.

الاستعمال، فحذف طلبًا للخفة.

ولا يحذف من حروف النداء إلا (يا)؛ لكونها للمنادى القريب، فأما غيرها مما ينادى به البعيد فلا يجوز الحذف؛ للحاجة لمد الصوت في نداء البعيد، والحذف نقيض ذلك، ومثله نداء المستغاث به والمندوب.

ولا يجوز حذف حرف النداء إلا مع العلم المفرد[1]، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾[2]، ومع المضاف المعرفة نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا﴾[3]؛ وإنما جاز الحذف فيهما لدلالة الخطاب عليهما، فلا يخل حذفه في هذه الأسماء.

ولا يجوز حذف حرف النداء من النكرة المقصودة نحو: (رجل أقبل)؛ لأن نداءه يكون بـ(أي) مع الألف واللام، فإذا حذفت الياء اقتضى ذلك حذف أربعة أشياء وهذا فيه إجحاف[4]. كما لا يجوز حذفه مع اسم الإشارة نحو: (هذا هلم)؛ لاقترانه بالنداء[5]، فاسم الإشارة قبل النداء يدل على الإشارة المطلقة، فحذف حرف النداء يؤدي للبس بين النداء وغيره.

ويمتنع حذف حرف النداء من لفظ الجلالة (الله)؛ لئلا يلتبس النداء بالخبر في بعض الحالات، نحو: (الله ربي) كما ذكر ابن القوّاس[6]، ولا يرى ابن الخباز[7] ذلك؛ إذ إن قرينة النداء واضحة نحو قول: الله اغفر لي.

---

(١) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٤/٢.

(٢) سورة يوسف آية ٢٩.

(٣) سورة آل عمران آية ٨.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨٦/٢.

(٥) يُنظر: المقتضب ٢٥٨/٤.

(٦) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٠٤١/٢.

(٧) يُنظر: الغرة المخفية ٥١٨/٢.

ويجوز حذفه إذا عوض عن حرف النداء نحو: (اللهم)، فلما عوض عنه بالميم جاز الحذف، وعلة امتناع الحذف دون التعويض؛ لئلا يوهم أن الحذف وقع على العوض والمعوض عنه وهذا محال.

وابن معطي أشار إلى امتناع حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى دون تقييد بالتعويض الذي يجيز الحذف، وقد نبه الشراح[1] الثلاثة إلى هذا القيد، وهو قيد ظاهر الصحة.

(١) يُنظر الغرة المخفية ٢/٥١٧-٥١٨، الصفوة الصفية ٣/١٩٧، شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١٠٤٢.

(المسألة الثالثة)

(توابع المنادى)

قال ابن معطي:

وَنَعْـــتُ مَـــا يُضَـــمُّ إِنْ عَرَّفْتَـــهُ بِـــاللَّامِ جَـــازَ الضَّـــمُّ أَوْ نَصَـــبْتَهُ

تَقُـولُ: يَـا زَيْـدُ الكَـرِيْمُ ذَا الحَسَـبْ وَإِنْ أَضَـفْتَ النَّعْـتَ فَالنَّصْـبُ وَجَـبْ

المأخذ:

قال النيلي: "وليس قوله: (نعت ما يضم) على إطلاقه، بل ينبغي أن يقول: (غير المبهم) ليخرج منه: (يا أيها الرجل)، فإنه ليس في نعته وجهان عند المحققين، ولو قال: ونعت ما يضم لفظًا أو تقديرًا لكان أشمل؛ لدخول مثل يا حذام الكريمة فيه، فإن في نعتها الوجهين وليست مضمومة لفظًا"(١).

وقال ابن القوّاس: "فيدخل في قوله: (ما يضمُ) العلمُ والنكرةُ المقصودة نحو: (يا رجل الكريم). وكان يجب أن يقول: غير المبهم؛ ليخرج منه (يا أيها الرجل)، فإنه ليس في نعته إلا الرفع على الأصح. لو قال: ونعت ما يضمُ لفظًا أو تقديرًا لكان أعم ليدخل فيه نحو: يا حذامِ ويا سعدى"(٢).

يجوز في المنادى إن كان معرفةً النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف عليه(٣). فينعت المنادى العلم لداعي الشركة العارضة، فإن كان المنادى معربًا، لم يجز في نعته إلا النصب؛ لكونه تابعًا لمعرب(٤).

وإن كان المنادى مبنيًّا على الضم، فهو إما أن ينعت بمفرد، أو مضاف، فإن كان نعته مفردًا جاز فيه الوجهان، النصب والرفع، نحو: (يا زيدُ الكريمَ) والكريمُ. أما النصب فعلى المحل لكونه مفعولا، فهو منصوب، وأما الرفع فحمل على لفظ المنادى لكونه مبنيًّا على الضم،

(١) الصفوة الصفية ٣/٢٠٤.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١٠٤٨.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٢٦.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٩.

وحركته عارضة كحركة الإعراب[1].

أما إن نُعتَ المنادى بمضاف، فهو إما أن تكون الإضافةُ محضةً نحو: (يا زيد صاحبَ عمرو)، فليس فيها إلا النصب حملًا على المحل[2]، وإن كانت غير محضة جاز فيها الوجهان.

فإن نُعت المنادى بصفتين إحداهما مفردةٌ والأخرى مضافة، نحو: (يا زيد الكريم ذا الحسب)، جاز في (الكريم) الرفع والنصب، أما الرفع فعلى جعلِ (ذا الحسب) صفةً له، والنصب إن كانت (الكريم) صفةً لـ(زيد)، وتكون (ذا الحسب) في هذه الحالة منصوبةً أيضًا.

وقد اعترض الشارحان على قول الناظم: (ونعت ما يضمَّ)؛ لأن قوله: (ما يضم) يدخل فيه العلم المفرد، وهو ما كان معرفًا قبل النداء نحو:(يا زيد)، والنكرة المقصودة وهي ما تعرفت بالنداء نحو: (يا غلام)، فكان ينبغي أن يوضح أن (ما يضم) هو العلم المفرد، والنكرة المقصودة غير المبهم؛ ليخرج منه نحو:(يا أيها الرجل)؛ لأنه ليس في نعتها إلا الرفع.

كما يرى الشارحان أن قوله: (ما يضم لفظًا أو تقديرًا) أعم من قول (ما يضم)؛ ليدخل فيه نحو: (يا حذامِ) إذ إنها مبنية على الكسر، وبناؤها على الضم مقدر، ويجوز في نعتها الوجهان نحو: (يا حذامِ الكريمةَ والكريمةُ).

أما الأول فقد اكتفى الناظم ببيان ما يبنى على الضم ومثَّل له في الأبيات الأولى حين قال:

وإِنَّمَـا يُبْـنَى عَلَـى الضَّـمِّ العَلَـم ... أَوْ مُتَنَكِّـرٌ مُواجَـهٌ يُضَـمَّ

تَقُـولُ: يـا زَيْـدُ ويـا غُـلَامُ ... فَيَسْـتَوي الـمَنْكُورُ والأَعْـلَامُ

فليس من الضروري تفصيل لفظه مرةً أخرى في توابع النداء. وأما الثاني فلفظ (ما يضم) لفظ عام غير مقيد، يدخل فيه ما كان مقدرًا أو ملفوظًا، فالاختصار مقتضى النظم، والله أعلم.

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش١/٣٢٦.

(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٠.

باب الاستغاثة

قال ابن معطي:

وَمَـــا عَـــدَاهُ لامُـــهُ مَكْسُـــورُ إِنْ لَمْ يَكُـــنْ مَكَانَـــهُ ضَـــمِيرُ

المأخذ:

قال النيلي: " وينبغي أن يقول: إذا لم يكن معطوفًا بغير إعادة حرف النداء معه"[(١)].

وقال ابن القوّاس: "قوله: وما عداه لامه مكسور، يريد وماعدا المستغاث به، وكان يجب أن يقول: إذا لم يكن معطوفًا بغير إعادة حرف النداء؛ لما مر"[(٢)].

تعرَّف الاستغاثة بأنها: "نداء من يخلِّص من شدة أو يعين على مشقة"[(٣)]، وتتطلب مستغاثًا من أجله ومستغاثًا به، وكلاهما منادى. وهذا الأخير لحقته اللام الجارة؛ لإفادة تخصيصه بطلب الغوث والنصرة، نحو: (يا لجَعفر)؛ وإنما فتحت اللام لكون الاسم الظاهر منادى، والمنادى شبيه بالمضمر، فلذلك فتحت اللام كما تفتح مع المضمر نحو: (لَك). وقيل: للتفرقة بينها وبين لام المستغاث من أجله[(٤)] نحو: (يا لِزيد) بكسر اللام، إلا أن يكون مكانه ضميرًا، فإنها تفتح نحو: (يا لَزيد لكم).

ويجوز ذكر المستغاث به ولأجله نحو: (يا لَزيد لِعمرو)، بفتح اللام الأولى وكسر الثانية، كما يجوز الإتيان بأحدهما دون الآخر. ويجوز العطف عليهما، فإن عُطف على المستغاث به، بتكرار الياء نحو: (يا لَزيد ويا لَعمرو)، فتحت كلا اللامين، وإن لم تكرر الياء كسرت اللام الثانية؛ للدلالة على عطفه على المستغاث به نحو: (يا لَزيد ولِعمرو).

---

(١) الصفوة الصفية ٢١٨/٣.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٠٦٣/٢.

(٣) شرح الحدود النحوية ١٥٧.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/٢-٢١١.

وقد اعترض الشارحان[1] على تعميم لفظ الناظم في قوله: (وما عداه لامه مكسور)، وكان يجب أن يقيد هذا العموم بعدم إعادة حرف النداء، إذ لو تكرر حرف النداء مع المعطوف على المستغاث به فتحت اللام ولم تكسر، وهذا الاستدراك جيد.

(١) يُنظر: الصفوة الصفية ٢١٨/٣،شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٠٦٣/٢.

باب الترخيم

قال ابن معطي:

ثُمَّ إِذَا زَادَ الـــــمُنَادَى العَلَـــــمُ عَلَـــى ثَلاثَـــةٍ فَقَـــدْ يُـــرَخَّمُ

المأخذ:

قال النيلي: "وكان ينبغي أن يقول: المنادى العلم المبني؛ فإن قولك: (يا ملاعب الأسنة)، علم منادى زائدٌ عن ثلاثة أحرف لكنه معرب؛ لأنه مضاف"(١).

ذكرتُ في مبحثٍ سابقٍ(٢) أن الترخيم من خصائص النداء، ويعرف لغةً بأنه التليين والتسهيل(٣). وفي الاصطلاح هو حذف بعض الكلمة على وجهٍ مخصوص(٤). وعرَّفه سيبويه بأنه حذف آخر الاسم المنادى للتخفيف(٥).

وهذا الحذف إنما هو حذف اعتباطي غير معتمدٍ على موجب، وغرضه التخفيف، ولا يكون إلا في المنادى؛ لكثرة استعماله، وأجازه سيبويه في غيره للضرورة(٦). وله شروط هي(٧):

- الأول: أن يكون الاسم المراد ترخيمه زائدًا عن الثلاثي؛ لأنه من الإجحاف ترخيم الثلاثي؛ إذ هو أقل الأصول وأخفها فلا حاجة لترخيمه.
- الثاني: أن يكون الاسم علمًا، فيخرج بذلك بقية المعارف والنكرات.

ويستثنى من هذين الشرطين ما ختم بتاء التأنيث، فإن الاسم يرخم؛ لقيام التاء مقام العلمية، ولكونها زائدة.

- الثالث: أن يكون الاسم مفردًا لا جملةً؛ لكون الجمل محكية على وضعها.
- الرابع: ألا يكون الاسم مضافًا، ولا شبيها به، ولا مستغاثا به؛ لكونها أسماء معربة.

---

(١) الصفوة الصفية ٣/٢٢٢.

(٢) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على التمثيل ١٤١.

(٣) لسان العرب١٢/٢٣٤.

(٤) شرح الحدود النحوية ١٥٦.

(٥) يُنظر: الكتاب ٢/٢٣٩.

(٦) يُنظر: المصدر السابق ٢/٢٣٩.

(٧) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٧٤-٣٧٧.

- الخامس: ألا يكون الاسم مندوبًا؛ لأن الغرض من الندبة رفع الصوت، والترخيم نقيضه.
- السادس: أن يكون الترخيم في آخر الاسم.

وقد مر ذكر أضرب ترخيم الاسم المنادى في مبحث سابق[1].

ويرى النيلي أن الناظم قد عمَّم ترخيم الاسم المنادى العلم باشتراطه أن يكون زائدًا عن الثلاثي؛ إذ كان ينبغي أن يقيده بكونه علمًا مبنيًّا زائدًا عن الثلاثي؛ لأن نحو: (يا ملاعب الأسنة)، علم منادى زائدٌ عن الثلاثي ولم يرخم لكونه معربا. والجواب عن ذلك أن الناظم مثَّل للعلم المبني الزائد عن الثلاثي في قوله: (يا حار) و(يا ثمو) في ترخيم (يا حارث) و(يا ثمود) وهذا تقييد كافٍ، والله أعلم.

(١) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على التمثيل ١٤٢-١٤٣.

باب الضرورات الشعرية

قال ابن معطي:

وَفِي اضْـطِرَارِ الشِّـعْرِ جَـازَ صَـرْفُ مَـا لَـيْسَ مَصْـرُوفًا وَجَـازَ الحَـذْفُ

المأخذ:

قال النيلي: "قوله: (جاز صرف ما ليس مصروفًا)، ليس على إطلاقه"[1].

الضرورة الشعرية هي خروج الناظم في منظومته عن قواعد الشعر التي يُقام فيها الوزن؛ حيث إن النظم محصور بأفاعيل معروفة الحركات والسكنات، فيخرج منها الناظم؛ ليقيم الوزن بارتكاب ما ليس في أفاعيل الشعر.

وهذا الخروج بسبب الضرورة الشعرية، التي ينتج عنها: الزيادة، أو الحذف، أو التقديم والتأخير، أو البدل، ويدخل في الأخير تغيير الإعراب، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر. وقد مرَّ الكلام عنها في مبحث سابق[2]. ولم يذكر الناظم منها إلا ثلاثة، واستدرك ابن القوّاس عليه بقية الضرورات الشعرية[3].

وتعد الزيادة إحدى الضرورات الشعرية، ويدخل فيها صرف ما ليس مصروفًا من الأسماء، ومرَّ ذكر علل منع الاسم المعرب من الصرف[4]، إذ الأصل في الأسماء الصرف بالتنوين، إلا أنها تمنع لعلل تسع هي: وزن الفعل، والتعريف، والعجمة، وصيغة منتهى الجمع، وزيادة ألف التأنيث، وزيادة الألف والنون، والتركيب، والوصف على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، والعدل.

والاسم الممنوع من الصرف قد يُصرف لضرورةٍ شعرية فيرجع إلى أصله وهو الصرف، فهو في ذلك على أحد أقسامٍ ثلاثة:

- الأول: قسم ممنوع من الصرف بالاتفاق، وهو ما منع من الصرف لزيادة ألف التأنيث؛ لأن التنوين تسقط ألف التأنيث فلا يكون زيادة في الوزن.

---

(١) الصفوة الصفية ٦٦٣/٤،والمأخذ عند ابن القوّاس يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٣٨٠/٢-١٣٨١.

(٢) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على الإغفال ١٠٩-١١٠.

(٣) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٣٩٤/٢-١٣٩٥.

(٤) يُنظر: المآخذ الأسلوبية، مبحث المآخذ على التقسيم ٤٣.

■ الثاني: قسم مختلف في صرفه، وهو ما كان على وزن (أفعل)، فالبصريون يجيزونه، والكوفيون يمنعونه[1].

■ الثالث: قسم لا خلاف في صرفه للضرورة، وهو الاسم الممنوع من الصرف لإحدى العلل المتبقية المانعة من الصرف.

ومن هذا يتبين إطلاق الناظم لحكم صرف الاسم الممنوع من الصرف، دون توضيحٍ لأقسامه، وهذا الذي اعترض به الشارحان عليه[2].

(١) يُنظر: الإنصاف ٢/٣٩٩.

(٢) يُنظر:الصفوة الصفية ٤/٦٦٣،شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١٣٨٠-١٣٨١.

المبحث الثاني
المآخذ الصرفية

باب الوقف

(الوقف على المنصرف المنصوب)

قال ابن معطي:

وَقِفْ عَلَى الْمُنْصَرِفِ المنْصُوبِ بِأَلِفٍ عَنْ نُونِهِ مَقْلُوبِ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وكان ينبغي أن يضيف إلى القيدين المنون؛ لأن قولك: رأيتُ الرجلَ، منصرف منصوب، ولا تقفُ عليه مُبدلا"[1].

يُعرف الوقف بالقطع، وهو السكوت على آخر الكلمة، ويكون ذلك بالسكون؛ لأن الابتداء لا يكون إلا بحركة، فلزم أن يخالفه الانتهاء فيكون بالسكون. ويعرض الوقف على أقسام الكلام[2]، فبالاسم نحو: (هذا زيدْ)، وفي الفعل نحو: (هي تضربْ)، وفي الحرف نحو: (نعمْ)، إجابة لمن قال: أتذهب؟.

ويعرض أيضًا على الصحيح والمعتل، فلا يختص بأحدهما على الآخر، والوقف فيهما على ثمانية أقسام هي: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل، والإبدال، والزيادة، والحذف.

أما الاسم الصحيح، ففي الوقف عليه سبعة أقسام هي:

- الأول: الإسكان الصحيح، وذلك بالوقف على الاسم المنون بإبدال تنوينه حركةً مجانسةً للحرف الذي يسبقه، سواء أكان مرفوعًا نحو: (هذا زيدو)، أو منصوبًا نحو: (رأيت زيدا)، أو مجرورًا نحو: (مررت بزيدي)، فيتساوى الواو والياء في الإثبات مع الألف، وهذه لغة أزد السراة[3].
- الثاني: الوقف على الاسم المنون بالسكون، دون إبدالٍ لتنوينه بحركة مجانسة للحرف

---

(١) الغرة المخفية ١١٤/١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٨/٥.

(٣) يُنظر: الكتاب ١٦٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢١٣/٥.

الذي قبله، وهذه لغة حكاها الأخفش[١]، إذ يستوي فيها المرفوع والمنصوب والمجرور نحو:(هذا زيدْ، ورأيت زيدْ، ومررت بزيدْ).

■ الثالث: الوقف على المنصوب المنون بالألف، وذلك بإبدال تنوينه ألفًا[٢]؛ لخفة الفتحة ومجانستها للألف، ويختص بهذا الوقف المنصوبُ دون المرفوع والمجرور؛ لامتناعه فيهما لكون المرفوع ثقيلًا إن أُبدل تنوينه واوًا، والمجرور لالتباس يائه المبدلة بياء المتكلم، فامتنع إبدال الاثنين للثقل والالتباس[٣]، وهذا القسم هو الذي ذكره الناظم في البيت السابق.

■ الرابع: الإشمام، وهو ضم الشفتين بعد الإسكان[٤].

■ الخامس: الروم، وهو أن تروم الحركة ولا تتمها[٥].

■ السادس: التضعيف. وذلك بتشديد الحرف الموقوف عليه.

■ السابع: النقل، وذلك بنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله[٦].

وقد أخذ ابن الخباز على الناظم عدم تقييده للمنصرف المنصوب، فيرى أن الاسم قد يكون منصرفًا منصوبًا، ولا يبدل في حال الوقف نحو: رأيت الرجلَ، ويرى أنه من الجيد التقييد بالمنون، أي المنصوب المنون.

ويرى ابن القواس[٧] أنه أشار بقوله: "وقف على المنصرف المنصوب" إلى المنون دون غيره؛ بدليل قوله: "بألفٍ عن نونه مقلوب"، وكأنه أراد بهذا الاعتذارَ للناظم، وهو المتوجه عند الباحثة.

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١٢/٥.

(٢) يُنظر: الكتاب ١٦٦/٤،شرح المفصل لابن يعيش ٢١١/٥.

(٣) يُنظر: الكتاب ١٦٧/٤.

(٤) المفصل ٤٧٥/١.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٩/٥.

(٦) يُنظر: الكتاب ١٧٣/٤.

(٧) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢٦٢/١.

(المسألة الثانية)

(الوقف على المعتل الآخر)

قال ابن معطي:

وَفِي سِـــواهُ قِـــفْ بِغَـــيرِ إِبْـــدَالْ وَاحْـذِفْ مِـنْ المنقُـوصِ يَـاءَ الإِعْـلَالْ

وإِنْ تُعرِّفْـــــه فأثبتـــــه وَقِـــــفْ وَقِـفْ عَلَـى المَقْصُـورِ حَتْمًـا بِـالأَلِفْ

المأخذ:

قال النيلي: "وكان ينبغي بدل قوله: (فإن تعرِّفْه) أن يقول: فإن امتنع دخول التنوين فأثبت ياءه؛ لأن امتناع التنوين أعم من التعريف؛ لأنه قد يمتنع بمشابهة الفعل نحو: (هذه جواري). وكان ينبغي أن يقول: فإن تعرفه باللام، فإنك إن سميت رجلًا بـ(قاضٍ)، فقد صار معرفةً؛ لأنه عَلَمٌ عليه، ومع ذلك لو وُقف عليه لم يثبت الياء"[(١)].

من أقسام الوقف الحذف، وهو مختص بالمعتل. والمعتل إما أن يكون مقصورًا، أو منقوصًا، ولكل منهما ثلاث حالات، هي الرفع والنصب والجر.

أما المنقوص فإن كان منونًا منصوبًا، عومل معاملة الصحيح، وذلك بإبدال التنوين ألفا في الوقف عليه، نحو: (رأيت قاضيا). أما إن كان منونًا مرفوعًا أو مجرورًا ففيه مذهبان:

- الأول: حذف الياء عند الوقف عليها، كما في الوصل، وحذف التنوين، وإسكان ما قبله، نحو:(هذا قاضٍ، ومررت بقاض)، فأصلها (قاضي)، حُذفت الياء في الوصل وعُوض عنها بالتنوين نحو: (قاضٍ)، فعند الوقف، يبقى حذف الياء فلا ترد، ويُحذف التنوين، ويسكن الحرف الموقوف عليه، وهذا اختيار سيبويه[(٢)].
- الثاني: أن تثبت الياء، ويوقف عليها، ويحذف التنوين؛ لأن الوقف مانع للتنوين، وثبوت الياء كان لانتفاء التنوين، ذكره سيبويه رواية عن يونس وأبي الخطاب[(٣)].

أما إن كان غير منونٍ، فإن كان منصوبًا، فليس فيه إلا الوقف على الياء ساكنةً نحو:

---

(١) الصفوة الصفية ١/١١٠.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤/١٨٣،شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٢١.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/١٨٣،شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٢١.

(رأيت القاضيْ)، وإن امتنع التنوين لعدم الصرف فالأجود إثبات الياء نحو: (رأيت جواري)[1].

فإن كان مرفوعًا أو مجرورًا ففيه مذهبان:

- الأول: الإثبات، وذلك بإثبات الياء؛ لانعدام موجب الحذف وهو التنوين، نحو: (جاءني القاضي، ومررت بالقاضي) وهو الأجود[2].
- الثاني: الحذف، وذلك بحذف الياء تمييزًا للوقف عن الوصل، نحو: (هذا القاضْ، ومررتُ بالقاضْ)[3].

أما المعتل المقصور، فإن كان منونًا، سواء أكان مرفوعًا أم مجرورًا، يحذف التنوين ويوقف على الألف التي هي حرف الإعراب على رأي سيبويه، نحو: (هذه عصا، ومررت بعصا). وفي النصب يوقف على الألف التي هي بدل من التنوين على رأي سيبويه. نحو: (رأيت عصا)[4].

فإن لم يكن منونًا فالوقف على الألف التي هي حرف الإعراب، نحو: (هذه العصا)، وهو الأفصح والأشهر.

أما المعتل الذي جرى مجرى الصحيح نحو: (دلو، وظبي)، فحكمه في الوقف حكم الصحيح فيما يجوز ويمتنع[5].

وقد اعترض النيلي على الناظم تقييده بالتعريف في قوله (وإن تعرفه)؛ لوجود ما يمنع التنوين غير التعريف، وهو مشابهة الاسم للفعل نحو: (هذه جواري)، فهي ممنوعة من الصرف، وانتفى فيها التنوين، ولم تعرف، ومع ذلك جرى عليها ما يجري على المنقوص المرفوع فأُثبتت ياؤه، وإثبات الياء لم يكن لأجل التعريف. ويرى – أيضًا – أنه عمَّم التعريف، ولم يقيده باللام، وقد يقع الاسم معرفةً فلا تثبت ياؤه، نحو تسمية الرجل بـ(قاضٍ)، فحينها يكون علمًا، والعلم معرفةً، وهذا لا يسوغ إثبات الياء فيه. وترى الباحثة أن الذي ذهب إليه النيلي في مكانه.

---

(١) يُنظر: الكتاب ٤/١٨٣-١٨٤.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٤/١٨٣.

(٣) يُنظر: المصدر السابق ٤/١٨٤.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٢٣.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ٥/٢٢٠.

باب التثنية

قال ابن معطي:

وَارْدُدْ إِلَى الأَصْـــلِ أَبًـــا وَإِخْوَتَـــهْ وَفِي دَمٍ وَبَابِـــهِ لَـــنْ تُثْبِتَـــهْ[1]

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقول يحيى –رحمه الله– (وإخوته) فيه نظر؛ لأن (فوك) لا يثنى على لفظه، ويقال في (ذو مال): (ذوا مال)، فهذا صحيح"[2].

وقال ابن القوَّاس: "بقوله واردد إلى الواو أبًا وإخوته، لا تستقيم؛ لأن الرد ليس بعام في كلها، لامتناع رد (فوك، وذو مال) في التثنية إليه، اللهم إلا أن يريد بقوله: إخوته (أخوك، وحموك، وهنوك)، إذ هي إخوة (أبوك) لاشتراكها في كون لاماتها واوًا"[3].

الأسماء المعربة لا تكون على حرفين إلا بالحذف؛ لامتناع كون المعرب من الأسماء أقل من الثلاثة، والحذف في هذه الأسماء يكون على أحد أمرين: إما حذف وعوضٌ عن الحرف المحذوف، وإما حذف دون عوضٍ عن الحرف المحذوف. أما الأول فيُثنى على لفظه، سواء أكان الحرف المعوض به في أول الكلمة نحو (ابن)، فأصلها (بنو)، فحذفت الواو من آخر الكلمة عُوِّض عنها بألف الوصل في أول الكلمة، فيُثنى الاسم على لفظه نحو:(ابنان). أم كان العوض في آخر الكلمة نحو: (عدة)، إذ أصلها (وعد)، فحذفت فاء الكلمة وعوض عنها بتاء التأنيث آخر الكلمة، فثنيت على لفظها نحو:(عدتان). وهذا النوع من الحذف لا يُرد فيه الحرف المحذوف؛ لئلا يجتمع الحرف المعوض عنه (الحرف المحذوف)، والحرف المعوض.

أما النوع الثاني من الأسماء المعربة التي على حرفين، هي ما اعتراها الحذف دون تعويضٍ للحرف المحذوف منها، والمحذوف في هذه الأسماء إما أن يكون عين الكلمة أو لامها. فإن كان المحذوف عين الكلمة لم يُرد عند التثنية نحو: (سه)، أصلها (سته)، فحذفت التاء التي هي عين

(١) عند ابن الخباز والنيلي: "واردد إلى الواو أبًا وإخوته"، والصواب ما أثبته لوروده في متن الألفية٢١.

(٢) الغرة المخفية ١٢٨-١٢٩.

(٣) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢٨١/١.

الكلمة[١]، فعند التثنية تُثنى على لفظها (سهان).

فإن كان المحذوف لام الكلمة، فحكمه في التثنية حكمه في الإضافة، فإن رُدَّ الحرف المحذوف في الكلمة عند إضافتها فإنه يرد عند تثنيها، والعكس. وذلك نحو الأسماء الستة، وهي (أخو، أبو، حمو، فو، ذو، هنو)، فهذه الأسماء تعرب رفعًا بالواو، ونصبًا بالألف، وجرًا بالياء[٢]، نحو (هذا أخوك، ورأيت أخاك، ومررتُ بأخيك)[٣]، وتُضاف إلى ظاهرٍ ومضمرٍ، فإن أضيفت إلى اسمٍ ظاهرٍ، أو ضميرٍ غير الياء، فإنها تُعرب بالحركات؛ لما حصل فيها من مشابهةٍ للمثنى والمجموع[٤].

وتختص (ذو) بإضافتها إلى أسماء الأجناس، نحو: (ذو مال)، وحكمها الإفراد. أما بقية الأسماء فإن أفردت أعربت بالحركات لا بالحروف، ويحذف حرف العلة من آخرها، ويستثنى من ذلك (فو) فإنه لا يمكن حذف حرف العلة من آخره؛ لئلا يبقى الاسم على حرف واحد، ولا يمكن إبقاء الواو؛ لعدم قبولها الحركات الظاهرة، لذا أبدلت واوه ميمًا[٥]، لقرب المخرجين فتصبح (فم)[٦]، فتلحق بأخواتها.

فهذه الأسماء حكمها في التثنية كما حكمها في الإضافة، فعند إضافتها يُرد الحرف المحذوف فيها، فنحو: (أخ)، عند إضافته نقول: (أخو محمد) برد الواو المحذوفة، فيكون حكمه في التثنية ردُّ الحرف المحذوف نحو:(أخوان).

فإن لم يُرد الحرف المحذوف في الإضافة، فإنه لا يرد في التثنية، وذلك نحو (يد) و(دم)، فإن أصلهما (يدي) و(دمي) فحذفت لامه وبقي على حرفين، فعند الإضافة نحو: (يد الخليفة)، لا يردُ المحذوف، فكذا عند التثنية نحو: (يدان)، إن لم يكن ضرورة تسوغ الرد.

---

(١) يُنظر: المقتضب ١/ ٢٣٣.

(٢) يُنظر: اللمع ١/١٨.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٥٣.

(٤) يُنظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/٤٣٣.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ١/٤٣٣.

(٦) يُنظر: المقتضب ١/٢٤٠.

والشارحَان أخذا على الناظم قوله (واردد) إلى الأصل (أبًا وإخوته)؛ لامتناع ذلك في (فوك) وفي (ذو) فعد إضافتهما يُقال: (فو زيد، وذو مال)، فلا يرد محذوفهما، والثنية فيهما تجري مجرى الإضافة؛ ولا أظن أن ابن معطي يجهل ذلك، إلا أن في كلامه تساهلًا يقصد به بقية الأسماء عدا هذين، كما يرى ذلك ابن القواس، وهو الرأي عند الباحثة.

باب الجموع
(جمع المؤنث السالم)

قال ابن معطي:

وَمِثْـلُ: هِنْـدَ جُمْـلَ دَعْـدَ؛ يُجْمَـعُ طَـوْرًا بِتَخْفِيـفٍ وَطَـوْرًا تُتْبَـعُ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: (طورًا بتخفيف) خطأ؛ لأن (دعدًا) كـ(جفنةً) وذلك لا يسكن في الاختيار، فحكم (هند) هو حكم (سدرة)، و(جمل) كـ(غرفة)"[1].

وقال النيلي: "وقوله: (بتخفيف) فيه نظر؛ فإنه ليس في الاسم المفتوح الفاء الساكن العين إلا التحريك في الاختيار، والسكون شاذ"[2].

وقال ابن القوَّاس: "فقوله: (ومثل هند جمل) إلى آخره لا يستقيم على إطلاقه، إلا أن يخصص بمثل هند وجمل؛ لأن تحريك مفتوح الفاء لا يقال له حركة إتباع كما قالوا في (أرَضات وأهَلات) بفتح الراء والهاء في جمع (أرض) و(أهلة)"[3].

ينقسم الاسم المؤنث قسمين، اسم مؤنثٌ بعلامة، واسم مؤنث دون علامة، فالاسم المؤنث بعلامة هو إما تاء التأنيث، أو الألف المقصورة، أو الألف الممدودة، وله طرائق في الجمع لا مجال لذكرها.

أما الاسم المجرد من العلامة، فإن كان ثلاثيًا، ساكن العين، ففي فائه الضم أو الكسر أو الفتح، فإن كانت فاؤه مضمومةً أو مكسورةً نحو: (هِنْد) و(جُمْل)، فيجمع على (هِنْدات، و(جُمْلات)، أي بإتباع حركة العين حركة الفاء وتخفيفها بالسكون. أما إذا كانت فاؤه مفتوحةً نحو: (دَعْد)، فتجمع على (دَعَدَات)، بتحريك عينه في الاختيار، ولا تسكن إلا في ضرورةٍ

(١) الغرة المخفية ١/١٤٠.

(٢) الصفوة الصفية ١/١٤٩.

(٣) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٢٩٨.

شعرية نحو قول الشاعر:

أَبَـــتْ ذِكَـــرٌ عَـــوَّدْنَ أحشـــاءَ قلبِـــه خُفوقًـا ورَفْضـاتُ الهـوى في المفاصـلِ[1]

فالشاهد أنه قال: "رَفْضات"[2] بسكون الفاء للضرورة الشعرية، والأصل فيها الفتح.

فعلى هذا يكون حكم الاسم المؤنث الثلاثي المجرد من العلامة حكمَ الاسم المؤنث بعلامة، فنحو: (هند، وجمل، ودعد)، تجمع على (هندات، وجملات، ودعدات) بإضافة ألف وتاء باختلاف أحكامها.

وقد اعترض الشراح على الناظم في قوله: "طورًا بتخفيفٍ وطورًا يتبع"، فابن الخباز كان اعتراضه على قوله: "طورًا بتخفيفٍ" بأنه لا يستقيم عند جمع (دعد)؛ لأن (دعدًا) عند جمعه لا يسكن بالاختيار[3]. أما ابن القوّاس فاعترض على قوله: (طورًا يتبع) بعدم انطباقه على مفتوح العين نحو: (دعد). فحركة عينها في الجمع (دَعَدات) لا تسمى حركة إتباع، لذا قال: "فإن قيل فإذا جاز الإتباع في مثل (هندٍ وجمل)، وجب الفتح في مثل (دعد)، فقد تغيرت صفة الواحد، فلا يكون جمعًا مصححًا، أجيب بأن الإتباع إنما كان للفرق بين الاسم والصفة، لا للجمع"[4].

ويرى النيلي أن السكون لغةٌ، فيكون بذلك قول الناظم: (طورًا بتخفيفٍ) حملًا على هذه اللغة، أو أنه قصد طورًا بتخفيفٍ يتبع (هندًا وجملًا) دون (دعد)، والدليل على ذلك أن حركة العين في مفتوح الفاء لا تُسمى حركة إتباع[5].

ووافقه ابن النحوية في ذلك، فيرى أن الاسم الثلاثي المؤنث المجرد من العلامة يُجمع

(١) البيت لذي الرمة، من الطويل، في ديوانه شرح الباهلي ١٣٣٧، استشهد به البغدادي في الخزانة ٨٧/٨، وهو في المحتسب٥٦/١، وشرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢٩٨/١.

(٢) (رفْضَة) على وزن (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين، وهي اسم، فوجب فتح عينها عند جمعها بالألف والتاء. يُنظر: الكتاب ٣٩٧/٣، شرح ألفية ابن معطي للموصلي٢٩٨/١.

(٣) يُنظر: الغرة المخفية ١٤٠/١.

(٤) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢٩٩/١.

(٥) يُنظر: الصفوة الصفية ١٥٠/١.

بالألف والتاء، مع إبقاء وسطه ساكنًا، أو تحريكه بالفتح طلبًا للخفة، ويحمل كلام الناظم على هذا، والوجه في رأيه الإسكان، ويرى أن (دَعْدًا)، مفتوح الفاء ساكن العين، يجوز في عينه الإسكان وهو قليل، والفتح إما طلبًا للخفة أو لقصد الإتباع[1].

وقد تبين لي أن الناظم قد ذكر جملة الأسماء فقال: (ومثل هند جمل دعد يُجمع) ثم ذكر بعد ذلك طرائق جمعها، فقال (طورًا بتخفيفٍ وطورًا تُتْبع)، وهذا يوافق النظم من حيث عدم التفصيل والإطالة، والناظم لم يكن دقيقًا في ذلك فهو أراد مجرد الإسكان، ومجرد مجانسة الحركة في الإتباع، ولم يرد التفصيل في ذلك. هذا في ظني احتمال يوجه مراد الناظم.

وأحمل قوله حين قال: (طورًا بتخفيفٍ) على لغة من يسكن، وإن كانت قليلة، وهذا احتمال ضعيف عندي؛ لأن الناظم لا يعتمد على ضعيف اللغات وشواذها في رأيه ومنظومته.

أما الرأي الثالث الذي يحتمله قوله (طورًا بتخفيفٍ وطورًا يتبع)، هو أن نحو: (هندٍ وجمل)، عند جمعها بالألف والتاء يجوز فيها ثلاثة أوجه:

الأول: أن يجمع الاسمان بالألف والتاء، وإبقاء العين ساكنة نحو: (هِنْدات، وجُمْلات).

الثاني: أن يُجمع الاسمان بالألف والتاء، وتحريك العين بالفتح تخفيفًا نحو: (هِنَدات، وجُمَلات).

الثالث: إتباع حركة العين حركة الفاء فتكون (هِنِدات –بكسرتين–، وجُمُلات– بضمتين–)[2].

فلما كان الاسم الثلاثي الساكن العين مضمومَ أو مكسورَ الفاءِ متضمنًا في حالات جمعه الاسم الثلاثي المفتوح الفاء ذكرها جميعًا دون تفصيل.

ويرى ابن عصفور أن الاسم على وزن (فَعْل) نحو: (دَعْد)، يجوز عند جمعه بالألف والتاء الفتحُ والسكون، نحو: (دعْدات، ودعَدات)، ولم يسم الفتحَ إتباعًا[3]، فهذا رأي رابع يحتمله

(١)حرز الفوائد وقيد الأوابد ١/١٨٨-١٨٩.

(٢) يُنظر: الكتاب ٣/٣٩٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٩.

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٩.

قول الناظم.

أما فيما يراه ابن القوّاس في أن حركة الفتح في عين (دعْد) عند جمعها ليست بحركة إتباع -كما في (أَرَضَات، وأَهَلات)- فهذا مخالف لرأي سيبويه[1]. وكما أسلفت فإن ابن معطي لم يكن دقيقًا في لفظه، وإنما أطلق الإتباع لمجرد مجانسة الحركة.

(١) يُنظر: الكتاب ٣٩٧/٣.

باب الممنوع من الصرف

قال ابن معطي:

وَهَكَـــذَا الجَمْـــعُ العَـــدِيمُ المِثْـــلِ ... فِي المُفْـــرَدَاتِ مَـــا لَـــهُ مِـــنْ شَـــكْلِ
يُعَـــدُّ فَـــرْعَينِ فَلَـــيْسَ يَنْصَـــرِفْ ... نحـــوُ: مَحَاريـــبَ مَسَـــاجِدَ عُـــرِفْ
ثَالِثُـــــه الأَلِـــــفُ ثم بَعْـــــدَه ... حَرْفَـــــانِ أو ثلاثـــــةٌ أو شَـــــدَّهْ

المأخذ:

قال النيلي: "وينبغي أن يقول: ثلاثةٌ أوسطها ساكن ليخرج منه مثل: فرازنة، وزنادقة"(١).

ذكرتُ آنفًا علل المنع من الصرف، وذكرت أن الاسم يُمنع من الصرف لتسع عللٍ، منها مجيء الاسم على صيغة منتهى الجموع(٢)، ويراد من قول الناظم: (وهكذا الجمع العديم المثل) الجمع المعتبر في منع الصرف، وهو جمع التكسير، لا مطلق الجمع.

وهذا الجمع، هو ما ليس له نظير في الآحاد، وقد اختلف في تسميته فقيل؛ لأنه ليس في الآحاد على وزنه، أي على عدة حركاته وسكناته(٣)، وقد ذكره الناظم بعد ألف التأنيث، لكونه يقوم مقام علتين كما في ألف التأنيث. ويُمنع هذا الجمع من الصرف إذا كان على أحد صيغٍ ثلاث(٤):

- الأولى: أن يكون ثالثه ألفًا، وبعده حرفان، أحدهما مكسور، نحو قوله تعالى: ﴿دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ﴾(٥).
- الثانية: أن يكون ثالثه ألفًا، وبعده ثلاثة أحرفٍ، أوسطها ساكن، نحو قوله تعالى:

(١) الصفوة الصفية ١/٣٥٩-٣٦٠.
(٢) يُنظر: المآخذ الأسلوبية، مبحث المآخذ على التقسيم ٤٣ .
(٣) يُنظر: الإيضاح العضدي ٣٠٣، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٧.
(٤) يُنظر: الإيضاح العضدي ٣٠٣، شرح المفصل لابن يعيش١/١٧٨.
(٥) سورة يوسف آية ٢٠.

﴿لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ﴾[1].

■ الثالثة: أن يكون ثالثه ألفًا، وبعد الألف حرفٌ مشددٌ، قائم مقام حرفين، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾[2].

فإن كان الاسم على أحد هذه الصيغ الثلاث مُنع من الصرف، شريطة أن يتجرد من شيئين[3]:

■ الأول: تاء التأنيث؛ لأنها تلحقه بالآحاد، فتصرفه نحو: (فرازنة).

■ الثاني: ياء النسب؛ لأنها إذا اتصلت به هيأته لوصف المفرد، فضعف اعتبار الجمع فيه، نحو: (مدائني).

وقد اخُتلف في علة منع هذا الجمع من الصرف دون غيره من الجموع، فيرى أبو علي أنه مُنع لكونه جمعًا خارجًا عن صيغ الآحاد العربية[4]، ورجحه ابن مالك[5]، فاجتمعت فيه علتان: كونه جمعًا، ولانعدام النظير، فأشبه بذلك ألف التأنيث اللازمة لبناء الكلمة؛ لكونهما مانعين للاسم من الصرف لعلة تقوم مقام علتين. ويخرج من ذلك نحو: (أجمال وأكعب)، فهما مصروفان رغم وجود علة المنع فيهما، إلا أنها انتقضت بالصرف لشبهه بالمفرد، من حيث تصغيرهما على (أُجَيمال، وأُكَيعب)، وكذا جمعهما على نحو ما جاء في (أكلب، وأكالب)، بخلاف (مساجد) فإنه لا يُجمع، وأيضًا مجيئهما مفردين[6].

---

(١) سورة الكهف آية ٧٩.

(٢) سورة الحج آية ١٨.

(٣) يُنظر: الإيضاح العضدي ٣٠٣.

(٤) يُنظر: الإيضاح العضدي ٣٠٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد،المكتبة التوفيقية ٣٥٧/٣، لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب، لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني،المتوفى سنة ٩٧٣هـ، دراسة وتحقيق: د/مها عبدالعزيز العسكر، و د/نوال سليمان الثنيان، ص:٣٣، هامش ٥١.

(٥) يُنظر: حاشية الصبان ٣٥٧/٣، لباب الإعراب ص:٣٣، هامش ٥١.

(٦) يُنظر: شرح ابن يعيش ١٨٧/١، حاشية الصبان ٣٥٨/٣.

وقيل: إن سبب منع هذا الجمع دون غيره من الجموع، هو كون هذه الصيغة آخرَ ما ينتهي إليه الجمع، فلا جمع بعده، فيكون كأنه قد جُمع مرتين، إما تحقيقًا نحو: (أكالب)، أو تقديرًا نحو:(مساجد)، وهو اختيار ابن الحاجب(١). فالجمع ومنتهى الجمع علتان مانعتان للاسم من الصرف، إحداهما تعلقت باللفظ، والأخرى بالمعنى، واختار ابن يعيش القولين السابقين(٢).

وهذا الجمع إن كان صحيحًا، مُنع من الصرف، نحو: (مررتُ بمساجدَ)، جرًا بالفتح، وإن كان آخره معتلًا منقوصًا، غير مضافٍ ولا معرفٍ، تلحقه التنوين في حالتي الرفع والجر(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾(٤)، ويفتح بالنصب من غير تنوين(٥). واختلف في صرفه أو عدمه، فمذهب الخليل وسيبويه أن التنوين للصرف، وحجتهما في ذلك حذف الياء تخفيفًا لما سبقت بالكسرة، وهي في جمعٍ مرفوع أو مجرورٍ، فينصرف الاسم لنقصانه(٦)، ورجحه ابن مالك(٧). ويرى المبرد والزجاج أن التنوين للعوض عن حركة الياء، فالياء في حكم المنطوق فيكون الاسم ممنوعًا من الصرف(٨)، وضعفه ابن يعيش(٩). ويُحكى عن أبي عثمان أن يونس، والكسائي، وأبا زيد يرون أن ما له نظير مصروف في الصحيح يُصرف، وما لم يكن له نظير في الصحيح مصروفًا يُمنع(١٠).

أما في حالة جر الاسم الممنوع من الصرف، ففيه لغتان، إما إلحاقه بالمرفوع وهو المشهور، وإما إلحاقه بالمنصوب حملًا للمعتل على الصحيح، وهذه قليلة. أما في حالة النصب فلا

(١) يُنظر:شرح الرضي على الكافية ١١٢/١، حاشية الصبان ٣٥٨/٣،لباب الإعراب ص:٣٣ هامش ٥١.
(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٨٧/١، لباب الإعراب ص:٣٣ هامش ٥١.
(٣) يُنظر: الإيضاح العضدي ٣٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٧٩/١، حاشية الصبان ٣٥٩/٣.
(٤) سورة الأعراف آية٤١.
(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٧٩/١.
(٦) يُنظر: المصدر السابق١٧٩/١.
(٧) يُنظر: حاشية الصبان ٣٦٠/٣.
(٨) يُنظر: المصدر السابق٣٦٠/٣.
(٩) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٧٩/١.
(١٠) يُنظر: المصدر السابق١٧٩/١.

خلاف بمنع الاسم من الصرف.

ورأى النيلي أنه ينبغي للناظم أن يقيد قوله: (ثلاثة)، أي أحرفٍ بعد الألف، بما أوسطها ساكن؛ ليخرج بذلك ما كان على نفس الصيغة وليس جمعًا أو في صيغة منتهى الجموع، وفي رأي الباحثة أنه لا يحتاج إلى ذلك لكونه قيد الصيغة بالمثال في البيت السابق حيث قال:

يُعـــد فـــرعين فلـــيس ينصـــرف نحـــو محاريـــب مســـاجد عُـــرف

باب المنصوبات
(ما لم يسمَ فاعله)
(المسألة الأولى)

قال ابن معطي:

وَفِعْلُـــــه يُضَـــــمُّ مِنْـــــهُ الأَوَّلُ وَكَسْـرُ مَـا قَبْـلَ الأَخِـيرِ يُجْعَـلُ
فِي كُـلِ مَـاضٍ صَـحَّ؛ نَحْـوُ: ضُـرِبَا وَافْتَحْـهُ فِي الآتِي وَقُـلْ لَـنْ يُضْـرَبَا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقول يحيى: (في كل ماضٍ) رديء؛ لأنه يبطل بـ(وعد) و(دعا)؛ لأنك تقول: (وُعِدَ، ودُعِيَ)، فتضم الأول، والذي له في ذلك أن يريد معتل العين الصحيح اللام؛ لأن أوله مكسور نحو: (قِيلَ، وبِيعَ)، فتمام الاحتراز أن تقول: في كل ماضٍ صحَّت عينه أو اعتلت هي ولامه"[(١)].

ذكرتُ في مبحثٍ سابقٍ الفعل الذي لم يسمَ فاعله، أو الفعل المبني للمفعول، وهو الفعل الذي حُذف فاعله، وأُقيم المفعول به مقامه فرُفع، وذكرت فيه الأمور التي حُذف لأجلها الفاعل، وطرقًا من طريقة صياغته[(٢)].

وقد أُختلف في فعل المفعول من حيث صيغته، فيرى البصريون وسيبويه أنه مغيرٌ من صيغة المبني للفاعل، وبذلك يكون فرعًا لا أصلًا، وحجتهم في ذلك لزوم الفعل للفاعل دون المفعول. ويرى الكوفيون، والمبرد، وابن الطراوة أنه أصل مستقلٌ، وليس مغيرًا من صيغةٍ أخرى[(٣)].

والناظم في أبياته أضاف الفعل لضمير المفعول في قوله: (وفعله) مجازًا؛ لأن الأصل أن الفعل للفاعلِ وليس للمفعول. وهذا الفعل عند بنائه للمفعول يكون إما ماضيًا، وإما مضارعًا، وله في صياغته للمفعول حالات تخص كلًا منهما.

فإن كان الفعل ماضيًا، فإنه ينقسم إلى صحيحٍ ومعتل، أما الماضي الصحيح فيُبنى

---

(١) الغرة المخفية ٢٩٩/١.

(٢) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على الإغفال ٦٣-٦٤.

(٣) يُنظر ارتشاف الضرب ١٣٤٠/٣.

للمفعول بضم أوله وكسر ما قبل آخره، سواء أكان ثلاثيًا نحو: (كُتِب)، أم زائدًا عن الثلاثي نحو: (دُحْرِجَ)[١].

وقد اختص هذا البناء بحركتي الضم ثم الكسر؛ لمخالفته الأسماء والأفعال المبنية للفاعل، فيكون على صيغةٍ لا تجاريهما [٢]، ولوجود نظير له في اللغة نحو:(دُئِل). ولا يصح عكس الحركتين والابتداء بالكسر ثم الضم؛ لثقل ذلك لما فيه من طلبٍ للثقل بعد الخفة[٣]. ولشذوذ هذا البناء فإنه لم يأت منه سوى (حِبُك)، وذلك من تداخل لغتين حيث جاء (حُبُك)–بضمتين– و(حِبِك)–بكسرتين–[٤].

وفي الجمع بين الضم ثم الكسر في هذا البناء انتفاء اللبس بصيغ أخرى، فلو كان البناء مقتصرًا على الضم لالتبس بمبدوء الهمزة نحو: (أُعْلم)، حال الوقف، فلا يتبين الفعل أماضٍ هو أم مضارع. ولو كان مقتصرًا على الكسر لالتبس بنحو: (عَلِم).

فإن كان الفعل ماضيًا زائدًا عن الثلاثي فهو على أحد أمرين:

- الأول: أن يكون مبدوءًا بهمزةِ وصل، فيبنى للمفعول بضم همزة الوصل وضم ثالثه، نحو: (أُقتُطِع)، وإنما ضُمت همزته؛ لسقوطها في الدرج نحو: (ألا استُخرج)، ولذا لم يُكتفَ بضم الأول دون الثالث لمنع اللبس بين صيغة المبني للمفعول بغيره[٥].
- الثاني: أن يكون مبدوءًا بتاء المطاوعة، فيُبنى بضم أوله وثانيه نحو: (تُعُلِقَ)، وإنما ضمُ الثاني؛ لينفي التباس البناء بصيغة المضارع المخاطب على (فَعِلَ) عند بنائه للمفعول نحو:(تُعْلَم)[٦].

وإن كان الفعل الماضي معتلَ الوسط، فهو على حالات:

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية١٢٩/٤.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ١٢٩/٤.

(٣) يُنظر: المصدر السابق ١٢٩/٤.

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي،المعروف بابن أم قاسم،المتوفى سنة ٧٤٩هـ، تحقيق:أ.د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي،القاهرة– مصر، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ٢٠٠١م، ١٥١٢/٥.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ١٣٠/٤

(٦) يُنظر: المصدر السابق١٣٠/٤.

■ إن كان الفعل ماضيًا، معتل العين، وعينه مقلوبةٌ عن واوٍ أو ياءٍ، نحو: (قال، وباع)، إذ أصلهما (قُوِل)، و(بُيِع)، فيصاغ للمفعول بضم أوله وسكون ثانيه؛ لثقل الضمة والكسرة على عين الكلمة، فتنقل إلى فائها، فلما سكنت عين الكلمة وكُسر ما قبلها قُلبت ياءً، فأصبحت: (قِيل، وبِيْع)، وهذه لغة الحجاز(١).

وفيه لغةٌ أخرى، وهي إشمام الضم مع التلفظ بالكسر إشعارًا بها، دون تغيير للياء تنبيهًا على أنها أصل، وهذه لغة كثيرٍ مِنْ قَيْس وعامة أسد(٢)، فإن كان بلفظ الكسر التباسٌ بصيغة الفعل المبني للفاعل وجب الضم أو الإشمام، والعكس إن كان بلفظ الضم التباس، فإنه يجب الكسر أو الإشمام(٣).

وفيه لغة ثالثة، وهي إخلاص الضم في أول الكلمة، وحذف كسرة الواو والياء لثقلها، فتصبح (قُول) و(بُوع) فقلبت الياء واوًا؛ لسكونها وضم ما قبلها(٤)، ونُسبت إلى بعض القبائل الفصيحة من بني أسد(٥).

■ إذا كان الفعل ماضيًا، معتل العين، ولم تكن عينه مقلوبةً عن واوٍ أو ياء، بقيَ على أصله، ويعامل معاملة الصحيح، فيُبنى للمفعول بضم أوله وكسر ما قبل آخره نحو: (عُوِر، وصِيد)(٦).

فإن كان الفعل مضارعًا صحيحًا، ضُم أوله وفتح ما قبل آخره عند بنائه للمفعول، وإنما اختير الفتح؛ لئلا يلتبس بالرباعي المبني للفاعل. فإن لم يكن صحيحًا، واعتلت لامه أو عينه قُلبت لامه ألفًا عند بنائه للمفعول نحو: (يُغزى، ويُقال).

أما إذا كانت فاؤه معتلةً بالياء قُلبت واوًا؛ لسكونها وضم ما قبلها، وإن كانت واوًا محذوفةً فعند بنائها للمفعول ترد نحو: (يُوْعِدُ).

وابن الخباز في شرحه أخذ على الناظم إطلاق حكمه في قوله (كل ماضٍ)، ووصفه

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٣٤١/٣.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ١٣٤١/٣.

(٣) يُنظر: المساعد٤٠١/١.

(٤) يُنظر: المصدر السابق٤٠١/١-٤٠٢.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٣٤١/٣.

(٦) يُنظر: المساعد ٤٠١/١.

بالرديء؛ لبطلانه في (وعد) و(دعا)[١]، وردَّ ابن القواس على ذلك بأن الناظم – وإن كان قد أطلق الحكم في قول (في كل ماضٍ صح)؛ لأن صحيح العين نحو: (ضرب)، ومعتل الفاء نحو: (وعد)، ومعتل اللام نحو: (رمى)، ومعتل العين واللام نحو: (شوى)، مشتركة في الحكم، أي أن الحكم ليس خالصًا للماضي الصحيح – فإنه قد احترز بالمثال حين قال: (نحو ضُربا)، فكأنه قيّد المطلق؛ ولأنه قال في البيت الذي يليه: (وإن يكن أوسطه عليلًا) فاحترز به عن الإطلاق المسبق[٢]، ووافق بذلك رأي النيلي[٣].

وقال ابن النحوية: إنه أراد (صح وسطه)، ودلَّ على ذلك البيت الذي يليه حين قال: (وإن يكن أوسطه عليلًا)[٤]، وما اتفق عليه الشراح هو الصواب عند الباحثة؛ لأن الناظم في ألفيته اتبع هذه الطريقة في عدة مواضع، فهو يطلق الأحكام ويقيدها بالتمثيل.

(١) يُنظر: الغرة المخفية ٢٩٩/١.

(٢) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٦١٩/١.

(٣) يُنظر: الصفوة الصفية ٥٤٨/٢-٥٤٩.

(٤) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ٥٣٩/٢.

(المسألة الثانية)

قال ابن معطي:

وإِنْ يَكُـــنْ أَوْسَـــطُهُ عَلِـــيْلَا فَاكْسِـــر بِـــهِ الأَوْلَ نَحْـــوُ: قِـــيْلَا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: (أوسطه عليلا) يحتاج إلى احتراز، وهو أن يُضيف (مقلوبًا ألفًا)؛ لأن (عَوِر، وصِيد البعير)، ثانيهما معتل، ولو بنيتهما للمفعول، قلت: (عُورِ اليوم، وصُيد في المكان) فأبقيت الفاء على ضمها"[1].

قد مر القول في هذه المسألة، ويُعتذر للناظم تقيده للحكم بالمثال حيث قال: (قيلا)، فتبين مقصده.

(١) الغرة المخفية ١/٣٠٠.

باب التوابع

(التوكيد)

قال ابن معطي:

وَثَـــنِّ واجْمَـــعْ ثُمَّ فِي الإِحَاطَـــهْ قُـلْ كُلَّـهُ وَاعْـرِفْ لِـذَا اشْـتِرَاطَه

وَهْـوَ[1] التَّجَـزِّي بخـلافِ الأَوَّلْ وَجَـاءَ بَعْـدَ كُلِّـهِ الـمُمَثَّلْ[2]

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقول يحيى: (وهي التجزي) فيه نظر؛ لأن هذا من بنات الهمز، فكان حقه أن يقال: (التجزؤ كالتبرؤ)"[3].

يرى ابن الخباز أن الناظم لم يكن موفقًا باختيار لفظة (التجزي)، وبرأيه أن الصواب هو (التجزؤ). و(جَزَأَ) من الجزء، وهو البعض، وجمعه (أجزاء)[4]، و(جَزَأَ) على وزن (فَعَل يَفْعُل) كـ(بَرَأَ يَبْرُؤ)، فهو فعل ثلاثي مجرد من الزيادة[5].

ويأتي الفعل مزيدًا على الثلاثي بحرف على نحو: (فَعَّل)، فيكون بذلك على وزن الرباعي وليس ملحقًا به[6]، فيكون المستقبل منه على (يُفَعِّلُ)؛ لكونه على وزن (فاعل وأفعل)، فيأتي المصدر منه على (تفْعيل)[7]، كما في (بَرَّأ تبريئًا، وجَزَّأَ تجزيئًا)، فالتاء زائدة عوض عن تثقيل العين، والياء بدل من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر[8]، وهذا هو القياس، إلا إنه قد يخرج من القياس فيعامل مهموز اللام معاملة المعتل في المصدر، نحو:(تبرئة) من (برَّأ)، و(تجزئة)

(١) عند ابن الخباز ٣٧٠/١، وشرح ألفية ابن معطي للموصلي٧٥٧/١، وعند ابن النحوية ٧١٨/٢ (وهي التجزي).

(٢) عند ابن النحوية (كلهم ممثل) ٧١٨/٢.

(٣) الغرة المخفية ٣٧١/١.

(٤) يُنظر: لسان العرب ٤٥/١.

(٥) شذا العرف في فن الصرف،لأحمد محمد الحملاوي،المتوفى سنة ١٣١٥هـ،دار الكيان،الرياض-السعودية، ٦٢.

(٦) يُنظر: الممتع الكبير في التصريف،لعلي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبي الحسن المعروف بابن عصفور، المتوفى سنة ٦٦٩هـ، مكتبة لبنان،الطبعة:الأولى،١٩٩٦م، ١١٥-١١٧.

(٧) يُنظر: المقتضب١٠٠/٢ ،الممتع لابن عصفور ١١٧.

(٨) يُنظر: الكتاب ٧٩/٤، المقتضب ١٠٠/٢.

من (جزَّأ)[1].

فيتضح أن مجيء الناظم بلفظ (التجزي) هو من باب تسهيل الهمزة في الفعل، والمصدر فيه على هيئة المعتل، أي بكسر ما قبل آخره للثقل.

(١) شذا العرف في فن الصرف ١١٦.

باب الجموع

جمع التكسير

قال ابن معطي:

وَفِيْ الـــمَهَالِبَةِ هَـــاءٌ لَاحِقَـــهْ وَهِـــيَ لِلتَّعْـــوِيضِ كَالزَّنَادِقَـــهْ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: (وهي للتعويض) ليس بجيد، بل الصواب ما عرفتك به"[(١)].

يُجمع كل اسم ثلاثي جمع تكسير على (مفاعل)، إذا كان أوله ميمًا زائدة، يليها ثلاثة أحرف أصول، أي كان الاسم على (مِفْعل)، وهذه الميم الزائدة تعتريها حركات الإعراب الثلاث: الفتح، والضم، والكسر، وتتغير حركة العين أيضًا بحركاتٍ ثلاث كذلك، فيجمع الاسم جمع تكسير على (مفاعل) في أوجه تسعةٍ منها[(٢)]:

- الأول: (مِفْعَل)، بكسر الميم وفتح العين، نحو: (مِدْعَس، مداعس)، وهو الصم من الرماح[(٣)].
- الثاني: (مُفْعَل)، بضم الميم وفتح العين، نحو: (مُنكَر، مناكر).
- الثالث: (مَفْعَل)، بفتح الميم والعين، نحو: (مَدْخَل، مداخل).
- الرابع: (مَفْعِل)، بفتح الميم وكسر العين، نحو: (مَسْجِد، مساجد).
- الخامس: (مُفْعُل)، بضم الميم والعين، نحو: (مُنْخُل، مناخل).
- السادس: (مِفْعِل)، بكسر الميم والعين، نحو: (مِنْخِر، مناخر).
- السابع: (مُفْعِل)، بضم الميم وكسر العين، نحو: (مُطْفِل[(٤)]، مطافل).

ويجمع ما لحقته تاء زائدة –أيضًا– على (مفاعل)، نحو: (معاون) جمع (معونة)، وما كان أوله همزة وليس بـ(أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) فيجمع عليه نحو: (أجادل)، جمع (أجدل) وهو

---

(١) الغرة المخفية ٦٢٦/٢.

(٢) يُنظر: شرح الشافية ١٨٠/٢-١٨٢.

(٣) يُنظر: لسان العرب ٨٣/٦، مادة (دعس).

(٤) أي ذات الطفل من الإنسان والوحش، يُنظر: المصدر السابق ٤٠٢/١١، مادة (طفل).

الصقر[1]، وإذا زاد حرف آخر غير الميم فإنه يحذف ويجمع على (مفاعل)، نحو:(مقادر) جمع (مقتدر).

وقد تلحق التاء ما جمع على (مفاعل) وهي لعدة معانٍ هي[2]:

- التعويض عن ياء النسب، نحو: (المهالبة) في جمع (مهلبي)، حيث حذف ياء النسبة للجمع وعوض عنه بالتاء، و(المهلبي) نسبةً إلى المهلب بن أبي صفرة[3]، فلما قصد بالجمع جماعة الحي، أو آل فلان عوض بالتاء عن الحذف[4].
- تأكيد تأنيث الجمع نحو ملائكة في جمع (ملك).
- أن تكون للنسب والعجمة نحو: (البرابرة)[5].
- أن تكون عوضًا عن ياء (مفاعيل)، نحو: (زنادقة) في جمع (زنديق).

وقد اعترض ابن الخباز[6] على قول الناظم: إنَّ هذه التاء للتعويض، موضحًا المعاني التي تأتي من أجلها. ويبدو للباحثة أن الشارح قد فهم الحصر من قول ابن معطي، أي أن التاء عوض عن ياء النسب فقط، والناظم قد أشار إلى أنها للتعويض في المثال الذي ذكره وهو (المهالبة)، ولم يقصد حصر معاني التاء الزائدة في (مفاعل)، ويبدو لي أنه أراد فقط الإشارة لزيادتها لمعنىً دون حصر هذه المعاني، والله أعلم.

(١) يُنظر: المصدر السابق ١٠٣/١١، مادة (جدل).

(٢) يُنظر: شرح الشافية ١٨٥/٢-١٩٠.

(٣) هو أبو سعيد المهلب بن أبي صفرة، كانت له بنت اسمها صفرة وبها كان يكنى، واسمه ظالم بن سراق بن صبح بن كندي الأزدي، كان من أشجع الناس، حمى البصرة من الخوارج، وله وقائع مشهورة معهم. توفي سنة٨٢هـ. يُنظر: شذرات الذهب ٣٣٨/١، الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة،الطبعة الثالثة،١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ٢٢٣/٣،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الأربلي،المتوفى سنة ٦٨١هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، الطبعة:الأولى، ١٩٩٤م،٣٥٠/٥-٣٥٩.

(٤) يُنظر: الكتاب ٦٢١/٣.

(٥) يُنظر: المصدر السابق ٦٢١/٣.

(٦) يُنظر: الغرة المخفية ٦٢٦/٢.

باب التصغير

(تصغير الجمع)

قال ابن معطي:

وَارْدُدْ إِلَى الوَاحِـــدِ جَمْعًـــا كَثُـــرا[1] فَاجْعَلْـــهُ جَمْعًـــا سَـــالِمًا مُصَـــغَّرا

المأخذ:

قال النيلي:" وأما قوله (فاجعله جمعًا سالمًا مُصغرا) فليس على إطلاقه"[2].

وضحتُ في مبحثٍ سابقٍ[3] أن الجمع ينقسمُ قسمين: صحيح ومُكسر، وأن الصحيح ينقسم إلى جمع مذكرٍ سالمٍ، وجمعٍ مؤنثٍ سالمٍ. وجمع التكسير ينقسم قسمين هما: جمع القلة، وجمعُ الكثرة. وذكرتُ ما يخص قسمي التكسير من أبنية.

ووضحتُ أيضًا[4] أن التصغير من خصائص الاسم، وهو يلحق الأسماء الثلاثية، والرباعية، والخماسية، لذا فالاسم المفرد يُصغَّر على ثلاثةِ أبنية:

- (فُعَيْل)، نحو:(فُليس) تصغيرًا لـ(فِلْس).
- (فُعَيْعِل)، نحو:(دُرَيْهِم) تصغيرًا لـ(دِرْهَم).
- (فُعَيْعِيل)، نحو:(دُنَيْنِير) تصغيرًا لـ(دِيْنَار).

فإن جُمِعَ الاسمُ جمعًا مُكسَّرًا، فهو إما أن يكون قد جُمِع جمعَ قلةٍ، وإما جمع كثرةٍ، فيكون تصغيره وفقًا لما يقتضيه نوع الجمع الذي جُمع عليه.

فإن كان الاسم المفرد قد جُمع جمعَ قلة، صُغِّر على لفظه بعد الجمع، فيُضم أوله ويُكسر ما قبل آخره، ويُضاف له ياء التصغير الساكنة ثالثةً، وإن كان رباعيًا كُسر ما بعد الياء[5]، نحو:

---

(١) عند ابن الخباز (كسَّرا) ٦٣٨/٢، والصواب ما أثبته؛ لأن الناظم مثَّل على مراده في البيت الذي يليه حيث قال: (نَحْوَ: رُجَيْلِين ظُرَيِّفنا).

(٢) الصفوة الصفية ٤٠٠/٣.

(٣) يُنظر: المآخذ الأسلوبية، مبحث المآخذ على الترتيب ٣٤.

(٤) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على الإغفال ٩٦.

(٥) يُنظر: المقتضب ٢٣٧/٢.

(أُفيْلِس) تصغيرًا لـ(أفلس)، و(أُجيمال) تصغيرًا لـ(أجمال)، و(أُجيرية) تصغيرًا لـ(أجرية)، فيكون بذلك جاريًا مجرى الاسم المفرد.

وجرى هذا الجمع مجرى الاسم المفرد؛ لأنه جمع قلة، فلا جمع أقل منه فيرد إليه.

فإن جُمع الاسم المفرد جمعَ كثرةٍ، وهو ما قصده الناظم في قوله: "واردد على الواحد جمعًا كثرا"، فاحترز بلفظ (كثرا) عن جمع القلة، فعند تصغيره يكون على قسمين:

■ الأول: ما جُمعَ جمع كثرةٍ، وله جَمع قلةٍ، فتصغيره يكون بالخيار، إما رده إلى جمع القلة، ثم تصغيره على لفظه، نحو: (غُليمة) تصغيرًا لجمع القلة (غلمة)، وجمع الكثرة منه (غلمان)[1]. وإما أن يُرد جمع الكثرة إلى المفرد، ثم يُجمع جمعًا سالمًا، ويُصغر على لفظه بعد الجمع، فإن كان الاسم مذكرًا عاقلًا جُمع بالواو والنون، ثم صُغر نحو: (غليمون) تصغيرًا لـ(غلمان)، الذي مفرده (غلام)، وإن كان لغير العاقل أو المؤنث جُمع بالألف والتاء[2] نحو: (فُليسات) تصغيرًا لـ(أفلس) الذي مفرده (فلس).

■ الثاني: ما جُمع جمع كثرةٍ، وليس له جمعُ قلةٍ، فعند تصغيره يرد إلى المفرد، ثم يُجمعُ جمعًا سالمًا، ويصغر على لفظ جمعه، فإن كان اسمًا لمذكرٍ عاقلٍ جُمع على الواو والنون[3]، نحو: (رجيلون) تصغيرًا لـ(رجل)، الذي جُمع جمع قلةٍ على (رجال)، فإن كان لغير العاقل أو مؤنثًا جُمع بالألف والتاء[4] نحو:(مسيجدات) تصغيرًا لـ(مسجد)، الذي جُمع جمع قلةٍ على (مساجد).

ويُصغر الجمع السالم وما يلحقه على لفظه، فنحو: (مسلمون)، يصغر على (مسيلمون)، و(هندات) تُصغر على (هُنيدات).

وقد اعترض النيلي على الناظم إطلاقه الحكم في قوله: "فاجعله جمعًا سالمًا مصغرًا"؛ لأن هذا يخص ما لم يكن له جمع قلة، والصواب عند الباحثة أن الناظم قصد ما اعترض عليه النيلي

(١) يُنظر: المقتضب ٢/٢٧٩.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٢/٢٧٩.

(٣) يُنظر: المصدر السابق٢/٢٧٩.

(٤) يُنظر: المصدر السابق٢/٢٧٩.

من تصغير جمع الكثرة الذي ليس له جمع قلة، واستدل على ذلك بما مثله بقوله: "نحو رجيلون ظريفينا" في البيت الذي يليه، فانتفى إطلاق الحكم بالمثال.

باب النسبة

قال ابن معطي:

وَإِنْ تَشَأْ فَاحْذِفْ وَقُلْ: مَلْهِيُّ وَقُلْ بِحَتْمِ الحَذْفِ: مُصْطَفِيُّ

المأخذ:

قال النيلي: "قوله: (فقل ملهي) تمثيلٌ بحذف الألف تشبيهًا بألف (حُبلى)، كما شبهوا ألف (حُبلى) بألف (ملهى) فأبدلوها. وتقول في (مغزى): (مغزيّ) بالحذف، وليس هذا على إطلاقه في الرباعي، بل فيما كان ثانيه ساكنًا، فأما ما كان ثانيه متحركًا فليس فيه إلا الحذف، تقول في (بَشَكى): (بشكيٌّ)؛ لأن الحركة قد ضارعت الحرف الخامس"[(١)].

ما كان من الأسماء على أربعة أحرفٍ، ورابعه ألفُ مقصورةٌ أو أكثر، له عند النسب حالات:

الحالة الأولى: إذا كانت هذه الألف للتأنيث، وقعت رابعةً في كلمةٍ ثانيها ساكن فلها ثلاثة أحكامٍ:

الأول: حذف الألف المقصورة عند النسب، نحو:(حُبليّ)، وهو الوجه الأجود والأصح؛ لمشاكلته القياس[(٢)]، وإنما حُذفت الألف تخفيفًا، ولمشابهتها بتاء التأنيث.

الثاني: قلب الألفِ واوًا؛ لوقوعها رابعةً، فتصير في الوزن مشابهةً لما ألفه أصلًا، نحو: (حُبلويّ)، وهو قول رديء[(٣)].

الثالث: إلحاقه واوًا زائدة، لإخراجه لعلامة التأنيث اللازمة له نحو: (دنياوي)[(٤)]، وقيل: تقلب ألف التأنيث واوًا مع زيادة ألف قبلها [(٥)].

فإن كانت الألف رابعة في كلمةٍ تحركت أحرفها، فليس فيها إلا الحذف عند النسب،

---

(١) الصفوة الصفية ٤/٤٥٧-٤٥٨.

(٢) يُنظر: المقتضب ٣/١٤٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٠٩.

(٣) يُنظر: المقتضب ٣/١٤٨.

(٤) يُنظر: المصدر السابق ٣/١٤٧.

(٥) يُنظر: شرح الشافية ٢/٤٠.

نحو: (جمزيّ) نسبة إلى (جَمَزَى)؛ وذلك لمضارعة الحركة الحرف الخامس[1]. فإن وقعت خامسةً فأكثر فليس فيها إلا الحذف كذلك؛ لمافيها من الاستثقال، نحو:(حباريّ) نسبةً إلى (حبارى)[2].

الحالة الثانية: إذا كانت الألف في اسمٍ، ليست فيه للتأنيث، وهي منقلبةٌ عن أصلٍ، ففيها أحكام:

الأول: إن كانت هذه الألف ثالثةً، فعند النسب تُقلب إلى واوٍ، سواء أكان أصلها واوًا أم ياءً، نحو:(عصويّ) نسبةً إلى (عصا)، والألف فيه منقلبةً عن واوٍ، و(رحويّ) نسبةً إلى (رحى)، والألف فيه منقلبةٌ عن ياء.

فهذه الواو التي في النسب هي بدل من الألف التي في أصلها مبدلة من واوٍ أو ياء، وإنما خُصت الواو بالقلب؛ لكراهة اجتماع ثلاث ياءات: الياء المنقلبة، وياء النسب المشددة، فالثقل في الواو والياء أقل من الياءات[3]. وتعين القلب دون الحذف؛ لامتناع إبقاء الاسم على حرفين.

الثاني: إن وقعت الألف رابعةً، في كلمةٍ ثانيها ساكن، فيجوز فيها القلب، والحذف. أما القلب فتقلب في النسب إلى الواو نحو: (ملهويّ)، كما في الثلاثي، وهو الأجود؛ للإبقاء على الأصل. وأما الحذف فنحو: (ملهيّ)؛ تشبيهًا بالأصل.

الثالث: إن وقعت الألف خامسةً فأكثر، فليس فيها إلا الحذف، نحو: (مصطفيّ) نسبةً إلى (مصطفى).

الحالة الثالثة: إذا كانت الألف منقلبةً عن حرف إلحاق، فإن كانت رابعةً فحكمها حكم المنقلبة عن أصل، أي يجوز فيها القلب والحذف، فالقلب نحو: (أرطويٌّ)، والحذف نحو: (أرطيّ)، نسبة إلى (أرطى)، والأجود الحذف. فإن وقعت خامسة حُذفت نحو: (حبنطيٌّ).

---

(١) يُنظر: المصدر السابق٢/٣٩.

(٢) يُنظر: المقتضب ٣/١٤٨. وشرح الشافية ٢/٤٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٠٠.

وقد نبه النيلي إلى أن ما رابعه ألف مقصورةٌ للتأنيث، يجوز فيه القلب والحذف، ولكن هذا لا يُطلق على الرباعي عامةً؛ لعدم جواز القلب فيما تحركَ ثانيه، وقد بين الناظم أن ما زاد عن الثلاثي له وجهان إن كان رباعيًا، ووجهٌ واحد إن زاد عن الرباعي، وإن كان الناظم في رأي الشارح قد أطلق الحكم فإنه في رأي الباحثة قد قيده في المثال فقال: (ملهيّ) و(ملهويَّ)، دل ذلك على أنه قصد ما ثانيه ساكنًا.

وفي باب النسبة –أيضًا– قال ابن معطي قبل هذا البيت:

وَإِنْ يَكُــنْ عَلَــى ثَــلَاثٍ وَالأَلِــفْ آَخِــرُهُ أَصْــلٌ فَلَــيْسَ يَنْحَــذِفْ

فاعترض النيلي على الناظم قوله: (الألف آخره أصل)؛ لأن الألف في الثلاثي لا تكون زائدةً، إلا أن يحترز عن الألف الداخلة على الثلاثي[1]، وذكر ذلك ابن القوّاس[2] أيضًا.

(١) يُنظر: الصفوة الصفية ٤/٤٥٦.

(٢) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١٢٥٥.

باب الهجاء والإمالة

(المسألة الأولى)

قال ابن معطي:

القَـــوْلُ فِيْ الهِجَـــاءِ والإِمَالَـــهْ اعْلَـــمْ بِـــأَنَّ الأَلِـــفَ الـــمُمَالَهْ

هِـيَ الَّـتِي قَـدْ قُلِبَـتْ عَـنْ يَـاءِ أَوْ جَـــاوزَتْ لِكَسْـــرَةٍ أَوْ رَاءِ

المأخذ:

قال النيلي: "اعلم أن قوله: (هي التي قد قلبت عن ياء) ليس على إطلاقه بل فيه تفصيل"[(١)].

الإمالة في الأصل: هي العدول إلى الشيء، والإقبال عليه[(٢)]. فهي انحراف عن القصد، ومصدرٌ من أملته أُميله إمالةً، ومنه مال الشيء، ومال الحاكمُ إذا عدل عن الاستواء[(٣)].

وفي الاصطلاح: هي إمالة الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة[(٤)]؛ وإنما عُدل بالألف عن استوائه نحو الياء للإتباع بالكسرةِ؛ ولأن الياء أقرب إلى الألف من الواو[(٥)]، فيصير مخرجه متوسطًا بين مخرج الألف المفخمة، وبين مخرج الياء، وتكون شدة الإمالة تبعًا لقرب المخرج من الياء، وخفتها تبعًا لبعد المخرج عنها[(٦)].

والإمالة طارئة؛ يُطلب منها تناسب الأصوات، وتقريب الحروف من بعضها، فيسهل النطق بها[(٧)]، فالفتحة والألف يخرجان من أعلى الفم، والعكس هو مخرج الياء والكسرة، ولو جاور أحدٌ منهما الآخر في كلمة لحصل التنافر؛ فجيء بالإمالة لتقريب الفتحةِ من الكسرة،

---

(١) الصفوة الصفية ٤/٤٩٦.

(٢) لسان العرب ١١/٦٣٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٨٨.

(٤) الأصول ٣/١٦٠.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٤٩٤.

(٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٨٨.

(٧) يُنظر: المصدر السابق ٥/١٨٨.

والألف من الياء فينتفي بذلك تنافرهما[١]. وهي لغة تميم، والفتح أو التفخيم لغة الحجاز[٢].

وللإمالة ستةُ أسبابٍ تعلل المجيء بها[٣]:

السبب الأول: أن يكون الألف منقلبًا عن واوٍ أو ياءٍ. وله حالات:

- إن كان الألف منقلبًا عن ياء فيمال مطلقًا[٤]، سواء أكان في اسمٍ أم فعل، عينًا كان أو لامًا نحو: (ناب، وفتى)، في الأسماء، و(باع، ورمى)، في الأفعال.
- إن كان الألف منقلبًا عن واوٍ، فإن كانت عينًا في اسم فلا يمال مطلقًا نحو: (دار)، إلا إن وليه راء مكسورةً نحو: (النارِ). وإن كان في فعلٍ، فإن كُسر أوله عند اتصاله بضمير المتكلم والمخاطب أُميل نحو (خاف)، إذ يُكسر أوله نحو: (خِفْتُ)[٥].

فإن كان هذا الألف لامًا، فلا يمال في الأسماء إن وقع ثالثًا نحو: (عصا)؛ لأنه لا يصير ياءً بأي حالٍ من الأحوال، على العكس من (العلا) فإنها تمال لجمعها على (العلياء)، وإن وقع رابعًا أو أزيد أميل مطلقًا. فإن كان في الأفعال فيمال مطلقًا؛ لأنه يصير ياءً عند بناء الفعل للمفعول نحو: (غُزي) أو (اغزي) في الأمر المؤنث[٦].

السبب الثاني: أن يجري الألف مجرى المنقلب عن ياء، نحو ألف التأنيث؛ وذلك لانقلابه في المثنى إلى ياء كما في (حبليان)، وأيضًا ألف الإلحاق كـ(معزى)، وألف التكثير كـ(قبعثرى)؛ لأنه يجري مجرى الألف رابعًا فصاعدًا[٧].

السبب الثالث: مجاورة الألف للكسرة، قبلها كانت أو بعدها، ولكلٍ حالات هي:

- إذا كانت الكسرة قبل الألف فيجب أن يُفصل بينهما بحرفٍ نحو: (عِباد)، أو حرفين أولهما ساكن نحو: (شِمْلَال)، وإلا امتنعت الإمالة، وكان هذا الشرط لتعذر مجيء الحرف الذي قبل الألف إلا مفتوحًا. فإن سُبق الألف بكسرةٍ، وفُصل بينهما بثلاثةِ أحرفٍ أو أكثر، أولها

---

(١) يُنظر: شرح الشافية ٣/٥.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٨٨.

(٣) يُنظر: الأصول ٣/١٦٠.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٤٩٦.

(٥) يُنظر: الأصول ٣/١٦٢.

(٦) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٤٩٦.

(٧) يُنظر: الأصول ٣/١٦١.

ساكنٌ، نحو: (مِرْوَحَتَا) امتنعت الإمالة؛ لبعد الألف عن الكسرة. فإن فُصل بينهما بحرفين متحركين نحو: (عِنَبَا) فتمتنع الإمالة لقوة الحركة[١].

■ إذا كانت الكسرة بعد الألف، فيُشرط أن لا يُفصل بينهما مطلقًا، نحو عالِم؛ لقوة الإمالة في الكسرة السابقة للألف من اللاحقة به[٢].

السبب الرابع: الياء، وهي إما إن تسبق الألف وإما تتبعه، وله حالات:

■ إن سُبق الألف بياءٍ، فيشترط لإمالة الألف مجاورة الياء دون فاصلٍ نحو:(سيال)، أو الفصل بينهما بحرفٍ واحدٍ نحو: (شيبان)[٣]. فإن كان الفاصل حرفين امتنعت الإمالة إلا أن يكون أحد الحرفين هاءً نحو: (جئتها)؛ لعدم الاعتداد لخفائه[٤].

■ إن تبعت الألف ياءً، فيشترط للإمالة أن تكون مكسورةً وأن لا يفصل بينهما فاصل، نحو: (مبايع).

السبب الخامس: مجاورة الألف لراءٍ مكسورةٍ، سواء أكانت قبلها نحو: (رِشاء)، أم بعدها نحو: (النار)، فإن كانت الراء مضمومةً أو مفتوحة امتنعت الإمالة للتضاد[٥]، فإن جاءت الراء المكسورة بعد الألف وفُصل بينهما بفاصلٍ جازت الإمالة مطلقًا نحو: (كافرٍ)، وإن توسط الألف راءين، الأول منهما مفتوح والآخر مكسور، أُميل تغليبًا للمكسور.

السبب السادس: طلب التناسب، وذلك إن جاور الألف ألفًا قبله ممال، نحو رأيت عمادًا، فيمال الألف الأخير عند الوقف عليه منصوبًا مجانسةً للألف الممال قبله[٦]؛ وذلك لتناسب الأصوات، وتقارب بعضها من بعض.

وقد أخذ النيلي على الناظم إطلاقه الإمالة في كل ألفٍ قلبت ياءً، والصواب عند الباحثة أنه لم يطلق الحكم، بل هو مقيد، وإن كان لم يذكر الحالات التي لا يمال فيها الألف نحو كون الألف عينًا في الاسم ومنقلبًا عن واوٍ، نحو: (باب)، وعذره في ذلك اقتصاره على ما يُمال

---

(١) يُنظر: شرح الشافية ٣/٥.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٩٠.

(٣) يُنظر: الأصول ٣/١٠٦.

(٤) يُنظر: شرح الشافية ٣/٥-٦

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٤٩٥-٤٩٦.

(٦) يُنظر: المصدر السابق ٤/٥٠٤.

وبضدها تتبين الأشياء.

وتتبعًا لحالات الإمالة المنطوية تحت قوله: (هي التي قد قلبت عن ياء) يتبين ما يأتي:

- إمالة الألف إذا كانت عينًا في الأسماء والأفعال، ومثَّل الناظم لها بـ(باع)، ولم يمثل للأسماء.
- إمالة الألف، إن وقع لامًا في فعل مطلقًا، سواء أنقلب عن ياء أم واو، وقد مثل له الناظم ثلاثيًا ومزيدًا بنحو: (رمى، واشترى).
- إمالة الألف، إن وقعت لامًا في اسم، رابعًا فصاعدًا، وقد مثل له الناظم بـ:(أعمى ومرمى) ولم يمثل بكونه ثالثًا منقلبًا عن ياء.

من ذلك يتبين أن ما يخص إمالة الألف المنقلبة عن ياء من حالات، ذكرها الناظم في أمثلته، عدا إمالة الألف إن كانت لامًا ثالثًا في اسم، وعينًا في اسم كذلك. ويعتذر من هذا الباب للشارح في هذا المأخذ.

(المسألة الثانية)

قال ابن معطي:

وَإِنْ تَقَـــدَّم أَحْـــرُفٌ مُسْـــتَعْلِيَهْ فَـــامْنَعْ لَهَـــا الإِمَالَـــةَ الـــمُسْتَوْلِيَهْ

المأخذ:

قال النيلي: "قوله: (فإن تقدم أحرف مستعلية) ليس على إطلاقه"[1].

الأحرف المستعلية هي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف. وعدتها سبعة، وهي مانعةٌ للإمالة؛ لأنها أحرف مستعلية، ومعنى الاستعلاء الصعود إلى الحنك الأعلى، فأربعةٌ منها يستعلي بإطباق وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والإطباق رفع ظهر اللسان إلى الحنك الأعلى، وثلاثة منها من غير إطباق، وهي الخاء، والغين، والقاف؛ فعلةُ منع الإمالة مع هذه الأحرف هو تصاعد الألف معها عند اللفظ به[2]، والإمالة طلب الانحدار فيحصل بذلك التناقض، والجمع بين متنافرين، يقول سيبويه: "ولا نعلم أحدًا يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته"[3].

وهذه الأحرف تكون في اسم أو فعل، وتمنع الإمالة في حالات هي:

الحالة الأولى: إذا كانت أحرف الاستعلاء في اسمٍ، فهي إما أن تكون قبل الألف أو بعده. فإن كانت قبل الألف، ولم يفصل بينهما فاصل مُنعت الإمالة مطلقًا؛ لقربها نحو: (قاسم)[4]. فإن فصل بينهما بحرفٍ واحدٍ، وتحركت أحرف الإمالة بضم أو فتح، مُنعت الإمالة مطلقًا، نحو:(ضَباب)، بفتح الضاد، و(خُفاف) بضم الخاء[5].

فإن تحركت أحرف الاستعلاء بكسرٍ، أو جاءت ساكنةً بعد كسرٍ، نحو: (صِعاب)، بكسر الصاد، و(مِضْمار)، بسكون الضاد بعد كسر ففيها وجهان:

---

(١) الصفوة الصفية ٤/٥٠٤.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٩٥.

(٣) الكتاب ٤/١٢٩.

(٤) يُنظر: المقتضب ٣/٤٦.

(٥) يُنظر: شرح الشافية ٣/١٧.

الأول: الإمالة، وهو الأجود لقرب الكسرة إلى الألف من الحرف المستعلي[1]، ولأن الألف لو لم تمل لتصاعد بعد الكسر وهذا مستثقل.

الثاني: عدم الإمالة؛ لوجود حرف الاستعلاء[2].

فإن جاءت أحرف الاستعلاء بعد الألف مباشرةً نحو: (عاصم)، أو فُصل بينهما بفاصلٍ سواء كان حرفًا واحدًا نحو: (عارض)، أو حرفين نحو: (معاريض)، فتمنع الإمالة[3]؛ لطلب الانحدار في الإمالة، واقتضاء الإصعاد في أحرف الاستعلاء فيحصل الثقل.

الحالة الثانية: إن كانت أحرف الاستعلاء في فعل، فاؤه مفتوحة نحو: (خاف، ورَمى)، معتل العين أو اللام بالياء، فلا تمنع إمالته؛ لأن ألفه منقلبةً عن ياء، فسببه قوي، مع قوة تصرف الفعل[4].

يتبين مما سبق أن الناظم أطلق حكم منع الإمالة في حال تقدمت أحرف الاستعلاء على الألف، ولم يبين ما يقتضيه المنع من حالات.

(١) يُنظر: المقتضب ٤٧/٣.

(٢) يُنظر: المصدر السابق٤٧/٣.

(٣) يُنظر: الأصول ١٦٤/٣.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٩٨/٥.

باب الخط والكتابة

(كتابة الهمزة)

قال ابن معطي:

وَكَتَبُــوا الهَمْــزَ عَلَــى التَخْفِيــفِ وَأَوَّلًا بـــــالأَلِفِ الـــــمَعْرُوفِ

المأخذ:

قال ابن القواس: "فقوله: (وكتبوا الهمز على التخفيف وأولًا بالألف) ليس على إطلاقه"(١).

الهمزة أحد حروف الحلق، وهي حرف مستثقل شديد، تخرج من أقصى الحلق؛ ولأنها أدخل حروف الحلق استثقل النطق بها، فجيء بالتخفيف؛ ليسهل به نطقها. والتخفيف لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، وعكسه التحقيق، وهو لغة تميم وقيس، وحجتهم في تحقيقه كونه حرفًا فيؤتى به محققًا كسائر الحروف(٢). قال سيبويه: "اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل"(٣). والتخفيف يكون بأحد أمورٍ ثلاثة، إما الحذف، أو الإبدال، أو جعلها بين بين، وقد ذكرت في مبحثٍ سابقٍ طرفًا من إبدال الهمزة من حروف اللين(٤).

والهمزة تقع أولًا، أو وسطًا، أو طرفًا، ولكل منها حالاتٌ وأوجه يبين حكم الهمزة فيها من حيث التحقيق والتخفيف والبدل.

فالحالة الأولى: أن تقع الهمزة أولًا، سواء أوقعت في اسم أم فعل أم حرف، فليس فيها إلا التحقيق، أيا كانت حركتها، نحو: (أَب) بهمزةٍ مفتوحة، أو (أُم) بهمزة مضمومةٍ، أو (إِبل) بهمزةٍ مكسورة(٥). وإنما حققت الهمزة أولًا؛ لتعذر المجيء بالتخفيف في أول الكلمة؛ لما فيه من الضعف، واقترابه من الساكن، فحُمل قربه من الساكن على الساكن فمُنع البدء به، لأن العربية

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٢٨٨/٢-١٢٨٩، والمأخذ عند النيلي، يُنظر الصفوة الصفية ٤/ ٥١٣..

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٥/٥.

(٣) الكتاب ٥٤١/٣.

(٤) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على الإغفال ١٠٧-١٠٨.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٧٤/٤.

لا تبتدئ بساكن[1].

أما الحالة الثانية: أن تقع الهمزةُ وسطًا، فتكون إما ساكنةً وإما متحركةً.

فإن كانت ساكنةً، قُلبت عند تخفيفها بمقدار حركة ما قبلها، فإن كان مفتوحًا كُتبت الهمزة على ألفٍ، نحو: (رَأْس)، وإن كان مضمومًا كُتبت على واوٍ، نحو: (جُؤْنة)، وإن كان مكسورًا كُتبت على ياء، نحو: (ذِئب)، وإنما امتنع تقريبها من أحرف اللين؛ لخروجها من مخرج الهمزة ساكنةً بلا حركة، فسكونها جعلها تُقلب إلى ما قبلها، فتخلص ألفًا أو واوًا أو ياءً[2].

أما إن كانت متحركةً، فهي تنقسمُ إلى قسمين:

القسم الأول: أن تكون متحركةً، وما قبلها ساكن. فإن كان هذا الساكن حرفًا صحيحًا، خُففت الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها، فيصير الساكن متحركًا بحركة الهمزة، نحو: (منَ أبوك)، بتحرك النون وحذف الهمزة[3]. أو تُصور بحركة الحرف الذي قبلها، فإن كان مفتوحًا كُتبت على ألف نحو: (يسْأَل)، وإن كان مضمومًا كُتبت على واوٍ نحو: (يلؤم)، وإن كان مكسورًا كُتبت على ياء نحو: (ينْئِم).

أما إن كان هذا الساكن حرفًا معتلًا، فحكم الهمزة عند التخفيف القلب إليه، فإن كان ياءً كتبت على ياء نحو: (خطيئة)، وإن كان واوًا كتبت على واو نحو: (تلاؤم)، ويجوز في الياء والواو الإدغام نحو: (خطيَّة، ومقروَّة). فإن كان ألفًا جعلت الهمزة بين بين، ولا تقلب ألفًا؛ لئلا يجتمع مثلان[4].

القسم الثاني: أن تكون الهمزة متحركة وما قبلها متحرك، وفيها تسع حالات، ترجع إلى حركات الهمزة الثلاث.

فإن كانت الهمزة مفتوحة، فإن فُتح ما قبلها كُتبت على ألف نحو: (سَأَل)، وإن ضُم كُتبت على واوٍ نحو: (مُؤَجل)، وإن كُسر كُتبت على ياء نحو: (فِئَة).

---

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٦٦.

(٢) يُنظر: المقتضب ١/١٥٧.

(٣) يُنظر: المصدر السابق ١/١٥٩.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٢٧٤.

وإن كانت الهمزة مضمومةً، فإن فُتح أو ضُم ما قبلها كُتبت على واوٍ نحو: (لَؤُم، وتودؤوا)، وإن كُسر كُتبت على ياء نحو:(يُقرِئُك).

وإن كانت الهمزة مكسورةً، كتبت على ياءٍ مطلقًا، سواء فُتح ما قبلها أو ضم أو كسر، نحو: (يئس، سئل، يقرئك).

الحالة الثالثة: أن تقع الهمزة آخرًا. ولها حالتان:

الأولى: أن يكون ما قبلها ساكنًا، فتحذف خطًا في الوقف نحو: (دف). فإن اتصل بها ضمير، كُتبت بحركته، نحو: (هذا جزؤك)، بالواو، و(رأيت جزأك)، بالألف، و(مررت بجزئك) بالياء.

الثانية: أن يكون ما قبلها متحركًا، فتكتب بحركته مطلقًا، نحو:(قَرَأَ، يقرِئ، دفُؤ).

فإن سبقت الهمزة بألف زائدة، وكان الاسم منونًا، فتكتب ألفًا واحدًا، رفعًا وجرًا، وفي النصب تكتب بألفين بينهما همزة. فإن لم يكن الاسم منونًا وأضيف إلى ضمير غير ياء المتكلم، كتبت بالواو رفعًا، وبالياء جرًا، وبالألف نصبًا.

يتبين من هذا أن الناظم قد أطلق الحكم في تخفيف الألف، وقد أخذ عليه ابن القوّاس[1] هذا، متابعًا لرأي النيلي، إلا أنَّ الأخير يرى أن الهمزة لا تكتب ألفًا إلا إذا انفتح ما قبلها، سواء أكانت ساكنة أم متحركة، خففت أو لم تخفف، فلا معنى لتقييده بالتخفيف، إلا إن كان مقصده أنها على صورة التخفيف إذا انفتح ما قبلها؛ لأنها إذا خففت صارت ألفًا[2]، ويظهر للباحثة أن الناظم إنما أراد توضيح طريقة كتابة الهمزة إجمالًا لا تفصيلًا؛ لاختصارٍ يقتضيه النظم، وأما تقييده للتخفيف، فكما يرى النيلي في كونه أراد التشبيه بصورة الهمزة المخففة.

(١) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٢٨٨/٢-١٢٨٩.

(٢) يُنظر: الصفوة الصفية ٥١٣/٤.

(المسألة الثانية)
(ألفات الوصل)

قال ابن معطي:

وَاعْلَمْ بِأَنَّ أَلِفَاتِ الوَصْلِ تَدْخُلُ فِي الأَمْرِ الثُّلَاثِي الأَصْلِ
تُكْسَرُ إِنْ كُسِرَ ثَانٍ أو فُتِحْ وَالضَّمُّ إِنْ يُضَمَّ ثَانٍ مُتَّضِحْ

المأخذ:

قال النيلي: "وقوله: (تُكسر إن كُسر ثانٍ) ليس على إطلاقه؛ فإنك تقول: اُغزِي بضم الهمزة مع كسر ثاني الفعل، بل المراد الكسر اللازم، والكسر في (اُغزِي)؛ لأجل الياء، وكذلك القول في الضم، فإنك تقول: ارموا بكسر الهمزة مع ضم الثاني، فإن الضم فيه عارض لأجل الواو"[(١)].

تنقسم الهمزة قسمين: همزة القطع وهمزة الوصل. فهمزة القطع هي التي تثبت وصلًا وابتداءً، وتقطع ما بعدها عن الاتصال بما قبلها، فتفصله عنه، وتدخل في الاسم والفعل والحرف. أما همزة الوصل، فقد جيء بها للتوصل للنطق بالساكن؛ لذا سميت همزة وصل، وتثبت ابتداءً ولا تثبت وصلًا، بل تسقط في الدرج فيتصل ما بعدها بما قبلها. وتدخل هي الأخرى على الاسم والفعل والحرف.

وإنما دخلت همزة الوصل الأفعال؛ لما يعترضها من سكون أولها فيتعذر النطق به إلا بهمزة وصل[(٢)]. فتدخل على أمر الثلاثي الذي لم تعتل عينه، وعلى الماضي والأمر والمصدر من الفعل الخماسي والسداسي بالزيادة، وشذ في الرباعي. وسيأتي بيان ذلك.

أما الثلاثي المجرد من الزيادة إذا كان غير معتل ولا مدغم، فإن دخله حرف مضارعةٍ تُوجب إسكان ثانيه، نحو: (كَتَبَ يَكْتُبْ)، فعند المجيء بالأمر منه يؤتى بهمزة الوصل؛ لأن المخاطب منه أمر يوجب حذف حرف المضارعة، فيبقى الفعل مبتدئًا بساكن ويتعذر النطق به إلا بهمزة وصل نحو (اكتب). فإن كان معتلًا أو مدغمًا نحو: (قام يقوم)، و(ردَّ يردُّ)، فلا

(١) المصدر السابق ٥٤٢/٤.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢/٥.

تدخله ألف الوصل لتحرك فاء الكلمة في الأمر نحو: (قُم، رُدَّ)[1].

وهذه الهمزة التي لحقت بالفعل، لها الكسر والضم، تبعًا لعين المضارع من الفعل، فإن كانت عينه مفتوحة أو مكسورةً كُسرت، نحو: (عَلِمَ يَعْلَم اِعْلَم)، أو (ضَرَب، يَضْرِبُ اِضْرب). فإن كانت عينه مضمومةً ضُمت نحو: (دَخل يدخُل اُدخُل)؛ وامتنع الكسر كراهية مجيء الضم بعد الكسر[2] ولعدم هذا البناء في اللغة.

أما الفعل الرباعي فلا تدخله ألف الوصل مطلقًا؛ لعدم الحاجة إليها، وشذ دخولها في نحو: (تفَّعل وتفاعل) ماضيًا وأمرًا، نحو:(اتَّابع، واتَّبع) من الفعلين (تتابع، وتتَّبع) إذا أعلا بالإدغام؛ لسكون أولهما بعد الإدغام ، فاحتيج للمجيء بهمزة الوصل.

أما الفعل الخماسي والسداسي بالزيادة، فالخماسي ما كانت عدة حروفه خمسة بالزيادة، فتدخل على الأمر والماضي والمصدر منه، وهو على بناء (انْفَعَل) نحو: (انَطلَقَ انْطلاقًا)، و(افْتَعَل) نحو: (اقْتَدَرا اقتدارًا)، و(افْعلَّ) نحو: (احمَرَّ احْمِرَارًا)، وكلها من الثلاثي المزيد.

أما السداسي فهو ما كانت عدته ستة أحرف بالزيادة، وهو إما ثلاثي مزيد وإما رباعي مزيد، وما تدخل ألف الوصل في أمره وماضيه ومصدره على أبنيةٍ هي: (اسْتَفْعَل) نحو: (اسْتَخرج استخراجًا)، و(افْعَنلى) نحو: (اسْلَنقى اسْلِنْقاءً)، و(افْعالَّ) نحو: (اشْهابَّ اشْهِيْبابا)، و(افْعَوَّل) نحو: (اغْدَوْدَن اغديدانًا)، و(افْعَنْلَل) نحو: (اسْحَنْكَكَ اسحْنكَاكًا). وكلها من الثلاثي المزيد، أما الرباعي فنحو: (احرنجم، واقشعرَّ).

فتدخل همزة الوصل في المخاطب الأمر كما في الثلاثي المجرد، وفي ماضيهما ومصدرهما؛ لسكون أوائل هذه الأفعال كراهة اجتماع أربع حركات، فلما سكنت الأوائل لزم المجيء بألف الوصل، أما مجيئها في المصادر فطلبًا لمشاكلة أفعالها[3].

واعترض النيلي على الناظم إطلاقه الحكم في حركة همزة الوصل من الثلاثي المجرد، بالكسر أو الضم؛ لكونهما حركتين لازمتين لا عارضتين للفعل، وبرأي الباحثة أن الحركة

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٧/٥.

(٢) يُنظر: المقتضب ٨١/١.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٦/٥.

العارضة على الفعل بمثابة الشذوذ عن أصل القاعدة، فلا حاجة للتعرض لذكره ولا سيما في منظومة شعرية.

(المسألة الثالثة)

(الأسماء المبدوءة بهمزة الوصل)

قال ابن معطي:

وَأَلِــفُ الوَصْــلِ أَتَــى فِي الِاسْــمِ ... فِيْ امْــرَأَةٍ واثْنَــيْنِ وَابْــنٍ وَاسْــمِ

وَاسْــتٍ وَفِي امْـرِئٍ وَفِي الحَـرْفِ كَـأَلْ ... لَكِنَّــهُ يُفْــتَحُ كَــايْمُنٍ جُعِــلْ

وَأَلِـفُ الوَصْـلِ مَـتَى يُوصَـلْ حُـذِفْ ... كَأَيــمُنِ اللهِ وَباسِمِــهِ حُلِــفْ

المأخذ:

قال النيلي: "وكان ينبغي أن يقول حذف ما لم يؤدِ حذفه إلى لبس؛ فإن الهمزة التي في لام التعريف لا تحذف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام خوف التباس الخبر بالاستفهام؛ لاستوائهما في الحركة، بل تبدل ألفًا، قال الله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[1]".

تدخل همزة الوصل على الأسماء، وهي في الأصل تدخل على الأفعال[2]، وتلحق الأسماء لعلة، ودخولها إما قياسًا وإما سماعًا، فالقياس منها هو دخولها على كل مصدرٍ لفعلٍ ثبتت فيه همزة الوصل كما ذكرت آنفًا، أما السماع فمحصورٌ في عشرةِ أسماءٍ[3]، ذكر الناظم منها سبعةً هي: (امرأة، واثنان، وابن، واسم، واست، وامرؤ، وايمن). وبقي ثلاثة هي: (ابنة، وابنم) واكتفى عنهما بذكر (ابن)، و(اثنتين). والثالث (اثنتان) واكتفى عنه بذكر (اثنين) لكونها في الكلام واحدًا.

وعلةُ دخولِ همزةِ الوصل على هذه الأسماء تعرُّض أوائلها للسكون، إما لاعتلال لاماتها، وإما لتعريضها للاعتلال، ولكثرة استعمالها[4]، فعوض عنها بهمزة الوصل؛ للتوصل للنطق بالساكن في أوائلها. أما (امرأة)، فهي مؤنثة من (امرُؤ)، وهمزتها معرضةٌ للاعتلال، إما بتخفيف

---

(١) سورة الأنعام آية ١٤٣.

(٢) يُنظر: المقتضب ١/٨٠.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٠٢.

(٤) يُنظر: المصدر السابق ٥/٣٠٢-٣٠٣.

التاء وإلقاء حركتها على الراء أو حذفها، فتصير (المرء، والمرأة)[١]، ومثناهما (امرآن، وامرأتان)، ولا يجمعان.

وأما (اثنان)، فمؤنثه (اثنتان)، وأصله (ثنيان)، من (ثنيت الشيء)[٢]، فاللام وقعت ياءً فحذفت، وليس لهما مفرد من لفظهما. وأما (اسم)، فأصله (سِمْو) بكسر الفاء وسكون العين، أو (سُمْو) بضم الفاء وسكون العين[٣]، فوقعت لام الكلمة واوًا وحذفت، ونُقلت حركة الميم إلى السين فسكنت، فجيء بهمزة الوصل؛ لتعذر النطق بالساكن. وأما (ابن)، فمؤنثه (ابنة)، وأصله (بَنَو) بفتح الفاء والعين، والدليل تكسيره على (أبناء) بحذف اللام[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾[٥]. وقيل: إن أصله (بِنْو) بكسر الفاء وسكون العين. ومثله (ابنة وابنم)، وفي الأخير الميم زائدة كـ(زرقم)[٦]، للمبالغة والتوكيد[٧]، وحركة النون تابعة لإعراب الهمزة[٨].

أما (است)، فأصله (سَتَه)[٩]، بفتح الفاء والعين، ولامه وقعت هاءً، ويجمع على (أستاهٍ)، فحذفت لامه[١٠]، وقد يعرضها الحذف دون تعويض نحو: (ست). أما (ايمن)، وهي عند البصريين اسم مفرد، مشتق من اليمن والبركة، فهمزتة وصل، وعند الكوفيين جمع يمين فهمزته قطع[١١]، واختار الناظم رأي البصريين، بدليل تمثيله بالحذف وصلًا بها، وفيها عشر

(١) يُنظر: المصدر السابق ٣٠٤/٥.
(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨/٥.
(٣) يُنظر: شرح كتب سيبويه للسيرافي ١٨/٥، شرح الشافية ٢٥٨/٢.
(٤) يُنظر: شرح الشافية ٢٥٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٣/٥.
(٥) سورة المائدة آية ١٨.
(٦) يُنظر: شرح الشافية ٢٥٢/٢.
(٧) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٤/٥.
(٨) يُنظر: شرح الشافية ٢٥٢/٢.
(٩) يُنظر: لسان العرب ٣/٢.
(١٠) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٥/٥.
(١١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧/٥.

لغات[1]: (ايمن)، بفتح الهمزة وكسرها، وهذه لغتان، و(ايم) بحذف النون والهمزة مكسورة ومفتوحة، وهذه لغتان، و(م الله) بضم وكسر، وهذه لغتان، و(من) بضم الميم وكسرها وهذه لغتان، و(أم الله) بحذف النون والياء، وفتح الهمزة وكسرها وهذه لغتان. فتعرضت لامه للحذف، فأشبهت الأسماء السماعية في تعرضها للاعتلال وسكون فائها.

وقد مرَّ أن همزة الوصل تسقط في الدرج، فمتى أُريد وصل ما قبلها بما بعدها حُذفت، ما لم يؤد حذفها إلى لبس نحو: (باسْمِه) أي (باسم الله)، أما إن كان حذفها يفضي إلى اللبس كما في قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[2]، فهمزة الاستفهام دخلت على همزة الوصل، فإن حذفت همزة الوصل حدث لبس بين الخبر والاستفهام لاستوائهما في الحركة، فلذا تمد همزة الوصل ولا تحذف[3]. فإن أمن اللبس بعد الحذف جاز حذفها، وإلا لم تحذف، وهذا ما قيده النيلي على الحكم المطلق للناظم.

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٤٦.

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٣.

(٣) يُنظر: المقتضب ١/٨٥.

باب الإبدال

(إبدال الألف من الواو والياء)

قال ابن معطي:

وَالـــــوَاوُ واليَـــــاءُ إِذَا تَحَرَّكَـــــا مِـــنْ بَعْـــدِ فَـــتْحٍ لازِمٍ فَلْيُشْـــرَكَا

المأخذ:

قال النيلي: "وينبغي أن يقول إذا تحركا حركة لازمة؛ ليخرج منه ما تحركا فيه بحركةٍ عارضةٍ نحو ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ [1] ، ولو أنك، بإلقاء حركة همزة إنَّ على الواو، فإن ذلك عارض، وكذلك الياء في قولهم: (اخشي القوم يا هندُ)؛ لأن الحركة عارضة لالتقاء الساكنين"[2].

قال ابن القواس: "وكان ينبغي أن يقول إذا تحركا حركةً لازمة؛ ليخرج ما تحركا فيه حركة عارضةً نحو: (لو استطاعوا)، و(لو أنك)، بإلقاء حركة أن على الواو"[3].

إذا كانت الواو أو الياء في اسمٍ أو فعلٍ فإن لإبدالهما ألفًا شرطين[4]:

- الأول: أن يكونا متحركين حركةً لازمةً.
- الثاني: أن يقعا بعد فتحٍ لازم.

فإذا كانا متحركين بحركة لازمةٍ وفُتح ما قبلهما بفتحٍ لازمٍ فإنهما يقلبان إلى ألفٍ مطلقًا؛ لأن كل واحد من هذين الحرفين مُقدر بحركتين، فـ(الواو) بضمتين، و(الياء) بكسرتين، وهما متحركتان، وما قبلهما متحرك، فاجتمع في الكلمة أربع حركاتٍ، وهذا مستثقل، فكان قلبهما إلى ألفٍ لثقل الحركة عليهما؛ لكونها لازمةً لهما، ولكراهة اجتماع الأمثال وثقلها[5].

وإنما أُشترط حركة الحرفين، احترازًا من سكونهما؛ لامتناع القلب فيه، نحو (حوْض) و(بيت)، ففتح ما قبلهما فتحًا لازمًا، لم يوجب إبدالهما ألفًا، لوقوعهما ساكنين[6]. وكذا

---

(١) سورة التوبة آية ٤٢.

(٢) الصفوة الصفية ٤/٦١٥.

(٣) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١٣٤٧.

(٤) يُنظر: المقتضب١/١١١.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٦٢.

(٦) يُنظر: المقتضب ١/ ١١٢.

اِشترط فتح ما قبلهما بفتحٍ لازمٍ احترازًا من نحو (عِوَض) و(طُوَل)، فمع كونهما متحركين إلا إنه امتنع إبدالهما؛ لتحرك ما قبلهما بغير الفتح اللازم.

ولا يكون الواو والياء عند إبدالهما ألفًا إلا عينًا أو لامًا للكلمة، وامتنع إبدالهما إذا وقعا فاءً للكلمة. أما وقوعهما عين الكلمة فنحو: (قال، وباع)، في الأفعال، فأصلهما (قَوَل وبَيَع[١]، وفي الأسماء نحو: (ناب، وباب) إذ يجمعان على (أنياب وأبواب)[٢].

أما وقوعهما لامًا للكلمة فنحو: (دعا ورمى) في الأفعال، فأصلها (دعو ورمي)، و(عصا ورحى) في الأسماء، فـ(عصا) تثنى على (عصوان)، يدل أن الألف مبدلة من واوٍ، و(رحى) تثنى على (رحيان) يدل ذلك على أن الألف مبدلةٌ من ياءٍ[٣]، وإبدالهما في اللام أقوى من العين؛ لتميز اللام بكونها طرفًا فيكثر تعرضها للتغيير[٤].

فإن سكن ما قبلهما امتنع قلبهما كما مر، وكذا إن سكن ما بعدهما نحو: (دعوا، ورميا)؛ لأنها لو أبدلتا ألفًا لاجتمع ساكنان مما يوجب حذف أحدهما[٥]، أو قد يؤدي الإبدال إلى الجمع بين إعلالين كما في (شوى وهوى)، فلم تعل العين فيهما؛ لاعتلال اللام[٦].

وقد أخذ الشارحان[٧] على الناظم عدم تخصيصه حركة الواو والياء بالحركة اللازمة، وبينا أنها تتفق مع الشروط ولا يكون هناك إبدال؛ لكون حركة الحرفين حركة عارضة، وهذا احتراز جيد لو ذكره الناظم، وشرط مهم لإبدال الحرفين.

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٢/٥.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٤٣٣/٥.

(٣) يُنظر: شرح الشافية ١٥٧/٣.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٣/٥.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠١/٥.

(٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٣/٥.

(٧) يُنظر: الصفوة الصفية ٦١٥/٤، شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٣٤٧/٢.

(المسألة الثانية)

(إبدال الواو ياءً)

قال ابن معطي:

وَالــوَاوُ إِنْ يَسْــكُنْ وقَبْلَــهُ انكَسَــرْ فَاقْلِبْــهُ يَــاءً نحــوُ: مِيْــزَانِ اشْــتَهَرْ

المأخذ:

قال النيلي: "وكان ينبغي أن يقول: ما لم تكن مدغمة نحو (اجْلِوَّذ) فلم تقلب، وقد وجد الشرطان وهما كسر ما قبلها وسكونها؛ لتحصنها بالإدغام"(١).

تقلب الواو إلى ياءٍ إذا تحقق فيها ثلاثة شروط(٢):

- الأول: أن تكون الواو ساكنة.
- الثاني: أن يكون ما قبلها مكسورًا.
- الثالث: ألَّا تكون الواو مدغمةً.

فإذا سكنت الواو، وانكسر ما قبلها، قلبت إلى الياء ما لم تكن مدغمةً، سواء أكانت فاءً نحو: (ميقات) من الوقت، أو عينًا نحو: (قِيل)، أو لامًا نحو: (الداعي)، وإنما أُشترط سكون الواو للخروج من كونها متحركة نحو: (عِوَض)، فإنها لم تبدل لحركتها، رغم وقوعها بعد كسر. واشترط عدم الإدغام؛ لكونه مانعًا للإبدال؛ لتحصنها به نحو (اجْلِوذَّ) فالواو ساكنةً، وما قبلها مكسور. ولم تبدل ياءً لتحصنها بالإدغام، فصارت به أقوى كالحرف الصحيح(٣).

وتقع الواو فاءً أوعينًا أو لامًا للكلمة، فأما وقوعها فاءً، فنحو: (ميزان)، على وزن (مِفْعَال)، من الوزن، فالواو وقعت فاءً للكلمة، فقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها(٤)؛ طلبًا للمجانسة، فالياء تناسب الكسرة، ولو عُدل عن الإبدال لاستُثْقل النطق بالواو بعد الكسر، فأبدلت؛ ليسهل النطق بها(٥). فإن زالت الكسرة في نحو جمع التكسير أو التصغير، زال أحد

---

(١) الصفوة الصفية ٦١٨/٤.

(٢) يُنظر: شرح الشافية ٨٣/٣.

(٣) يُنظر: المصدر السابق٨٥/٣.

(٤) يُنظر: شرح المفصل ٣٨٢/٥-٣٨٣.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦٥/٥-٢٦٦.

موجبي الإبدال وبقيت الواو نحو: (مويزين، وموازين)[1].

فإن وقعت الواو عينًا للكلمة نحو: (ريح)، فأصلها (روح)، وقلبت الواو إلى ياء[2]؛ لسكونها وكسر ما قبلها. فإن ذهبت الكسرة في التصغير أو التكسير بقيت الواو نحو: (رويح، وأرواح).

أما وقوعها لامًا، نحو: (غازٍ)، من (الغزو)، فقلبت الواو ياءً؛ لتطرفها، رغم عدم ما يوجب الإبدال من سكون الواو، وإنما قلبت؛ لكونها طرفًا وعرضةً للإبدال، فأُكتُفي بكونها ساكنة فأبدلت، إذ لو لم تبدل لوقعت في آخر الاسم قبلها حركة وهذا معدوم، مع ثقل الضم والكسر عليها[3].

وقد أخذ النيلي على الناظم عدم استيفاء الشروط الموجبة لقلب الواو ياء، واعتراضه مقبول؛ لانتفاء ما يوجب الإبدال بوجود الإدغام فامتنع، فكان جديرًا أن يُذكر.

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٣/٥.

(٢) يُنظر: لسان العرب مادة (روح) ٤٥٥/٢.

(٣) يُنظر: شرح الشافية ١٦٥/٣.

(المسألة الثالثة)

(إبدال الهمزة من الواو)

قال ابن معطي:

وَتُهْمَـــزُ الـــوَاوُ إِذَا ضَـــمَمْتَهُ وَالـــــوَاوُ أَوَّلًا إِذَا كَسَـــــرْتَهُ

كَوُقِّتَـــتْ وَكِوشَـــاحِ وَأُحُـــدْ وَأَثْـــؤبٌ مِثْـــلُ: فُئُـــوسٍ اطَّـــرَدْ

المأخذ:

قال النيلي: "وكان ينبغي أن يقيد ويقول: إذا لم يكن مدغمًا فيه نحو التطوُّل، والتجوُّل، أو تكون الضمة في الواو للفرق بينه وبين الفعل؛ فإنها لا تهمز زائدة كانت الواو كـ(الترهوك) مصدر ترهوك، أو أصلية كـ(التقاول) مصدر تقاول"(١).

تقلب الواو إلى حرفين هما الهمزة والتاء؛ وذلك لثقلها(٢)، فتبدل الهمزة من الواو على ضربين: مطردٍ وغير مطرد، والمطرد منه ينقسم إلى واجب وجائز(٣). وغير المطرد يؤخذ سماعًا. ولوجوب إبدال الهمزة من الواو مواضعُ هي:

- الأول: اجتماع واوين في أول الكلمة، فإن تصدرا الكلمة قُلبت الأولى منهما همزةً، سواء أكانت الثانية متحركةً أم ساكنةً؛ وذلك لكراهة اجتماع المثلين وثقلهما، نحو: (أواصل) فأصلها (وواصل) جمع (واصلة)(٤).
- الثاني: أن تتطرف الواو بعد ألفٍ زائدةٍ، نحو: (كساء)، فأصلها (كساو)، والهمزة بدل من ألفٍ مبدلة من واو(٥).
- الثالث: أن تقع الواو عينًا لاسم فاعل من فعلٍ معتل العين، نحو: (قائل)، إذ أصلها (قاول)، فأبدلت الواو همزةً؛ لاعتلال الفعل (قول)(٦).

---

(١) الصفوة الصفية ٦٢٨/٤.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢١/٥.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٩/٥.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢١/٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥١/٥.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٠/٥.

(٦) يُنظر: المصدر السابق ٣٥١/٥.

■ الرابع: أن تقع ألف مفاعل بين واوين، والواو الثانية قبل الحرف المتطرف، ولم يفصل بينهما فاصل، وجب قلب الواو الثانية إلى همزة نحو: (أوائل)، إذا أصلها (أواول)؛ لثقل اجتماع واوين، وكثرة اعتلال الأطراف، فأبدلت الواو همزةً وجوبًا كما يُبدلان في أول الكلمة[١].

■ الخامس: أن تقع الواو بعد ألف مفاعل، وقد كانت مدة زائدة في المفرد، نحو: (عجوز) فتبدل الواو في الجمع إلى همزة نحو:(عجائز). فالواو في (عجوز) لم يكن أصلها التحريك، فلا تدخلها الحركة، فهي أولى بالإعلال، فأبدلت في الجمع همزةً، فهي بمنزلة اسم الفاعل من (قال وباع)[٢].

وتبدل الهمزة من الواو جوازًا في موضعين هما:

■ الموضع الأول: أن تكون الواو مضمومةً ضمًا لازمًا؛ واشتُرط لزوم الضمة؛ لتخرج بذلك ضمة الإعراب نحو: (هذه دلو)، وضمة التقاء الساكنين نحو: (اخشوا الله)؛ لكونهما ضمتين عارضتين[٣]، فيجوز بضم الواو ضمًا لازمًا إبدالهما همزةً أو إبقاؤها على أصلها؛ لأن النحاة يعدون الضم بعضًا من الواو، فكانت بمثابة اجتماع واوين، لشبه الضم بالواو، فلما كان اجتماع الواوين موجبًا للهمز، كان اجتماع الواو والضم مسوغًا لجواز الهمز[٤]، وتقع هذه الواو المبدلة همزةً إما فاءً للكلمة نحو: (وُقتت)، فُعِّلت من الوقت، فتهمز نحو: (أقتت)، وهمزها جائز حسن[٥]. وإما أن تقع عينًا للكلمة نحو: (أثؤب)، جمع (ثوب)، فأصلها (أثوب).

ويُشترط مع الضم اللازم للواو، ألا تكون هذه الواو مدغمةً نحو: (التطوُّل)، أو تكون ضمة الواو للفرق بين الاسم والفعل؛ لامتناع همزها، سواء أكانت الواو زائدة نحو:

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٦١/٥-٢٦٢.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٢٦١/٥-٢٦٢.

(٣) يُنظر: شرح الشافية ٧٨/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٣/٥.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٢١/٥، شرح الشافية ٧٨/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٣/٥.

(٥) يُنظر: المصنف، شرح الأمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي، تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة. الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٥٤م، ٢١٢/١.

(ترهوك)، أم أصلية نحو: (تقاول). ولم يذكر ابن معطي القيدين اللذين بهما يُمنع الهمز، وأطلق ضم الواو بضمة لازمةً؛ لجواز الهمز فيها، وكان أولى في الموضع ذكره. وهمز الواو مضمومةً مطرد.

■ الموضع الثاني: همز الواو المكسورة، إذا وقعت أولًا، نحو: (إشاح) ، فأصلها (وِشاح)، بكسر الواو، وهمزها لثقل الكسرة، وإن كانت أخف من الهمزة إلا إن إبدالها من باب كراهة الابتداء بالمستثقل(١). وإنما قيدت بالأولية؛ لعدم جواز همزها عينًا للكلمة، كما مر في الواو المضمومة، ويجيز أبو إسحاق همزها عينًا للكلمة نحو: (مصائب)، فهمزة (مصائب) مبدلة من واوٍ، وخطأ ذلك الجمهور(٢).

وهمز الواو مكسورةً ليس مطردا؛ لأنها بمثابة واو وياء، إذ الكسرة بمثابة ياء صغيرة، واجتماع الواو والياء غير موجب للهمز، نحو: (ويل، وويح)(٣). أما همزها مفتوحة نحو:(أناة) من (وناة)، فشاذ وليس بقياس(٤).

(١) يُنظر: شرح الشافية ٣/٧٩.

(٢) يُنظر: المنصف ١/٣٠٩، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٥٧.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٥٧.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٣٥٨،وشرح الشافية ٣/٧٩.

المبحث الثالث
المآخذ اللغوية
(مقدمة المنظومة)

قال ابن معطي:

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا بِأَحْمَدٍ دِينًا لَهُ ارْتَضَانَا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله:(ارتضانا)، الجيد أن يكون مقلوبًا، المعنى: ارتضاه لنا، كما جاء في التنزيل: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[1]، والدين الطاعة، وهو المراد هنا"[2].

في مفهوم كلام ابن الخباز أن الناظم لم يوفق في توظيف لفظة (ارتضانا)، ويرى أنه من الجيد لو قال (ارتضاه لنا)؛ كما جاء في القرآن الكريم.

ونقل ابن القوّاس[3] كلام ابن الخباز دون تعليق فقال: إنه محمول على القلب؛ لوروده في التنزيل على قلبه. ويرى ابن النحوية[4] أنه حُمل على القلب؛ لوروده في التنزيل بهذه الصورة، وهو من قبيل عرضت الناقة على الحوض، ويمكن حمله على غير القلب؛ لأن ما ارتضاه لنا فقد رضينا به، والأمر فيه سعة على رأي الباحثة؛ إذ أن جودة الأسلوب تستند على عدم الإخلال بالمعنى.

(١) سورة المائدة آية ٣.

(٢) الغرة المخفية ١/٥٤.

(٣) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/١٧٧.

(٤) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ١/١٥.

(المسألة الثانية)

قال ابن معطي:

فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَاسِدٍ أَوْ جَاهِلٍ أَوْ عَالِمٍ مُعَانِدِ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "الترديد ها هنا بـ(أو) غير مستقيم؛ لأن كلامه يؤذن بأن الحاسد لا جاهل ولا عالم معاند"[(١)].

الحاسد هو من يتمنى زوال النعمة، وهو بخلاف الغابط الذي يتمنى أن يكون له مثل ما لك دون زوالها منك[(٢)]، أما المعاند فهو المعارض في الخلاف لا بالوفاق[(٣)].

ويرى ابن الخباز أن الترديد بـ(أو) في النظم غير مستقيم؛ لأنه يؤذن بأن الحاسد غيرَ جاهلٍ ولا معاندٍ. وقد ردَّ عليه النيلي[(٤)] بأن الحاسد قد لا يكون جاهلًا، والجاهل قد لا يكون حاسدًا، والعالم أيضًا قد لا يكون حاسدًا، فيصح بذلك الترديد بـ(أو) دون تداخلٍ في القسمة، ووافقه ابن القوَّاس[(٥)] على أن الترديد بـ(أو) لا يوجب تداخل القسمة، كما رأى ابن الخباز؛ لأن الحاسد قد يكون عالمًا غير معاند، فيصح بذلك الترديد. ووافقهما ابن النحوية[(٦)]. وهو الصواب في رأي الباحثة.

(١) الغرة المخفية ٦٥/١.

(٢) يُنظر: لسان العرب ١٤٩/٣، مادة (حسد).

(٣) يُنظر: المصدر السابق ٣٠٨/٣، مادة (عند).

(٤) يُنظر: الصفوة الصفية ٣٠/١.

(٥) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٩٠/١.

(٦) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ٣٨/١.

باب علامات الاسم والفعل والحرف

(علامات الاسم)

قال ابن معطي:

فَالِاسْـــمُ عَرِّفْـــهُ وَأَخْـــبِرْ عَنْـــهُ وَنَنِّـــــهِ وَاجْمَعْـــــهُ أَوْ نَوِّنْـــــهُ

المأخذ:

قال النيلي: "قوله: (وأخبر عنه)، ولو قال: أسند إليه كان أولى؛ لأن الإسناد أعم من الإخبار، فكل إخبار إسناد، فإن قولك: هل قام زيد؟ إسناد لا إخبار"(١).

وقال ابن القوَّاس: "ولو قال بدل قوله: أخبر عنه: أسند إليه؛ لكانت الخاصة أشمل؛ لأن الإسناد أعم من الإخبار مطلقًا؛ لدخول الأمر والنهي والاستفهام والتعجب والتمني فيه دون الإخبار، فكل مخبر عنه مسند إليه، ولا ينعكس"(٢).

للاسم علاماتٌ يعرف بها وهي: التعريف، والإخبار عنه، والتنوين، والتثنية، والجمع، والجر، والتصغير، والوصف، والنداء، والإضمار، والتأنيث، وهذه الخصائص ذكرها ابن معطي في منظومته.

ويرى الشارحان أن جملة (أسند إليه) أكثر دقَّةً من قوله: (أخبر عنه)؛ لكون الإسناد أعم من الإخبار، فالإخبار بالاسم كما في قول مَنْ قال: (قام زيد)، أما الإسناد فيدخل فيه الأمر، والنهي، والاستفهام، والتعجب، والتمني، وهذا لا يكون في الإخبار، كما أن الإسناد يكون فيه الاسم فاعلًا ومفعولًا، وما لم يسمَ فاعله، ومبتدأ ومفعولًا.

والإسناد مشتق من (سند) وجمعه أسناد، وكل شيء أسندت إليه شيئًا فهو مسند، ومنه ساندته إلى الشيء، فهو يتساند إليه، أي أسندته إليه(٣). أما الإخبار فمشتق من (خبر) ويجمع على أخبار، وهو النبأ، ومنه خبرت الأمر أخبره إذا عرفته على حقيقته(٤).

---

(١) الصفوة الصفية ١/٤٩-٥٠.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٢٠٣.

(٣) يُنظر: لسان العرب ٣/٢٢٠.

(٤) يُنظر: المصدر السابق ٤/٢٢٦.

ويتضح من حيث الاشتقاق عموم لفظ الإسناد أكثر من لفظ الإخبار، إلا إنه يُعتذر للناظم في اختيار الإخبار بدل الإسناد في أن كلًا من المصطلحين قد شاع استخدامه عند بعض النحويين مكان الآخر، فقد أفرد المبرد بابًا سماه[1] (باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه). وقال في غير موضع: "فإن قيل لك أخبر عنه بالذي، قلت: الذي هو في الدار زيد"[2]. وعرَّف ابن جني خبر المبتدأ بقوله: "هو كل ما أسندته إلى المبتدأ، وحدثت به عنه"[3]. وجاء في الأصول: "الاسم ما جاز أن يُخبر عنه"[4]. وفي خصائص الاسم قال الزمخشري: "وله خصائص منها جواز الإسناد إليه"[5]. وهذا على سبيل المثال لا الحصر. ويتضح من خلاله التسمح في استخدام أيٍّ من المصطلحين، إلا إن الذي ذهب إليه الشارحان أولى من حيث عموم لفظ الإسناد.

(١) يُنظر: المقتضب ١٢٦/٤.

(٢) المصدر السابق ٩٠/٣

(٣) اللمع ٢٦/١.

(٤) الأصول ٣٧/١.

(٥) المفصل ٢٣/١.

باب اشتقاق الاسم والفعل

(اشتقاق الاسم)

قال ابن معطي:

وَاشْـتَقَّ الِاسْـمَ مِـنْ سَمَـا البَصْـرِيُّونْ وَاشْـتَقَّهُ مِـنْ وَسَـمَ الكُوفِيُّـونْ

المأخذ:

قال ابن القوَّاس: "وقوله: (من سما) ليس بجيد؛ لأن الاسم من الأسماء الجارية على الفعل حتى يدعى اشتقاقه منه، بل الأجود ما ذكرناه وهو أنه من السمو"(١).

اشتقاق الاسم مسألة خلافية، فيها مذهبان(٢):

■ الأول: مذهب البصريين وفيه أن الاسم مشتق من (سما، يسمو)، وهو الارتفاع والعلو، فهو مشتق من السمو. وحجتهم في ذلك سُمُوُّه على الفعل والحرف من حيث صحة الإخبار به على خلافهما، وقيل: لأنه سما على مسماه في إيضاحه(٣).

وفيه لغات خمس هي: سُمْو بضم السين، وسِمو بكسرها، وسُمى كما في هُدى، وسُم بحذف الواو وإبقاء الضم، وسِم بحذف الواو وإبقاء الكسرة.

■ الثاني: مذهب الكوفيين، ويرون أنه مشتق من (وسَم، يَسِم) وهي العلامة، أي أنه علامة على مسماه، فهو مشتق من السمة، فحُذفت فاء الكلمة وهي الواو، وجيء بهمزة الوصل للنطق بالساكن.

ويرى ابن القوّاس(٤) أن مذهب البصريين في اشتقاق الاسم هو اشتقاقه من السُمُوّ كما مر، فحذفت لامه اعتباطًا، وجيء بهمزة الوصل للنطق بالساكن، ويرى أن اختيار الناظم لفظ (سما) في اشتقاق الاسم على هذا المذهب ليس بجيد.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢١٨/١.

(٢) يُنظر: الإنصاف ٨/١.

(٣) يُنظر: المصدر السابق ٨/١-٩.

(٤) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢١٧/١-٢١٨.

ويرى ابن النحوية[1] أن الناظم اختار لفظ (سما) قاصدًا معناه وهو السُمُوِّ، لا لفظه، قياسًا على سائر المشتقات، وهذا الذي تراه الباحثة راجحًا.

(١) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ١/٧٥.

باب الجموع
(جمع المذكر السالم)

قال ابن معطي:

القَــوْلُ فِي جَمْــعِ الــمُذَكَّرِ العَلَــمْ والوَصْــفُ وَالوَاحِــدُ فِيــهِ سَــلِمْ
وَالعَقْــلُ شَــرْطٌ فِيهِمَــا جَمِيعــا الِاسْــمُ إِنْ سَــلَّمْتَهُ مَجْمُوعَــا

المأخذ:

قال النيلي: "ولو قال العلم شرط فيهما لكان أشمل؛ ليندرج فيه صفات القديم سبحانه"[(١)].

وقال ابن القوّاس: "ولو قال: والعِلْم شرط فيهما، بدل العقل... لكان أولى؛ لتدخل في ذلك صفات البارئ تعالى نحو: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [(٢)]،﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾[(٣)]؛ لأنه لا يوصف بالعقل في العُرْف، ويوصف بالعِلْم"[(٤)].

مرَّ ذكر جمع المذكر السالم[(٥)]، وشروط صحة جمع الأسماء والصفات جمع مذكر سالما، أما الأسماء فيشترط في جمعها الذكورية، والعَلَمية، وخلوه من تاء التأنيث، خلافًا للكوفيين، والعِلْم، أما جمع الصفات فيشترط فيه الذكورية، والعِلْم، وألا يُجمع مؤنثه بالألف والتاء.

وذكر الناظم شرط العقل في جمع الأسماء والصفات، ويقصد في ذلك أن يكون عالمًا، فلا يجمع نحو أعوج لانتفاء العلم، ويرى الشارحان أنه من الأشمل أنْ لو قال: (العِلْم شرط فيهما) بدل العقل؛ ليدخل في ذلك صفات الله تعالى التي تجمع جمع مذكر سالمًا، ولا يصح وصفها بالعقل، ووافقهما بذلك ابن النحوية[(٦)]، وهذا جيد من حيث دقة الألفاظ وشمولها، وهو

---

(١) الصفوة الصفية ١/١٣٦.

(٢) سورة الذاريات آية ٤٨.

(٣) سورة الحجر آية ٢٣.

(٤) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٢٨٦.

(٥) يُنظر: المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، مبحث المآخذ النحوية ١٧٢-١٧٥.

(٦) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ١/١٧٧.

رأي كثير من النحويين المتأخرين – أيضًا- كابن هشام وغيره[1].

(١) يُنظر: شرح التسهيل ١/ ٢١٤-٢١٧، أوضح المسالك لابن هشام ١٥٢/١، المساعد ١٣٨/١، شرح الأشموني ١٣٣/١، توضيح المقاصد ٤٢٤.

باب أزمنة الفعل

(جوازم الفعل المضارع – الجازم لفعلين)

قال ابن معطي:

وَمِنْـــــهُ أَيَّـــــانَ وَمِنْـــــهُ أَنَّى وَاجْـزِمْ جَـوَابَ الشَّـرْطِ إِنْ لَمْ يُبْـنَى[1]

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: (إن لم يُبنى) حشو"[2].

الفعلُ مبنيٌّ إلا ما ضارع الاسم منه، وجوازم الفعل المضارع التي تجزم فعلًا واحدًا أربع: لم، ولما، ولام الأمر، ولا النهي، والخامس من الجوازم يجزم فعلين مضارعين، وهو (إن) الشرطية[3]، التي تجزم فعلين أولهما فعل الشرط، والآخر جواب الشرط أو جزاؤه.

ويحمل على (إن) الشرطية جوازمُ أُخَر، تنقسم إلى أسماء وظروف، أما الأسماء فهي (مَنْ، وأيّ، وما، ومهما)، وأما الظروف فهي ضربان: إما مكانية وهي:(أين، وأنَّى، وحيثما)، وإما زمانية وهي (متى، وأيان، وإذما). و(إن) الشرطية، وما حمل عليها كلها مبنية، إلا (أيّ) فهي معربة.

وحرف الشرط، وما حُمل عليه يقتضيان فعلي شرط فيجزمانهما، ولا يصح ذلك إلا في شيءٍ يُحتمل وقوعه نحو: (إن زرتني أكرمتك)، ولا يصح في معنىً مستحيل الوقوع، أو واجب الوقوع، نحو: (إنْ تكلم الحجرُ آتك)، إلا ما كان على سبيل المبالغة.

ولفعل الشرط وجوابه أربع حالات[4]:

- الأولى: أن يكون فعل الشرط مضارعًا، وجوابه كذلك، فحكمهما واجبا الجزم، إلا إن كان الثاني منهما في نية التقديم، فإنه يُرفع.

---

(١) عند ابن النحوية (يُنا)، ، وفي متن الألفية جاء (يُبنَ) بحذف الألف المقصورة، يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ٢١٣/١، والدرة الألفية في علم العربية ٢٣، والصواب ما أثبته؛ لإقامة الوزن، وبهذا يكون الناظم ارتكب ضرورة شعرية، وهي إثبات ألف الفعل المضارع المعتل في حالة الجزم، وهو ماأثبته الشراح الثلاثة، يُنظر: الغرة المخفية ١٥٥/١، الصفوة الصفية ١٨٨/١،شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٣١٩/١.

(٢) الغرة المخفية ١٥٥/١.

(٣) يُنظر: المآخذ على التقسيم ٤٢.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/٢-٣١٥.

■ الثانية: أن يكون الفعلان ماضيين، في اللفظ دون المعنى، فحكمهما الجزم على المحل، ولا يجزمان لفظًا؛ لعدم ما يوجب الجزم.

■ الثالثة: أن يكون الأول منهما ماضيًا، والآخر مضارعًا، فيجزم الأول محلًا، والثاني يجوز فيه الجزم والرفع، إما على نية التقديم، وإما على حذف الفاء.

■ الرابعة: العكس، وهي أن يكون فعل الشرط مضارعًا، وجوابه ماضيًا، فيجزم الأول، وأما الثاني فجزمه على المحل.

ويرى ابن الخباز أن الناظم قد أورد لفظًا لا حاجة له، وهو قوله: (إن لم يبنَ) في جواب الشرط، وتظن الباحثة أن الشارح فهم مراد الناظم بكون الجزم يقتضي البناء، وأن الجزم يدخل على المعرب فيبنيه، فظن أن قوله (إن لم يبنَ) حشو، ويرى ابن القوّاس[1] أن قوله هذا يحتمل أحد أمرين: أما الأول: فهو أن الضمير في (يُبنى) يعود على جواب الشرط، أي يُجعل خبرًا على نية التقديم، وأما الثاني: فهو أن تقدير الكلام (واجزم جواب الشرط ضرورةً إن لم يُبنَ فعل الشرط؛ لأن فعل الشرط إذا كان ماضيًا يجوز في جوابه الجزم، والرفع. وهو يوافق النيلي[2] في كون مراد الناظم أحد هذين الأمرين.

وترى الباحثة أن الشارحين قد أعطيا عبارة (إن لم يُبْنَ) أكثر مما أراد الناظم.

فالناظم يشير – باختصار- إلى أن جواب الشرط إذا كان مضارعًا جُزم، أما إذا كان ماضيًا فإنه مبنيٌّ، والمبنيُّ لا يُقال فيه مجزوم.

(١) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٣٢٨-٣٢٩.

(٢) يُنظر: الصفوة الصفية ١/١٩٥-١٩٦.

باب المعارف

(الإضافة)

قال ابن معطي:

وَغَيْـــرُ مَحْضَـــةٍ بِنُـــونٍ قُـــدِّرَا فَلَـــمْ تُعَرِّفْـــهُ كَمَـــا لَـــوْ ظَهَـــرَا

المأخذ:

قال ابن القوَّاس: "وقوله: (فلم تعرفه) يريد أن المضاف لم يتعرف بالمضاف إليه في الإضافة غير المحضة، أعني غير الحقيقية كما بينا، وكان يجب أن يقال: ولم يخصصه؛ لأن نفي التخصيص يستلزم نفي التعريف من غير عكس، إذ التخصيص أعم من التعريف، ونفي الأخص أعم من نفي الأعم"(١).

الإضافة مشتقة من (ضيف)، وكل ما أميل إلى شيء، وأسند إليه فقد أضيف، والمضاف هو الملزق بالقوم(٢)، وهي في اصطلاح النحاة تطلق على النسب(٣)، وتعرف: بأنها نسبة اسمٍ إلى اسم بواسطة حرف الجر تقديرًا.

وتنقسم الإضافة إلى قسمين:

- الأول: الإضافة المحضة، وتسمى المعنوية(٤)، وهي التي تفيد الاسم التعريف، وذلك إذا أضيفت إلى معرفة نحو:(غلام زيدٍ)، أو التخصيص، وذلك إذا أضيف إلى نكرة نحو: (غلام امرأة).
- الثاني: الإضافة غير المحضة، وتسمى اللفظية، وهي التي لا تفيد الاسم تعريفًا أو تخصيصًا، وإنما تفيد التخفيف بمنع التنوين، نحو: إضافة الصفة إلى مفعولها، مثل (ضارب زيدٍ غدًا)، إذا أريد به المستقبل، أو (ضارب زيدٍ الآن)، إذا أريد به الحال، أو إلى فاعلها نحو: (زيد حسنُ الوجهِ ومعمورُ الدارِ)، وإنما أفادت التخفيف؛ لكونها في تقدير الانفصال؛ إذ كان التنوين موجودًا فحُذف للإضافة، فبذلك لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٧٣٤.

(٢) يُنظر: لسان العرب ٩/٢١٠.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧٩٩.

(٤) يُنظر: المفصل ١/١١٣.

وفي هذا القسم اعترض ابن القوَّاس على الناظم قوله (وغير محضة بنون قدرا ، فلم تعرفه)، ويرى أن الواجب أن يقول: (ولم يخصصه)؛ لكون نفي التخصيص يستلزم نفي التعريف دون العكس، ولكون التخصيص أعمَّ من التعريف.

والتعريف مشتق من (عرف) ومنه عرف فلانًا معرفةً وعرفانًا[1]، وأمرُ معروف، والمعروف ضد المنكر، والتعريف هو الإعلام[2]. ويشتق التخصيص من خصص[3] وخصَّ مشددة[4]، ومنه خصه بالشيء خصوصًا، وخَصوصية، وخُصوصية، والفتح أفصح[5]، والخاصة خلاف العامة.

فالاختصاص بالشيء أقرب من عمومه، وترى الباحثة أن ما رآه الشارح في الإضافة غير المحضة من حيث المعنى صوابًا، إذا لو قال الناظم (لم تخصصه) فنفي التخصيص يفيد نفي التعريف، ولم يجزئ قوله (ولم تعرفه) في نفي التخصيص إذ قد تفيد الإضافة تخصيصًا إذا لم تفد تعريفًا.

(١) يُنظر: مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين، المتوفى سنه ٣٩٥هـ، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ٢٨١/٤.

(٢) يُنظر: لسان العرب ٢٣٧/٩.

(٣) يُنظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، المتوفى سنة ٣٩٣هـ، تحقيق د:أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ١٠٣٧/٣.

(٤) يُنظر: مقاييس اللغة ١٥٣/٢.

(٥) يُنظر: لسان العرب ٢٤/٧.

باب النواسخ
(إنَّ وأخواتها)

قال ابن معطي:

وَإِنْ أَتَـــى مَـــعْ أَتَقُـــولُ: إِنَّـــا فَتَحْـــتَ إِنْ كُنْـــتَ تُرِيـــدُ الظَّنَّـــا
وَذَا فِي الِاسْـــتِفْهَامِ والخِطَـــابِ غَيْـــرَ حِكَايَـــةٍ وَلَا إِيجَـــابِ

المأخذ:

قال النيلي: " ويغني عن قوله: (غير حكاية) قوله: (إن كنت تريد الظنا)؛ لأنه إن لم يرد الظن كان حاكيًا"(١).

وقال ابن القوَّاس: " وقوله: (ولا إيجاب) لا حاجة إليه؛ لأن الاستفهام لا يكون إيجابًا"(٢).

وضع النحاة ضوابط لكسر همزة (إنَّ) وفتحها، وقد ذكرتُ هذه الضوابط سابقًا، والمواضع التي يجب فيها كسر همزةِ (إنَّ) أو فتحها، وما يجوز فيه الأمران(٣). ومن هذه المواضع مجيء (إنَّ) بعد القول، فإن أُريد به الحكاية كُسرت همزتها، وإن أُريد بها معنى الظن فُتحت.

وذكر الناظم خمسة شروطٍ لفتح همزة (إنَّ) بعد القول إن أريد به معنى الظن، وهي:

- أن يكون الفعل بعدها مضارعًا.
- أن يراد بالفعل الخطاب.
- اقتران الفعل بالاستفهام.
- ألا يُفصل بين الفعل والاستفهام فاصل غير الظرف.
- ألا يراد بالقول الحكاية.

ويرى الشارحان أنَّ في نظم هذه الشروط حشوًا في موضعين: أما الأول فقوله: (ولا إيجاب) إذ يرى ابن القوّاس أنه لا حاجة له؛ لأن الاستفهام لا يكون إيجابًا.

---

(١) الصفوة الصفية ٣/٨١.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٩٣٢.

(٣) يُنظر: المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، مبحث المآخذ النحوية ٢٢٣ -٢٢٦ .

ويعتذر النيلي للناظم[1] بأنه ربما أراد بالإيجاب الماضي؛ لأن بعض النحاة يسمي الماضي واجبًا، والمستقبل غير واجب، ولا ترجح الباحثة هذا الاحتمال؛ لعدم وقوفها على نحو هذا الاستخدام في منظومة الناظم أو فصوله، والصواب الاستغناء بقوله: (في الاستفهام) عن قوله: (ولا إيجاب)؛ لعدم كون الإيجاب استفهامًا.

وأما الثاني: ففي قوله: (غير حكاية) إذ يرى النيلي[2] بأن الأولى الاكتفاء بعبارة: (إن كنت تريد الظنَّا)؛ فإنه إذا لم يرد الظن كان حاكيًا. وهو الصواب عند الباحثة؛ لأن مدلول اللفظين في المعنى واحد.

(١) يُنظر: الصفوة الصفية ٣/٨١.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ٣/٨١.

(المسألة الثانية)

(لا النافية للجنس)

قال ابن معطي:

وَإِنْ تَصِفْهُ بِالمُضَافِ فَانْصِبِ تَقُولُ: لا عَبْدَ كَرِيمَ الحَسَبِ

المأخذ:

قال النيلي: "قوله: (وإن تصفه بالمضاف فانصب) يريد فانصب الصفة، ولو قال: فأعرب لكان أشمل من قوله: (فانصب)؛ فإن منهم من يجيز رفع الصفة المضافة"(١).

وقال ابن القوَّاس: "وقوله: (وإن تصفه بالمضاف فانصب)... ولو قال: فأعرب لكان أعم من قوله: (فانصب)؛ لأن صفة المنفي المضافة يجوز رفعها ونصبها"(٢).

إذا كانت صفة اسم (لا) المبني مفردةً، أي غير مضافةٍ أو شبيهةٍ بالمضاف، فإنه يجوز فيها البناء، والنصب، والرفع، شريطة ألا يُفصل بينها وبين موصوفها بفاصل، وأن يكون موصوفها مفردًا(٣)، فإن كانت غير مفردةٍ؛ سواء أكانت مضافة نحو: (لا عبد كريم الحسب)، أم شبيهة بالمضاف نحو: (لا رجل ضاربًا أخاك)، فيجب فيها النصب، وقيل يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأن اسم (لا) المضاف يجوز في صفته الرفع والنصب نحو: (لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ وظريفًا)، فكذا الصفة إذا كانت مضافةً.

ويرى الشارحان أن الناظم اختار لفظ (انصب) بدلًا من (أعرب)، والثاني أشمل من الأول؛ لجواز رفع ونصب الصفة المضافة، فلفظ (أعرب) يشمل الوجهين، والصواب في رأي الباحثة هو ما اختاره الناظم؛ لكونه يرى النصب لا غير في الصفة المضافة والاسم المضاف، وقد ذكر الرضي في شرح الكافية رأي الناظم وعلله بأنه قاس صفة المبني المضافة على صفة المنادى المبني المضموم مضافةً(٤).

---

(١) الصفوة الصفية ٣/٩٥.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٩٤٦.

(٣) يُنظر: المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، مبحث المآخذ النحوية ٢٢٩-٢٣٠ .

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٢/١٧٤.

وقد نص ابن معطي في فصوله[1] على أن اسم (لا) إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف فإنه يجب نصبه، ومن هذا يتضح أن الناظم اختار من الألفاظ ما يوافق رأيه.

(١) يُنظر: الفصول الخمسون ٢٠٢.

باب التعجب

قال ابن معطي:

وَاللَّـــوْنُ والخِلَـــقُ إِنْ عَجِبْتَـــا بَنَيْـــتَ مِنْهَـــا مَصْـــدَرًا وَجِئْتَـــا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله: (والخِلَق) فيه نظر؛ لأن الذي يذكره النحاة ها هنا العيوب الظاهرة، والخِلَق أعم من العيوب"[(١)].

يصاغ فعل التعجب من صيغتين هما: (ما أفعله) و(أفعل به)، نحو: (ما أحسنَ خالدًا!، وأحسنْ بخالدٍ!)، ولا يكون إلا في فعلٍ ثلاثي مجرد، لذا يمتنع في الرباعي ومزيد الثلاثي، فلا يصاغ من نحو: (دحرج)، ونحو: (انطلق)، وكذا من أفعال الألوان نحو:(سود)، وأيضًا العيوب الظاهرة نحو: (عور)، والخلقة نحو: (وجه ويد) فلا يقال:(ما أيداه)؛ لأن بناء فعلي التعجب غير ممكن، والسبيل إلى التعجب مما امتنع المجيء بمصادر الأفعال وجعلها مفعولةً لفعلي التعجب اللذين بنيا لشيء يفيد التعجب بكثرة أو بقلة أو غير ذلك[(٢)]، نحو:(ما أسرع دحرجته!، وما أشد حمرته!، وما أشد يده!).

ويرى ابن الخباز أن اختيار الناظم للفظ (الخِلَق) فيه نظر؛ لكون ما يذكره النحاة في هذا الباب هو العيوب الظاهرة نحو: (ما أشد عشاه!)، في الأعشى، ويرى أن الخِلَق أعم من العيوب الظاهرة.

ويرى النيلي[(٣)] وابن القوَّاس[(٤)] أن المراد بقوله (الخِلق) هو الأعضاء من رِجْل ويَدٍ ووَجْه، وقد مثَّل على ذلك بقوله: (ما أوضح منه بلجته)[(٥)].

---

(١) الغرة المخفية ٤٦٧/٢.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤١٦/٤.

(٣) يُنظر: الصفوة الصفية ١١٠/٣.

(٤) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٩٦٤/٢.

(٥) البلجة هي الإشراق بين الحاجبين، يُنظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وزملاؤه، دار الدعوة ٦٨/١.

والخِلق مشتق من (خلق)، ومنه الخلقية: وهي الطبيعة التي يخلق بها الإنسان، وهو مصدر، ويجمع على (خلائق)[1]. فهو لفظ يشمل العيوب الظاهرة، وأعضاء جسم الإنسان، وقد ذكرهما سيبويه معًا في باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، فذكر أن ما كان على أَفْعَلَ لونًا أو خلقًا، لا يُتعجب منه بنحو: (ما أحمره!، ولا ما أعرجه!) في الأعرج، ولا (ما أيداه!) وإنما (ما أشد يده!)، فهذا يدل على توسع اللفظ وشموله.

(١) يُنظر: لسان العرب ٨٦/١٠.

الفصل الرابع
المآخذ في العروض والقافية

ويشتملُ على مبحثين:

- المبحث الأول: المآخذ على العروض.
- المبحث الثاني: المآخذ على القافية.

المبحث الأول
المآخذ على العروض

العَروض في اللغة هو: الناحية[١]، وهو: الميزان الذي يعرف به استقامة الشعر، ويفرق به بين صحيحه ومكسوره[٢].

وإنما سمي هذا العلم عروضًا:

١. لأنه ناحية من علوم الشعر.

٢. لأن الشعر معروض عليه، فما وافقه كان صحيحًا وما خالفه كان فاسدًا.

٣. لأنّ الخليل ألهم العروض في مكة، ومن أسمائها العروض.

٤. لكثرة دَوْرِ العروض (وهو آخر جزء في الشطر الأول تشبيها بعارضة الخباء وهي الخشبة المعترضة في وسطه) في مباحثه[٣].

فائدة: العَرُوض اسمُ العِلْمِ، لا يجمع؛ لأنه اسم جنس، والعروض بمعنى آخر جزء في الشطر الأول، يجمع على أعاريض على غير قياس، كأنهم جمعوا إعريضا[٤].

- **موضوع علم العروض:**

ضبط الشعر العربي بأوزان مخصوصة [٥].

---

(١) يُنظر: لسان العرب١٦٦/٧.

(٢) ويعرف اصطلاحا بأنه " علم يبحث فيه عن أحوال الأوزان المعتبرة "،وهو " علم يعرف به صحيح أوزان الشعر العربي من فاسدها " يُنظر: كشف الظنون ١١٢٩، ويُنظر نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوي الشافعي،تحقيق: د/شعبان صلاح، دار الجيل،بيروت-لبنان، الطبعة:الأولى،١٤١٠هـ-١٩٨٩م،٧٧.

(٣) يُنظر: الكافي في علم العروض والقوافي لغالب محمد محمود الشاويش مطابع أضواء البيان ١٤١٧ ، ١٩.

(٤) الصحاح، للجوهري ١٥٨٩/٣،وينظر: الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي :١٧ ،الكافي في علم العروض والقوافي ، للدكتور محمد الشاويش : ١١.

(٥) يُنظر: نهاية الراغب ٧٨.

- **هدفه:**

إعانة الناقد على معرفة مبلغ اقتدار الشاعر.

(مقدمة المنظومة)

قال ابن معطي:

أُرْجُـــوْزَةً وَجِيْـــزَةً فِي النَّحْـــوِ عِـدَّتُهَا أَلْـفٌ خَلَـتْ مِـنْ حَشْـوِ

المأخذ:

قال النيلي: "قوله: عدتها ألف خلت، ليس بصحيح، إنما عدتها ألفان؛ لأن الذي جعله مصراعًا من بيت، يجعله العروضيون بيتًا برأسه، وذلك ظاهر في المشطور من الرجز؛ لأنه إذا سقط شطره، بقي الآخر بيتًا، وهو في الأصل نصف بيت، لكن يحتمل أن يريد ألف مزدوج، أو ألف مماثل للتصريع؛ لأن التصريع يكون في بيت واحد."[(١)].

وقال ابن القوَّاس: "قوله: عدتها ألف، فيه نظر؛ لأنها في الحقيقة ألفان، لأن الذي جعله مصراعًا من بيت، يجعله العروضيون بيتًا برأسه، وهو ظاهر في مشطور الرجز والسريع، ويحتمل أن يكون مقصوده ألف مزدوج، أو ألف مماثل للتصريع"[(٢)].

عرَّف الناظم ألفيته بأنها (أرجوزة وجيزة في النحو) ، والأرجوزة من الرجز، وهو نوع من الشعر، تبتدئ أجزاؤه بسببين ثم وتد[(٣)]، ووزنه[(٤)]:

مُسْـــتَفْعِلُنْ مُسْـــتَفْعِلُنْ مُســـتَفْعِلُنْ مُسْـــتَفْعِلُنْ مُسْـــتَفْعِلُنْ مُسْـــتَفْعِلُنْ

وسمي بذلك لتقارب أجزائه وقلة حروفه[(٥)]، وهو وزن سهل ويقع في النفس، ويستخدم في الحداء[(٦)] لخفته. وقد بنى الناظم منه، ومن السريع ألفيته. وقال: إن عدت منظومته ألفًا، بينما يرى الشارحان غير ذلك؛ لأن مصراع البيت، وهو جزء البيت الواحد، يعد بيتًا مستقلًا في رأي

(١) الصفوة الصفية١/٢٣-٢٤.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/١٨٦.

(٣) يُنظر: لسان العرب٥/٣٥٠.

(٤) الوافي بحل الكافي في علم العروض والقوافي،لعبدالرحمن بن عيسى المعمري، تحقيق: أحمد عفيفي،الطبعة :الثانية ، دار الكتب والوثائق القومية، ١٥٧.

(٥) المصدر السابق ١٥٧.

(٦) يُنظر: كتاب العروض للأخفش،تحقيق:أحمد محمد عبدالدايم عبدالله، ١٤٩.

العروضيين. فتكون بذلك عدت ألفيته ألفين، لأن الرجز، يعتبر فيه المصراع الواحد منفردًا، وتسمى القصيدة المنظومة من هذا البحر أرجوزة، وجمعها أراجيز[1].

وقد أوَّل الشارحان أن مقصوده ألف مزدوج من المصراعين، وأرى أن ابن معطي وصف ألفيته بالأرجوزة، وهو لا يجهل كون المصراع الواحد يعد عروضيًا بيتًا بمفرده، فكان الأولى أن يقول عدتها (ألفان)، والله أعلم.

(١) يُنظر: لسان العرب٥/٣٥٠.

(المسألة الثانية)

قال ابن معطي:

لَا سِـــيَّمَا مَشْـــطُورِ بَحْـــرِ الرَّجَـــزِ إِذَا بُـــنِي عَلَـــى ازْدِوَاجٍ مُـــوجَزِ

أَوْ مـــا يُضَـــاهِيهِ مِـــنْ السَّـــرِيعِ مُـــزْدَوِجَ الشُّـــطُورِ كَالتَّصْـــرِيعِ

المأخذ:

قال ابن القوّاس: "واعلم أنَّ الطريقة التي ارتكبها يحيى لم يسلكها العرب؛ إذ ليس في نظمها قصيدة من بحرين"(١).

كما ذكرت آنفًا أن ابن معطي نظم قصيدته من بحرين، هما الرجز، والسريع، وهذه الطريقة لم يسلكها العرب في قصائدهم، فالقصيدة لها خمسة تراكيب، الأول: تركيب الأدوات وهي الأسباب والأوتاد. والثاني تركيب الأجزاء وهي التفاعيل الخماسية والسباعية. والثالث، تركيب المصراع أي شطر البيت من التفاعيل الخماسية والسباعية. الرابع: تركب البيت من مصراعين. الخامس: تركب القصيدة من أبيات بحر واحد(٢). فلا يكون تركيب القصيدة إلا بهذه التراكيب متسلسلة.

ويبدو أن الشارح لم يقبل طريقة ابن معطي في نظم ألفيته، فعبَّر عن ذلك بقوله (ارتكبها)؛ فهو لم يوافقه في هذه الطريقة(٣)؛ لما فيها من خروج عمَّا عليه نظم الشعر العربي.

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/١٨٩.

(٢) الكافي بحل الوافي ٧٠-٧١.

(٣) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي هامش ١/١٨٩.

المبحث الثاني
المآخذ على القافية

الشعر العربي محكوم بوزنٍ وقافية، والقافية هي باب دراسة هذا المبحث، وقد اختلف العلماء في القافية، فالخليل يرى أنها آخر حرفٍ في البيت[١]، إلى أول ساكن يليه، مع الحرف المتحرك الذي قبله. وذهب الأخفش[٢] إلى أنها الكلمة الأخيرة في البيت، بينما يرى قطرب وثعلب أنها حرف الروي[٣].

باب الكلم والكلام

قال ابن معطي:

تَأْلِيْفُـــهُ مِـــنْ كَلِـــمٍ وَاحِـــدُهَا كَلِمَـــــةٌ أَقْسَـــامُهَا أَحُـــدُّهَا

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وتقفيته بأحدها مع واحدها عيب، وهذا يُسمى سناد التأسيس"[٤].

وقال ابن القواس: وقوله (أحدُّها) أي أبين حقائقها، وفي هذين الشرطين عيب؛ لأن الدال في واحدها روي، والألف قبلها للتأسيس، وهكذا إذا تقدمت الروي فاصلًا بينهما حرف، والهاء وصل، والألف بعدها خروج، ثم قال أحدها، فلم يؤسس وذلك لازم."[٥].

السناد أحد عيوب الشعر، وقد أخذ الشارحان على الناظم تقفيته بـ(أحدها) مع (واحدها)، لما في ذلك من سنادٍ يُسمى سناد التأسيس. والسنادُ خمسة أضرب، هي: سناد التأسيس، وسناد الحذو، وسناد التوجيه، وسناد الإشباع، وسناد الردف[٦].

والسِناد، بكسر السين، عيب من عيوب القافية، واختُلف في تفسيره، فقيل: كل عيبٍ

---

(١) الوافي بحل الكافي ٢٥٠.

(٢) الوافي بحل الكافي ٢٥٠، الموجز في علم القوافي،لأبي بركات الأنباري،تحقيق:د/حاتم صالح الضامن،الطبعة:الأولى،٢٠٠٢م ،دار البشائر،دمشق،٣٠.

(٣) الموجز في علم القوافي ٣٠.

(٤) الغرة المخفية ٦٩/١.

(٥) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٩٦/١.

(٦) يُنظر: الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ١٦٦-١٦٧.

يلحق القافية، ويرى الزجاج أنه كل عيب سوى الإكفاء والإقواء والإيطاء، وقال غيره: هو اختلاف ما يراعى قبل الروي من الحركات، وقيل: هو اختلاف الأرداف[1].

ويُعرف سناد التأسيس بأنه: تأسيس أحد البيتين بحرف تأسيس، دون البيت الآخر، فالناظم قال: (واحدها) فالدال: حرف الروي، والهاء: وصل، والألف الأخيرة: خروج، أما الألف الأولى فهي تأسيس، ثم جعل قافيته بقول (أحدُّها) فالدال: حرف روي، والهاء وصل، والألف الأخيرة خروج، فلم يكن هناك حرف تأسيس، فيكون أسَّس في صدر البيت دون عجزه. وهذا قبيح في الشعر وعيب في القافية.

(١) الوافي بحل الكافي ٢٥٩.

باب الإعراب والبناء

(الأسماء المعربة)

قال ابن معطي:

وَكُــلُّ مَــا لَمْ يَنْصَــرِفْ تَفْتَحُــهُ جَــرًّا كِإِسْــحَاقَ وَيَــأْتِي شَــرْحُهُ

المأخذ:

قال ابن الخباز: "وقوله (تفتحه وشرحه) عيب في القافية؛ لأن الأول متراكب، والثاني متدارك، فقد بنى البيت على حدين"(١).

وقال ابن القوّاس: "وقوله (تفتحه وشرحه) عيب في القافية؛ لأن الأول وقع فيه ثلاثة أحرف متحركة وهي التاء والحاء والهاء بين ساكنين وهما الفاء والواو بعد الهاء، ويسمى المتراكب، والثاني وقع فيه حرفان متحركان وهما الحاء والهاء بين ساكنين وهما الراء والواو التي بعد الهاء ويسمى المتدارك"(٢).

يرى الشارحان أن الناظم قد ارتكب عيبًا في القافية بجمعه بين المتدارك والمتراكب، وأقول: إن القافية لها خمسة أنواع، وهي:

الأول: المتكاوس، وهو كل قافية توالت بين ساكنيها أربع حركات.

الثاني: المتراكب، وهو كل قافيه توالت بين ساكنيها ثلاث حركات، وسمي بذلك؛ لأن الحركات توالى بعضها ببعض وركب بعضها بعضًا.

الثالث: المتدارك، وهو كل قافية توالت بين ساكنيها حركتان، وسمي بذلك لأن الحركة الثانية أدركت الحركة الأولى قبل مجيء الساكن، وقيل: إن الساكن أدرك الساكن قبل تزايد الحركات.

الرابع: المتواتر، وهو كل قافية جاء بين ساكنيها حركة واحدة فقط، وسمي بذلك لتواتر الساكنين وانقطاعهما بمتحرك واحد فقط.

---

(١) الغرة المخفية ١/١١٢.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٢٦٠.

الخامس: المترادف، وهو كل قافية اجتمع ساكناها بدون أن يفصل بينهما بفاصل، وهو حرف متحرك[1].

وقد عدَّ الشارحان جمعَ الناظم بين نوعين من القافية عيبًا.

وردَّ على ذلك ابن النحوية في شرحه بأن عيوب القافية عشرة، هي الإقواء ، والإصراف، والإكفاء، والإجازة، والتضمين، والإيطاء، والتحريد، والسناد، والرمل، والإقعاد، فما عده الشارحان عيبًا هو في الحقيقة ليس عيبًا في قافية الناظم. وذكر أيضًا أن الجمع بين نوعين من القوافي واردٌ في الرجز[2]، وهو الصواب عند الباحثة؛ إذ لم تقف على مصدر يُثبت كونه عيبًا في القافية.

(١) يُنظر: الموجز في علم القوافي ٣٨-٣٩،الوافي بحل الكافي ٢٧٩-٢٨١.

(٢) يُنظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ١٣١-١٣٢.

باب المعارف

(الإضافة)

قال ابن معطي:

وَمِثْـــلُ ذَاكَ كَاشِـــفَاتُ ضُـــرِّهِ وَقَـــدْ رُوِي كَـــذَا مُـــتِمُّ نُـــورِهِ

المأخذ:

قال ابن الخباز: " وجمعه بين (ضره) و(نوره) في القافية عيب، يسمى سناد الردف"[1].

ذكرت آنفًا أن من عيوب القافية السِناد، ومنه سِناد الردف، وضابطه أن يأتي الشاعر ببيتٍ مردوف، والآخر غير مردوف[2]، أي ردف أحد البيتين بحرف ردف دون الآخر فيصير ذا ردفًا.

فالناظم قد ارتكب عيبًا في القافية عند جمعه بين (ضره) و(نوره)، لأن عجز البيت ذو قافية مردوفة بحرف الواو ، وصدره بقي دون ردف، والله أعلم.

(١) الغرة المخفية ٣٥٨/١، والمأخذ عند ابن القوّاس، يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٧٣٥/١.

(٢) كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ١٦٥.

الفصل الخامس
دراسة منهجية لمؤاخذات الشارحين

ويشتملُ على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: طريقتهم في عرض مؤاخذاتهم.
- المبحث الثاني: مصادرهم في مؤاخذاتهم.
- المبحث الثالث: أصول الاحتجاج في مؤاخذاتهم.
- المبحث الرابع: تقويم الشراح في مؤاخذاتهم.

هذا الفصل دراسة منهجية لمآخذ الشارحين على الناظم، وفي عدة مطالب ستتناول الباحثة طريقة عرض هذه المآخذ، ومصادرهم في مآخذهم، وأصول الاحتجاج التي اعتمدوا عليها، وتقويم هذه المآخذ، وستعرض الباحثة فيه جملة من المآخذ؛ للتوضيح والاستدلال.

المبحث الأول
طريقتهم في عرض مآخذهم

يتبين من النصوص المدروسة في المباحث السابقة منهج الشارحين في عرض مآخذهم، ويتضح من تتبع مناهجهم تميز كل شارح منهم بمنهجه الخاص، وأسلوبه المتفرد، كما أن ثمة تشابهًا بينهم في بعض المواضع، فيتضح مدى اتفاقهم في بعض اعتراضاتهم على الناظم، كما أن هناك تباعدًا بينهم مما يتيح لبعضهم الرد على اعتراضات بعضهم الآخر، وكل هذا سيُعرض إن شاء الله في هذا المبحث.

وبعد الوقوف على النصوص التي دُرستْ في الفصول السابقة، ارتأت الباحثة أن توجز طريقة الشارحين في عرض مآخذهم على ابن معطي في عدة نقاط تلتمس من خلالها النصوص التي توضح هذه الطرائق:

أولًا: تنوع مواضع ذكر المآخذ:

يختلف الشراح في مواضع قليلة في ذكر الاعتراض على الناظم، ويتفقون في تنوعها، فتارةً يبدؤون بالمآخذ وتارة يتخلل شرحهم، وثالثةً يختمون به، والملحوظ اتفاقهم جميعًا على تتبع أبيات المنظومة في اعتراضاتهم، مما يُلزمهم هذا التنوع في المواضع، ولا يمنع أن يحيدوا عن اتباع النظم أحيانًا، إلا أنهم لا يعمدون إلى التقديم والتأخير إلا ما ندر. فمما جاء من اعتراضاتهم في بداية شرح أبيات الناظم ما يلي:

جاء عند ابن الخباز في شرح البيت:

وَنَصْـــبُهُ بِـــأَنْ وَلَـــنْ ثُمَّ إِذَنْ وَأَحْـرُفٍ فِيهَـا أَتَـى إِضْـمَارُ أَنْ

قوله: "المنصوب تعمل فيه حروفٌ لا غير، وهي أربعة: (أنْ) و(لنْ) و(كي) و(إذن)، ولم

يذكر يحيى (كي) في النواصب وهو سهو"[1].

وقال في شرح البيت الآخر:

وَكُــلُ مَــا لَمْ يَنْصَــرِفْ مُنَكَّــرًا لَمْ يَنْصَــــرِفْ مُعَرَّفًــــا كَــــأَحْمَرَا

"هذا العموم غير مستقيم، والحق ما أذكره: ما لا ينصرف نكرةً ضربان..."[2].

وجاء في شرح أبيات ما لم يسمَ فاعله:

وَإِنْ تَقُــلْ: سِــيْرَ بِزَيْــدٍ سَــيْرَا يَــومَيْنِ فَرْسَــخَيْنِ كَــانَ خــيْرَا

قوله: " مثَّل الفعل الذي لا يتعدى، وذكر معه الأنواع الأربعة، وهي: (سير بزيدٍ سيرًا يومين فرسخين)، وفي المثال خلل؛ لأنه لم يذكر المصدر"[3].

ويُلحظ في غير هذه المواضع معاجلة ابن الخباز اعتراضاته على الناظم، دون أن يكون الالتزام بترتيب ألفاظ المنظومة مسوغًا لفعل ذلك، وربما انفرد بهذا الشيء دون غيره من شراح الألفية، فمن ذلك قوله في شرح البيت:

فَقُلــتُ غَيْــرَ آمِــنٍ مِــنْ حَاسِــدٍ أَوْ جَاهِــــلٍ أَوْ عَــــالِمٍ مُعَانِــــدِ

"الترديد هاهنا بـ(أو) غير مستقيم؛ لأن كلامه يؤذن بأن الحاسد لا جاهل ولا عالم معاند، ولو قال: من جاهلٍ، فبين الحاسد به لكان جيدًا"[4].

وجاء في باب الأسماء المعربة قول الناظم:

وَإِنْ يَكُــــنْ آخِــــرُهُ مُعْــــتَلَّا بِــأَلِفٍ نَحْــوَ: الفَــتَى وَحُبْلَــى

فاعترض عليه ابن الخباز بقوله: " هذا ترتيب سيّئ منه؛ لأنه شفَّع الصحيح المنصرف بالمعتل، وذكر قسيمه الذي هو غير المنصرف بعده، وكان ينبغي أن يذكره مع المنصرف"[5].

وجاء في بيت يليه في الباب نفسه:

---

(١) الغرة المخفية ١/١٦٠.

(٢) المصدر السابق ١/٢٢٠.

(٣) المصدر السابق ١/٣٠٣.

(٤) المصدر السابق ١/٦٥.

(٥) المصدر السابق ١/١٠٤.

وَكُــلُّ مَــا لَمْ يَنْصَــرِفْ تَفْتَحُــهُ جَــرًّا كَإِسْــحَاقَ وَيَــأْتِي شَــرْحُهُ

فقال ابن الخباز: "كان حق هذا البيت أن يذكره قبل قوله: (وإن يكن آخره معتلًا)؛ لأن غير المنصرف قسيم المنصرف، كذلك فعل أبو علي وأبو الفتح، وهذا سوء ترتيب، وقوله: (تفتحه) و(شرحه) عيب في القافية؛ لأن الأول متراكب، والثاني متدارك، فقد بنى البيت على حدين..."(١).

ولعل المثال الأخير يوضح جليًا مدى معاجلة ابن الخباز لاعتراضاته على الناظم، فيبدأ بها مباشرةً قبل الشروع في تحليل الألفاظ أو شرح الأبيات(٢).

على حين نجد أن النيلي وابن القوّاس التزما أبيات المنظومة عند عرض مآخذهما، فنجد في بعض المواضع الابتداء بها؛ لطبيعة مفردات النظم، ومن ذلك قول النيلي: "يريد بقوله (كل فعل) اللازم والمتعدي، ولو قال: وكل فعلٍ تامٍ رافع فاعله، لكان أحسن من الإطلاق"(٣).

وقال ابن القوّاس في شرح بيت الناظم:

وَكُــلُّ فِعْــلٍ رَافِــعٌ فَاعِلُــهُ وَلَا يَكُــونُ الفِعْــلُ إلا قَبْلَــهُ

" كل فعلٍ تامٍّ متعديًا أو غير متعدٍ فإنه يرفع فاعله، والمصنف قد أطلق لفظة كل من غير أن يقيد الفعل لكونه تامًا"(٤).

والمواضع التي يبتدئ بها الشارحان اعتراضاتهما قليلة(٥)، فجلُّ مآخذهما تتخلل شرحيهما، موافقةً لأبيات الناظم، ومن ذلك ما جاء عند ابن القوّاس(٦) في شرح ما لم يسمَ فاعله، حيث

(١) الغرة المخفية ١١٢/١.

(٢) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ١٤١/١، ١٦٠/١، ٣٧٠/١، ٥٦٤/٢، ٦٠٧/٢، ٧١٥/٢، ٧١٦/٢، ٧٥٢/٢.

(٣) الصفوة الصفية ٣٩٢/٢.

(٤) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٧٧/١.

(٥) يُنظر: –على سبيل المثال– شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٩٢/١،و الصفوة الصفية ١٣٠/١، ١٤٩/١، ٢٤٧/١، ٧٦٥/٢، ٢٠٤/٣، ٢١١/٣، ١٨٨/٣، ٥١٣/٤، ٥٩٣/٤.

(٦) يُنظر:–على سبيل المثال– شرح ألفية ابن معطي للموصلي١٨٦/١، ١٩١/١، ٢١٦/١، ٢٢٥/١، ٢٣٨/١، ٢٧٧/١، ٢٨١/١، ٢٨٦/١.

قال: "اُختلف في فعل المفعول الذي لم يسمَ فاعله، فقال قوم: إنه مُغَّير عن صيغة المبني للفاعل، وفرع عليه، بدليل أن الفاعل لما كان لازمًا للفعل والمفعول غير لازم، كان أصلًا للمفعول وأولًا له، ويلزم منه أن يكون فعله أصلًا؛ لأنه كالجزء منه... وقول المصنف: (في كل ماضٍ صح) ليس على إطلاقه؛ لأن صحيح العين ك(ضرب)، ومعتل الفاء ك(وعد)، ومعتل اللام ك(رمى)، ومعتل العين واللام ك(شوى)، مشتركة في هذا الحكم"(١).

وقوله في اسم (لا) النافية للجنس: "اسم (لا) المبني، وهو المفرد النكرة، يجوز في وصفه الأول إذا كان مفردًا، ولم يفصل بين الصفة والموصوف ثلاثة أوجهٍ: البناء على الفتح والإعراب إما بالنصب أو بالرفع... وقوله: (فابن معه) ليس على إطلاقه بل كان ينبغي أن يقول: إذا وليته الصفة الأولى مفردة..."(٢).

وقوله في الاستغاثة: "الاستغاثة استدعاء مدعو على جهة النصرة والمعونة لرفع ضيم، فهي تقتضي مدعوًّا ومدعوًّا إليه، فالمدعو هو المستغاث به وعلامته إلحاق اللام الجارة به لإفادة التخصيص... وقوله: (وما عداه لامه مكسور) يريد وماعدا المستغاث به، وكان يجب أن يقول إذا لم يكن معطوفًا بغير إعادة حرف النداء لما مر"(٣).

ويشابه النيلي في ذلك كثيرًا(٤)، ومن ذلك قول الأخير في باب الوقف: "وقوله: (بغير إبدال) يريد بغير إبدال من تنوينه، ولم يرد مطلق الإبدال؛ لأن تاء التأنيث تبدل من الوقف هاءً، في الأحوال الثلاثة... وكان ينبغي بدل قوله: (فإن تعرفه) أن يقول فإن امتنع دخول التنوين فأثبت ياءه؛ لأن امتناع التنوين أعم من التعريف؛ لأنه قد يمتنع بمشابهة الفعل نحو: هذه جواري"(٥).

ومثله قوله في جمع المذكر السالم: "الجمع: هو ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق

---

(١) المصدر السابق ١/٦١٧-٦١٩.

(٢) المصدر السابق ٢/٩٤٥-٩٤٦.

(٣) المصدر السابق ٢/١٠٦١-١٠٦٣.

(٤) يُنظر: –على سبيل المثال- الصفوة الصفية ١/٢٣، ١/٦٧، ١/١٢٦، ١/٣٧٠، ٢/٤٢٧، ٢/٤٠١، ٢/٥١٨، ٢/٥٣٣، ٢/٥٧٠، ٢/٦٩٥.

(٥) المصدر السابق ١/١١٠.

الألفاظ من غير حرف عطف، فقولنا: (ضم واحد إلى أكثر منه) احتراز من التثنية؛ لأنها ضم واحد إلى مثله، وبقولنا: (بشرط اتفاق الألفاظ) احتراز من المختلف الألفاظ نحو: (زيد، وعمرو، وبكر)، فإنه لا يضم فيه واحد إلى مثله في التثنية ولا إلى أكثر منه في الجمع إلا بحرف العطف... وينبغي أن يقول: المذكر العلم العاري من تاء التأنيث؛ فإن (طلحة) مذكر علم يعقل، ولم يجمع بالواو والنون عند البصريين لوجود تاء التأنيث"[1].

وقال أيضًا في خواص الأسماء وعلاماتها: " وقد ذكر للاسم إحدى عشرة علامة، إحداها: قوله (عَرَّفه)، وإنما اختص الاسم بالتعريف؛ ليفيد الإخبار عنه، ولم يقل باللام لعموم التعريف؛ لأن من العرب من يعرف بالميم، وثانيها: قوله (واخبر عنه)، ولو قال: أسند إليه كان أولى؛ لأن الإسناد أعم من الإخبار، فكل إخبار إسناد، فإن قولك: (هل قام زيد؟) إسناد لا إخبار"[2].

وقد وافقا ابن الخباز في ذلك ، حيث جاءت اعتراضاته بين سطور شرحه[3]، ومن ذلك قوله في المفعول له: " المفعول له علة إيجاد الفعل؛ لأن فعل الفاعل ممكن الوجود، فلا بد له من مرجح أحد طرفيه: وجوده أو عدمه... وقول يحيى: (جئت زيدًا قتله) خطأ، إلا أن يعتقد حذف المضاف، تقديره إرادة قتله"[4].

وقوله في ما لم يسمَ فاعله: "إذا كان الفعل معتل العين كـ(قال وباع)، فبنيته للمفعول، كسرت أوله، وأسكنت ثانيه، تقول: (قيل وبيع)، وأصله: (قُوِل وبُيِع)، فنقلت كسرت الواو والياء إلى القاف والباء، فانقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وسلمت الياء... وقوله: (أوسطه عليلًا) يحتاج إلى احتراز، وهو أن يضيف إليه (مقلوبًا ألفًا)؛ لأن (عَوِر وصَيْد البعير)، ثانيهما معتل، ولو بنيتهما للمفعول، قلت: (عُوِر اليوم، وصُيد المكان)، فأبقيت الفاء

(١) الصفوة الصفية ١/١٣٥-١٣٦.

(٢) المصدر السابق ١/٤٩-٥٠.

(٣) يُنظر: –على سبيل المثال- الغرة المخفية ١/٢٠٦- ٢٠٧، ١/٢٣١، ١/٢٣٦، ١/٢٤٩-٢٥٠، ١/٢٨١، ١/٢٩٩، ١/٣٤٩.

(٤) المصدر السابق ١/٢٨٠-٢٨١.

على ضمها، وقد بينا أنه لا بد من مفعول يقوم مقام الفاعل"[١].

وقال في باب التعجب أيضًا: " التعجب يمتنع من الفعل الرباعي، نحو:(دحرج)، ومن الثلاثي المزيد، نحو:(انطلق)، و(استغفر)، ومن أفعال الألوان نحو: (سَوِد)، ومن أفعال العيوب الظاهرة نحو: (عَوِر وحَوِل...) وقوله: "والخلق فيه نظر؛ لأن الذي يذكره النحويون هاهنا العيوب الظاهرة والخلق أعم من العيوب"[٢].

وقد يُجمل الشراح اعتراضاتهم في آخر ما يذكرونه من شرح الأبيات، وإن كان في مواضع قليلة فإنه في بعض الأحيان يكون بدافع التزام أبيات المنظومة، لا لمجرد التأخير فحسب، وعلى سبيل المثال يذكر ابن الخباز اعتراضه في الوقف على المنصرف المنصوب آخر شرحه للأبيات[٣] حيث قال: " وكان ينبغي له أن يضيف إلى القيدين المنون؛ لأن قولك: (رأيت الرجل) منصرف منصوب، ولا تقف عليه مبدلًا"[٤].

وقال أيضا في جزم الفعل المضارع: "وقوله: (إن لم يبنى) حشو"[٥].

وفي الإضافة قال: "وأما قوله (متم نوره) فخفض يضيف ويجر، وجمعه بين (ضره) و(نوره) في القافية عيب يسمى سناد الردف"[٦].

وجاء عند ابن القوّاس[٧] في الممنوع من الصرف قوله: "وإذا تقرر هذا يتبين أن إتيان المصنف بلفظة كل، لا يستقيم؛ لأنها للعموم، فلا يصح أن يقال: (وكل ما لم ينصرف منكرا)، لم ينصرف معرفا إلا على رأي الجرمي، ولعل مذهبه ذلك"[٨].

---

(١) الصفوة الصفية ٢٩٩/١-٣٠٠.

(٢) المصدر السابق ٤٦٩/٢.

(٣) يُنظر –على سبيل المثال– المصدر السابق ٢٢٣/١، ٢٧٩/١، ٣١١/١، ٣١٣/١-٣١٤، ٣٧١/١، ٣٨٩/١-٣٩٠، ٤٢٦/٢، ٤٢٨/٢.

(٤) المصدر السابق ١١٤/١.

(٥) المصدر السابق ١٥٥/١.

(٦) المصدر السابق ٣٥٨/١.

(٧) يُنظر: –على سبيل المثال– شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٨٩/١، ١٠٤٢/٢.

(٨) المصدر السابق ٤٦٥/١.

وجاء من قوله في التمييز: "وقول المصنف: وحكموا في الفعل بالتجويز فيه إطلاق، والمراد حكم بعضهم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه، وهو ضمير المجرور مقامه فارتفع بالفعل"[١].

ومن الملاحظ أن ابن القوّاس يرجئ عيوب القافية إلى آخر ما يشرحه من الأبيات[٢]، ويتفق مع ابن الخباز في ذلك، وإن لم يكن الأخير ملتزمًا بذلك في كل اعتراضاته على عيوب قافية الناظم، فمما ذكر ابن القوّاس من عيوب القافية، ما جاء في باب الإضافة حيث قال: "وجمعه بين (نوره) و(ضره) عيب في القافية، يسمى سناد الردف"[٣].

ويقف النيلي موقفًا محايدًا نوعًا ما، فهو يذكر اعتراضاته بعد شرح الأبيات[٤]، وتارة لا يكون بذلك موافقًا نظم الألفية، فمن ذلك قوله في باب الكلام: "وكان الواجب أن يبدأ بتعريف الكلمة قبل تعريف الكلام؛ لأن المركب لا يمكن تعريفه إلا بعد تعريف مفرداته، وإنما بدأ بالمركب الذي هو الكلام لشرفه؛ لأن المركب أفضل وأشرف من المفرد..."[٥].

وبعد أن أتم قوله في أحرف الجر أورد اعتراضه قائلًا: " ولم يشرح معنى (في) كما شرح معاني سائر حروف الجر، ومعناها الوعاء والظرفية..."[٦].

ومما يوافق فيه نظم الأبيات قوله: "وقوله: (تكسر إن كسر ثان) ليس على إطلاقه، فإنك تقول: (أُغزي)، بضم الهمزة مع كسر ثاني الفعل، بل المراد الكسر اللازم، والكسر في (أُغزي) لأجل الياء، وكذلك القول في الضم..."[٧].

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٥٨٠.

(٢) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ١/١٩٦، ١/٢٦٠.

(٣) المصدر السابق ١/٧٣٥.

(٤) يُنظر: –على سبيل المثال–الصفوة الصفية ١/٣٥٩، ٢/٨٠٥، ٣/٩٥، ٣/١٩٧، ٣/٣٣٧، ٣/٣٣٩، ٣/٣٥٤.

(٥) المصدر السابق ١/٣٤.

(٦) المصدر السابق ١/٣٢١.

(٧) المصدر السابق ٤/٥٤٢.

ثانيًا: تنوع طرائق عرض المآخذ:

يختلف الشارحون الثلاثة في طريقة اعتراضاتهم على الناظم، فنجدهم تارة يبدؤون بشرح ألفاظ أبيات المنظومة لغويًا، ثم يعرجون بعد ذلك على الاعتراضات عليها، وتارة أخرى يسلكون سبل التمهيد، إما بعرض الحدود النحوية، أو بتلخيص القواعد النحوية مجملةً، بل يبنون من خلالها أساسًا لهذه الاعتراضات.

أما السبيل الأول–وهو البدء بشرح الألفاظ– فنحو ما جاء عند النيلي[١]: "أرجوزة: أفعولة من الرجز، وهو ضرب من الشعر، يقال: رجز الشاعر، وارتجز، ووجيزة: أي قصيرة مختصرة، يقال: أوجزت الكلام إذا قصرته، وكلام موجز ووجيز، أي قصير... قوله: (عدتها ألف خلت)، ليس بصحيح؛ إنما عدتها ألفان؛ لأن الذي جعله مصراعًا من بيت يجعله العروضيون بيتًا برأسه"[٢].

وفي الموضع نفسه قال ابن القوَّاس[٣] في ديباجة الألفية [٤]: "أرجوزة: أفعولة من الرجز، وهو نوع من الشعر، منصوبةً بـ(اقتضوا)، ووجيزة: قصيرة مختصرة، وهي نعت الأرجوزة. والنحو: في الأصل مصدر (قصد)، ثم غلب على هذا العلم حتى لا يفهم منه عند الإطلاق سواه... قوله: (عدتها ألف)، فيه نظر؛ لأنها في الحقيقة ألفان؛ لأن الذي جعله مصراعًا من بيت، يجعله العروضيون بيتًا برأسه".

ويلحظ انفراد الشارحَين في هذا في مواضع قليلة من شرحهما. أما السبيل الآخر وهو ذكر القاعدة النحوية مجملةً للدخول من خلالها إلى المأخذ، فذلك نحو: ما جاء في (الغرة المخفية[٥]) لابن الخباز حيث قال في تثنية الأسماء الستة: "ما كان من الأسماء المعربة على حرفين، لا يخلو أن يكون فيه عوض من المحذوف، أو لم يكن، فالمعوض لا يزاد معه شيء، ولا

---

(١) الصفوة الصفية ١/٢٢-٢٣.

(٢) يُنظر – على سبيل المثال– المصدر السابق ٢/٧٨٦، ٣/٢٧٥، ٤/٦٨٠-٦٨١.

(٣) يُنظر – على سبيل المثال– ألفية ابن معطي للموصلي ١/٣١٥، ١/٦٣١-٦٣٣، ٢/١١١٣.

(٤) المصدر السابق ١/١٨٦.

(٥) يُنظر –على سبيل المثال– الغرة المخفية ١/١١٣-١١٤، ١/١٤٠، ١/٢٠٥-٢٠٦، ١/٢٤٩، ١/٣١٠-٣١١، ١/٣١٢-٣١٣.

يغير الاسم وذلك همزة الوصل كـ(ابن)، أو تاء التأنيث كـ(عدة)، تقول:(ابنان وعدتان...) وقول يحيى -رحمة الله- وأخوته، فيه نظر"[1].

وتبعه النيلي في هذا فقال في هذا الموضع: "حكم المؤنث الذي لا تاء فيه إذا جُمع بالألف والتاء حكم ما فيه تاء نحو:(هند وهندات، وجُمل وجُملات، ودعد ودعدات)، كما تقول: (سدرات وغرفات وجفنات)، وقوله: بتخفيف فيه نظر؛ فإنه ليس في الاسم المفتوح الفاء الساكن العين إلا التحريك في الاختيار"[2].

ويسلك ابن القوَّاس هذا المنحى[3] في عرض القاعدة النحوية قبل اعتراضه على الناظم حيث قال في جمع المؤنث السالم: " إذا كان المؤنث ثلاثيًا، ساكن العين، مجردًا من علامة التأنيث، فإن كان مضموم الفاء أو مكسورها كـ(جُمل وهند)، فحكمه حكم (غرفة وسدرة) في جواز إتباع حركة العين حركة الفاء وتخفيفها بالإسكان... وإذا عرفت هذا فقوله: (ومثل هند جمُل دعد) إلى آخره، لا يستقيم على إطلاقه، إلا أن يخصص بمثل:(هند وجُمل)؛ لأن تحريك مفتوح الفاء لا يقال له حركة إتباع"[4].

أما السبيل الثالث –وهو ذكر الحدود النحوية- فكما جاء عند ابن الخباز في جمع التكسير حيث قال: "حد جمع التكسير: ما تغير فيه نظم الواحد وبناؤه، وسمي بذلك؛ لأنه لما فكَّ نظمه شُبِّه بتكسير الإناء، وهو إزالة التئام أجزائه، وهو معرب بالحركات لعلتين... وقد أساء يحيى الترتيب؛ لأن الواجب أن يذكر جمع التأنيث إلى جنب جمع التذكير، فوسط بينهما بجمع التذكير"[5].

ومثله قول النيلي: "المعارف جمع معرفة، وهي مصدر في الأصل، ثم وصف به، فقالوا: اسم معرفة، وقالوا في رسم المعرفة: كل اسم قُصد به الدلالة على معنى معين دلالة يتضمن

---

(١) الغرة المخفية ١/١٢٨.

(٢) الصفوة الصفية ١/١٤٩.

(٣) يُنظر: –على سبيل المثال- شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٢٨٠، ١/٤٦٤، ١/٥٥٦، ٢/٧٩٣، ٢/١٢١٥، ٢/١٣١٨.

(٤) المصدر السابق ١/٢٩٧-٢٩٨.

(٥) الغرة المخفية ١/١٣٥.

الإشارة إليه..."[١].

وتبعه ابن القوّاس، فكان يبدأ بذكر الحد قبل الاعتراض نحو ما جاء في باب الجموع: "الجمع في الأصل مصدر جمعت الشيء إذا ضممت بعضه إلى بعض، وفي الصناعة: ضم مفرد إلى ما هو أكثر منه، بشرط اتفاق الألفاظ من غير حرف عطف ولا توكيد..."[٢].

وقد يذكر الشارحون قول الناظم، ثم يتطرقون لمن جاء به من النحاة قبله، قبل الاعتراض عليه، وستبين الباحثة ذلك في موضع لاحق إن شاء الله.

وقد يوردون المذهب النحوي؛ تمهيدًا لاعتراضه، وهذا عند ابن القواس في اشتقاق الاسم حيث قال: "اختلف في اشتقاق الاسم، فذهب البصريون إلى أنه من السمو، وهو العلو، ووزنه إما (فِعْل) كـ(عِدْل)، وأما (فُعْل) كـ(قُفْل)، فحذفت لامه اعتباطًا، وجيء بهمزة الوصل توصلًا للنطق بالساكن، ووزنه حينئذ اِفْع بحذف لامه، وقوله: من سما ليس بجيد"[٣].

ويشابه النيلي في هذا، حيث قال في جمع المذكر السالم: "وينبغي أن يقول: المذكر العلم العاري من تاء التأنيث؛ فإن (طلحة) مذكر علم يعقل، ولم يجمع بالواو والنون عند البصريين لوجود تاء التأنيث"[٤].

ويتبين مما سبق تنوع طرائق عرض الشارحين لمآخذهم، وقد لا يسلكون بعض طرائقهم إلا في موضع واحدٍ، أو مواضعَ قليلةٍ، ويتضح أن ثمة تشابهًا بينهم في بعض تلك الطرائق.

(١) الصفوة الصفية ٢/٥٦٩.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٢٨٤.

(٣) المصدر السابق ١/٢١٧-٢١٨.

(٤) الصفوة الصفية ١/١٣٦.

ثالثًا: تنوع أساليب عرض المآخذ:

تنقسم أساليب الشارحين في عرض مآخذهم إلى قسمين:

الأول: تنوع الألفاظ:

تتباين ألفاظ الشراح في اعتراضاتهم: فتارة يصرحون بعدم قبولهم لما جاء به الناظم بألفاظ تتسم بالحدة، وتارة أخرى نجدهم يذكرون اعتراضاتهم بألفاظ معتدلة، ولعل ابن الخباز من أبرز من يتميز بحدة ألفاظه في اعتراضاته على الناظم، ومن ذلك قوله في حد الحرف: " وقوله: (خال من علم الأسماء والأفعال)، هو قول ابن جني: "ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال" وهو رديء"[(١)].

ومنه قوله في المفرد: "هذا ترتيب سيئ منه"[(٢)]، وأيضًا قوله في باب الجموع: "وفي كلام يحيى اضطراب"[(٣)]، وقوله كذلك في أسماء الإشارة: "ويحيى قد أبهم ذلك بالتغليظ والتخليط"[(٤)].

ولحظت الباحثة ذلك في موضعين لدى ابن القواس، إلا إن ألفاظه تتسم باعتدالها مقارنة بابن الخباز، فنجده في ديباجة المنظومة قال: "واعلم أن الطريقة التي ارتكبها يحيى لم يسلكها العرب إذ ليس في نظمها قصيدة من بحرين"[(٥)]. فدل قوله (ارتكبها) على عدم قبوله ما جاء به الناظم.

وقال في جزم الفعل المضارع: "وقوله (ألم) يوهم أنه قسم آخر، وليس كذلك"[(٦)].

وقد يعترض الشارحون على الناظم بألفاظٍ أكثر اعتدالًا من سابقتها وذلك نحو ما جاء عند ابن الخباز[(٧)] في شرح حد الاسم حيث قال: "والحد الذي ذكره يحيى ذكره طاهر بن أحمد

---

(١) الغرة المخفية ٨٠/١.

(٢) المصدر السابق ١٠٤/١.

(٣) المصدر السابق ١٣٨/١.

(٤) المصدر السابق ٣٤٩/١.

(٥) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٨٩/١.

(٦) المصدر السابق ٣١٨/١.

(٧) يُنظر: –على سبيل المثال– الغرة المخفية٩٠/١، ١٢٨/١، ٢٢٣/١، ٢٢٧/١، ٥٢٨/٢، ٦٢٦/٢، ٦٦٧/٢، ٧٤٥/٢.

في مقدمته، وليس بجيد"[١]، وفي الوقف على المنصرف المنصوب قوله: "وكان ينبغي له أن يضيف إلى القيدين المنون..."[٢]، وقوله في عطف النسق: "وقوله (المفاعلة) ليس بجيد؛ لأنها تصح من فاعل واحد..."[٣].

ولم يكن النيلي بمنأى عن هذه الألفاظ[٤]، فهو يستخدم في اعتراضاته على الناظم ألفاظًا متنوعة، جاء منها قوله في خواص الأسماء المعربة: "وثانيها: قوله وأخبر عنه، ولو قال: أسند إليه لكان أولى"[٥].

وأيضًا في باب الكلام قوله: "وكان الواجب أن يبدأ بتعريف الكلمة قبل تعريف الكلام..."[٦]، وفي المنادى قال: "ينبغي أن يقول: وإنما يُبنى على الضم العلم المفرد..."[٧].

ومثل هذه الألفاظ تكثر في اعتراضات ابن القوّاس على الناظم[٨]، كقوله – مثلًا- في جمع المذكر السالم: "ولو قال: والعلم شرط فيهما بدل العقل كما ذكرنا لكان أولى؛ لتدخل في ذلك صفات البارئ تعالى"[٩].

وقوله في باب المبتدأ والخبر: "وكان الواجب أن يقال لفظًا أو تقديرًا..."[١٠].

وقوله –أيضًا- في باب الاشتغال-: "ولو قال فعلية أو ما في معناه لكان أولى..."[١].

---

(١) الغرة المخفية ٧٠/١.

(٢) المصدر السابق ١١٤/١.

(٣) المصدر السابق ٣٨٩/١-٣٩٠.

(٤) يُنظر:-على سبيل المثال- الصفوة الصفية ٣٤/١، ٤٩/١، ٦٧/١، ١١٠/١، ١٣٠/١، ١٤٩/١، ٣٥٩/١، ٥١٨/٢، ٨٠٥/٢، ٢٠٤/٣.

(٥) المصدر السابق ٤٩/١.

(٦) المصدر السابق ٣٤/١.

(٧) المصدر السابق ١٨٨/٣.

(٨) يُنظر: –على سبيل المثال- شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٩٩/١، ٢٠٠/١، ٢٠٣/١، ٢٢٥/١، ٢٥٨/١، ٧٩٣/٢٩٨,٢/١، ٨١٦/٢.

(٩) المصدر السابق ٢٨٦/١.

(١٠) المصدر السابق ٨١٦/٢.

الثاني: تنوع الأساليب:

يتميز الشارحون بتنوع أساليبهم، فتارة يعمدون إلى التمثيل، وأخرى إلى التعليل، ويميلون إلى الإيجاز تارة وإلى الإطناب تارة أخرى، وقد يردُّ بعضهم على اعتراضات الآخر، وقد يكتفون بالاعتراض على الناظم. وتتنوع هذه الاعتراضات بين الاعتراض على كلمة، أو على شطر من المنظومة، وغير ذلك.

وغالبًا ما يكون استناد الشارحين إلى التمثيل في استدراكاتهم على الناظم، ويكون في غير ذلك أحيانًا، وذلك نحو قول ابن الخباز[٢] في جمع التكسير: "وقد فاته من أبنية جمع الثلاثي: فِعلة: كـ(جار وجيرة)". وأيضا قوله في أبنية المصادر والأفعال: "وقد فاته بناءان: (فَعْلة، وفَعَلة)، قالوا: (رحْمة، ورَحَمة...)"[٣].

ومما مثَّل له النيلي في استدراكاته على الناظم نحو قوله في نداء المضاف إلى ياء المتكلم: "وليس قوله: (ونعت ما يضم) على إطلاقه، بل ينبغي أن يقول: (غير المبهم)؛ ليخرج منه نحو: يا أيها الرجل"[٤].

وقال أيضًا في جمع التكسير: "وأما مثال (فِعَلة) فنحو: (عِنَبة) و(عِنَب)، فـ(عِنب) جنس، وجمعه (عنبات) بالألف والتاء، وأما (فِعِلة) بكسر الفاء والعين فنحو: (بِلِزة، وبِلِزات)، وأما (فَعِلة) بفتح الأول وكسر الثاني فنحو: (كَلِمة، وكلمات)، وأما (كَلِم) فجنس، وكذلك (نَبِقة ونَبِقات ونَبِق)، ولم يذكر هذه الأمثلة الثلاثة في الأرجوزة مع كونها متحركة العين"[٥].

وقال – أيضًا-: " ولم يذكر (فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين في الثلاثي المجرد وذلك نحو: (نار ونيرة...)"[٦].

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٨٤٧/٢.

(٢) يُنظر: –على سبيل المثال- الغرة المخفية ٨١/١، ٩١/١، ٣٨٩/١-٣٩٠، ٥٤١/٢، ٥٦٤/٢، ٦٢٠/٢، ٦٦٧/٢.

(٣) المصدر السابق ٧١١/٢.

(٤) الصفوة الصفية ٢٠٤/٣.

(٥) المصدر السابق ٣٥٤/٣.

(٦) الصفوة الصفية ٣٤٥/٣-٣٤٦.

وشابهه ابن القوَّاس في ذلك أيضا[١]، حيث قال في الاشتغال: "ولو قال فعلية أو ما في معناه لكان أولى كما ذكرنا؛ ليدخل فيه نحو زيد ضاربه عمرًا، فإنه منه وليس الخبر جملةً فعلية"[٢]. وفي باب جمع التكسير قال: "وخامسها: فَعَل، بفتح الفاء والعين، نحو: (ضرب وضِرْبان)، وهو ذكر الحبارى، و(يَرَق ويِرقان، وورل ووِرلان)، وفي معتل العين منه (جار وجيران)، و(تاج وتيجان، وقاع وقيعان)، ولم يذكر المصنف هذا الوزن"[٣]، وفي ذات الباب قال: "وقد بقي مما لم يذكره من أمثلة المتحرك العين (فَعِلة) بفتح الفاء وكسر العين، نحو (كلمة وكلمات...)"[٤].

ويعمد الشارحون في أساليبهم إلى التعليل، وسيأتي بيان ذلك في موضعٍ لاحق إن شاء الله، كما يقفون على اعتراضات بعضهم لبعض، فمثلًا نجد ابن القوَّاس يتعرض إلى اعتراضات من سبقه، ويجيب عنها، ثم يذكر رأيه[٥]، كما قال في حد الاسم: "وقيل على هذا التعريف: إنه قد أدخل في الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود، وهو قوله: مسمى؛ لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الاسم ، فأفضى إلى الدور، وأجيب عنه: بأنه مسمى لما كان صفة لمعنى، أي معين مسمى لما يلزم الدور، وهذا الجواب فيه نظر؛ لأنه لا يخرج به عن كون المسمى مأخوذًا من التعريف في الجملة، والأولى أن يقال في حده: إنه كلمة يدل على معنى في نفسه غر مقترن بزمان محصل من الثلاثة..."[٦]، ويرد النيلي على اعتراض ابن الخباز[٧] في قوله: "فإن قيل: فإن في ألفاظ العدد خلافًا فلا يستقيم لفظ العموم في قوله: "وكل ما لم ينصرف منكرًا" قلت: لعل مذهبه أن ألفاظ العدد إذا سمي بها لا تنصرف؛ للعدل والتعريف كما في

(١) يُنظر: –على سبيل المثال– شرح ألفية ابن معطي للموصلي٢/٨٢٣-٨٢٤، ١٠٣٦/٢، ١١٧٦/٢، ١١٨٩/٢، ١١٩٥/٢، ١٢٢١/٢، ١٢٤٧/٢.

(٢) المصدر السابق ٨٤٧/٢.

(٣) المصدر السابق ١١٧٧/٢.

(٤) المصدر السابق ١١٨٥/٢.

(٥) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ١٩٠/١، ٢٦٢/١، ٦١٩/١.

(٦) المصدر السابق ١٩٨/١.

(٧) قد مرَّ قوله ، يُنظر ص٣٣١.

عمر..."[1].

وقد مرَّ فيما ذكرت أن اعتراضات الشارحين متنوعة، فقد تكون على لفظ دلَّ على العموم، وقد يعترض الشارح على شطرٍ من البيت كما جاء عند ابن القوَّاس حيث قال: "واردد إلى الواو أبا وأخوته، لا تستقيم؛ لأن الرد ليس بعامٍ في كلها..."[2].

ويلحظ أن الشارحين لا يعمدون إلى التكرار، بل يميلون إلى الإيجاز، وستذكر الباحثة ذلك في موضعه، كما لا تجد إشارة إلى اختلاف النسخ فيما يخص اعتراضاتهم على الناظم إلا ما ندر نحو: ما جاء عند ابن الخباز في توابع المنادى: "وقد وجد في النسخ: (يا تميم جُمع) وليس بجيد..."[3].

ومما سبق تبين طريقة عرض الشارحين لمآخذهم، وإن كان الاختلاف يسيرًا، والطرائق متماثلة، فإنَّ ذلك لا يعني عدم تفرد الشارح بطابعه الخاص في شرحه، ورأيه وطريقة عرضه، مما يجعل شرحه ذا قيمة تضاف إلى الشروح الأخرى.

(١) الصفوة الصفية ٣٧٣/١.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/ ٢٨١.

(٣) الغرة المخفية ٥٢٨/٢.

المبحث الثاني
مصادرهم في مآخذهم

يستند الشارحون الثلاثة إلى مصادر في مآخذهم على الناظم، وتتنوع هذه المصادر من شارحٍ لآخر، ويمكن تلخيصها في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الكتب، وهو ما يذكره الشارح من أسماء الكتب التي اعتمد عليها في اعتراضه على ابن معطي، ولم تقف الباحثة -على حد علمها- إلا على موضع واحد وذلك ما ورد عند ابن الخباز في إعمال اسم الفاعل حيث قال: "والثاني: أنه جعل الضارب يعمل في الحال، والاستقبال، وقال الفارسي في كتاب الشعر: لا يعمل إلا في الماضي" [(١)].

المطلب الثاني: الرجال، وهو ما يستند عليه الشارح من أسماء العلماء في اعتراضه على الناظم، ومن ذلك ما ورد عن ابن الخباز في حد الاسم: "والحد الذي ذكره يحيى، ذكره طاهر بن أحمد في مقدمته، وليس بجيد"[(٢)]، وأيضًا قوله في حد الحرف:" وقوله: "خالٍ من علم الأسماء والأفعال" هو قول ابن جني: "ما لم تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال" وهو رديء"[(٣)].

وجاء في موضع آخر قوله[(٤)]:"كان حق هذا البيت أن يذكره قبل قوله" "وإن يكن آخره معتلًا"؛ لأن غير المنصرف قسيم المنصرف، كذلك فعل أبو علي وأبو الفتح، وهذا سوء ترتيب"[(٥)].

وجاء عند ابن القوّاس في الممنوع من الصرف قوله: "وإذا تقرر هذا يتبين أن إتيان المصنف بلفظة كل لا يستقيم؛ لأنها للعموم، فلا يصح أن يقال: وكل ما لم ينصرف منكرا لم

---

(١) الغرة المخفية ٤٨٢/١.

(٢) المصدر السابق ٧٠/١.

(٣) المصدر السابق ٧٠/١.

(٤) المصدر السابق ١١٢/١.

(٥) يُنظر: -على سبيل المثال- المصدر السابق ١١٣/١-١١٤، ٢٠٧/١-٢٠٨، ٢٣١/١، ٢٧٧/١-٢٧٨.

ينصرف معرفا إلا على رأي الجرمي، ولعل هذا مذهبه"[١]، وفي عامل التمييز قال: "وإن كان فعلًا أو ملحقًا به، فقد أُختلف فيه، فسيبويه ومن تابعه من البصريين لا يجيزون تقديم المفعول عليه، وأجازه الكوفيون والمازني والمبرد"[٢]، وقال في مواضع كسر همزة (إن)[٣]:"واعلم أن الضابط الذي ذكره المصنف وهو قوله: "وكل موضع عليه يعتقب" إلى آخره، ذكره أبو علي مع الذي قبله، وليس بضابطٍ تام"، وقال في اسم (لا) النافية للجنس: "ولو قال: فاعرب، لكان أعم من قوله: فانصب؛ لأن صفة المنفي المضافة يجوز رفعها ونصبها، نص عليه الثمانيني"[٤].

المطلب الثالث: علماء لم يصرح بهم الشارح، فتارة يستند إلى رأي مذهب نحوي، وتارة أخرى يستند إلى رأي النحاة عمومًا، ومن ذلك ما ورد عند ابن الخباز في باب الوقف حيث قال: "عادة النحويين ذكر الوقف في أواخر الكتب؛ لأنه ليس من الأحكام الإعرابية"[٥]، وقال في الاسم غير المنصرف: "والمعتبر عندهم الشبه من وجهين، وقول يحيى: (أو من أوجه) غير معروف"[٦]. وقال في عامل التمييز[٧]: "اتفقوا على جواز تقديم المميز على المرفوع... وأما تقديمه على عامله، فاتفقوا على منعه في مميز المفرد، فلا تقول: (لي سمنًا منوان)؛ لأن العامل ضعيف جدًا. واختلفوا فيما عمل في الفعل، فمنعه سيبويه... وأجاز المازني والمبرد والكوفيون تقديمه..."[٨].

فنجد ابن الخباز يصرح أحيانًا بطريقة النحاة، أو مذهبهم، وأحيانًا غير ذلك، أما النيلي

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٦٥/١.

(٢) المصدر السابق ٥٧٨/١.

(٣) المصدر السابق ٩٢٩/٢.

(٤) المصدر السابق ٩٤٦/٢.

(٥) الغرة المخفية ١١٣/١.

(٦) المصدر السابق ٢٠٦/١.

(٧) المصدر السابق ٢٧٧/١-٢٧٩.

(٨) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ٤٦٩/٢، ٥٧٠/٢-٥٧١، ٧٥٢/٢.

فنجده استند إلى رأي العروضيين في نظم القصيدة على بحرين[١]، واستند على مذهب البصريين في جمع المذكر السالم حيث قال: "وينبغي أن يقول: المذكر العلم العاري من تاء التأنيث؛ فإن (طلحة) مذكر علم يعقل ولم يجمع بالواو والنون عند البصريين"[٢]. ومنه أيضًا: " وقيل إنما لم يجز حذف حرف النداء من اسم الله تعالى وإن كان لا يوصف به (أي)؛ لأنهم قد عوضوا منه عند حذفه فقالوا: (اللهم) فلم يجز حذف العوض والمعوض منه... وأما قوله: فالحذف فيهما احذر اختصاره ليس على إطلاقه"[٣]، وقال –أيضًا– في اسم (لا) النافية للجنس[٤]:"ولو قال: (فاعرب) لكان أشمل من قوله (فانصب)؛ فإن منهم من يجيز رفع الصفة المضافة"، وجاء في الضرورات الشعرية قوله: " قوله "جاز صرف ما ليس مصروفًا" ليس على إطلاقه؛ فإن ما آخره ألف التأنيث المقصورة لا يجوز صرفه بالاتفاق"[٥]

ونجد ابن القوَّاس يستند إلى رأي العروضيين والنحويين كذلك، فقال: "قوله: عدتها ألف، فيه نظر؛ لأنها في الحقيقة ألفان؛ لأن الذي جعله مصراعًا من بيت، يجعله العروضيون بيتًا برأسه"[٦]، وقال في حد الكلام: "وقد عرَّف المصنف الكلام بأنه اللفظ المفيد... واعلم أن المفيد في عرف النحاة، لا يطلق إلا على ما يحسن السكوت عليه، لا على ما أفاد إفادة ما"[٧]، واستند في اشتقاق الاسم إلى مذهب البصريين فقال: "فذهب البصريون إلى أنه من السمو، وهو العلو،... وقوله من (سما) ليس بجيد"[٨]، وفي الممنوع من الصرف قال: "الاسم

(١) يُنظر: الصفوة الصفية ٢٣/١.
(٢) المصدر السابق ١٣٦/١.
(٣) المصدر السابق ١٩٦/٣-١٩٧.
(٤) المصدر السابق ٩٥/٣.
(٥) المصدر السابق ٦٦٣/٤.
(٦) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٨٦/١.
(٧) المصدر السابق ١٩١/١.
(٨) المصدر السابق ٢١٨/١-٢١٩.

الذي لا ينصرف منكرًا ضربان: أحدهما: لا يتصرف في حال التنكير كـ(أحد) وبابه، إذا سُمي به انصرف عند الجمهور، خلافًا للجرمي..."[1].

فنجد من خلال ما سبق قلة اعتماد الشارحين على هذه المصادر، وتنوع طرائق عرضهم لها، فتارةً يصرحون بأسماء العلماء، وأخرى يذكرون اسم المذهب الذي به أُعترض على الناظم، ونلحظ –أيضًا– تنوع عباراتهم في مصادرهم.

(١) المصدر السابق ١/٤٦٤.

المبحث الثالث
أصول الاحتجاج في مؤاخذاتهم

اعتمد النحاة السابقون على الاحتجاج، ويراد به إثبات صحة قاعدة، أو صحة استعمال كلمة أو تركيب، بدليلٍ صحَّ سند نقله من عربي فصيحٍ؛ وإنما لجأ النحاة إلى الاحتجاج خوفًا على سلامة اللغة العربية من اللحن، لا سيما بعد اتساع البلاد، ومخالطة الأعاجم، نتيجة الفتوحات الإسلامية؛ مما أدى إلى فساد اللسان العربي وظهور اللحن، فاشتدت الحاجة إلى جمع اللغة وتدوينها، فحدَّ العلماء الاحتجاج بزمنٍ معينٍ، وقبائل معينة، اعتمادًا على قربها من البادية وبعدها عن مخالطة العجم(١).

ولهذا الاحتجاج أصول، هي ذاتها أصول النحو، ومنه نشأ علم أصول النحو، ويُعرف بأنه: علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث أدلته وطريقة الاستدلال بها، وحال المستدل(٢). وفائدته: إثبات الحكم النحوي على الحجة والتعليل(٣).

وأدلة النحو التي يغلب الاحتجاج بها أربعة، هي: السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، ويرى ابن جني(٤) أنها ثلاثة، هي السماع والإجماع والقياس، ويرى الأنباري أنها نقل، وقياس، واستصحاب الحال(٥).

أما السماع فقد عرفه السيوطي بقوله: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته"(٦)، وعرفه الأنباري بأنه: " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد

(١) يُنظر: في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، أستاذ العربية في كلية الأدب، الطبعة:الثانية، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م، ص٦-٢٥.

(٢) الاقتراح في أصول النحو، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المتوفى ٩١١هـ، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي- دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ٢٢١.

(٣) يُنظر: لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات، عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ، قدم له وحققه سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى، دار الفكر، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م،ص ٨٠.

(٤) لم يذكر ابن جني ذلك نصًا في الخصائص، وإنما تحدث عنها في مباحثه.

(٥) يُنظر: لمع الأدلة ٨١-٨٢.

(٦) يُنظر: الاقتراح ٣٩.

الكثرة"[١].

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: القرآن الكريم، وهو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو، وقراءاته الواصلة بسندٍ صحيح، وقد اشترط النحاة شروطًا للقراءة الصحيحة التي يُحتج بها، وهي:

١- صحة السند بها إلى الرسول ﷺ.

٢- موافقتها لرسم المصحف المجمع عليه.

٣- موافقتها وجهًا من وجوه العربية[٢].

الثاني: الحديث الشريف، فيستدل بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي[٣]، ولذا فالنحاة انقسموا إلى قسيمين فيما رُوي عن النبي ﷺ، فقسم غلب على ظنه أنه مروي بلفظه عن النبي ﷺ، فجوزوا الاحتجاج به، والآخر غلب على ظنه أنه رُوي بمعناه لا بلفظه، فلم يجيزوا الاحتجاج به.

فأما الذين منعوا الاحتجاج بالحديث الشريف فهم ابن حيان، وابن الضائع، ومن الذي أجازوا ذلك ابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن مالك، وابن هشام، والسيوطي وغيرهم[٤].

الثالث: كلام العرب، شعرًا، ونثرًا، فنجد العرب اقتصروا على أخذ اللغة من قبائل أسد، وقيس، وتميم، ثم هذيل وكنانة، وهي قبائل وسط الجزيرة العربية، ولم يأخذوا من لخم وجذام؛ لمجاورتهم أقباط مصر، ولا قضاعة ولا غسان؛ لمجاورتهم نصارى الشام الذين لا يقرؤون العربية في صلاتهم[٥].

الرابع: القياس، وهو حمل غير المنقول على المنقول، في حكم لعلةٍ جامعة[٦] ، وله أربعة

---

(١) يُنظر: لمع الأدلة ٨١.

(٢) يُنظر: في أصول النحو ٢٥-٢٧.

(٣) يُنظر: في المصدر السابق ٢٥-٢٧.

(٤) يُنظر: في المصدر السابق ٤٤-٤٦.

(٥) يُنظر: الاقتراح ٤٧

(٦) يُنظر: في أصول النحو ٦٩.

أركان هي: الأصل وهو المقيس عليه، والفرع وهو المقيس، والحكم، والعلة الجامعة[١].

الخامس: الإجماع، وهو ما أجمع عليه نحاة الكوفة والبصرة.

السادس: استصحاب الحال، فهو البقاء على حال اللفظ الذي يستحقه في الأصل؛ لعدم وجود دليل النقل في الأصل[٢]، ويعد هذا من أضعف الأدلة[٣].

فهذه أصول الاحتجاج مجملةً، وقد اعتمد الشارحون على هذه الأصول في اعتراضاتهم على الناظم، ويمكن إجمال ذلك في مطلبين هما:

الأول: الأصول النقلية، وتشمل القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، والإجماع.

الثاني: الأصول العقلية، وتشمل القياس والتعليل والاستصحاب.

(١) يُنظر: الاقتراح ٨١.

(٢) يُنظر: المصدر السابق ١٣٦.

(٣) يُنظر: في أصول النحو ١٤٢.

المطلب الأول: الأصول النقلية

أولًا: القرآن الكريم:

استشهد الشارحون في مواضع متفرقة بالقرآن الكريم في مآخذهم على الناظم، فنجد أن ابن الخباز قال خلال شرحه لديباجة المنظومة: "وقوله (ارتضانا) الجيد أن يكون مقلوبًا، المعنى ارتضاه لنا، كما جاء في التنزيل: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[1]، والدين: الطاعة"[2].

وقال في حد الإعراب: "وكان ينبغي أن يقدم الظاهر على المقدر؛ لأن حكم المؤثِّر أن يكون موجودًا، والمقدر متأول به، فالظاهر كقولك: جاء رجل، ورأيت رجلًا، ومررت برجلٍ، ولم يضرب، ولن يضرب، والمقدر كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾[3]، وقولهم: أهلًا وسهلًا"[4].

وجاء في نصب الفعل المضارع قوله: "المنصوب تعمل فيه حروف لا غير، وهي أربعة: (أن)، و(لن)، و(كي)، و(إذن)، ولم يذكر يحيى (كي) في النواصب وهو سهو... ولها ثلاثة مواضع: الأول: أن تكون ناصبة كقوله: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾[5]، الثاني: أن تكون جارة..."[6].

وقال في موضعٍ آخر[7]: "وأما (عليك نفسك) فقد غلط فيه؛ لأنه إذا رُفع ينبغي أن يجاء قبله بضمير منفصل، فيقال: عليك نفسك، وإذا جر لم يحتج إلى شيء، فيقال: عليك نفسِك، ويجوز النصب، كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[8]".

---

(١) سورة المائدة آية ٣.

(٢) الغرة المخفية ١/٥٤.

(٣) سورة النساء آية ١٧٦.

(٤) الغرة المخفية ١/٩٠-٩١.

(٥) سورة الحديد آية ٢٣.

(٦) الغرة المخفية ١/١٦٠-١٦١.

(٧) المصدر السابق ٢/٥١١.

(٨) سورة المائدة آية ١٠٥.

وقد استشهد النيلي بالقرآن الكريم في مواضعٍ قليلةٍ جدًا، نحو ما جاء في باب المبتدأ والخبر حيث قال:"وينبغي أن يقول: إذا تجرد لفظًا ومعنىً؛ ليخرج منه نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1]، فإنه مجردٌ لفظًا لا تقديرًا"[2].

وقال في مواضع كسر (إن): "وقول صاحب الأرجوزة: "وكل موضع عليه يعتقب الاسم والفعل" فيه نظر؛ فإنه جاء فتحها بعد الفاء في وجوب الشرط مع اعتقاب كل واحدة من الجملتين بعد الفاء نحو: (من يزرني فإني أكرمه)، فيجوز الكسر والفتح على تأويلين مختلفين، فإن قدَّرت (فأنا أكرمه) كسرت، وإن قدَّرت (فعليَّ أن أكرمه) فتحت؛ لأن التقدير: (فعليَّ إكرامه) وقد قرئ: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ﴾[3] بالفتح، أي (فجزاؤه أن له نار جهنم)"[4].

وجاء في مفسر الأعداد: "قوله: "تضيفه إلى جموع القلة، ليس على إطلاقه، بل يُشترط أن يكون لذلك النوع جمع قلة، فإن كان وإلا أُضيفت إلى جمع الكثرة نحو: (ثلاثة رجال)، وقد يكون ذلك النوع جمع قلة، ويضاف إلى جمع الكثرة كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[5] مع وجود جمع القلة وهو الأقراء، وقيل التقدير: (ثلاثة أقراء قروء)، ففيه حذف"[6].

وقال في الأسماء المبدوءة بهمزة الوصل: "وكان ينبغي أن يقول حذف ما لم يؤدِّ حذفه إلى لبس؛ فإن الهمزة التي هي لام التعريف لا تحذف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام خوف التباس الخبر بالاستفهام؛ لاستوائهما في الحركة بل تبدل ألفًا قال الله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[7]، وكذلك همزة (آيمن) مع الاستفهام تبدل ألفًا ولا تحذف للبس

(١) سورة التوبة آية ٦.

(٢) الصفوة الصفية ٢/٧٨٦.

(٣) سورة الجن آية ٢٣.

(٤) الصفوة الصفية ٣/٨٠.

(٥) سورة البقرة آية ٢٢٨.

(٦) الصفوة الصفية ٣/٢٥٦.

(٧) سورة الأنعام ١٤٣.

الناشئ من كونهما مفتوحتين"[1].

وعند ابن القوّاس نجد استشهاده بالقرآن الكريم في جمع المذكر السالم حيث قال: "ولو قال (والعلم شرط فيهما) بدل العقل كما ذكرنا، لكان أولى؛ لتدخل في ذلك صفات البارئ تعالى نحو: "﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [2]،﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [3]؛ لأنه لا يوصف بالعقل في العرف، ويوصف بالعلم"[4]. وقال في جوازم الفعل المضارع لفعل واحد: "وأما (لمّا) فتشارك (لم) في النفي والقلب وتفارقهما من أربعة أوجه... وتدخل عليهما همزة الاستفهام، ومعناها معهما التقرير، وفي التنزيل: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾ [5]، ويتوسط بينهما وبين الهمزة واو العطف وفاؤه، وفي التنزيل:﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾[6]،﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[7]،... وقوله: وألم يوهم أنه قسم آخر وليس كذلك"[8].

وفي موضعٍ ثالثٍ[9] قال: "وقوله: أجزت في الذي جعلت وصفا اتباعه وقطعه والعطفا، ليس على إطلاقه؛ لأن العطف لا يكون إلا في الثانية وما بعدها لما مر، وأما الإتباع والقطع فيجوز مطلقًا، والقطع إما بالرفع أو النصب، فالرفع بإضمار مبتدأ، والنصب بإضمار فعل، وكلاهما لا يجوز إظهاره، فتقول في قطع الصفة الواحدة: مررت بزيدٍ الظريف، برفع الظريف ونصبه، ويدل على جوازه قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴿٤﴾﴾ [10]، فيمن قرأ

(١) الصفوة الصفية ٥٤٩/٤.

(٢) سورة الذاريات آية ٤٨.

(٣) سورة الحجر آية ٢٣.

(٤) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢٨٦/١.

(٥) سورة يس آية ٦٠.

(٦) سورة فاطر آية ٣١.

(٧) في مواضع متفرقة من كتاب الله، ومنه سورة غافر آية ٨٢.

(٨) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٣١٥/١-٣١٨

(٩) يُنظر: في مواضع –على سبيل المثال–المصدر السابق ٤٣٢/١، ٤٨٥/١، ٥٥٥/١، ٧٩٣/٢، ٨١٤/٢، ٨٣٨/٢، ٩٢٨/٢، ١٠٩٨/٢، ٢/ ١١٩٣.

(١٠) سورة المسد آية ٤.

بنصب حمالة"[1].

ثانيًا: الحديث الشريف:

لم تقف الباحثة على موضعٍ في مآخذ الشارحين على الناظم يستندون فيه على الحديث الشريف.

ثالثا: كلام العرب:

اعتمد الشارحون في أغلب اعتراضاتهم على الشعر، ولم يكن للنثر نصيب من الاحتجاج كالشعر، فنجد احتجاجات الشعر كثيرة جدًا، منها ما جاء عند ابن الخباز في حد الاسم المعرب: " وكان ينبغي أن يُقدم الظاهر على المقدر؛ لأن حكم المُؤثِّر أن يكون موجودًا، والمقدر متأول به، فالظاهر كقولك: جاء الرجل، ورأيت رجلًا، ومررتُ برجلٍ، ولم يضرب، ولن يضرب، والمقدر كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[2]، وقولهم: (أهلًا وسهلًا)، وقوله[3]:

رَسْـــمِ دَارٍ وَقَفْـــتُ فِي طَلَلِـــهْ كِـدْتُ أَقْضِـي الحَيـاة مِـنْ جَلَلِـهْ"[4]

وفي موضعٍ آخر قال: "وقول يحيى: (لم تجب التاء في فعله) من غير تفصيل خطأ؛ لأنه إنما يكون في الشعر كقول جرير[5]:

لَقَـــدْ وَلَـــدَ الأُخَيْطِـــلَ أُمُّ سَـــوْءٍ عَلَـى قمـعِ استِها صُـلُبٌ وشَـامُ"[6]

وفي ثالثٍ قال[7]: "وقول يحيى: إن محمدًا مرتجل ظاهر البطلان لوجهين، أحدهما: أنه اسم من التحميد، ووضع الصفات على التنكير. والثاني: أنهم قد عرَّفوه باللام، واستعملوه نكرةً صريحةً، فالأول: كقول الأعشى[8]:

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٧٦٦/١.

(٢) سورة النساء آية ١٧٦.

(٣) البيت لجميل بثينة، وهو في ديوانه ٥٢، استشهد به في الخصائص ٢٨٦/١، الإنصاف ٣١٢/١، المغني ١٢٩/١.

(٤) الغرة المخفية ٩٠/١-٩١.

(٥) سبق تخريج البيت، يُنظر المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، مبحث المآخذ النحوية ص ١٨٦.

(٦) الغرة المخفية ٢٣١/١-٢٣٢.

(٧) المصدر السابق ٣١٣/١-٣١٤.

(٨) سبق تخريج البيت، يُنظر المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على التمثيل ص١٢٧.

إِلَيكَ أَبَيْتَ اللعْنَ كَانَ كَلَالُهَا إِلى الماجِدِ الفَرْعِ الجَوَادِ المُحَمدِ

والثاني كقول الراجز[1]:

بِذكَر مِنْ خِيْرَة الذكورِ مُحَمّدٍ فِي فعْلِهِ مَشْكُور"[2]

ولم يكن النيلي بعيدًا عن ابن الخباز، فقد أكثر من الاستشهاد بالشعر، والاحتجاج به وذلك نحو ما قال في جمع المؤنث السالم[3]: "وقوله: (بتخفيف) فيه نظر؛ فإنه ليس في الاسم المفتوح الفاء الساكن العين إلا التحريك في الاختيار، والسكون شاذ. وقد جاء، قال الشاعر[4]:

أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفْضَاتٌ الهَوَى فِي المَفَاصِل"

وقال في العلم[5]: "وقوله: (مثاله محمد) فإن محمدًا ليس مرتجلًا بل هو منقول عن صفة، قال الشاعر[6]:

..... إِلَى الماجِدِ القَرْمِ الجَوادِ المحمَّدِ

فأدخل عليه الألف واللام وهو اسم مفعول من التحميد"[7]، وذكر في مواضع وجوب تقديم المبتدأ: "وقوله: (أو عرفا) ليس على إطلاقه؛ فإنهما إذا كانا معرفتين، والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير، قال الشاعر[8]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ"[9]

(١) سبق تخريج البيت، يُنظر المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على التمثيل ص ١٢٧.

(٢) يُنظر:-على سبيل المثال- الغرة المخفية ٢/٤٥٧-٤٥٨، ٢/٤٨٢، ٢/٥٤١، ٢/٧٨٨-٧٨٩.

(٣) الصفوة الصفية ١/١٤٩.

(٤) سبق تخريج البيت، يُنظر المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، مبحث المآخذ الصرفية ص ٢٥٦.

(٥) الصفوة الصفية ٢/٥٧٦-٥٧٧.

(٦) سبق تخريج البيت، يُنظر المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على التمثيل ص١٢٧.

(٧) يُنظر: الصفوة الصفية ٢/٥٧٦.

(٨) سبق تخريج البيت، يُنظر المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، مبحث المآخذ النحوية ص ٢١٥.

(٩) يُنظر:- على سبيل المثال- الصفوة الصفية ١/٣٧٠-٣٧١.

وقد أكثر ابن القوَّاس من الاحتجاج في الشعر العربي في اعتراضاته، ومن ذلك ما ذكر في جمع المؤنث السالم: "وإن كان مفتوح الفاء كـ(دعد)، فليس فيه إلا تحريك العين في الاختيار؛ لأن حكمه حكم جَفَنَة، ولا يجوز إسكان عينها إلا في الضرورة كقوله[1]:

آتَــتْ ذِكَــرٌ عَــوَّدْنَ أَحْشَــاءَ قَلْبِــه خُفُوقًــا وَرَفْضَــاتٌ الهَــوَى فِيْ المَفَاصِــلِ

... وإذا عرفت هذا فقوله: ومثل هند جُمْل ودَعْد إلى آخره لا يستقيم"[2].

وقال في باب تعدي الأفعال: "أحدهما: لا يجوز حذف حرف الجر منه نحو: مررت بزيد، ونزلت على عمرو، إلا للضرورة والتخفيف؛ لأنه من وجه كالجزء من الاسم؛ لشدة اتصال الجار بالمجرور، أو من وجه كالجزء من الفعل؛ لأنه به وصل معناه إلى الاسم، فلو حذف لاختل معناه، وأما الضرورة فقد جاء حذفه، ومنه قوله[3]:

تَــمُرُّونَ الــدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُــوا كَلَامُكُــمُ عَلَــيَّ إِذَنْ حَــرَامُ

... فقد ظهر أن قوله: فالحرف حتمًا ليس عنه يفصل في هذا القسم ليس على إطلاقه"[4]. وفي باب المعارف قال في العلم[5]: "وقوله: مرتجل مثاله (محمد)، ليس بجيد؛ لأن (محمدًا) ليس مرتجلًا، أما أولًا فلأنه قد دخله الألف واللام في قوله[6]:

..... إِلَى الماجِــدِ القَــرْمِ الجَــوادِ المحَمَّــدِ[7]

(١) سبق تخريج البيت، يُنظر المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، مبحث المآخذ النحوية ص ٢٥٦.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢٩٧/١-٢٩٨.

(٣) سبق تخريج البيت، يُنظر المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، مبحث المآخذ النحوية ص ١٩٠.

(٤) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٨٦/١.

(٥) المصدر السابق ٦٣٦/١.

(٦) سبق تخريج البيت، يُنظر المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على التمثيل ص ١٢٧.

(٧) يُنظر: –على سبيل المثال- شرح ألفية ابن معطي للموصلي٢٨١/١، ٤٣٢/١، ، ٨٣٨/٢، ١٠٦١/٢-١٠٦٣، ١١٩٥/٢.

رابعًا: الإجماع:

استند ابن الخباز في موضعين على إجماع نحاة البصرة والكوفة في اعتراضاته على ابن معطي، وذلك في باب الاسم غير المنصرف إذا قال: "والمعتبر عندهم الشبه من وجهين، وقول يحيى: (أو من أوجه) غير معروف، ولا حجة له في (ماه) و(جور)، مع أن فيهما ثلاث علل؛ لأن فيهن واحدة مقاومة"(١).

وفي باب التعجب قال: "وقوله: (والخلق) فيه نظر؛ لأن الذي يذكره النحويون هاهنا العيوب الظاهرة، والخلق أعم من العيوب"(٢).

أما النيلي فلم يكن يحتج بالإجماع كثيرًا، فلم يذكر ذلك إلا في موضعين، أما الأول فقال فيه: "وليس قوله (نعت ما يضم) على إطلاقه بل ينبغي أن يقول: (غير المبهم) ليخرج منه (يا أيها الرجل)؛ فإنه ليس في نعته وجهان عند المحققين..."(٣).

وأما الآخر فقوله في باب الضرورات الشعرية: "قوله "جاز صرف ما ليس مصروفًا" ليس على إطلاقه، فإن ما آخره ألف التأنيث المقصورة، لا يجوز صرفه بالاتفاق..."(٤).

وجاء عند ابن القوّاس ذلك في عدة مواضع، منها قوله في حد الكلام: "واعلم أن المفيد في عُرف النحاة لا يُطلق إلا على ما يحسن السكوت عليه، لا على ما أفاد إفادة ما"(٥).

وذكر في باب تعدي الأفعال ولزومها: "كل فعل تام متعديًا، أو غير متعدٍ، فإنه يرفع فاعله، والمصنف قد أطلق لفظة كل من غير أن يقيد الفعل لكونه تامًا، وتدخل فيه الأفعال الناقصة، ولا يسمى المرفوع بها فاعلًا في الأعرف، ولا يكون الفعل إلا متقدمًا عليه؛ لأن الفاعل في اصطلاح النحاة: كل اسم واجب التقدم عليه ما أسند إليه من فعل حقيقي مُقَرٍّ

(١) الغرة المخفية ٢٠٦/١.
(٢) المصدر السابق ٤٦٩/٢.
(٣) الصفوة الصفية ٢٠٨/٣.
(٤) المصدر السابق ٦٦٣/٣.
(٥) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١٩١/١.

على صيغته، أو اسم في معناه..."[1].

وقال في الضرورات الشعرية: "وهو ثلاثة أقسام: قسم لا خلاف في امتناع صرفه، وهو ما كان فيه ألف التأنيث؛ لأن التنوين بحذف الألف فلا تحصل زيادة في الوزن، فقول المصنف – إذن– (جاز صرف ما ليس مصروفًا) ليس على إطلاقه. وقسم فيه خلاف، وهو أفعل منك، فالبصري يجيز صرفه لإفادة زيادة التنوين قيام الوزن، ومنعه الكوفي للزوم منك، وقسم لا خلاف في جواز صرفه للضرورة وهو ما عدا ذلك"[2].

ويتبين مما سبق قلة اعتماد الشارحين على الإجماع في اعتراضاتهم على الناظم، وميلهم الكبير إلى الاحتجاج بالسماع، ويتضح ذلك في كثرة استشهاداتهم بالقرآن الكريم والشعر العربي، مقارنةً بقلة ذكر إجماع النحاة في مآخذهم على الناظم.

(١) المصدر السابق ١/٤٧٧.

(٢) المصدر السابق ٢/١٣٨٠-١٣٨١.

المطلب الثاني: الأصول العقلية

أولًا: القياس

يعد القياس أحد أصول الاحتجاج العقلية التي اعتمد عليها الشارحون في مآخذهم على الناظم، وربما لم تكن مواضع احتجاجهم بالقياس مقارنة بالعلة -إذا الآخر أكثر وسيتبين ذلك في موضعه- فإن الشارحين قد احتجوا به على الناظم، ومن ذلك ما جاء عن ابن الخباز في جمع المؤنث السالم حيث قال: "إذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف، ساكن العين، ولم تكن فيه تاء، فجمعه كجمع ما هي فيه، تقول في (هند، هندات)، وفي (جُمْل، جُمْلات)، وفي (دعد، دعْدات...) وقوله: "وطورًا بتخفيف" خطأ"[1].

وذكر في المفعول الذي لم يسمَ فاعله: "والماضي يكسر ما قبل آخره، فيقال ضُرِب؛ لأن الفعل لما خالف أصله بحذف فاعله الذي لا بدَّ له منه جيءَ بلفظه على صيغةٍ ليست لغيره؛ لأنهم يغيرون اللفظ لتغيير المعنى... وقول يحيى: "في كل ماضٍ" رديء؛ لأنه يبطل بـ(وُعد) و(دُعِي) فتضم الأول، والذي له في ذلك أن يريد المعتل العين الصحيح اللام؛ لأن أوله مكسور، نحو: (قِيل، وبِيع)، فتمام الاحتراز أن تقول: في كل ماضٍ صحت عينه، أو اعتلت هي ولامه"[2].

وقال في الباب نفسه[3]: "وقوله "أوسطه عليلًا" يحتاج إلى احتراز، وهو أن يضيف إليه "مقلوبًا ألفًا"؛ لأن (عَوِر، وصِيدَ البعير)، ثانيهما معتل، ولو بنيتهما للمفعول قلت: (عُور اليوم، وصُيد في المكان) فأبقيت الفاء على ضمها"[4].

أما النيلي فقد احتج بالقياس في مواضع ثلاثةٍ فقط، فقال في جمع التكسير: "وقوله: "أو ثلاثة"؛ ليدخل فيه مثل (قناديل)، وكان ينبغي أن يقول: ثلاثة أوسطها ساكن ليخرج منه مثل: (فرازنة، وزنادقة)"[5]، وقال في الفعل المتعدي بحرف الجر: "وأما قوله: "فالحرف حتمًا عنه ليس

---

(١) الغرة المخفية ١/١٤٠.

(٢) المصدر السابق ١/٢٩٨-٢٩٩.

(٣) المصدر السابق ٣٠٠.

(٤) يُنظر: على –على سبيل المثال- المصدر السابق ١/٣٧١، ٢/٤٥٧-٤٥٨، ٢/٥١٧-٥١٨.

(٥) الصفوة الصفية ١/٣٥٩-٣٦٠.

يفصل" فليس على إطلاقه؛ فإنك تقول: (قمتُ أن قمتَ)، و(قمتُ لأن قمتَ)، قياسًا مطردًا في (أنْ) المصدرية الخفيفة والثقيلة"[١].

وذكر ابن القوّاس في المثنى اعتراضه على الناظم محتجًا بالقياس إذ قال: " وقوله: (أعليان) فتثنية (أعلى) وكان قياسه (الأعليان) بالألف واللام، أو (أعليا القوم) بالإضافة؛ لأنه أفعل التفضيل"[٢]، وقال في باب ما لم يسمَ فاعله: "وقول المصنف:" في كماضٍ صح" ليس على إطلاقه؛ لأن صحيح العين كـ(ضرب)، ومعتل الفاء كـ(وعد)، ومعتل اللام كـ(رمى)، ومعتل العين واللام كـ(شوى)، مشتركة في هذا الحكم..."[٣]، وفي موضعٍ آخرٍ قال: "وأما الألف الممدودة فكقوله: كـ(الحمراء)، بوزن (الفعلاء)، وهي صفة مشتركة بين الحقيقي وغير الحقيقي، فيقال: (امرأة حمراء، وجُلَّةٌ حمراء)، فالأجود أن يمثل في هذا القسم بمثل (الحولاء والعوراء ونُفساء فُعلاء)"[٤].

ويتضح أن الشارحين الثلاثة لم يكونوا يلجؤون إلى الاحتجاج بالقياس في اعتراضاتهم على الناظم؛ ربما لأن معظم مآخذهم لا تتطلب ذلك، أو لأنهم استندوا إلى التعليل والإيضاح أكثر من القياس وسيتبين ذلك لاحقًا –إن شاء الله–.

ثانيًا: العلة

تعد العلة أوفر حظًا من بقية أصول الاحتجاج في مآخذ الشارحين، فقد كانوا يكثرون من التعليل، وقلَّما نجد مأخذًا دون تعليلٍ له، سواء أكانت تعليل أحكام نحوية، أو تعليل لفظ ما، وسيتضح ذلك في النماذج التي ستذكرها الباحثة، فقد ذكر ابن الخباز في حد الاسم قوله: "والحد الذي ذكره يحيى، ذكره طاهر بن أحمد، في مقدمته؛ وليس بجيد؛ لأنه أدخل في الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود..."[٥]، وذكر –أيضًا– في حد الاسم المعرب: "وكان ينبغي أن

(١) المصدر السابق ٢/٤٠١.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٢٧٧-٢٧٨.

(٣) المصدر السابق ١/٦١٩.

(٤) المصدر السابق ٢/١٢٤٧.

(٥) الغرة المخفية ١/٧٠-٧١.

يقدم الظاهر على المقدر؛ لأن حكم المؤثِّر أن يكون موجودًا، والمقدر متأول به"[1].

وقال في المفرد[2]: "هذا ترتيب سيء منه؛ لأنه شفع الصحيح المنصرف بالمعتل، وذكر قسيمه الذي هو غير المنصرف بعده، وكان ينبغي أن يذكره مع المنصرف"[3].

واستند النيلي إلى العلة –أيضًا– في عدة مواضع، منها قوله في علامات الاسم: "قوله: "وأخبر عنه" ولو قال: أسند إليه كان أولى؛ لأن الإسناد أعم من الإخبار، فكل إخبار إسناد، فإن قولك: (هل قام زيد؟) إسناد لا إخبار"[4].

وقال أيضًا في الوقف: "وكان ينبغي بدل قوله: "فإن تعرفه" أن يقول: فإن امتنع دخول التنوين فأثبت ياءه؛ لأن امتناع التنوين أعم من التعريف؛ لأنه قد يمتنع بمشابهة الفعل، نحو: (هذه جواري...)"[5]، وفي جمع المذكر السالم قال: "وينبغي أن يقول: المذكر العلم العاري من تاء التأنيث؛ فإن (طلحة) مذكر علم يعقل، ولم يُجمع بالواو والنون –عند البصريين–؛ لوجود تاء التأنيث"[6]، ولم تكن هذه –فقط– المواضع التي علَّل فيه الشارح رأيه، بل لا يكاد يعترض على الناظم في موضع إلا وعلل ذلك ووضحه[7].

وعلَّل ابن القوّاس بعض المفردات، والأحكام، فقال في ديباجة المنظومة: "قوله: (عدتها ألف) فيه نظر؛ لأنها في الحقيقة ألفان؛ لأن الذي جعله مصراعًا من بيت، يجعله العروضيون بيتًا برأسه..."[8]، وذكر أيضا في علامات الاسم: "وثانيهما: الإخبار عنه، ولو قال بدل قوله (أخبر عنه) أسند إليه؛ لكانت الخاصة أشمل؛ لأن الإسناد أعم من الإخبار مطلقًا؛ لدخول

---

(١) المصدر السابق ١/٩٠.

(٢) المصدر السابق ١/١٠٤.

(٣) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ١/٨٠، ١/١١٢-١١٣، ١/١٢٥، ١/٣٠٣، ١/٣١٠، ١/٣١٣، ٢/٤٢٦.

(٤) الصفوة الصفية ١/٤٩-٥٠.

(٥) المصدر السابق ١/١١٠.

(٦) المصدر السابق ١/١٣٦.

(٧) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ١/٢٣، ١/٦٧، ١/١٢٦، ١/١٣٠، ١/١٣٦، ١/١٤٩، ١/٣٢١، ١/٣٥٩، ١/٣٧٠.

(٨) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/١٨٦.

الأمر والنهي والاستفهام..."[1].

وقال في الاسم المنصرف: "وقوله (تفتحه) و(شرحه) عيب في القافية؛ لأن الأول وقع فيه ثلاثة أحرف متحركة وهي التاء والحاء والهاء بين ساكنين وهما الفاء والواو بعد الهاء ويسمى المتراكب..."[2]، وهناك مواضع أخرى غير تلك، احتج بها الشارح بالعلة في مآخذه لا يسع المجال لذكرها[3].

ثالثًا: استصحاب الحال

يعد استصحاب الحال في اعتراضات الشارحين على الناظم قليلة جدًا، فهناك موضع واحد ذكره ابن الخباز في شرحه، وتبعه النيلي في قلة الاحتجاج به فلم يستند عليه إلا في موضعين فقط، ويحتج به ابن القوّاس في مواضع قليلة أيضًا، لكن تعد أكثر من سابقيْه.

أما الموضع الأول الذي ذكره ابن الخباز فهو قوله في باب المثنى: "وقول يحيى –رحمه الله– (وأخواته) فيه نظر، لأن فاك لا يثنى على لفظه، ويقال في (ذو مال) (ذوا مال) فهذا صحيح، وإن لم ترد اللام في الإضافة، لم ترد في التثنية..."[4]، وفي نفس الموضع قال النيلي: "وأما (ذو) فلامه ياء، وأصله (ذوي)، فتقول في تثنيته: (ذوا مال)، فلا يرد اللام، وأيضًا فلام (ذو) ليست واوًا، فو أمكن ردها لم تكن إلا ياء"[5]، وفي تثنية المقصور الزائد على ثلاثة والمنقوص قال: "وأما قوله (أعليان) تثنية أعلى، فكان الأصل أن يقول: (الأعليان)، بالألف واللام، أو (أعليا القوم، بالإضافة)"[6].

أما ابن القوّاس فاحتج به في حد الفعل إذ قال: " والأولى أن يقال في حده: أنه كلمة

(١) المصدر السابق ١/٢٠٣.

(٢) المصدر السابق ١/٢٦٠.

(٣) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ١/٢٨١، ١/٤٣٣، ١/٤٦٥، ١/٥٨٠، ١/٦٣٦، ١/٧٦٧، ٢/٨١٥-٨١٦، ٢/٨٤٧، ٢/٩٤٦، ٢/١٠٤٢، ٢/١٠٦١، ٢/١٢٨٩.

(٤) الغرة المخفية ١/١٢٨-١٢٩.

(٥) الصفوة الصفية ١/١٣١.

(٦) المصدر السابق ١/١٢٦.

تدل على معنى في نفسه، مقترن بزمان معين من الثلاثة في أصل الوضع..."[١]، وفي أسباب البناء قال: "وقوله: "لفظ غير المتمكن يعم" يريد أنه يعم المبنيات كلها؛ لأن المعرب لما كان هو المتمكن، كان المبني هو غير المتمكن، وفيه نظر؛ لأنه يدخل في غير المتمكن الفعل المضارع، إلا أن يعني به المبني الأصل"[٢]، وفي الفعل الناصب للمفعول قال: "الأصل في الفعل الناصب للمفعول أن يكون ظاهرًا؛ لأن الحذف خلاف الأصل، وقد يكون مضمرًا أي محذوفًا، وهو على ضربين..."[٣].

وهناك مواضع أخرى يعترض فيها ابن القوّاس على الناظم مستصحبًا الحال في كل اعتراض[٤]، ويتبين أن الشراح لم يكونوا يعتمدون عليه كثيرًا في اعتراضاتهم؛ ربما لطبيعة تلك الاعتراضات، أو غلبة أصول الاحتجاج الأخرى في اعتراضاتهم.

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/١٩٩.

(٢) المصدر السابق ١/٢٣٨-٢٣٩.

(٣) المصدر السابق ١/٤٩٢.

(٤) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ٢/٨٣٨، ٢/٩٣٢.

المبحث الرابع
تقويم الشراح في مؤاخذاتهم

في هذا المبحث ستعرض الباحثة إلى تقويم الشراح في مآخذهم، من خلال أربعة مطالب هي:

المتابعة والاستقلال، والاعتدال والتحيز، والإيجاز والإطناب، والقيمة العلمية لهذه المآخذ، وستتناول الباحثة في هذه المطالب الأربعة مآخذ كل شارح، مستعرضةً بعض النماذج.

المطلب الأول: المتابعة والاستقلال

يتفاوت الشارحون في متابعاتهم بعضهم لبعض، أو متابعتهم لبعض النحاة، أو المذاهب النحوية، فنجدهم يكثرون تارة، ويستقلون بآرائهم تارة أخرى، فابن الخباز –مثلًا– تابع النحاة في مواضع متفرقة، فقال في باب الوقف: "عادة النحويين ذكر الوقف في آخر الكتب؛ لأنه ليس من الأحكام الإعرابية، فهتك أبو الفتح هذا الحجاب في اللمع، وتقبله يحيى في قصيدته"[(١)]، وصرَّح على متابعة نحاة البصرة في ترتيب علل الصرف فقال:" وقد رتب يحيى – رحمه الله– علل الصرف ترتيبًا غريبًا، ولم يبدأ سيبويه، وأبو علي، وابن جني، إلا بوزن الفعل، وبدأ الزمخشري بالعلمية، والبداءة بالعدل غريبة"[(٢)]، وفي نفس الباب قال: "والمعتبر عندهم الشبه من وجهين، وقول يحيى: (أو من أوجه) غير معروف..."[(٣)].

فيلحظ من ذلك متابعة ابن الخباز للنحاة[(٤)]، واللغويين –أيضًا– إذ قال في أحرف العطف: "وقوله: (في المفاعلة) ليس بجيد؛ لأنها تصح من فاعل واحد، كقولك: ضارب زيدٌ عمرًا"[(٥)]، فبنى رأيه على رأي أكثر اللغويين[(٦)].

---

(١) الغرة المخفية ١/١١٣-١١٤.

(٢) المصدر السابق ١/٢٠٧-٢٠٨.

(٣) المصدر السابق ١/٢٠٦.

(٤) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ٢/٤٣٦، ٢/٤٦٩، ٢/٤٨٢.

(٥) المصدر السابق ١/٣٨٩-٣٩٠.

(٦) يُنظر: الروض الآنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهلي، المتوفى سنة ٥٨١هـ، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ٥/٨٧.

وقد يذكر في مآخذه بعض الآراء التي تخالف ما جاء به الناظم، ويسمي أصحابها، ومن ذلك قوله: "وإن تكررت (لا) –كقولك: (لا حول ولا قوة إلا بالله)– فالذي ذكره ابن جني: أن اللفظ يحتمل خمسة أوجه، وقال الزمخشري –وتبعه يحيى– يحتمل ستة، يعني من جهة الحكم، وكان شيخنا –رحمه الله– يقدح في هذا القول..."[١].

وأيضا قوله: "والثاني أنه جعل الضارب يعمل في الحال، والاستقبال، وقال الفارسي في كتاب الشعر: لا يعمل إلا في الماضي..."[٢].

وفي صفات الحروف قال: "والمجهورة تسعة عشر حرفًا، وجمعها يحيى في قولك: (ظل قند بضغم رزطًا واذيعج)" وأحسن من هذا ما قاله الجوهري وهو: "ظل قو ربض إذا غزا جند مطيع"[٣]، وفي الموضع نفسه قال: "والمستعلية سبعة أحرف، قال يحيى: يجمعها (ضغط قص خظ)، وهذا لا معنى له، وقال الشاطبي –رحمه الله– (قظ خص ضغط)"[٤].

وقد تابعه النيلي في اعتراضاته فكان يناصر نحاة البصرة، ومن ذلك قوله في جمع المذكر السالم: "وينبغي أن يقول: المذكر العلم العاري من تاء التأنيث؛ فإن (طلحة) مذكر علم يعقل، ولم يجمع بالواو والنون –عند البصريين– لوجود تاء التأنيث"[٥].

وقال في حذف حرف النداء: " فالحذف فيهما احذر اختصاره، ليس على إطلاقه؛ فإنه يجوز حذف (يا) عن اسم الله تعالى، بشرط التعويض، لكن لا اختصار مع التعويض"[٦]، وتبعه في ذلك ابن القوّاس[٧].

ولم يكن يسمي النحاة عند ذكر آرائهم في اعتراضاته على الناظم، نحو قوله في باب الوقف: "وكان ينبغي بدل قوله (فإن تعرفه) أن يقول: فإن امتنع دخول التنوين فأثبت ياءه؛

---

(١) الروض الآنف في شرح السيرة ٢/٤٦٠.

(٢) المصدر السابق ٢/٤٨٢.

(٣) المصدر السابق ٢/٧٨٢-٧٨٣.

(٤) المصدر السابق ٢/٧٨٤.

(٥) الصفوة الصفية ١/١٣٦.

(٦) المصدر السابق ٣/١٩٧.

(٧) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١٠٤٢.

لأن امتناع التنوين أعم من التعريف؛ لأنه قد يمتنع بمشابهة الفعل نحو: (هذه جواري)، وكان ينبغي أن يقول: فإن تعرفه باللام، فإنك إن سميت رجلًا بـ(قاضٍ) فقد صار معرفةً؛ لأنه علم عليه، ومع ذلك لو وُقِفَ عليه لم يثبت الياء"[١]، وهذا رأي سيبويه والخليل[٢].

وفي مواضع وجوب تقديم المبتدأ قال: "وقوله: (أو عرفا) ليس على إطلاقه؛ فإنهما إذا كانا معرفتين، والمبتدأ مشبه بالخبر، يجوز فيه التقديم والتأخير..."[٣]، وهذا الرأي نسبه ابن القوّاس[٤] لابن كيسان، ولم تقف الباحثة عليه.

وقد كان النيلي يتابع ابن الخباز في اعتراضاته، ومنها ما جاء في عدم التمييز بين أسماء الأجناس وغيرها في الجمع[٥]، وتابعهما في ذلك ابن القوّاس[٦] -أيضًا-، وكذلك في تثنية الأسماء المعربة إذا كانت على حرفين[٧]، حيث اعترضا على رد (فو) و(ذو) في التثنية، وقد مرَّ ذلك[٨]، وقد تابعهما في ذلك ابن القوّاس[٩].

ومن متابعات النيلي لابن الخباز في اعتراضاته ما جاء في جمع المؤنث السالم المجرد من العلامة، حيث اعترضا على الناظم قوله: "طورًا بتخفيف، وطورًا يتبع"[١٠]، وقد مرَّ ذلك في دراسة المآخذ الصرفية[١١]، وتابعهما ابن القوّاس في ذلك[١٢].

وهناك مسائل كثيرة تابع فيها الشارحون بعضهم بعضا في الرأي، وقد مرَّ بيانها في فصول

---

(١) الصفوة الصفية ١/١١٠.

(٢) يُنظر: الكتاب ١/١٨٣-١٨٤.

(٣) الصفوة الصفية ٢/٨١٨-٨١٩.

(٤) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/٨٤١.

(٥) يُنظر الغرة المخفية ٢/٦٠٧، الصفوة الصفية ٣/٣٥٣.

(٦) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢/١١٨٥.

(٧) يُنظر: الغرة المخفية ١/١٢٨-١٢٩، الصفوة الصفية ١/١٣٠-١٣٢.

(٨) يُنظر: المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، مبحث المآخذ الصرفية ص ٢٥٢-٢٥٤.

(٩) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٢٨١.

(١٠) يُنظر: الغرة المخفية ١/١٤٠، الصفوة الصفية ١/١٤٩.

(١١) يُنظر: المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، مبحث المآخذ الصرفية ص ٢٥٥-٢٥٨

(١٢) يُنظر: شرح ألفية ابن معطي الموصلي ١/٢٩٨.

البحث[١].

وفي غير موضع، نجد استقلال الشارحين في الرأي، ويكثر ذلك في اعتراضات ابن الخباز، التي ينفرد بها، ومن ذلك قوله في جمع المؤنث السالم: "وقد أساء يحيى الترتيب؛ لأن الواجب أن يذكر جمع التأنيث إلى جنب جمع التذكير، فوسط بينهما جمع التكسير"[٢].

وفي حد الإعراب قال: "وكان ينبغي أن يقدم الظاهر على المقدر؛ لأن حكم المؤثِّر أن يكون موجودًا، والمقدر متأول به"[٣].

ومن الاعتراضات التي انفرد بها قوله في الاسم المعرب: "وهذا ترتيب سيئ منه؛ لأنه شفَّع الصحيح المنصرف بالمعتل، وذكر قسيمه الذي هو غير المنصرف بعده، وكان ينبغي أن يذكره مع المنصرف"[٤].

ولم يتبعه أحد من شارحي الألفية –حسب اطلاع الباحثة– في هذه الاعتراضات[٥]، وقد تبعه النيلي في ذلك، فنجده مستقلًا ببعض اعتراضاته، ومن ذلك قوله في باب الكلام والكلم: "وكان الواجب أن يبدأ بتعريف الكلمة قبل تعريف الكلام؛ لأن المركب لا يمكن تعريفه إلا بعد تعريف مفرداته "[٦]، وفي باب الوقف قال: "وكان ينبغي بدل قوله: (فإن تعرفه) أن يقول: فإن امتنع دخول التنوين فاثبت ياءه؛ لأنَّ امتناع التنوين أعم من التعريف..."[٧].

واعترض على الناظم في حروف الجر فقال: "ولم يشرح معنى (في) كما شرح معاني سائر حروف الجر"[٨]، وانفرد بذلك عن الشارحين[٩].

---

(١) يُنظر: المآخذ المنهجية، مبحث المآخذ على الإغفال ٨٢-٨٣، ١٠٥ ومبحث المآخذ على التمثيل١٢٧، ١٣٩، ١٤٤، المآخذ النحوية والصرفية واللغوية، مبحث المآخذ النحوية ٢٣٧، ومبحث المآخذ الصرفية ٢٥٥.

(٢) الغرة المخفية ١/٣٥.

(٣) المصدر السابق ١/٩٠.

(٤) المصدر السابق ١/١٠٤.

(٥) يُنظر: –على سبيل المثال– ١/١٦٠، ١/٢٠٦، ١/٢٠٧-٢٠٨، ١/٣٣١-٣٣٢، ١/٣٤٩، ٢/٦٠٧.

(٦) الصفوة الصفية ١/٣٤.

(٧) المصدر السابق ١/١١٠.

(٨) المصدر السابق ١/٣٢١.

(٩) وانفرد –أيضًا– بغيره من الاعتراضات، يُنظر: –على سبيل المثال– الصفوة الصفية ٣/٤٠٠، ٤/٤٥٧-٤٥٨، ٤/٤٩٦، ٤/٥٠٤، ٤/٥٤٢، ٤/٦١٨، ٤/٦٢٨.

ولم يكن ابن القوّاس بعيدًا عن منهج سابقيه، فقد كان متابعًا لهما أحيانًا، ومستقلًا برأيه أحيانًا أخرى، ومن متابعاته لآراء ابن الخباز اعتراضه على ابن معطي في نظم القصيدة من بحرين فقال: "واعلم أن الطريقة التي ارتكبها يحيى لم يسلكها العرب إذ ليس في نظمها قصيدة من بحرين"(١).

وفي علامات الحرف قال: "وأما العامل فمندرج تحت الأقسام وليس قسيمًا لها"(٢)، وقال في الممنوع من الصرف: "وإذا تقرر هذا تبين أن إتيان المصنف بلفظة (كل) لا يستقيم؛ لأنها للعموم، فلا يصح أن يقال: وكل ما لم ينصرف منكرًا لم ينصرف معرفًا إلا على رأي الجرمي، ولعل مذهبه ذلك"(٣)، وهو بذلك يوافق رأي ابن الخباز(٤).

ويُكثر ابن القوّاس في متابعاته لاعتراضات النيلي، فنجده في غالب اعتراضاته يوافق النيلي في رأيه ، ومن ذلك ما ذكر في باب التحذير حيث قال: "الأصل في الفعل الناصب للمفعول أن يكون ظاهرًا؛ لأن الحذف على خلاف الأصل، وقد يكون مضمرًا أي محذوفًا، وهو على ضربين: واجب الحذف وجائزه، وكل واحدٍ منهما سماعي وقياسي، ولم يميز المصنف بين الواجب والجائز"(٥).

وفي باب (ظنّ) وأخواتها، استدرك على الناظم عدم تمثيله للحروف المعلقة فقال: "أما اللام فنحو: علمتُ لزيد منطلق، ولم يمثل المصنف باللام"(٦)، وقال في العطف على المضمر وتوكيده: "وكان الواجب أن يقول: فاعطف عليه بعدما أكدته مع عدم الفصل وجوبًا، ومع الفصل جوازًا"(٧).

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/١٨٩.

(٢) المصدر السابق ١/٢١٦.

(٣) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/٤٦٤-٤٦٥.

(٤) ومن موافقاته –على سبيل المثال– يُنظر: المصدر السابق ١/٤٦٧، ١/٥٠٨، ٢/١٠٧٤، ٢/١٢٤٧.

(٥) المصدر السابق ١/٤٩٢.

(٦) المصدر السابق١/٥٠٨.

(٧) المصدر السابق ٢/٧٩٣.

وكل هذه المواضع وغيرها التي اعترض فيها النيلي على الناظم، وتبعه ابن القوّاس[١]، وهذا لا يعني أن ابن القوّاس لم يكن ذا رأي مستقل في بعض اعتراضاته، بل العكس من ذلك، إذ كان يعترض على الناظم، ويأخذ عليه، ويستدرك ما لم يقف عليه الشارحان قبله، ومن ذلك قوله في جوازم الفعل المضارع: "وقوله: (وألم) يوهم أنه قسم آخر، وليس كذلك لما بينا"[٢]، وفي باب الحال قال: "للحال شروط لا يصح نصبها إلا بها: أحدها أن تكون منصوبةً لفظًا أو محلًا... ولم يذكر المصنف منها الأخيرين"[٣]، وكذلك انفرد باعتراضه في اشتقاق الاسم إذ قال: "وقوله: (سما) ليس بجيد؛ لأن الاسم من الأسماء الجارية على الفعل حتى يدعى اشتقاقه منه، بل الأجود ما ذكرناه وهو أنه من السمو"[٤].

فهذه المواضع التي انفرد بها ابن القوّاس في اعتراضاته[٥]. ويتضح مما سبق أن الشارحين الثلاثة لم يكونوا بمعزلٍ عن بعض، فكانت اتفاقاتهم تغلب على مناقضة بعضهم بعضا، ولم يكونوا يكثرون من ذكر المذاهب النحوية، أو يعتمدون عليها في اعتراضاتهم كما اتضح في النماذج المذكورة، فتبين أنهم يتفقون كثيرًا في اعتراضاتهم على الناظم، ويستدركون عليه، ومع ذلك نجد أن هناك استقلالًا في بعض الآراء، وهذا الاستقلال جعل هناك مساحة للرد، ومناقضة الرأي الآخر وتصويبه، مما أثرى هذه الاعتراضات.

(١) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ١٠٩٨/٢، ١١٨٥/٢، ١٣٤٧/٢.

(٢) المصدر السابق ٣١٥/١-٣١٨.

(٣) المصدر السابق ٥٥٥/١-٥٥٦.

(٤) المصدر السابق ٢١٨/١.

(٥) يُنظر: –على سبيل المثال–المصدر السابق ٥٧٤/١، ٦١٦/١، ٧١٧/١، ٧٣٤/١، ٨٤١/٢، ١١٨٩/٢، ١٣٩٤/٢-١٣٩٥.

المطلب الثاني: الاعتدال والتحيز

يختلف الشارحون الثلاثة من حيث الاعتدال والتحيز في اعتراضاتهم، فنجد لديهم بعض الاعتدال أحيانًا، كما نجد تحيزًا في أحيانٍ أخرى، ولعل ابن الخباز أكثرهم تحيزًا في اعتراضاته على الناظم، إذا نجده يكثر من هذه الاعتراضات، سواء أكان ذلك بسببٍ واضح أم لا، إلا إنه يلحظ –وبشدة– كثرة هذه الاعتراضات، ومن ذلك قوله في مصادر الأفعال:"لو قال: بنات الخمسة لكان أحسن من الخماسي؛ لأن الخماسي: ما كل حروفه أصول، ولا يكون هذا في الفعل"(١)، ثم قال في شرح الأبيات التي تليها: "ما كان على ستة أحرف لزمت أوله همزة الوصل، وقوله: (وللسداسي) رديء، وقد ذكرناه"(٢).

وقد مرَّ في فصول البحث بعض مواضع اعتراضاته، التي انفرد بها، وفي انفراده بعض التحيز(٣)، وذلك نحو ما قاله في نواصب الفعل المضارع: "ولم يذكر يحيى (كي) في النواصب وهو سهو"(٤).

وكان في بعض المواضع يتحيز لرأيه، ويصوبه أحيانًا، ومنه قوله في (كان) وأخواتها: "وأما (مادام)؛ فما رأيتُ أحدًا منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى، وما أدري من أين أخذه؟"(٥)، وجاء في تاء التأنيث الداخلة على (مفاعل) قوله: "وقوله: (وهي للتعويض) ليس بجيد؛ بل الصواب ما عرفتك به"(٦)، وفي علامات التأنيث قال: "وقد اختصر يحيى علامات التأنيث أشد اختصارًا، وأنا أبسط ذلك، بسطًا ينتفع به"(٧).

وقد مرَّ بنا أن ابن الخباز كان يذكر اعتراضاته بألفاظٍ تفصح عن عدم قبوله لما جاء به

(١) الغرة المخفية ٢/٧١٥.
(٢) المصدر السابق ٢/٧١٦.
(٣) يُنظر: –على سبيل المثال–المصدر السابق ٢/٤٣١– ٤٣٥/٢، ٤٣٦/٢، ٤٥٠/٢، ٥٥٠/٢.
(٤) المصدر السابق ١/١٦٠.
(٥) المصدر السابق ٢/٤٢٢.
(٦) المصدر السابق ٢/٦٢٦.
(٧) المصدر السابق ٢/٦٦٠.

الناظم، وربما يحيف عليه، وقد عرضت لذلك بعض الأمثلة[١].

ومما يلحظ –أيضًا– أنه يحيف بألفاظه على الناظم حتى في اعتذاراته، نحو قوله في جمع المؤنث السالم: "أطلق المعتل وهو باطل، بـ(ظبية، وركوة)، وإنما يعني المعتل؛ لأنه مثَّل به"[٢]، فوصف قول الناظم بـ(الباطل)، وقد ذكره ابن جني خلاف ما جاء به الشارح، إذ حكى الكون في الاختيار[٣].

وفي الباب نفسه قال: "وفي كلام يحيى اضطراب؛ لأنه قال: "تصرف مع أنها مؤنث معرف" وهذا تدافع، والعذر له أنه سماه صرفًا؛ لأنه مثل تنوينه في الصورة"[٤].

ونجد –أيضًا– أن ابن القوّاس أكثر من استدراكاته على الناظم، وبعض هذه الاستدراكات يُعتذر فيها لطبيعة النظم الذي يقتضي الاختصار، إلا أن الشارح لم يعتذر للناظم في اعتراضاته، خاصةً فيما يتعلق بالأمثلة، وهي أكثر ما يستدركه ابن القوَّاس على الناظم، ومن ذلك قوله في باب (ظنَّ) وأخواتها: "أما اللام فنحو: (علمتُ لزيد منطلق)، ولم يمثل المصنف باللام" [٥]، وجاء في التمييز قوله: "ولم يمثل بمميز المكيل"[٦]، وفي أسماء الإشارة قال: "ولم يذكر مثال المثنى البعيد من المذكر، وهو (ذانَّك) بالتشديد"[٧]، وغيرها من المواضع[٨].

وهذه الاعتراضات التي أكثر منها ابن القوّاس، كان متابعًا في أغلبها اعتراضات النيلي، إلا إنه انفرد بأكثرها عن متابعة غيره، أما النيلي فلم يكن متحيزًا بشكل ملحوظ، إلا أنه يعمد

(١) يُنظر: طريقتهم في عرض مآخذهم، تنوع الألفاظ ص:٣٤٠.

(٢) الغرة المخفية ١٤١/١.

(٣) يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المتوفى ٣٩٢هـ، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م، ٥٦/١.

(٤) المصدر السابق ٣٨/١.

(٥) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٥٠٨/١.

(٦) المصدر السابق ٥٧٤/١.

(٧) المصدر السابق٢/ ٧١٧.

(٨) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ٥٥٥/١، ٨٣٩/٢، ٩٨١/٢، ١٢١١/٢، ١٢١٥/٢، ١٣١٩/٢.

إلى اعتراضات غير مقبولةٍ نحو ما جاء في توكيد الفعل إذ قال: "وكان ينبغي أن يقول: (حلَّ به)؛ ليؤكد فيبنى؛ لأن الغرض بالنون التأكيد لا البناء، لكن لما كان التأكيد بالنون سببًا للبناء، أقام المسبِّب مقام السبب..."[(١)]، وذكر ابن القوّاس أن اللام في قوله: (ليبنى) لام العاقبة لا التعليل، وبه يبطل قول النيلي[(٢)].

وأيضًا قوله في علل الصرف "وأما قوله: إذا اجتمع منها اثنان فالصرف امتنع، فليس على إطلاقه، بل المعول على ما ذكره مفصلًا فيما بعد، ألا ترى أنَّ (أذربيجان) فيه خمس علل، وهي التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون" فإذا نُكر انصرف مع بقاء أربعة أسباب..."[(٣)]، وفي مواضع كسر همزة (إنَّ) قال: "قوله: (بعد القول) ليس على إطلاقه، بل ينبغي أن يقول: بعد القول الذي ليس بمعنى الظن، فإنها تفتح فيه"[(٤)]، وهذا احتراز ذكره الناظم في أرجوزته، فما ذكره النيلي من قيدٍ مردود عليه.

وهذا لا يعني أن الشارحين لم يكونوا معتدلين في آرائهم واعتراضاتهم، فكما ذكرت الباحثة آنفًا، تحريهم الألفاظ المعتدلة خاصةً النيلي، وتبعه في ذلك ابن القوَّاس، فكانا كثيرًا ما يردان على اعتراضات ابن الخباز، ويعتذران للناظم، ومن ذلك ما قال النيلي في تثنية الأسماء المعربة إذا كانت على حرفين: "واعلم أن في هذه العبارة تسامحًا، وروي "واردد إلى الأصل أبًا وأخوته" وعلى كلا القولين فيه تسامح..."[(٥)]، وفي الممنوع من الصرف قال: "أتى بلفظ (كل)؛ ليعم الحكم في الجميع، ولا ينتقض بثلاث إذا سمي به فإنه ينصرف معرفةً عند قوم، ولا ينصرف نكرةً –أعني قبل التسمية– "[(٦)].

وقال في تصغير الثلاثي المؤنث: "قوله: علامات الإناث، يعني علامات التأنيث، وينبغي أن يزيد على هذا قيدًا آخر، ويقول: في التصغير، لكنه اكتفى بالمثال، ولأن الباب للتصغير،

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢٤٧/١.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٣٦٥/١-٣٦٦.

(٣) الصفوة الصفية ٣٤٤/١.

(٤) المصدر السابق ٧٨/٣.

(٥) المصدر السابق ١٣٠/١.

(٦) المصدر السابق ٣٧٢/١.

ولو قال: في الأمر العام لكان أضبط؛ لأن مثل (حرب، وعرس)، لا ترد إليه الهاء"[1].

وسلك ابن القوَّاس هذا المسلك فكانت عباراته معتدلة، وكان يعترض على من سبقه، وأحيانًا يعتذر للناظم، ومن ذلك ما قال في الاسم غير المنصرف: "هذا قسيم المنصرف، وكان الواجب أن يذكره بعده، ويمكن أن يعتذر له أن الصحيح المنفرد والمعتل، كل منهما يكون منصرفًا وغير منصرف، فلما استوفى أقسامها ذكر حكم غير المنصرف مطلقًا"[2].

وفي التمييز قال: "وقول المصنف: وحكموا في الفعل بالتجويز فيه إطلاق، والمراد حكم بعضهم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه، وهو ضمير المجرور مقامه فارتفع بالفعل"[3]، وقال –أيضًا– في باب الإضافة: "وقول المصنف: الإضافة التي تعرف الاسم، فالمحضة ليس على إطلاقه؛ لأنهما إنما تعرفه إذا كان الثاني معرفة، ولكن أن يقال: لما مثل بما يعرف به الأول وهو قوله: كـ(عبد حيدرة)، إذ المضاف إليه علم دلَّ على أن مراده ذلك"[4]، وغير ذلك من المواضع[5].

(١) الصفوة الصفية ٤٠٨/٣.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٢٥٨/١.

(٣) المصدر السابق ٥٨٠/١.

(٤) المصدر السابق ٧٣٠/٢.

(٥) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ٦١٩/١، ٩٩٥/٢، ١٢٥٨/٢.

المطلب الثالث: الإيجاز والإطناب:

لا يعمد الشارحون الثلاثة إلى الإطناب إلا ما ندر، فجلُّ اعتراضاتهم موجزة ومختصرة، ومن تلك الاعتراضات التي أوجزوا فيها: ما قاله ابن الخباز في الاسم المفرد: "هذا ترتيب سيئ منه؛ لأنه شقَّع الصحيح المنصرف بالمعتل، وذكر قسيمه الذي هو غير المنصرف بعده، وكان ينبغي أن يذكره مع المنصرف"(١)، وفي باب الوقف قال: "وكان ينبغي أن يضيف إلى القيدين المنون؛ لأن قولك: (رأيت الرجل)، منصرف منصوب، ولا تقف عليه مبدلًا"(٢)، وأيضًا أوجز في اعتراضه في الاسم المثنى حيث قال(٣): "وقوله في التمثيل: (أعليان) خطأ؛ لأن (أعلى) أفعل التفضيل، ولا يثنى إلا مصحوبًا باللام أو الإضافة، وهو من بنات الواو؛ لأنه من العلوّ"(٤).

وأوجز النيلي اعتراضه في هذا الموضع فقال: "وأما قوله: (أعليان) تثنية (أعلى)، فكان الأصل أن يقول: (الأعليان) بالألف واللام، أو (أعليا القوم) بالإضافة؛ لأن أفعل التفضيل لا يثنى ولا يجمع إلا معرفًا باللام أو مضافًا"(٥)، فالنيلي يشابه ابن الخباز في الميل إلى الإيجاز في اعتراضاته، فمثلًا قال في الجمع المتناهي: "وكان ينبغي أن يقول: ثلاثة أوسطها ساكن؛ ليخرج منه نحو: (فرازنة، وزنادقة)"(٦)، وأيضًا في علامات الاسم قال: "قوله: (وأخبر عنه) ولو قال: أسند إليه كان أولى؛ لأن الإسناد أعم من الإخبار؛ فكل إخبار إسناد، فإن قولك: (هل قام زيد؟) إسناد لا إخبار"(٧)، ومواضع أخرى غير ما ذُكر(٨).

وكان ابن القوّاس مشابهًا لسابقيه في إيجاز اعتراضاته على الناظم، فقال في علامات

---

(١) الغرة المخفية ١/١٠٤.

(٢) المصدر السابق ١/١١٤.

(٣) المصدر السابق ١/١٢٥.

(٤) يُنظر: –على سبيل المثال–المصدر السابق ١/١٢٨، ١/١٣٥، ١/١٤٠، ١/١٥٥، ١/١٦٠، ١/٢٠٧، ١/٢٢٣، ١/٢٣١-٢٣٢.

(٥) الصفوة الصفية ١/١٢٦.

(٦) المصدر السابق ١/٣٥٩-٣٦٠.

(٧) المصدر السابق ٤٩-٥٠.

(٨) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ١/٢٣، ١/٦٧، ١/٣٢١، ١/١٣٦، ٢/٧٨٦، ٢/٤٢٧، ٢/٥١٨، ٢/٢٩٥، ٢/٥٧٠.

الحرف: "وأما العامل فمندرج تحت الأقسام وليس قسيمًا لها، وهو كل حرف يختص بأحد النوعين، ولم يتنزل منزلة الجزء منه"[(١)]، وفي أسماء البناء قال: "وقوله: (لفظ غير المتمكن يعم)، يريد أنه يعم المبنيات كلها؛ لأن المعرب لما كان هو المتمكن، كان المبني هو غير المتمكن، وفيه نظر؛ لأنه يدخل في غير المتمكن الفعل المضارع، إلا أن يعني به المبني في الأصل"[(٢)].

وكذلك في الاسم غير المنصرف قال: "وقوله (تفتحه) و(شرحه) عيب في القافية؛ لأن الأول وقع فيه ثلاثة أحرف متحركة وهي التاء والحاء والهاء بين ساكنين وهما الفاء والواو بعد الهاء، ويسمى المتراكب، وهي الثاني وقع فيه حرفان متحركان وهما الحاء والهاء بين ساكنين وهما الراء والواو التي بعد الهاء، ويسمى المتدارك"[(٣)]، وغيرها من المواضع[(٤)].

أما الإطناب فكان قليلًا إذا ما قورن بالإيجاز، ويلحظ أن الشارحين لا يميلون إلى الإطالة في اعتراضاتهم، بل يوجزون ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، وهذا لا يعني أن كل مآخذهم موجزة، بل هناك بعض المواضع التي لجأ فيها الشارحون إلى الإسهاب في الشرح، وذكر الأدلة، والتمثيل عليها، فذكر ابن الخباز في الضمير المتصل المرفوع الموضع قوله: "هذا ترتيب يؤذن بأنه قسَّم المضمر مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، والمرفوع منفصلًا ومتصلًا، وقد مضى المنفصل، وهذا المتصل وهو اثنا عشر ضميرًا، كلها تتصل بالفعل إلا الضمير المستكن فللمتكلم التاء المضمومة في (قمتُ...) وقد بقي مضمر واحد لم يذكره، وهي ياء المخاطبة في (تفعلين) و(افعلي) فتتصل بالمضارع والأمر"[(٥)].

وفي أسماء الإشارة قال: "الفصل الثاني: في مراتب الإشارة وهي ثلاث: الدنيا والوسطى والقصوى، فللدنيا –في المفرد المذكر– (هذا، وذا)، وفي المثنى (هذان، وذان)، ولهما في الجمع

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ١/١٢٦.

(٢) المصدر السابق ١/٢٣٨-٢٣٩.

(٣) المصدر السابق ١/٢٦٠.

(٤) يُنظر: –على سبيل المثال– المصدر السابق ١/١٨٦، ١/١٨٩، ١/٢٠٣، ١/٢١٨، ١/٢٣٨-٢٣٩,٢/٢٧٧-٢٧٨، ١/٣١٨، ١/٤٩٢.

(٥) الغرة المخفية ١/٣٣١-٣٣٢.

(هؤلاء وهؤلي...) ويحيى قد أبهم ذلك بالتغليظ والتخليط، وقد أوضحته بالتلخيص والتخليص؛ لأنه جعل (ذان) في الوسطى، وليس كذلك"[1]، وقال في الأعداد: "وقد أغفل يحيى نبذًا من أحكام العدد، وأنا أسوق إليك ما أغلفه، وما ذكره من مسائل: المسألة الأولى: (إحدى)—تأنيث أحد- وهمزتها بدل من واو، وألفها للتأنيث، ولا تستعمل إلا نيفةً..."[2].

وتبين من هذه المواضع[3]، قلة مواضع الإطناب عند ابن الخباز، وتبعه النيلي في ذلك، إلا أنَّ النيلي لم يكن مطيلًا بطريقةٍ تشابه الطريقة التي كانت عند ابن الخباز، ومن مواضع الإطناب في شرحه قوله في باب الكلام: "وكان الواجب أن يبدأ بتعريف (الكلمة) قبل تعريف (الكلام)؛ لأن المركب لا يمكن تعريفه إلا بعد تعريف مفرداته، وإنما بدأ بالمركب الذي هو (الكلام) لشرفه..."[4]، وكذلك في باب الوقف قال: "وكان ينبغي بدل قوله (فإن تعرفه) أن يقول: فإن امتنع دخول التنوين فأثبت ياءه؛ لأن امتناع التنوين أعم من التعريف؛ لأنه قد يمتنع بمشابهة الفعل نحو: (هذه جواري)، وكان ينبغي أن يقول: فإن تعرفه باللام..."[5].

وفي موضع ثالث[6] قال: "فكان ينبغي أن يقول: واردد إلى الواو أبًا وأخوته ما لم يكن قد أبدل من الواو ميمًا، إلا (ذو)، فإن (فوك) قد أبدل من واوه ميم في إفراده فما لزم إبداله في الإفراد صادفته التثنية كذلك يُثنى بالميم..."[7].

وكان ابن القوّاس متابعًا لهما في ذلك، إلا أن الإطناب في اعتراضاته كان مشابهًا لما كان عليه النيلي، فهو متوسط ليس كما كان عند ابن الخباز، فقال في الفعل الناصب: "وهو على ضربين: واجب وجائز، وكل واحد منهما سماعي وقياسي، ولم يميز المصنف بين الواجب

(١) الغرة المخفية ٣٤٩/١.

(٢) المصدر السابق ٥٦٤/١.

(٣) وأيضًا يُنظر: —على سبيل المثال- المصدر السابق ٦٠٧/٢، ٧٤٥/٢، ٧٥٢/٢.

(٤) الصفوة الصفية ٣٤/١.

(٥) المصدر السابق ١١٠/١.

(٦) المصدر السابق ١٣٠/١.

(٧) وأيضًا يُنظر: —على سبيل المثال- المصدر السابق ١٤٩/١-١٥١، ٣٧٠/١، ٥٧٦/٢، ٤٩٦/٤.

والجائز، فمن الواجب قولهم: إياك وشيئًا ينكر، والتقدير: إياك باعد واحذر..."[1]، وقال في التوكيد: "وقوله: "أجزت في الذي جعلت وصفًا، إتباعه وقطعه والعطفا" ليس على إطلاقه؛ لأن العطف لا يكون إلا في الثانية لما مر، وأما الإتباع والقطع فيجوز مطلقًا، والقطع إما بالرفع أو النصب..."[2]، وأيضًا في موضع آخر قال[3]: "ولم يذكر المصنف ما يقوم مقام الفصل، وكان الواجب أن يقول: فاعطف عليه بعدما أكدته مع عدم الفصل وجوبًا، ومع الفصل جوازًا، وإنما لم يجوزوا العطف من غير تأكيد؛ لأنه إن كان مستترًا كان العطف عليه كعطف لفظ الاسم على لفظ الفعل..."[4].

ويتضح من ذلك قلة مواضع الإطناب في اعتراضات الشارحين، وكانت اعتراضاتهم موجزة، ومستوفيةً للغرض.

(١) شرح ألفية ابن معطي للموصلي ٤٩٢/١.

(٢) المصدر السابق ٧٦٦/١.

(٣) المصدر السابق ٧٩٣/٢.

(٤) يُنظر: أيضًا -على سبيل المثال- المصدر السابق ٢٨١/١، ٦٣٥/١، ٩٢٨/٢، ٩٤٧/٢، ١١٩٥/٢، ١٢٨٩/٢.

المطلب الرابع: القيمة العلمية للمآخذ.

تبين من مآخذ الشارحين على ألفية ابن معطي، سعة شمولهم لأبيات الألفية، ومدى تعمقهم في شرحها، ويتضح ذلك من تنوع المآخذ؛ حيث كانت نحوية، وصرفية، ولغوية، وكذا كانت في العروض والقافية، كما شملت –أيضًا– ترتيب الأبيات، وتقسيمها، وهذا يدل على دقة الشارحين وتعمقهم، وسعة علمهم.

وكانت هذه الاعتراضات حافلةً بالتعليل، إذ لم يترك الشارحون موضعًا دون تعليل، وذكر أدلة، واستنباط أحكامٍ، فعمدوا إلى الاحتجاج على الناظم بالأصول العقلية والنقلية، مما جعل هذه المآخذ زاخرة بالأدلة والبراهين في شتى الموضوعات، ولا شك أن هذا من شأنه أن يوسع دائرة البحث في أصول الاحتجاج التي قدمها الشارحون.

ومما زاد قيمة هذه الاعتراضات، انفراد كل منهم ببعضها، دون متابعةٍ لغيره، مما أسهم كثيرًا في الردِّ عليه ومناقضة قوله أو تأييده، وهذا يفتح المجال للأبحاث القادمة لموازنة هذه الآراء ودراستها.

وتبين من هذه المآخذ مدى اطلاع الشارحين على الموروث النحوي، إذ نجد نسبتهم لكثيرٍ من الآراء، والمذاهب النحوية، لأصحابها، ومناقضة رأي الناظم بآراء النحاة من قبله، وهذا يوضح توفر ملكة الرأي لدى كل شارح، مما جعل هذه المآخذ ذات قيمة علمية كبيرة، وسيسهم لاحقًا في متابعة هذه الآراء التي استعرضها الشارحون ومناقشتها.

كما كان في استدراكات الشارحين على الناظم توسع في المادة العلمية التي أوجز الناظم فيها؛ لما تقتضيه طبيعة النظم، فنجدهم يستدركون عليه بعض المواضع التي لم يذكرها، ويمثلون لبعض المسائل، وهذا من شأنه إثراء البحث العلمي، وفتح الطريق لاستيفاء هذه الاستدراكات ودراستها.

وقد مرَّ أن الشارحين لم يعمدوا في مآخذهم إلى الإطناب، وكانت مآخذهم موجزة، ولم يكن إيجازهم مخلًا، وكذا تبينَ تمايز أساليبهم في عرض هذه المآخذ بين الاعتدال والتحيز، وتباين ألفاظهم –أيضًا–، وغير ذلك من المفارقات بين الشارحين، مما سهل الموازنة بينهم، وتحديد منهج كل شارح.

ولعل قيمة هذه المآخذ تتلخص في تنوعها، إذ نجد عند ابن الخباز ما لا نجده عند غيره، وقد يذكر ابن القوَّاس جانبًا لم يتطرق إليه سابقوه، وهذا يعني أنه لا يمكن الاكتفاء بشرحٍ واحدٍ لعرض اعتراضاته على هذه الألفية؛ ربما لإيجاز الشارح، وربما –أيضًا– لميله لبعض الجوانب عن بعض في اعتراضاته، فكان لزامًا الوقوف على كل الشروح المطبوعة، والوقوف على اعتراضات شارحيها، وهذا من شأنه –أيضًا– زيادة الإيضاح وإبعاد اللبس والوهم.

الخاتمة

الخاتمة

بعد دراسة هذه المآخذ، والاطلاع على منهج الشارحين في اعتراضاتهم، توصلت الباحثة إلى هذه النتائج:

- هناك تمايز بين الشارحين في اعتراضاتهم على الناظم، فنجد ابن الخباز محللًا لأبيات الألفية، ومناقشًا لآراء ابن معطي، وكان دقيقًا في ذلك، بينما كان النيلي لا يقف كثيرًا عند تفاصيل أبيات الناظم، ويتوسط ابن القوّاس في ذلك، وإن كان في أغلب آرائه مشابهًا للنيلي.
- تنوع مآخذ الشارحين، بين نحوية وصرفية ولغوية، وعروضية، وغير ذلك، وهذا يدل على تعمقهم في فهم أبيات المنظومة.
- اتسمت مآخذ الشارحين بالدقة، والإيجاز، فلم يميلوا إلى الإطناب، بل كانت عباراتهم موجزة، واضحة الدلالة.
- لم تكن اعتراضات الشارحين مجردة ، بل كان أغلبها مصحوبًا بالتعليل، والأدلة البينة.
- إن تعارض الآراء بين الشارحين جعل للمتأخر فرصة الرد على المتقدم، فنجد ابن القوّاس –كثيرًا– ما يرد على ابن الخباز، وكذا النيلي إلا أنَّ ذلك عند الأخير أقل.
- يتميز شرح ابن الخباز بالإيجاز والدقة الشديدين، ويتميز شرح النيلي بالإيجاز وعدم الدقة في متابعة ألفاظ المنظومة، أما ابن القوّاس فكان متابعًا للنيلي ومفصلًا لكل ما لم يذكره.
- تشابه آراء ابن القوّاس للنيلي، وكذا متابعته في اعتراضاته، وكأن الشرحين شرح واحد لولا انفراد ابن القوّاس في بعض الآراء، والتفصيل في شرح أبيات المنظومة.
- سعة اطلاع الشراح على الموروث النحوي، حيث ذكروا أصحاب بعض الآراء التي جاء بها الناظم، وبينوا إن كان سابقًا إليها أو تابعًا لمن قبله من النحاة.
- تباين ألفاظ الشارحين في اعتراضاتهم، فقد كان ابن الخباز أكثرهم حدةً، ورغم ذلك لا ننفي عنه بعض الاعتدال، بينما تميز النيلي وابن القوّاس باعتدال عباراتهم.
- غلبة الاحتجاج بالقرآن الكريم، والشعر العربي الفصيح، والتعليل على بقية أصول الاحتجاج.

- عدم عناية النيلي في شرحه بعيوب القافية، فنجد اتفاقًا كبيرًا بين ابن الخباز وابن القوّاس في هذا.

فهرس المصادر والمراجع

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، المتوفي ٧٤٥هـ، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢) أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري المتوفى ٥٧٧هـ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣) الأصول، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج، المتوفى ٣١٦هـ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤) الاعتراض المنطقي على الحد النحوي، بحث للدكتور سليمان بن علي الضحيان، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد السابع، ٢٠١٢م، مكة المكرمة.

٥) الاقتراح في أصول النحو، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المتوفى ٩١١هـ، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي-دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٦) ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله جمال الدين، المتوفى سنة ٦٧٢هـ.

٧) ألفية الآثاري، كفاية الغلام في إعراب الكلام، لزين الدين شعبان بن محمد القرشي الآثاري، المتوفى سنة ٨٢٨هـ، تحقيق: د. زهير زاهد وأ. هلال ناجي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٨) إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، المكتبة العصرية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

٩) أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها، لأبي المنذر هشام بن محمد أبي النضر ابن السائب بن بشر الكلبي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق-سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ، المكتبة العصرية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

١٢) الإيضاح العضدي، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبي علي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الطبعة: الأولى، ١٩٦٩م.

١٣) الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب، المتوفى سنة ٦٤٦هـ، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد-العراق.

١٤) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، المتوفى سنة ٣٣٧هـ، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، لبنان- بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية-لبنان.

١٦) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبي طاهر محمد بين يعقوب الفيروزابادي، المتوفى سنة ٨١٧هـ، دار سعد الدين، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٧) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، المتوفى سنة: ٤٤٢، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١٨) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المتوفى ٦١٦هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٩) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين.

٢٠) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المتوفى سنة

٣٧٧هـ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢١) توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر- القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، تحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٣) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، نحاة القرن الرابع نموذجًا، للدكتور: محيي الدين محسَّب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى ٢٠٠٧م، الرياض.

٢٤) جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المتوفى سنة ٣٢١هـ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٢٥) الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة وأ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

٢٧) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المتوفى سنة ٣٩٢هـ، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الرابعة.

٢٨) الدرة الألفية في علم العربية، لابن معطي، ضبطها وقدم لها: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، مصر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

٢٩) ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي، ثم الدمشقي الحنبلي، المتوفى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، السعودية- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٣٠) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله

بن أحمد السهيلي، المتوفى سنة ٥٨١هـ، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٣١) شذا العرف في فن الصرف، لأحمد محمد الحملاوي، المتوفى سنة ١٣١٥هـ، دار الكيان، الرياض-السعودية.

٣٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبي الفلاح، المتوفى سنة ١٠٨٩م، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٣) شرح ابن عقيل، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، المتوفى سنة ٧٦٩هـ، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى أبي الحسن نور الدين الأشموني الشافعي، المتوفى سنة ٩٠٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٥) شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، المتوفى سنة ٧٧٨هـ، دراسة وتحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة-مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٦) شرح التصريح على التوضيح (أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، لخالد بن عبد الله بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، المعروف بالوقاد، المتوفى سنة ٩٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٧) شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، المتوفى سنة ٤٤٢هـ، تحقيق: د. إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد-الرياض-السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٨) شرح الحدود النحوية، لجمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي، المتوفى سنة ٩٧٢هـ، تحقيق: د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٩) شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس-بنغازي، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٤٠) شرح ألفية ابن معطي المسمى: حرز الفوائد وقيد الأوابد، لبدر الدين محمد بن يعقوب، المعروف بابن النحوية، المتوفى سنة ٧١٨هـ، من أوله إلى نهاية باب التوابع، دراسة وتحقيق: عبد الله فهيد البقمي.

٤١) شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٢) شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٣) شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين المتوفى ٦٧٢هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٤) شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، ابن عصفور الأشبيلي، المتوفى سنة ٦٦٩هـ، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٥) شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، المتوفى سنة ٦٨٦هـ، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٤٦) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، المتوفى سنة ٣٨٦هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

٤٧) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لأبي نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، المتوفى سنة ٣٩٣هـ، تحقيق: د. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت،

الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٨) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين، المعروف بالنيلي، تحقيق: أ.د. محسن بن سالم العميري، ١٤١٩هـ.

٤٩) ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، المتوفى سنة ٦٦٩هـ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م.

٥٠) الضوء المشرق على سلم المنطق للأخضري، تأليف الشيخ العلامة: محمد بن محفوظ بن المختار الشنقيطي، تحقيق: عبد الحميد بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥١) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الدراي الغزي، المتوفى سنة ١٠١٠هـ.

٥٢) طبقات النحويين واللغويين، لمحمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبي بكر، المتوفى سنة: ٣٧٩هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة: الثانية.

٥٣) العبر في خبر من غبر، للحافظ الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت.

٥٤) الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لأحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن الخباز، المتوفى سنة ٦٣٩هـ، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد-الرمادي.

٥٥) الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق: محمود محمد الطناحي.

٥٦) في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، أستاذ العربية في كلية الأدب، الطبعة: الثانية، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.

٥٧) قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، لكمال الدين أبي البركات المبارك بن الشعار الموصلي، المتوفى سنة ٦٥٤هـ، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت.

٥٨) الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، المتوفى سنة ٥٠٢هـ، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.

٥٩) الكافي في علم العروض والقوافي، لغالب محمد محمود الشاويش، مطابع أضواء البيان، ١٤١٧هـ.

٦٠) الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٦١) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦٢) كتاب العروض، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، المتوفى سنة ٢١٥هـ، قدم له وحققه: د. أحمد محمد عبد الدايم عبد الله، مكتبة الفيصلية، السعودية-مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٦٣) الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي البشر الملقب بسيبويه، المتوفى سنة ١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة، أو الحاج خليفة، المتوفى سنة ١٠٦٧هـ، مكتبة المثنى-بغداد.

٦٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، المتوفى ٤٣٧هـ، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤-١٩٨٤م.

٦٦) لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب، لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، المتوفى سنة ٩٧٣هـ، دراسة وتحقيق: د. مها عبد العزيز العسكر، د. نوال سليمان الثنيان.

٦٧) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي، المتوفى سنة ٧١١هـ ، دار صادر، بيروت–لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.

٦٨) لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ، قدم له وحققه: سعيد الأفغاني، الطبعة: الأولى، دار الفكر، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

٦٩) اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المتوفى ٣٩٢هـ، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٧٠) مجمع الآداب في معجم الألقاب، لكمال الدين أبي الفضل عبد الرزاق بن أحمد، المعروف بابن الفوطي الشيباني، المتوفى سنة ٧٢٣هـ، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي- إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٧١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المتوفى ٣٩٢هـ، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٧٢) المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٧٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعد من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، المتوفى سنة ٧٦٨هـ، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية- لبنان- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٧٤) المساعد على تسهيل الفوائد (على كتاب التسهيل لابن مالك)، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٧٥) المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي النحوي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧هـ،

تحقيق: د. علي جابر المنصوري، دار الثقافة، والدار العلمية الدولية، الأردن-عمان ٢٠٠٢م.

٧٦) معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج، المتوفى سنة: ٣١١هـ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٧٧) معاني القرآن، لأبي الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، المتوفى سنة ٢١٥هـ، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٧٨) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المتوفى سنة ٦٢٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٧٩) معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المتوفى سنة ٦٢٦هـ، دار صادر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

٨٠) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وزملاؤه، دار الدعوة.

٨١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد بن مصطفى، دار الكتب العلمية- لبنان- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٨٢) المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري، جار الله، المتوفى ٥٣٨هـ، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٣م.

٨٣) مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين، المتوفى سنه ٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨٤) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد، المتوفى سنة ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب-بيروت.

٨٥) الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، أبي الحسن المعروف بابن عصفور، المتوفى سنة ٦٦٩هـ، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

٨٦) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي، تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة. الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٥٤م.

٨٧) الموجز في علم القوافي، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م ، دار البشائر، دمشق.

٨٨) الموصل في شرح المفصل، للإمام حسين بن علي بن حجاج السغناقي، تحقيق: أحمد حسن أحمد نصر.

٨٩) نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي، تحقيق: د. شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٩٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١م، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية-مصر.

٩١) الوافي بحل الكافي في علم العروض والقوافي، لعبد الرحمن بن عيسى المعمري، تحقيق: أحمد عفيفي، الطبعة: الثانية، دار الكتب والوثائق القومية.

٩٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الأربلي، المتوفى سنة ٦٨١هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص الرسالة	أ
ملخص الرسالة بالإنجليزية	ج
مقدمة	**٣**
أولًا: مشكلة البحث وتساؤلاته	٤
ثانيًا: أهمية البحث وأسباب اختياره	٤
ثالثًا: أهداف البحث	٥
رابعًا: الدراسات السابقة	٦
خامسًا: خطة البحث	٧
سادسًا: منهج البحث	٩
سابعًا: شكر وتقدير	١١
التمهيد	**١٣**
أولًا: ألفية ابن معطي. قيمتها وشروحها	١٤
ثانيًا: ترجمة موجزة ليحيى بن معطي (حياته وآثاره)	١٦
ثالثًا: ترجمة موجزة لشارحي الألفية الثلاثة وآثارهم	٢٠
ترجمة موجزة لأحمد بن الحسين بن الخباز.(حياته وآثاره)	٢٠
ترجمة موجزة لتقي الدين النيلي. (حياته وآثاره)	٢٤
ترجمة موجزة لعبد العزيز بن جمعة الموصلي (حياته وآثاره)	٢٥
الفصل الأول: المآخذ الأسلوبية	**٢٧**
المبحث الأول: المآخذ على الترتيب	**٢٨**
باب الكلام والكلم	٢٨

الموضوع	الصفحة
باب الإعراب والبناء (حد الإعراب)	٣٠
(الأسماء المعربة-المفرد)	٣٢
باب الجموع: (جمع المؤنث السالم)	٣٤
باب الممنوع من الصرف	٣٦
المبحث الثاني: المآخذ على التقسيم	**٣٨**
باب الكلم والكلام(علامات الحرف)	٣٨
باب أزمنة الفعل (جوازم المضارع)	٤١
باب الممنوع من الصرف	٤٢
باب المنصوبات (التحذير)	٤٥
باب المعارف (أسماء الإشارة)	٤٨
باب النواسخ: (لا النافية للجنس)	٥٠
باب جمع التكسير	٥٢
الفصل الثاني: المآخذ المنهجية	**٥٤**
المبحث الأول: المآخذ على الإغفال	**٥٥**
باب نصب الفعل المضارع	٥٥
باب حروف الجر	٥٦
باب ظن وأخواتها	٥٩
باب الحال	٦١
باب ما لم يسمَّ فاعله	٦٣
باب المعارف: (أنواع المعارف)	٦٥
المضمرات: (الضمير المتصل المرفوع الموضع)	٦٧
أسماء الإشارة	٧٠

الموضوع	الصفحة
باب التوابع (العطف على المضمر وتوكيده)	٧١
باب المبتدأ والخبر (تقديم الخبر)	٧٣
باب جموع القلة	٧٦
باب الأعداد	٧٨
باب جمع التكسير (أبنية الثلاثي المجرد)	٨٢
(جمع التكسير الثلاثي المؤنث بالتاء)	٨٩
(جمع ما ثانيه حرف مد من الثلاثي)	٩٢
(جمع الصفات)	٩٤
باب التصغير	٩٦
باب أبنية المصادر (الفعل الثلاثي المتعدي)	٩٨
(الفعل الثلاثي غير المتعدي)	١٠١
باب التصريف (الزيادة)	١٠٣
(الحذف)	١٠٥
باب الإبدال	١٠٧
باب الضرورات الشعرية	١٠٩
المبحث الثاني: المآخذ على التمثيل	**١١١**
باب التثنية	١١١
باب غير المنصرف	١١٣
باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل	١١٦
باب المنصوبات (التمييز)	١١٩
(المفعول له)	١٢١
باب ما لم يسمَّ فاعله	١٢٣

الموضوع	الصفحة
باب المعارف: (العلم)	١٢٥
(أقسام العلم)	١٢٧
باب النواسخ (كان وأخواتها)	١٣٠
(المسألة الثانية)	١٣٣
باب المشتقات (اسم الفاعل)	١٣٤
(اسم الفعل)	١٣٧
باب النداء	١٣٩
(خصائص النداء)	١٤١
باب جموع القلة (التواريخ)	١٤٤
باب المذكر والمؤنث (المؤنث)	١٤٦
باب أبنية المصادر (مصادر الرباعي)	١٤٨
باب الإدغام	١٥٠
المبحث الثالث: المآخذ على الحدود	**١٥٣**
الأول: كون الحد غير جامع أو غير مانع	١٥٦
ثانيًا: وجود الدَّور في الحد	١٥٨
ثالثًا: عدم الدقة في الألفاظ	١٦٠
المبحث الرابع: المآخذ في نقل الآراء ونسبتها	**١٦٠**
باب الممنوع من الصرف	١٦١
(المسألة الثانية)	١٦٣
باب المنصوبات : (التمييز)	١٦٥
الفصل الثالث: المآخذ النحوية والصرفية واللغوية	**١٦٨**
المبحث الأول: المآخذ النحوية	**١٦٨**
باب الإعراب والبناء	١٦٩

الموضوع	الصفحة
(أسباب البناء)	١٦٩
باب الجموع: (جمع المذكر السالم)	١٧٢
باب القسم	١٧٦
(المسألة الثانية)	١٧٩
باب الممنوع من الصرف: (عجمة الأعلام المتحركة الوسط)	١٨١
(المسألة الثانية): (عجمة الأعلام الساكنة الوسط)	١٨٢
باب الأفعال المتعدية واللازمة: (الفعل التام المتعدي)	١٨٤
(المسألة الثانية): (الفاعل)	١٨٦
المسألة الثالثة): (أقسام الفعل المتعدي)	١٨٩
(المتعدي بحرف الجر)	١٨٩
(المسألة الرابعة): (الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل)	١٩١
باب المنصوبات: (المفعول له)	١٩٤
(المسألة الثانية): (الاستثناء)	١٩٧
باب المعارف: (الضمائر – ضمير الشأن)	١٩٩
باب التوابع: (التوكيد–النعت)	٢٠٤
(المسألة الثانية): (العطف)	٢٠٦
باب المبتدأ والخبر: (المبتدأ)	٢١٠
(المسألة الثانية): (الخبر)	٢١٣
(المسألة الثالثة): (وجوب تقديم المبتدأ)	٢١٥
(المسألة الرابعة): (الاشتغال)	٢١٧
(المسألة الخامسة): (الاشتغال)	٢٢٠
باب النواسخ	٢٢٣
(إنَّ وأخواتها)	٢٢٣

الموضوع	الصفحة
(المسألة الثانية) (لا النافية للجنس)	٢٢٧
(المسألة الثالثة)(لا النافية للجنس)	٢٢٩
باب المشتقات (الاسم العامل)	٢٣١
(المسألة الثانية) (اسم الفاعل)	٢٣٢
(المسألة الثانية) (أحرف النداء)	٢٣٧
(المسألة الثالثة) (توابع المنادى)	٢٤٠
باب الاستغاثة	٢٤٢
باب الترخيم	٢٤٤
باب الضرورات الشعرية	٢٤٦
المبحث الثاني: المآخذ الصرفية	**٢٤٨**
باب الوقف	٢٤٨
(الوقف على المنصرف المنصوب)	٢٤٨
(المسألة الثانية): (الوقف على المعتل الآخر)	٢٥٠
باب التثنية	٢٥٢
باب الجموع: (جمع المؤنث السالم)	٢٥٥
باب الممنوع من الصرف	٢٥٩
باب المنصوبات: (ما لم يسمَ فاعله)	٢٦٣
(المسألة الأولى)	٢٦٣
(المسألة الثانية)	٢٦٧
باب التوابع: (التوكيد)	٢٦٨
باب الجموع: جمع التكسير	٢٧٠
باب التصغير: (تصغير الجمع)	٢٧٢
باب النسبة	٢٧٥

الموضوع	الصفحة
باب الهجاء والإمالة: (المسألة الأولى)	٢٧٨
(المسألة الثانية)	٢٨٢
باب الخط والكتابة: (كتابة الهمزة)	٢٨٤
(المسألة الثانية): (ألفات الوصل)	٢٨٧
(المسألة الثالثة): (الأسماء المبدوءة بهمزة الوصل)	٢٩٠
باب الإبدال:(إبدال الألف من الواو والياء)	٢٩٣
(المسألة الثانية): (إبدال الواو ياءً)	٢٩٥
(المسألة الثالثة): (إبدال الهمزة من الواو)	٢٩٧
المبحث الثالث: المآخذ اللغوية	**٣٠٠**
(مقدمة المنظومة)	٣٠٠
(المسألة الثانية)	٣٠١
باب علامات الاسم والفعل والحرف: (علامات الاسم)	٣٠٢
باب اشتقاق الاسم والفعل: (اشتقاق الاسم)	٣٠٤
باب الجموع: (جمع المذكر السالم)	٣٠٦
باب أزمنة الفعل: (جوازم الفعل المضارع – الجازم لفعلين)	٣٠٨
باب المعارف: (الإضافة)	٣١٠
باب النواسخ:(إنَّ وأخواتها)	٣١٢
(المسألة الثانية): (لا النافية للجنس)	٣١٣
باب التعجب	٣١٦
الفصل الرابع: المآخذ في العروض والقافية	**٣١٨**
المبحث الأول: المآخذ على العروض	٣١٩
(مقدمة المنظومة)	٣٢١
(المسألة الثانية)	٣٢٣

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: المآخذ على القافية	٣٢٣
باب الإعراب والبناء (الأسماء المعربة)	٣٢٦
باب المعارف (الإضافة)	٣٢٨
الفصل الخامس: دراسة منهجية لمؤاخذات الشارحين	**٣٢٩**
المبحث الأول: طريقتهم في عرض مؤاخذاتهم	**٣٣٠**
أولًا: تنوع مواضع ذكر المآخذ	٣٣٠
ثانيًا: تنوع طرائق عرض المآخذ	٣٣٧
ثالثًا: تنوع أساليب عرض المآخذ	٣٤٠
الأول: تنوع الألفاظ	٣٤٠
الثاني: تنوع الأساليب	٣٤٢
المبحث الثاني: مصادرهم في مآخذهم	**٣٤٥**
المبحث الثالث: أصول الاحتجاج في مؤاخذاتهم	**٣٤٩**
المطلب الأول: الأصول النقلية	٣٥٢
أولًا: القرآن الكريم	٣٥٢
ثانيًا: الحديث الشريف	٣٥٥
ثالثا: كلام العرب	٣٥٥
المطلب الثاني: الأصول العقلية	٣٦٠
أولًا: القياس	٣٦٠
ثانيًا: العلة	٣٦١
ثالثًا: استصحاب الحال	٣٦٣
المبحث الرابع: تقويم الشراح في مؤاخذاتهم	**٣٦٥**
المطلب الأول: المتابعة والاستقلال	٣٦٥
المطلب الثاني: الاعتدال والتحيز	٣٧١

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: الإيجاز والإطناب	٣٧٥
المطلب الرابع: القيمة العلمية للمآخذ	٣٧٩
الخاتمة	**٣٨١**
الفهارس	**٣٨٤**
فهرس الآيات القرآنية	٣٨٤
فهرس الأبيات الشعرية	٣٩٣
فهرس المصادر والمراجع	٤١٠
فهرس الموضوعات	٤٢٠